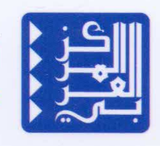
عبد اللطيف الحناشي

تطور الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية ١٩٢٠-١٩٥٥



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب جوانب من التفكير السياسي التونسي في شأن قضية فلسطين، ويحاول أن يحدد درجة تأثير هذه القضية القومية في الوعي الوطني والعروبي في تونس، ولا سيما في أثناء الاحتلال الفرنسي. ثم يدرس المناخ الفكري الذي انتقل فيه الخطاب السياسي من وعي أهمية القضية الفلسطينية إلى إدراك مخاطر الصهيونية، لا على فلسطين وحدها، بل على العرب أيضًا. ويبحث الكتاب، علاوة على ذلك، في تفاعل اليهود التونسيين مع القضايا الوطنية، ويخلص إلى الاستنتاج أن هذا التفاعل كان محدودًا جدًا، ويكاد يكون نادرًا. وفي هذا الميدان، يرصد المؤلف النشاط الصهيوني في تونس منذ ثلاثينيات القرن المنصرم، خصوصًا في الإعلام والفن والثقافة والمال، وكيف تصدت النخب الفكرية والأحزاب السياسية لهذا النشاط، الذي كانت جريدة **الفجر** المؤيدة للصهيونية وجريدة **الزهرة** المناوئة لها ميدانًا لهذا السجال، فضلًا عن صحف تونسية أخرى **كالنهضة** و**الصواب** و**النديم** وغيرها.

عبد اللطيف الحناشي

حائز الدكتوراه من الجامعة التونسية. أستاذ التاريخ المعاصر في كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة التونسية. عضو الهيئة الإدارية للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وعضو مؤسس للمنتدى المغاربي في الدار البيضاء. له عدد من المؤلفات منها: **المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية: الإبعاد السياسي نموذجًا، 1881 – 1955**.

السعر: 14 دولارًا

ISBN 978-614-445-073-4



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies

تطور الخطاب السياسي في تونس
تجاه القضية الفلسطينية
1920-1955

تطور الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية 1920-1955

عبد اللطيف الحناشي

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الحناشي، عبد اللطيف

تطور الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية: 1920-1955/ عبد اللطيف الحناشي.

359 ص.؛ 24 سم.

يشتمل على بيليوغرافية (ص. 325-344) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-073-4

1. القضية الفلسطينية. 2. النزاع العربي الإسرائيلي. 3. فلسطين - تاريخ - الاحتلال الإسرائيلي، 1948 - 4. فلسطين - العلاقات الخارجية - تونس. 5. تونس - العلاقات الخارجية - فلسطين. 6. الخطب السياسية. 7. تونس - السياسة والحكومة. أ. العنوان.

956.9404

العنوان بالإنكليزية

The Evolution of Political Discourse on the Palestinian Cause in Tunisia: 1920-1955

by Abdul-Latif al-Hanashi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير 2016

إهداء

إلى جميع التونسيين، الأحياء والشهداء،
الذين ناضلوا في صفوف المقاومة الفلسطينية في مواقع مختلفة
من أجل أن تتحرر فلسطين من الصهيونية والعنصرية،
وتُقام الدولة الفلسطينية العربية الديمقراطية

المحتويات

القسم الثاني
تطور الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها (1939-1955)

توطئة

تعد القضية الفلسطينية من القضايا السياسية والإنسانية التي شغلت، ولا تزال تشغل، الرأي العام العالمي والعربي. وعلى الرغم من التحولات السياسية والاقتصادية العميقة التي شهدها العالم منذ أواخر القرن الماضي وقيام النظام العالمي الجديد، وعلى الرغم من محاولات التسوية السياسية الجديدة التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد (1991)، وصولًا إلى اتفاق أوسلو (1993) وخريطة الطريق (2003)، فإن تحقيق تسوية سياسية عادلة كما نصت عليها قرارات الأمم المتحدة حتى بحدودها الدنيا لم يحدث. بل تبدو التسوية بعيدة المنال نتيجة تعنت الدولة الصهيونية ومواصلة استهتارها بجميع المبادئ والقيم الدولية والإنسانية، مستندة في ذلك إلى تحالفها الاستراتيجي مع بعض الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية.

نشأت القضية الفلسطينية منذ تبلور المشروع الصهيوني، أي منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي الأول في عام 1897، وهي في الأساس قضية سياسية اتخذت أبعادًا أخرى بعد ذلك التاريخ، وتحولت شيئًا فشيئًا إلى قضية تحرر وطني، وتميزت من باقي حركات التحرر الوطني في العالم بمواجهة الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية استعمارًا مزدوجًا ذا طبيعة مختلفة: فهو استعمار قديم تمثل في «الانتداب» البريطاني المتحالف مع الحركة الصهيونية من ناحية، والمشروع الصهيوني ذي المنزع العنصري الاستيطاني الاستئصالي الذي يعتمد على «الجماعات اليهودية الوظيفية»[1] المنتشرة في أنحاء العالم من ناحية أخرى.

---

(1) في شأن هذا المفهوم، انظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، 8 ج (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ج 1، ص 159-195.

تمكنت الحركة الصهيونية بفعل كثير من العوامل والأوضاع الموضوعية والذاتية من تحقيق مشروعها السياسي في زمن وجيز بجميع المقاييس (نحو نصف قرن)، ومن ثم التوسع على حساب دول الجوار واحتلال ما بقي من الأراضي الفلسطينية وممارسة الإرهاب والقمع ضد الشعب الفلسطيني. وظلت القضية الفلسطينية عالقة لم تتمكن الإرادة الدولية من حلها حتى في إطار الحدود الدنيا التي استنبطها مجلس الأمن بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، على الرغم من التنازلات الهائلة التي قدمتها الأطراف العربية، وبذلك تبقى القضية الفلسطينية قضية راهنة لا تتعلق بالشعب الفلسطيني وحده، ولا العرب عمومًا، بل هي قضية ذات أبعاد إنسانية ودولية. ومن تلك المنطلقات كلها يظل الاهتمام بها متواصلًا في المجالات المعرفية عامة، وفي حقل المعرفة التاريخية خاصة، وذلك بهدف مواكبة التطورات الجديدة التي عرفها هذا الحقل، كان على المستوى المنهجي أم على المستوى المعرفي، بالتوازي مع توافر وثائق أولية جديدة أُفرِج عنها في بعض الدول ذات العلاقة المباشرة، كالولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة والدولة الصهيونية، إذ استغل بعض المؤرخين والباحثين في العلوم الاجتماعية تلك الوثائق وأعاد بناء عليها كتابة تاريخها، بعيدًا عن الرؤية الرسمية[2]، كما برزت دعوات عربية وفلسطينية لكتابة تاريخية عربية للقضية الفلسطينية[3]. وإن كنا لا ندّعي القيام بذلك أو الانخراط في تلك العملية، إلا أننا نسعى للإستفادة من تلك

(2) يعرف هؤلاء بـ «المؤرخون الجدد». وأطلق بيني موريس أستاذ التاريخ في جامعة بن غوريون في بئر السبع على هذا التيار «التاريخ الجديد». وسعى هذا التيار إلى إعادة النظر في الرواية التاريخية الرسمية لولادة «إسرائيل»، وتشريد آلاف الفلسطينيين ودفعهم إلى اللجوء إلى الدول المجاورة. وعلى الرغم من أهمية نظرة هؤلاء النقدية والحقائق التي أبرزوها، والتي تكشف بشاعة الممارسة الصهيونية ضد الفلسطينيين، فإنهم تراجعوا عن أغلبية مواقفهم النقدية السابقة. انظر في شأن ذلك: إيلان بابي، «ما بعد الصهيونية: توجهات جديدة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي حول الفلسطينيين والعرب،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 8، العدد 31 (صيف 1997)، ص77-95، وخالد الحروب، «المؤرخون الجدد الفلسطينيون والإسرائيليون: وجهة نظر،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 12، العدد 48 (خريف 2001)، ص 49-62.

(3) ماهر الشريف، «القضية الفلسطينية في الكتابة التاريخية العربية: هل هناك حاجة إلى تأريخ جديد؟،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 14، العدد 55 (صيف 2003)، ص 29-41، والحروب، ص 55-59.

الكتابات الجديدة، محاولين المساهمة في البحث من زاوية محددة في شأن بعض القضايا ذات الصلة بفلسطين في البلاد التونسية، وتحديدًا الانكباب على محاولة فهم تطور الخطاب السياسي تجاه القضية الفلسطينية انطلاقًا من مبدأ التراكم في البحث التاريخي. وتنطلق محاولتنا تلك من حقائق واعتبارات عدة، منها:

- اهتمام التونسيين الشديد بالقضية الفلسطينية، ولا سيما منذ أواسط عشرينيات القرن العشرين، ثم تكثّف الأمر ووصل إلى درجات عليا في الثلاثينيات منه. ولم يمنع الاهتمام بالقضايا الوطنية من الاهتمام بالقضية الفلسطينية؛ مقابل ذلك لا نلاحظ اهتمامًا مشابهًا بالقضايا الخارجية، ولا سيما غير العربية، في الخطاب السياسي التونسي خلال هذه الفترة المدروسة إلا بشكل محدود جدًّا. أما على مستوى الممارسة فشكّلت تلك القضية أحد أهم شواغل التونسيين في أغلب مراحل تطورها. وتعاطف التونسيون مع الفلسطينيين ونددوا بالسياسة البريطانية والصهيونية، وتظاهروا وعقدوا الاجتماعات وألّفوا لجان الدفاع عن فلسطين، وجمعوا التبرعات المالية لمصلحة الفلسطينيين وتطوّع عدد كبير منهم للقتال إلى جانبهم[4]، بل إن القضية الفلسطينية شكّلت في مرحلة من مراحل تطورها أحد أهم محاور الاختلاف والمزايدة السياسية بين الحزبين الدستوريين، وحتى داخل الحزب الواحد[5]، وكانت مادة أساسية لأهم الصحف الوطنية التونسية في أغلب الأحيان، إضافة إلى انشغال الرأي العام في تونس بحوادثها وتطوراتها المختلفة. وبعد الاستقلال انخرط مئات من الشباب التونسي في حركة المقاومة الفلسطينية، وناضلوا في صفوف أغلب منظماتها، إن في الدول العربية أو في بعض الدول الأوروبية، واستُشهد عشرات منهم في ساحات عدة[6]، وتعرّضت تونس للعدوان الإسرائيلي في تشرين الأول/ أكتوبر 1985 حين قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة

---

(4) في شأن تطوع التونسيين للقتال إلى جانب الفلسطينيين، انظر: سليمان أبو نادي، التونسيون والقضية الفلسطينية حتى عام 1948 (تونس: منشورات دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية؛ الدار البيضاء: الدار المغربية للنشر، 1992)، ص 127. في الواقع لا يتطابق عنوان الكتاب مع مضمونه، إذ ركّز الباحث في عمله على المتطوعين التونسيين إلى فلسطين في عام 1948 فحسب.

(5) سمير البكوش، «صدى القضية الفلسطينية بتونس وصراع القوى السياسية حولها 1947-1948،» روافد، العدد 6 (2001)، ص 31-60.

(6) «شهداء من تونس في فلسطين،» الشعب، 29/ 9/ 2001.

جوية على حمّام الشط، وخلّفت العشرات من الشهداء التونسيين والفلسطينيين. وأثبتت تلك العملية، حتى بالنسبة إلى الذين كانوا يعتقدون أنهم بعيدون عن عدوانية إسرائيل، أن ساحة الصراع في التفكير الاستراتيجي الصهيوني غير محددة من خلال القرب من بؤرة الصراع أو البعد عنها، إنما ممتدة أينما وُجد العرب، وأينما وجدت مقاومة عربية للمشروع الصهيوني[7].

- وجود أقلية يهودية في تونس كانت علاقتها جيدة بالتونسيين عمومًا في الساحات والأسواق والحارات وأماكن الغدو والرواح. غير أن مجموعات عدة ضمن هذه الأقلية نشطت في إطار الحركة الصهيونية واصطدمت تطلعاتها ببعض «مشاعر» التونسيين العرب المسلمين، فكان الفضاء الجغرافي التونسي مجالًا للنقاش والتصادم، بل المواجهة أحيانًا بين تونسيين مسلمين من جهة ويهود تونسيين وغير تونسيين مقيمين في البلاد من جهة أخرى، في شأن قضايا تتعلق بفلسطين وبالصهيونية، الأمر الذي ولّد جدلًا فكريًا وسياسيًا محوره قضايا مرتبطة بالقضية الفلسطينية والصهيونية، وبوضع الأقلية اليهودية في البلاد و«وطنيتها»، كما طرحت مسألة انتمائها إلى الفضاء التونسي بأبعاده المتعددة على خلفية نشاطها الصهيوني، خصوصًا ولاءها وسعيها إلى تأسيس وطن بديل. وشكّلت تلك القضايا كلها مادة ثرية تعبّر عن حيوية الخطاب السياسي في تونس وانفتاحه، وفي الوقت نفسه التزامه قضية الشعب الفلسطيني من جهة وتشبثه بوطنية الأقلية اليهودية في البلاد من جهة ثانية.

- كانت حكومة بورقيبة من بين الحكومات العربية القليلة التي ارتبطت بعلاقات مميزة بالمؤتمر اليهودي العالمي[8]. وربما تكون أول حكومة عربية

---

(7) صرّح محمد المزالي الوزير الأول، آنذاك، في عقب الغارة «نحن لم نتصور أنفسنا دولة مواجهة لأسباب جغرافية، لكن إسرائيل بغطرستها جعلت منا دولة مواجهة»، انظر: مجلة اليوم السابع (باريس)، 14 تشرين الأول/أكتوبر 1985.

(8) عبد الجليل التميمي، «المسألة الفلسطينية وعلاقات الحبيب بورقيبة بالمؤتمر اليهودي العالمي،» ورقة قُدمت إلى: الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية، البلاد العربية وتركيا وأفريقيا خلال الفترة المعاصرة؛ 6 (زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2000)، ص 37-59.

ضمّت وزراء يهودًا في عهدها الأول[9]. وهي من بين الحكومات العربية القليلة التي تمتع فيها اليهود بـ«المواطنة» بحسب المعايير الدولية المعاصرة. وكان بورقيبة من أشد دعاة الوفاق بين التونسيين واليهود في مرحلة التحرر الوطني[10]، وهو من أوائل الرؤساء العرب الذين نادوا بضرورة الاعتراف بـ «إسرائيل» صراحة، مطالبًا بضرورة الرجوع إلى الشرعية الدولية والقبول بقراراتها واعتماد التكتيك المفضل عنده «خذ وطالب». وعلى الرغم من الخيبات التي مُني بها في إثر رفض العرب دعوته، وعزوفه عن الاهتمام بتلك القضية، بل بالقضايا العربية عامة، ومحاولته أن يكون مستقبل تونس في معزل عن المستقبل العربي، فإنه اتخذ قرارًا مناقضًا لذلك تمامًا حين قبل بانتقال مقر جامعة الدول العربية إلى تونس، وأن يستقر مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية وقادتها الذين ضاقت بهم البلاد العربية على الأراضي التونسية في عام 1982.

- ركّز جل الكتّاب الفلسطينيين والعرب الذين تطرقوا إلى موضوع تفاعل العرب شعوبًا ومنظمات وأحزابًا وصحافة وحكومات مع قضية فلسطين، على بلاد الشام ومصر دون غيرها من المناطق، فيما غيّبت مسألة تفاعل المغرب العربي عمومًا والتونسيين خصوصًا، مع تلك القضية، ودورهم في مساندة نضال الفلسطينيين خلال الفترة المدروسة على الأقل[11]، الأمر الذي شكّل حافزًا إضافيًا لإبراز حدود هذا التفاعل ومضامينه والأسس التي ارتكز عليها ومحاولة سدّ بعض هذا الفراغ[12].

(9) ضمت الحكومة التفاوضية برئاسة الطاهر بن عمار وزيرًا يهوديًا هو المحامي ألبير بسيس (من 17/ 9/ 1955 إلى 15/ 4/ 1956). كما ضمت الحكومة الأولى التي ألفها الحبيب بورقيبة يهوديًا هو أندريه باروش (الأشغال العمومية والإسكان من/ 15/ 4/ 1956 إلى 30/ 2/ 1958).

(10) الموقف نفسه للقادة الوطنيين التونسيين عامة.

(11) نستند في ذلك إلى المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في هذا البحث أساسًا، إضافة إلى بعض المقالات التي تحدثت عن هذا الموضوع: خيرية قاسمية، «فلسطين في سياسات البلاد العربية 1920-1948،» المستقبل العربي، السنة 3، العدد 21 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1980)، ص 22-48.

(12) قدّم طالبان فلسطينيان رسائل جامعية بإشراف الهادي التيمومي؛ الأولى: سليمان أبو نادي، «التونسيون والقضية الفلسطينية حتى عام 1948،» إشراف الهادي التيمومي (شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ المعاصر، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 8891)، والثانية: =

نسعى في محاولتنا هذه إلى المساهمة في رصد مكوّنات التفكير السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية، تفكيكًا وتحليلًا، خصوصًا أنها قضية تحرّر وطني ذات مميزات خاصة شغلت التونسيين والحركة الوطنية التونسية بقدرٍ يوازي أحيانًا انشغال التونسيين بقضيتهم الوطنية. كما تندرج هذه المحاولة ضمن النظر في تحديد درجة مساهمة القضية الفلسطينية، بأبعادها المختلفة، في تعميق الوعي السياسي الوطني والعروبي في البلاد التونسية في فترة الاحتلال.

أخيرًا، لا تدّعي محاولتنا هذه الإلمام بجوانب الموضوع كلها، إلا أننا حاولنا معالجة القضايا المهمة والحساسة التي غفل بعض الباحثين عن إبرازها، على الرغم من أهميتها. كما حاولنا استغلال مصادر أرشيفية وصحافية وبعض الكتابات التي لم تُستغل سابقًا أو التي استُغلت، لكن من زاوية غير التي شكّلت مدار اهتمام هذا البحث.

= أحمد الأحمد (أبو الشيخ)، «الحاج أمين الحسيني وعلاقته بالحركات الوطنية المغاربية «الجزائر، تونس، ليبيا والمغرب الأقصى (1924-1949)»،» إشراف الهادي التيمومي (جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1988-1999).

تقديم

يتوافر مصطلح الخطاب في معانٍ زئبقية كثيرة تعسِّر أمر الإمساك بجميع أطرافه، فهو يتضمن معاني متشعبة تتداخل معانيه وتعريفاته وتتقاطع دلالاته أو يكمّل بعضها بعضًا أحيانًا أخرى[1]. يعني الخطاب في اللغة العربية «مراجعة الكلام»، والخطبة هي اسم الكلام الذي يتكلم به الخطيب، وهي الكلام المنثور والرسالة التي لها أول وآخر، وهي عند العرب «الكلام المنثور المسجّع»[2]. والخطاب هو ما يكلم به الرجل صاحبه، وفصل الخطاب يعني فصل الخصام بالتمييز بين الحق والباطل أو الكلام الفاصل بين الصواب والخطأ[3]، وترددت مادة (خ.ط.ب) في القرآن الكريم مرات عدة بمعنى الشأن والغرض، كما اقترنت بالرسالة التي تعني الكلام والمشروع أيضًا[4].

الخطاب، في الأصل، مصطلح لساني تطوّر حقله الدلالي منذ خمسينيات القرن العشرين مع تشكّل البنيوية. وعُرّف معجميًا بأنه «كل كلام تجاوز الجملة الواحدة سواء كان مكتوبًا أو ملفوظًا»، وهو أيضًا الكتابة التي تعيد المنطوق أو

(1) سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي: الزمن-السرد-التبئير، ط 2 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993)، ص 26.

(2) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، 15 مج (بيروت: دار صادر، 1990)، مج 1، ص 360-361.

(3) محمد إسماعيل إبراهيم، معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، ط 2 (القاهرة: دار الفكر العربي، 1969)، ص 167.

(4) ترددت مادة «خ.ط.ب.» اثنتي عشرة مرة موزعة على خمس سور. انظر: المصدر نفسه، ومحمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (بيروت: دار القلم، 1988).

الشفوي، أو التي تستعير أسلوبه التعبيري وأغراضه كالمراسلات والمذكرات[5]. ويتميز الخطاب من النص أو الكلام أو الكتابة بتضمنه كل إنتاج ذهني، نثرًا أكان أم شعرًا منطوقًا أو مكتوبًا، فرديًا أو جماعيًا، ذاتيًا أو مؤسسيًا. ويعرّف أحد المفكرين العرب الخطاب بأنه «بناء من الأفكار يحمل وجهة من النظر مصوغة في بناء استدلالي أي بشكل مقدمات ونتائج»[6]. تتطلب عملية الإمساك بمفهوم الخطاب وتحليله شروطًا عدة، منها تحديد مجال الخطاب الذي نشتغل عليه، وتحديد شروط إنتاجه، والظرفية التاريخية التي برز فيها، وعلاقته بالمؤسسات والأجهزة الأيديولوجية وموازين القوى السائدة، كما يتطلب الأمر تحديد تفاعلات الخطاب الداخلية أيضًا[7]، وتخضع عملية إنتاج الخطاب في حد ذاتها لأنواع عدة من الإجراءات «الرقابية» الداخلية والخارجية[8].

أما تحليل الخطاب فهو حقل معرفي جديد نسبيًا فضلًا عن كونه حقلًا «مستقلًا» برز في فرنسا نتيجة التقاء علوم اللسانيات وبعض العلوم الإنسانية الأخرى، ولا سيما التاريخ وعلم الاجتماع. وعرف هذا الحقل تطورات مهمة من طريق عالم اللسانيات الفرنسي جون ديبو والمؤرخة رجين روبن[9]. ويتميز الخطاب السياسي من غيره من الخطابات (الدينية، الأدبية، الإعلامية) بمميزات عدة على مستويات مختلفة لغوية وألسنية وبنيوية[10]، ولا سيما على مستوى المضمون. وعلى هذا الأساس يمكن أن نتحدث عن خطابات سياسية: خطاب السلطة، وخطاب من خارج السلطة (المعارضة)، أكان خطابًا ثوريًا أو إصلاحيًا

(5) غريب اسكندر، «الخطاب: دراسات في نسق اللغة والثقافة،» عرض وتقديم لكتاب الخطاب لسارة ميلز، في جريدة القدس العربي، 21/5/2004.

(6) محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، ط 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 12.

(7) *Grand dictionnaire encyclopédique Larousse* (Paris: Larousse, 1983), pp. 3286-3287.

(8) Michel Foucault, *L'Ordre du discours: Leçon inaugurale au Collège de France prononcée le 2 Décembre 1970* ([Paris]: Gallimard, 1971).

(9) Régine Robin, *Histoire et linguistique*, Collection linguistique (Paris: A. Colin, 1973), p. 306.

(10) مجال اهتمام الألسنيين الذين يعالجون ما يكتنزه الخطاب من دلالات نحوية وبلاغية وأنماط وصياغات.

أو محافظًا أو خطابًا سياسيًا مناضلًا، يعمل في إطار حركة تحرر وطني تناضل من أجل الاستقلال باختلاف أطرافها ومكوناتها، وباختلاف تصوراتها في شأن طبيعة المقاومة المعتمدة ونوعيتها ووسائلها أو برامجها المختلفة أو مستقبل الوطن في مرحلة ما بعد الاستقلال.

أما الخطاب السياسي في تونس[11]، فنعني به مجموعة النصوص والمقالات والكتابات التي صدرت باللغة العربية أو الفرنسية، والتي كتبها تونسيون: صحافيون وناشطون سياسيون أو نقابيون أو ناشطون في منظمات وجمعيات ذات أبعاد مهنية أو إنسانية. وتندرج في إطار ذلك العرائض والبيانات التي تعبّر عن وجهة نظر محددة من القضايا ذات الصلة بقضية سياسية ما. كما أنه مجمل الخطب الملفوظة التي يلقيها السياسيون والحزبيون والنقابيون، وحتى الناس العاديون، وهي التي تكفلت الأجهزة الأمنية للحماية الفرنسية من طريق مخبريها بنقلها كتابة في شكل تقارير أمنية وسياسية، وذلك في إطار عملها الدؤوب في رصد مواقف التونسيين جميعًا وتصرفاتهم ومحاور تفكيرهم، كما يتضمن هذا الخطاب ما جاء في أدبيات الأحزاب الوطنية[12]: البيانات ولوائح المؤتمرات والبرامج، كما يشمل الخطاب

---

(11) ما كتبه تونسيون، أي ممّن يحملون الجنسية التونسية: مسلمون أو يهود، ومن أصول مختلفة يحملون الجنسية التونسية ويقطنون في البلاد أو خارجها (لسبب أو آخر بشكل موقت)، وذلك تمييزًا من باقي الجنسيات والأقوام المستقرة في تونس.

(12) نقصد هنا الأحزاب التي برزت في البلاد وتضمنت برامجها الهموم الوطنية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية طوال الفترة المدروسة، بغض النظر عن درجة «وطنيتها» واستراتيجيتها وتكتيكاتها وشعاراتها الظرفية التي اعتمدتها، كالحزب الحر الدستوري الذي أُنشئ في عام 1920، وأصبح يعرف لاحقًا باللجنة التنفيذية الحزب الحر الدستوري الذي انشق عن الأول وأصبح يعرف بالحزب الدستوري - الديوان السياسي منذ آذار/مارس 1934، والحزب القومي التونسي الذي ظهر في أواخر عام 1949. أما الحزب الشيوعي في تونس الذي أُسّس بدوره في عشرينيات القرن العشرين، فظل حتى صيف عام 1935 فرعًا من فروع الحزب الشيوعي الفرنسي. وكانت سياسة الشيوعيين في تونس تحدد طبقًا لمعطيات خارجية، لا داخلية. ولم تحصل عملية «التونسة» إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وضمت قيادة الحزب عناصر إيطالية وفرنسية ويهودية تونسية أو من جنسيات أوروبية مختلفة. أما العناصر التونسية فكانت محدودة في البداية، ثم ارتفع عدد «القادة» التونسيين بالتدريج إلى أن أصبح الأمين العام للحزب تونسيًا مسلمًا. ولم تختلف مواقفه من القضية الفلسطينية عن باقي الأحزاب الشيوعية، لذلك لم نهتم بمواقفه تجاه القضية الفلسطينية إلا بعد الحرب العالمية الثانية.
عن الحزب الشيوعي في تونس، انظر: حبيب القزدغلي، تطور الحركة الشيوعية بتونس 1919-1943، =

السياسي في تونس الكتابات كلها التي عالجت قضايا سياسية مباشرة أو في علاقة بتلك القضايا[13].

خضع الخطاب السياسي في الفترة المدروسة لرقابة مزدوجة:

- تتمثل الرقابة الأولى في ما مارسته الإدارة الاستعمارية من ضغط مباشر أو غير مباشر لتعديل هذا الخطاب أو ذاك، وربما وصلت إلى حدّ إلغاء نشر الخطاب أو جزء منه، أكان بالطرائق القانونية أو الإدارية، ولا سيما إذا تعارض مضمون الخطاب مع التوجهات السياسية والاستراتيجية للدولة الفرنسية في تونس أو باقي أنحاء العالم.

- أما النوع الثاني من هذه الرقابة فهو الذي يمارسه صاحب الخطاب نفسه على محتوى خطابه، إن لإرضاء للمجتمع عامة أو مجتمع القراء لا غير، أو خوفًا من مقص الرقابة أو من الإجراءات الزجرية التي قد تتخذها الإدارة الاستعمارية ضد صاحب الخطاب أو المؤسسة التي تنشره[14].

أما الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية فنعني به كيفية تمثّل تلك الكتابات لجملة القضايا والمشكلات السياسية والاقتصادية والإنسانية

= تقديم علي المحجوبي، 3 مج، سلسلة التاريخ (تونس: منشورات كلية الآداب، 1992)، ص 221، و Mustapha Kraïem, *Le Parti Communiste Tunisien pendant la période coloniale* (Tunis: Institut supérieur d'histoire du mouvement national, université de Tunis I, 1997).

(13) يمكن أن تشمل الكتابات التي نشرها بعض التونسيين في بعض الصحف التي كانت تموّلها أحيانًا السلطات الفرنسية في تونس بشكل مباشر أو غير مباشر. وكان بعض القضايا الوطنية يُعالج فيها من منظور معين، وكان بعض كتابها يتعامل مع الحركة الوطنية أو يتعاطف معها بأشكال مختلفة وبتفاوت. وتميزت كتابة هؤلاء بحرية أوسع عند تناولهم القضايا العربية، ولا سيما قضية فلسطين، بروح نقدية جذرية أحيانًا. وربما لا تتضمن تلك الكتابات بالضرورة رأي الإدارة الاستعمارية أو مصالحها في تونس، وأفضل مثال جريدة المرآة وجريدة تونس.

(14) في شأن ما تعرضت له الصحافة من زجر ومنع وتعطيل وردع مالي في عشرينيات القرن العشرين، انظر: الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة الحركة الوطنية كرتون 16، أما بالنسبة إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: فريد الشيحي، «الصحافة التونسية بعد الحرب العالمية الثّانية وموقفها من حرية التعبير والرأي من خلال الزهرة، النهضة والأسبوع» (رسالة ختم الدروس بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس 1995-1996)، ص 290.

والثقافية ذات العلاقة بفلسطين وبمصيرها السياسي وطرائق تحليلها وإدراكها. وفي هذا الإطار يمكن أن نؤكد بعض الملاحظات في شأن الخطاب السياسي في تونس ذي العلاقة المباشرة بالقضية الفلسطينية:

- عدم تجانس هذا الخطاب، لا بين الأحزاب والمنظمات المختلفة فحسب، بل حتى في داخل الحزب الواحد أو المنظمة الواحدة. كما أنه محكوم بظرفية سياسية محددة؛ أي التسلط الاستعماري على البلاد، وخضوعه للرقابة ولإجراءات ذاتية إرادية أو موضوعية خارجية، تساهم بقدر أو بآخر في الحد من حريته و«سلطته» وبالتالي فاعليته. وبقدر ما بدا انعدام التجانس مقلقًا حينًا ومحرجًا حينًا آخر بالنسبة إلى رجال السياسة، فإنه يمثل بالنسبة إلينا عنوان ثراء ومورد تمحيص إضافيًا بعيدًا عن الرتابة والمواقف المعروفة الجاهزة، فكلما كانت المادة في الشأن متغايرة غزيرة، وحتى متناقضة، مثّلت المسألة بالنسبة إلى الباحث عنوانًا للمقارنات والقراءات المتعددة.

- في مقابل ذلك يجد هذا الخطاب في الموضوع الفلسطيني بالذات هامشًا من الحرية ربما لا يتوافر في موضوع آخر وطنيًا. ويرتبط ذلك أساسًا بالسياسة الخارجية الفرنسية عمومًا، وفي المشرق العربي خصوصًا، لأن صراعها التقليدي كان مع غريمتها إنكلترا على أشده، قبل الحرب العالمية الثانية. ثم سعت فرنسا، بشكل ثابت ومستمر، إلى إبراز «فضائل» حكمها المستعمرات على العكس من غريمتها. ومن هنا لم ترَ السلطات الاستعمارية في تونس حرجًا في النقد الذي مارسه الخطاب السياسي في تونس تجاه السياسة البريطانية في فلسطين، وتجاه سياسة الأنظمة العربية المرتبطة بإنكلترا، بل لربما رحبت بتلك الكتابات الناقدة.

- يواجه الباحث في هذا الموضوع بعض الصعوبات التي تتمثل بندرة البيانات التي صدرت عن الأحزاب والمنظمات في شأن القضايا الخارجية والعربية عمومًا، وقضايا فلسطين تحديدًا، من جهة، ثم عدم تضمّن برامج تلك الأحزاب أو مقررات مؤتمراتها لوائح ذات صلة بفلسطين أو حتى بالقضايا الخارجية، وذلك طوال الفترة المدروسة. وفي مقابل ذلك نلاحظ مادة غزيرة في الصحف التونسية عن تلك القضايا، ولا سيما قضية فلسطين. ويمكن إرجاع هذه الظاهرة الخاصة، أي انعدام

البيانات المفردة، بحسب رأينا إلى أسباب عدة كنقص الأدبيات السياسية عمومًا، ونقصد بذلك البرامج والمقررات واللوائح التي تصدر عن المؤتمرات، إلا في حالات محدودة. وينطبق ذلك على الحزبين الرئيسين في البلاد، فعلى الرغم من تعدد مؤتمراتهما، فإن أغلبيتها كانت ذا طابع إجرائي آنيٍّ بهدف تعديل موقف ما أو لانتزاع سياسة معينة من الإدارة الاستعمارية في تونس[15]. إضافة إلى ذلك نلاحظ ضعف اهتمام الحركة الوطنية التونسية بالقضايا النظرية، خصوصًا في المجال السياسي، حتى في ما يخص المجال الوطني التونسي، إلا في حالات محدودة جدًّا تتعلق أساسًا بقضايا آنية ذات طابع اجتماعي- حضاري، وفي وضع سياسي محدد. وينطبق ذلك على أغلبية زعماء الحركة الوطنية أيضًا، إذ تبدو مساهماتها النظرية محدودة جدًّا[16]، تقتصر على الكتابة الصحافية لإبراز موقف ما من قضية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية محددة في حالات معينة، من دون أن نجد كتابة ذات نفَس طويل تعالج قضايا معينة. فعلى الرغم من تكوينهم العلمي الجامعي وقدرة بعضهم على بلورة أفكاره السياسية بطريقة تستجيب لمتطلبات التنظير السياسي والفكري للبلاد والمجتمع، يكاد التنظير السياسي يكون معدومًا لديه، لذلك فإن أكثر ما أُنتج كان مقالات صحافية في الأساس أو رسائل أو حوارات ولقاءات صحافية، أو خطب ملفوظة، تتكفل الصحافة الحزبية أو الوطنية أو أجهزة الحماية الأمنية والسياسية بنقلها كتابة. وأفضل مثال على هذه الحال الحبيب بورقيبة الذي تميّز بغزارة رسائله ومقالاته الصحافية وخطبه المباشرة للشعب. من جهة أخرى لم تعرف الأحزاب التونسية تحوّلات عميقة نوعية في تفكيرها وبرامجها وتوجهاتها العامة إلا في حالات نادرة كمؤتمر الاستقلال مثلًا[17].

---

(15) نلاحظ أن الحزب الحر الدستوري التونسي صاغ برنامجًا تأسيسيًا عدّله مرات عدة في زمن وجيز، وعقد 3 مؤتمرات في عشرينيات القرن العشرين، كانت ذات صبغة تنظيمية وإجرائية. ثم عقد مؤتمرًا في أيار/ مايو 1933 أصدر بعده بيانًا (تصريحًا) أكد فيه أغلبية المطالب التي وردت في البرنامج العام التأسيسي. وبعد الانشقاق الذي جرى في مؤتمر قصر هلال في آذار/ مارس 1934 حافظ الديوان السياسي على تلك التقاليد.

(16) يبدو كتاب علي البلهوان نحن أمة الذي صدر في عام 1948 من الكتابات النادرة في هذا المجال.

(17) يعرف أيضًا بمؤتمر ليلة القدر الذي عُقد في 23/ 8/ 1946، وكان مؤتمرًا سريًا حضره=

غير أن اللافت حقًا هو عدم اهتمام الأحزاب والمنظمات التونسية في برامجها ولوائحها بالقضايا الخارجية، ولا سيما قضايا التحرر في العالم والعالم العربي تحديدًا[18]. ويندر أن نجد صدور بيانات موقّعة عن تلك الأحزاب تحدد فيها موقفها من بعض القضايا الخارجية، عربية أكانت أم غيرها. في المقابل دأبت الصحف القريبة من تلك الاحزاب أو المتعاطفة معها على التعبير عن موقفها بشكل غير مباشر. وربما تعود هذه الظاهرة إلى حذر تلك المؤسسات، وحتى الأشخاص[19]، المفرط من الأجهزة الأمنية والسياسية الفرنسية التي ربما استخدمت تلك الكتابات قرائن لإدانة قادة الأحزاب عند الضرورة. كما ساهمت الأوضاع الأمنية التي مرت بها البلاد في عرقلة عقد مؤتمرات حزبية طبيعية.

قد يعزى ذلك أيضًا إلى عدم رغبة تلك الأحزاب في توريط نفسها في مواقف معينة ربما تحرج إدارة الحماية أو ترضيها، أو تثير حفيظة أطراف أو أحزاب فرنسية مؤيدة للقضية الوطنية التونسية، أو دول أجنبية أوروبية - ذات علاقة بالموضوع - بالتحديد، وليس من مصلحة الأحزاب التونسية أن تدخل معها في تناقضات ربما تعود سلبًا على علاقاتها بها، ولا سيما أنها في حاجة أكيدة إلى التعاطف الخارجي. كما قد يعزى الأمر إلى طبيعة الحركة الوطنية، أحزابًا ومنظمات، في حد ذاتها، فهي تعتمد على الفعل والحركة أسلوبًا، والبراغماتية السياسية نظرية للعمل السياسي، وكانت تطرح برنامج الحد الأدنى الوطني الذي يسعى إلى تجميع أكثر ما يمكن من القطاعات والفئات الاجتماعية، على الرغم من تنافر مصالحها الطبقية، الأمر الذي ما كان ليسمح لها بالانغماس في التنظير

= نحو 300 شخصية وطنية من مشارب سياسية مختلفة، باستثناء الحزب الشيوعي التونسي. وكان هدفه تحرير ميثاق للشعب التونسي يعلن استقلاله. وأجمع الحاضرون على رفع شعار الاستقلال التام لتونس، في وقت اقتحمت فيه القوات الأمنية الفرنسية مكان الاجتماع واعتقلت أغلبية الشخصيات الحاضرة من دون صدور اللائحة.

(18) باستثناء مؤتمر حزب الديوان السياسي 1937 الذي أرسل برقية تأييد لمفتي فلسطين محمد أمين الحسيني.

(19) لذلك نلاحظ أن معظم الكتابات التي تصدر في الصحف يكون من دون توقيع أصحابها أو الأحزاب.

السياسي الذي تتولع به عادة الأحزاب ذات الخلفيات الأيديولوجية والثورية أكثر من غيرها. وتبقى الصحف، أكانت حزبية أم متعاطفة أم مستقلة، ميدانًا لتلك الأحزاب والمنظمات والشخصيات للتعبير عن مواقفها بشكل صريح أو ضمني من جميع القضايا الداخلية أو الخارجية، ويشكّل ما كتبه السياسيون والصحافيون عن فلسطين والقضايا المرتبطة بها، خلال هذه الفترة المدروسة، مادة غزيرة وثرية للتحليل. لكن إلى أي مدى تفاعل الباحثون في حقل الدراسات التاريخية والسياسية المعاصرة لتونس مع تلك الوقائع والمعطيات، وفي أي مجال من مجالات هذا الموضوع تركزت اهتماماتهم؟

يمكن في هذا المجال أن نتحدث عن أطراف عدة اهتمت بشكل أو بآخر بهذا الموضوع:

- **الكتابة التاريخية المعاصرة وموضوع تفاعل التونسيين مع القضية الفلسطينية:** اهتم بعض الباحثين الجامعيين التونسيين في حقل المعرفة التاريخية بدراسة تفاعل التونسيين مع القضية الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها، وفي هذا الإطار يمكن أن نميّز ثلاثة أنواع من تلك الكتابات:

• الكتابات التي اهتم كتّابها مباشرة بدراسة بعض مظاهر نشاط التونسيين لمصلحة القضية الفلسطينية، وكانت في شكل رسائل جامعية أساسًا وبعض المقالات[20].

(20) من بين الرسائل الجامعية التي اطلعنا عليها والتي تحدّثت مباشرة عن الموضوع: Fayçal El Ghoul, «La Question palestinienne à travers la presse tunisienne 1917-1936» (Thèse de mémoire, université de Nice, faculté des lettres et des sciences humaines, 1973-1974), p. 76.

وقدّم باحثان فلسطينيان يقيمان في تونس منذ عام 1982 رسائل جامعية: سليمان أبو نادي، «التونسيون والقضية الفلسطينية عام 1948» (جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1988)، نُشرت في: سليمان أبو نادي، التونسيون والقضية الفلسطينية حتى عام 1948 (تونس: منشورات دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية؛ الدار البيضاء: الدار المغربية للنشر، 1992)، وأحمد الأحمد (أبو الشيخ)، «الحاج أمين الحسيني وعلاقته بالحركات الوطنية المغاربية «الجزائر، تونس، ليبيا والمغرب الأقصى (1924-1949)»،» إشراف الهادي التيمومي (جامعة تونس الأولى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 1993).

كما تناول بعض البحوث بشكل جزئي موقف الحزب الحر الدستوري التونسي - اللجنة التنفيذية من القضية الفلسطينية، ولا سيما بعض نشاطه لمصلحة تلك القضية، منها: حفيظ الطبابي، «الحزب =

• المخصص لدراسة نشاط الحركة الصهيونية في تونس. برز في هذا السياق بعض مواقف القوى السياسية من ذلك النشاط[21].

• الذي اهتم كتّابه بوضع الأقلية اليهودية في البلاد، مبرزين في إطار ذلك العلاقة التي كانت تربط المسلمين باليهود التونسيين وبعض مظاهر نشاط الحركة الصهيونية أو النشاط السياسي لليهود التونسيين[22].

تبدو الكتابة عن تفاعل التونسيين مع القضية الفلسطينية وعن النشاط الصهيوني في تونس بشكل عام محدودة، على الرغم من أهمية ما أنجز كمًّا ونوعًا، ونعتقد أن البحث العلمي في هذا المجال لا يزال مفتوحًا لإبراز عمق هذا التفاعل وأسسه من ناحية، ودراسة دور اليهود التونسيين السياسي في البلاد، إن لمصلحة الحركة الوطنية أو مصلحة الحركة الصهيونية.

- التونسيون والقضية الفلسطينية من منظور بعض الكتاب الصهيونيين: رصد أفراد من الجماعات اليهودية في كتاباتهم نشاط التونسيين وتفاعلهم مع القضية

= الدستوري القديم (1934-1938)،» تحت إشراف علي المحجوبي (شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1986)، ومحمد الجربي، «اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي: الحزب القديم (1945-1952)،» تحت إشراف عبد السلام بن حميدة (شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1992).

من أهم المقالات نذكر: محمد مسعود إدريس، «تونس والقضية الفلسطينية ما بين الحربين،» المجلة التاريخية المغاربية، العددان 49-50 (1988)، ص 9-22، وسمير البكوش، «صدى القضية الفلسطينية بتونس وصراع القوى السياسية حولها 1947-1948،» روافد، العدد 6 (2001)، ص 31-60.

(21) نذكر هنا حصرًا التونسيين من غير اليهود والصهيونيين: الهادي التيمومي، النشاط الصهيوني بتونس 1897-1948، تقديم محمود درويش (تونس: التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، 1982)، ص 212.

(22) نذكر هنا حصرًا التونسيين من غير اليهود والصهيونيين: عبد الكريم العلاقي، «الأقلّية اليهودية بتونس إلى سنة 1948» (بحث، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1992-1993). إضافة إلى بعض المقالات التي سنذكرها لاحقًا والتي اهتم كتابها بتلك القضايا. كما توجد كتابات عن اليهود في تونس أو عن الحركة الصهيونية فيها من دون التطرق إلى القضية الفلسطينية أو إلى موقف التونسيين من الصهيونية.

الفلسطينية من خلفيات صهيونية، وذلك في إطار التعرض للنشاط الصهيوني في تونس. وما تمكّنا من الاطلاع عليه، هو في الأغلب كتابات ذات طابع أكاديمي، وإن افتقدت شروطَ تلك الممارسة وذلك من جوانب عدة، منها:

• اعتمد أغلب تلك الكتابات على مراجع ثانوية لم تلجأ إلى مصادر أساسية إلا نادرًا، وبشكل غير دقيق[23].

• اعتماد أسلوب المغالطة في تقديم المعطيات التاريخية[24].

• عدم توخي الموضوعية في البحث. فقد حاولت أن تشوّه نضال التونسيين لمصلحة قضية فلسطين وركّزت على الأبعاد الدينية لتعاطف التونسيين مع الفلسطينيين من دون أن تبرز الأبعاد الأخرى المهمة التي دفعت التونسيين إلى التفاعل مع الفلسطينيين في صراعهم مع الحركة الصهيونية[25]. واعتبرت نشاط اليهود التونسيين في إطار الحركة الصهيونية نضالًا «وطنيًا وتحرريًا»، وبذلك نزعت الوطنية التونسية عن اليهود، في حين سعى بعضهم إلى تأكيد هذا البعد من منظور آخر[26]. وبناء على ما ذكرنا سابقًا يمكن أن نسوق بعض الملاحظات الأساسية، منها أن ما كُتب عن تفاعل التونسيين مع الفلسطينيين يبدو محدودًا ولا يتلاءم مع مقدار ذلك التفاعل وتنوعه من ناحية، ثم إنه لم يهتم إلا بالنشاط من دون أن يحلل مضمون خطاب التونسيين تجاه قضية فلسطين والمسائل المتعلقة بها.

---

(23) على سبيل المثال مقالة: David Cohen, «Les Nationalistes nord-africains face au sionisme (1929-1939),» *Revue française d'histoire d'outre-mer*, vol. 77, no. 286 (1990), pp. 5-28.

إذ يعتمد الباحث في ما يخص تونس على الصحف التي استند إليها فيصل الغول في بحثه سابق الذكر من دون إضافات تذكر.

(24) خصوصًا بالنسبة إلى حاييم سعدون، وسنعرض ذلك في متن البحث.

(25) الأمر نفسه الذي كانت أدبيات إدارة الحماية تركز عليه في وصف نشاط التونسيين لمصلحة القضية الوطنية، وذلك في محاولة منها لتحويل الصراع على أساس ديني وتجريده من أبعاده الحقيقية.

(26) الإشكال أن أغلبية الصهيونيين الذين كتبوا عن اليهود التونسيين أكدت النشاط الصهيوني وثمّنته، في حين حاول بعض التونسيين نزع هذه الصفة عنهم والتعامل معهم على أساس أنهم يهود تونسيون بغض النظر عن دورهم ذاك، وبغض النظر عن سلبيتهم تجاه الحركة الوطنية وتموقعهم موضوعيًا في صف الاستعمار الفرنسي وأجهزته في تونس.

علاوة على ذلك، غيّب مجمل تلك البحوث والدراسات، وإن شكلت إضافة أكيدة إلى البحث التاريخي للموضوع الفلسطيني في تونس، جوانب أخرى أو تجاهلها، أو أنه لم يهتم إلا بجوانب محددة دون غيرها، إذ إن ما كُتب اهتم أساسًا بصدى القضية الفلسطينية في تونس وتفاعل التونسيين على مستوى الفعل المباشر معها من دون أن يدرس مضمون خطاب الممارسة ويحلله، وذلك بالوقوف على خطابات الأحزاب والمنظمات والفاعلين السياسيين والنقابيين والمثقفين والصحافة وتحليل القضايا الجوهرية ذات العلاقة بفلسطين، وهذا ما سنحاول التصدّر لإنجازه في هذا البحث.

امتد بحثنا زمنيًا بين عامي 1920 و1955، والحد الأول هو تاريخ تأسيس أول حزب سياسي في تونس وازدياد عدد الصحف الوطنية، حين أصبح هناك مجال أوسع للكتابة والتعبير عن الرأي وتحديد المواقف مما يجري على الساحة الداخلية كما الخارجية من ناحية، كما أنه تاريخ تأسيس الفدرالية الصهيونية في تونس و«استفاقة» الوطنية الفلسطينية وانطلاق تجسيد المشروع الصهيوني في أرض فلسطين من ناحية أخرى. أما الحد الثاني (1955) فيمثل حصول تونس على استقلالها الداخلي، كما أنه تاريخ انحسار جزئي، لكنه مهم للسيطرة الاستعمارية الفرنسية المباشرة على تونس، وتزايد هجرة اليهود التونسيين أو حاملي الجنسية الفرنسية والمقيمين في تونس إلى الدولة الصهيونية المُنشأ بقرار أممي للاستقرار فيها أو إلى فرنسا. كما يمثل هذا التاريخ مرحلة انتقالية بالنسبة إلى الخطاب السياسي في تونس، إذ ساد خطاب آخر براغماتي يحكمه منطق الدولة والمصالح، في حين تراجع خطاب «المبادئ» وتقلص هامشه تمامًا مثلما تقلص الاهتمام بالقضايا الخارجية لمصلحة القضايا الداخلية الملحة أكثر من غيرها. كما فرضت ذلك طبيعة المرحلة التي تميزت باختلاف الرؤى في شأن بعض القضايا الجوهرية التي تهم البلاد ومستقبلها. أما فلسطينيًا، فقد بدأ الشعب الفلسطيني يفيق من الكارثة، و بدأ بعض طلائعه ينظّم نفسه بطرائق ووسائل جديدة، ولا سيما بعد أن شهدت المنطقة تحولات سياسية مختلفة، أهمها بروز أنظمة عربية «وطنية» رفعت شعارات مؤيدة لحق الفلسطينيين ومناهضة للمشروع الصهيوني الذي تمكّن من تثبيت ركائزه على حساب الشعب الفلسطيني.

قسمنا هذا البحث قسمين:

القسم الأول خُصص للفترة بين عامي 1920 و1939، وتضمّن أربعة فصول. حاولنا في **الفصل الأول** رصد العوامل التي ساهمت في تأخر إدراك الخطاب السياسي في تونس للقضية الفلسطينية والأيديولوجيا الصهيونية وتفكيكها. ثم حاولنا إبراز العوامل التي ساهمت في إدراك الخطاب لتلك القضايا وحدود فهمه لها، أما في **الفصل الثاني** فاهتممنا بتطور السياسة البريطانية في فلسطين والنشاط الصهيوني فيها وموقف الخطاب السياسي من تلك السياسة وإدراكه مدى خطورة النشاط الصهيوني على مستقبل فلسطين. في حين تناولنا في **الفصل الثالث** تفكيك رؤية الخطاب لمظاهر مقاومة الفلسطينيين للاحتلال البريطاني والمشروعات الصهيونية في فلسطين. أما في **الفصل الرابع** فحاولنا إبراز موقف الخطاب من مشروعات التسوية السياسية التي طرحتها الإدارة البريطانية والبدائل التي طرحها الخطاب كحلول عملية لتلك القضية.

أما **القسم الثاني** فخصصناه للفترة بين عامي 1945 و1955، وتضمّن ثلاثة فصول، تناول **الفصل الخامس** رؤية الخطاب السياسي لمشروعات التسوية التي طرحت قبل قرار التقسيم وموقفه منها، ثم رؤيته لقرار الأمم المتحدة في شأن تقسيم فلسطين وموقفه منها. وحاولنا في **الفصل السادس** تحليل فهم الخطاب للحرب العربية - الإسرائيلية الأولى وتداعياتها، ورؤيته لأسباب الهزيمة والطرائق والبدائل التي طرحها لتجاوزها. وخصصنا **الفصل السابع** لبحث تطور إدراك الخطاب للقضية الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها وبداية «غزل» الطرف الأساس في الحركة الوطنية مع الحركة الصهيونية وحدود ذلك. وذلك على وقع التحولات التي عرفها النظام العالمي الجديد ما بعد الحرب العالمية الثانية وقيام الدولة الصهيونية والدور الذي قام به على صعيد السياسة الدولية.

لا شك في أن عملية تحديد تطور الخطاب السياسي في تونس مكوّناته وأنساقه وآلياته المختلفة تجاه القضية الفلسطينية، وتحليل أوضاع إنتاجه الداخلية والخارجية بأبعادها المختلفة ومقارنته - أحيانًا - بالخطاب الفلسطيني والعربي عمومًا، تتطلب تمحيصًا وتدقيقًا للوثائق والمصادر المنوعة التي تؤرخ للفترة

المدروسة كاملة. لذلك استندنا في البحث إلى مصادر أولية بدرجة أساسية، في المقام الأول الصحف التونسية باللغة العربية والناطقة بالفرنسية والصادرة في تونس[27]. فقمنا بمسح كاد يكون كاملًا وشاملًا للدوريات كلها على امتداد الفترة المدروسة، ثم عدنا إلى المصادر الأرشيفية الفرنسية، ولا سيما أرشيف وزارة الخارجية وأرشيف الإقامة العامة وأرشيف جيش البرّ، الموضوعة في المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية في تونس (جامعة منوبة)، والتي جاءت في شكل تقارير أمنية - سياسية تضمّنت مواقف الأحزاب والشخصيات السياسية التونسية ورؤاها و«انطباعات» السكان التونسيين ومواقفهم وانشغالهم بالقضية الفلسطينية. وكانت تلك الأجهزة حريصة في إطار مهمتها تلك، على متابعة فهم التونسيين عمومًا، لما يجري في فلسطين، خصوصًا إدراك النخبة السياسية للقضية وتحديد مضمون التعاطف مع الفلسطينيين ودرجته وأشكاله، والانعكاسات المحتملة لذلك كله على الوضع العام في تونس، وعلاقة التونسيين المسلمين بالأقلية اليهودية. وتميّزت تلك المصادر بثراء مادتها وغزارتها، الأمر الذي خفف نسبيًا اقتحام البحث في الموضوع.

استندنا في البحث إلى بعض الكتابات المصدرية المتعلقة بتونس كما إلى الوثائق والمذكرات الأساسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي صدرت في كتب. أما بالنسبة إلى المراجع فاستفدنا من الكتب والأطروحات والرسائل الجامعية وبعض المقالات التي تناول كتّابها جزئيًا القضية الفلسطينية، ولا سيما تلك التي تطرقوا فيها إلى وضع الأقلية اليهودية في البلاد والحركة الصهيونية عمومًا. وفي هذا الإطار أفادتنا كتابات جديدة كتبها يهود أو صهيونيون عن تطور الحركة الصهيونية في تونس، تناولوا فيها موقف التونسيين من الصهيونية ومن القضية الفلسطينية عمومًا[28]. كما شكل بعض الشهادات مع بعض المعاصرين الفاعلين،

---

(27) الصحف التونسية كلها التي اطلعنا عليها كانت صحف رأي وموقف سياسي، وكانت لها وجهة نظر معينة بغض النظر عن انحيازها إلى الأحزاب أو المنظمات أو إلى هذا الطرف أو ذاك.

(28) من الكتب المهمة التي صدرت أخيرًا في الولايات المتحدة والتي اهتمت بعلاقات «إسرائيل» بدول المغرب العربي كتاب الباحث والمدرس الجامعي الإسرائيلي لاسكيار بعنوان: إسرائيل وبلاد المغرب: من إقامة الدولة إلى أسلو. Michael M. Laskier, *Israel and the Maghreb: From Statehood = to Oslo* (Gainesville: University Press of Florida, 2004).

على الرغم من محدوديته، مادة مهمة للإحاطة ببعض جوانب الموضوع. واستفدنا مما كتبه فلسطينيون وعرب تطرقوا إلى القضية الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها برؤية نقدية موضوعية وعلمية جديدة تجاوزت القراءات الحماسية التقليدية السابقة.

تبدو دراسة تلك القضايا ضرورة ملحة لرصد مقدار اهتمام الخطاب السياسي في تونس بالقضية الفلسطينية وكيفية إدراكه طبيعتها وخصوصيتها، ودرجة انشغاله بقضية تبدو في الظاهر قضية ثانوية بالنسبة إلى حركة تحرر وطني ذات أهداف وطنية محددة، لكنها في المقابل شكّلت محور اهتمام قطاعات واسعة من الكتّاب التونسيين السياسيين الحزبيين والمستقلين وغيرها. كما أن تحليل هذا الخطاب سيساعد في معرفة مستوى إدراك النخب مستجدات العلاقات الدولية وكيفية فهمها وتعاملها مع الأزمات الدولية عمومًا وذات العلاقة بفلسطين خصوصًا[29]. ويمكن من خلال تحليل هذا الخطاب تحديد درجة مساهمة القضية الفلسطينية في تعميق الوعي الوطني والعروبي في تونس في فترة الاحتلال وحدود ذلك، ولا سيما بعد تحليل مظاهر ذلك التفاعل على مستوى النشاط[30]. ولا يفوتنا في

= تناول فيه المؤلف العلاقات السرية لتلك الدول بالدولة الصهيونية، كما تناول في جانب منه فترة اهتمامنا، ولا سيما خمسينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من عدم تمكننا من الاطلاع عليه، استفدنا مما كتب عنه في مجلة جون أفريك إنتليجانت: *Jeune Afrique/L'Intelligent*, nos. 2327-2328 (14-27 Août 2005). وكذلك في جريدة القدس العربي (لندن)، 28/ 2/ 2005. يشير كاتب المقالة عن الكتاب إلى أن الباحث اعتمد على وثائق من الأرشيف السري الإسرائيلي (الرسمي) أُفرج عنها تدريجًا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وعلى الأرشيف المركزي الصهيوني ووثائق شخصيات صهيونية.

(29) لم تكن الكتابة عن القضايا الخارجية بالنسبة إلى بعضهم محاولة للفهم أو التعاطف فحسب، بل لتوظيف تلك الكتابات لمصلحة القضية الوطنية التونسية، كما يعبر عن ذلك المثل العربي «إياك أعني فاسمعي يا جارة». فالكتابة عن تلك الموضوعات تسمح بالمقارنة الضمنية، الأمر الذي يدخل في إطار التثقيف السياسي أو التحريض الضمني على المقاومة وتجذير الحس الوطني. انظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح: مذكرات، 3 ج (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976)، ج 1: في تونس 1905-1925، ص 342.

(30) الهادي التيمومي، «دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي: مثال تونس،» في: مصطفى الفيلالي [وآخ.]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 8 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 299-324.

الختام، أن نذكّر أن طبيعة الموضوع والإشكاليات المطروحة منهجيًا ومعرفيًا تطلبت التحدث - بإسهاب أحيانًا - عن بعض الجوانب المهمة للقضية الفلسطينية من ناحية، وإجراء بعض المقارنات بين نظرة الخطاب السياسي في تونس إلى القضية الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها والخطاب العربي السائد في شأنها كلها، ولا سيما الفلسطيني منه من ناحية أخرى، وذلك اعتمادًا على بعض المعطيات الجديدة. كما تناولنا ذلك بمنهجية تختلف نسبيًا عن بعض الدراسات السائدة.

أخيرًا، نرجو أن تشكل هذه المحاولة مساهمة متواضعة في إبراز بعض مكونات التفكير السياسي في تونس وموقفه من قضية خارجية تهم شعبًا واجه استعمارًا مزدوجًا ذا طبيعة خاصة، تربطه بالشعب التونسي روابط متينة عدة.

القسم الأول

تطور الخطاب السياسي في تونس
تجاه القضية الفلسطينية
(1939-1920)

مقدمة

اهتمت أغلبية الدراسات والبحوث التي ورد فيها ذكر القضية الفلسطينية في تونس - على قلتها - بنشاط التونسيين لمصلحة القضية وتعاطفهم مع الفلسطينيين، من دون أن تولي تحليل مضمون خطاب التضامن ذاك أو رؤية الخطاب السياسي أي عناية. وكانت النتيجة أن الاهتمام بالقضية الفلسطينية كان متأخرًا أو محدودًا[1]، ولم ينطلق إلا بعد ثورة البراق[2] في عام 1929. أما أسباب ذلك فتختلف من باحث إلى آخر. إذ يرى بعضهم أن الرقابة التي فرضتها سلطات الاحتلال على الصحف الوطنية وارتخاء النشاط الدستوري نسبيًا، إضافة إلى الخلافات التي تشق التشكيلات الوطنية التونسية وعدم توافر الإمكانات، تعدّ عوامل أساسية لتأخر هذا الوعي[3]، بينما اعتبر آخرون أن ضعف الحضور الصهيوني في تونس

(1) محمد مسعود إدريس، «تونس والقضية الفلسطينية ما بين الحربين،» المجلة التاريخية المغاربية، العددان 49-50 (1988)، ص 9-10. يشير إلى أن الاهتمام بها لم يبدأ إلا في عام 1927 أي بعد نشر مقالة: مصطفى بن شعبان، «نحن ونكبة فلسطين،» لسان الشعب، العدد 269 (31 أيلول/ سبتمبر 1927)، وحث فيها التونسيين على تقديم المساعدة لإخوانهم الفلسطينيين بعد مصيبة الزلزال.

(2) حائط البراق: جزء من حائط المسجد الأقصى، أطلق عليه المسلمون اسم حائط البراق نسبة إلى البراق الذي امتطاه الرسول محمد ليلة الإسراء. ويعرف حائط البراق عند اليهود بـ «حائط المبكى»، وعند المسيحيين بـ «الحائط الغربي». وللخلاف والصراع بين اليهود والعرب المسلمين والمسيحيين في شأن حائط البراق أبعاد تاريخية ودينية، وظّفها اليهود منذ الانتداب، فالمسلمون لم يعارضوا زيارة اليهود للجزء الغربي من الحائط من منطلق روح التسامح التي يتحلون بها، لكن اليهود بدأوا يعتبرون (منذ الانتداب) تلك الممارسة حقًّا مكتسبًا لهم، وبدأوا ينصبون المقاعد والطاولات لممارسة طقوسهم، وكان هدفهم تحويل المكان إلى كنيس يهودي. انظر: بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 221.

(3) Fayçal El Ghoul, «La Question palestinienne à travers la presse Tunisienne 1917-1936» = (Thèse de mémoire, université de Nice, faculté des lettres et des sciences humaines, 1973-1974), pp. 4-5.

وعدم وقوع حوادث كبرى في فلسطين من أسباب ضعف الاهتمام بهذا الموضوع أو انعدامه[4]. ومن منطلقات أخرى، يعتبر أحد الباحثين أن مشاركة الشيخ عبد العزيز الثعالبي في مؤتمر القدس في عام 1931 مثّلت «بداية العلاقات الحقيقية بين العالم العربي والحركة الوطنية التونسية، وانطلاقًا من تلك اللحظة، أصبح الموضوع الفلسطيني نقطة الالتقاء أو الاحتكاك الأساسية بين الصهيونية والأقلية اليهودية من جهة والدستور والمجتمع الإسلامي التونسي من جهة أخرى»[5].

= يقول الباحث إن الحزب كان في «سبات». وربما يكون خمول الدستور هذا نتيجة تعرّض الحركة النقابية الأولى للقمع وصدور الأوامر الزجرية في عام 1926 وتعطل بعض الصحف التونسية، غير أن ذلك دفع بعض الصحف المستقلة وتلك التابعة للحزب الدستوري إلى التهرّب من معالجة القضايا الداخلية إلى معالجة القضايا الخارجية، ومنها قضية فلسطين.

(4) عميرة علية الصغير، «النخبة في تونس والقضايا العربية في ما بين 1920-1925،» ورقة قُدمت إلى: أعمال الندوة الدولية العاشرة حول المغرب العربي في العشرينات: المنعقدة بنزل السفراء، أيام 5 و6 ماي، نسق أعمال الندوة وجمع النصوص وأعدها للنشر الهادي جلاب، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية؛ 10 (تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2001)، ص 91.

(5) Haïm Saadoun, «L'Influence du sionisme sur les relations Judéo-musulmanes en Tunisie,» papier présenté à: *Juifs et musulmans en Tunisie: Fraternité et déchirements: Actes du colloque international de Paris, Sorbonne, 22-25 Mars 1999, «Les Relations judéo-musulmanes en Tunisie du Moyen âge à nos jours, regards croisés»*, Organisé par la société d'histoire des juifs de Tunisie et l'université de Tunis I, [Groupe de recherches Histoire et mémoire]; dir. de publ. Sonia Fellous (Paris: Somogy, 2003), p. 223.

الفصل الأول

الخطاب السياسي في تونس من الوعي بأهمية القضية الفلسطينية إلى إدراك مخاطر الصهيونية

نشير في البداية إلى أن ربط اهتمام العرب بما يحدث في فلسطين بثورة «البراق» تعميم غير دقيق، وربما يعطي للصراع بعدًا واحدًا من دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى، وقد ينطبق ذلك على بلدان أخرى[1]، لكنه لا ينطبق بالضرورة على تونس. فالأمر يختلف نسبيًا، فاهتمام الصحافة الوطنية التونسية بما كان يجري في فلسطين سبق هذا الحدث، إذ أولت بعض الصحف منذ عام 1921 اهتمامًا واسعًا بمعركة يافا مثلًا[2]، وأوردت معلومات غزيرة ودقيقة عنها، وأشارت إلى أسباب اندلاعها والنتائج التي تمخضت عنها[3]. وكانت الصحف الوطنية تورد

---

(1) عواطف عبد الرحمان، مصر وفلسطين، عالم المعرفة؛ 26 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 7، تذكر «إن الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية قد بدأ من المدخل الإسلامي فقد حركت أحداث البراق 1929 لدى الشعب المصري جماع المشاعر الوطنية الإسلامية العربية الوليدة...».

(2) تعود أسباب المعركة المباشرة التي اندلعت بين الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، من جهة واليهود الصهيونيين الروس المهاجرين الذين رغبوا في الرسو في الميناء من جهة أخرى، إلى محاولة الفلسطينيين صد عملية الرسو تلك. أما الأسباب غير المباشرة فكانت ازدياد الاستياء من تفاقم الهجرة الصهيونية والغضب العارم من السياسة البريطانية التي كانت تشجع ذلك. انظر: عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973)، ص 174، وبيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 147.

(3) «حدوث قلاقل دموية في يافا،» الزهرة، 5/5/1921.

بانتظام أخبار فلسطين، وبتوسّع أحيانًا، متناولة بعض التفصيلات الدقيقة لما كان يجري هناك[4]. ثم تطور الأمر باتجاه فهم أفضل لبعض ما كان يجري من خلال التفاعل مع ما كان يصل إلى تلك الصحافة من أدبيات تتضمن مواقف ومطالب وأخبار المنظمات الفلسطينية الخيرية أو السياسية أو الدينية، ومن ذلك نشر اللائحة التي أصدرها عرب فلسطين المجتمعون في حيفا، وتضمنت رفضهم «وعد بلفور» ومطالبتهم بإنشاء حكومة وطنية فلسطينية[5]، أو نشر بيان المجلس الإسلامي الأعلى في بيت المقدس في شأن تأسيس دار الكتب في المسجد الأقصى[6]. كما كانت إدارة المجلس تراسل بعض الصحف التونسية مباشرة متجاوزة الوسيط المصري أو التونسي المهاجر، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة مباشرة بين أفراد النخبة الثقافية والسياسية التونسية[7] في الداخل والقوى الوطنية الفلسطينية في فلسطين، من غير «وسطاء»، بخلاف ما يذهب إليه بعض الكتاب في مؤلفاتهم في شأن الدور «الريادي» للشيخ عبد العزيز الثعالبي في إرساء مثل هذه العلاقات[8].

---

(4) الشورى، 14/ 5/ 1925. وهي جريدة أصدرها محمد علي الطاهر الفلسطيني المقيم في مصر. كتب مراسلها في تونس أن «الإيالة التونسية بأسرها كانت تراقب أخبار شقيقتها بقلوب يقطرها الأسى».

(5) «أعراب فلسطين ضدّ الصهيونية،» لسان الشعب (22 آذار/ مارس 1921).

(6) المصدر نفسه، نشرت لسان الشعب، العدد 78 (3 كانون الثاني/ يناير 1923) بيان المجلس الإسلامي الأعلى ببيت المقدس عن تأسيس دار الكتب في المسجد الأقصى.

(7) النخبة: يعتبر مفهوم النخبة من المفاهيم الحديثة في العالم العربي ويشمل المفهوم بعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية التي بحكم مستواها الثقافي أو من خلال وضعها الاجتماعي والاقتصادي أو الاثنين معًا، تقوم بدور فكري - ثقافي معين أو سياسي أو غيره والتأثير في الرأي العام، سواء من خلال قربها من سلطة القرار السياسي أو الاقتصادي أم بعدها عنه.

(8) لا يمكن إغفال دور الشيخ عبد العزيز الثعالبي الوطني في الداخل ودوره في الدعاية للقضية التونسية منذ اضطراره إلى مغادرة البلاد في أوائل عام 1923، وعلاقاته الواسعة في العالمين العربي والإسلامي، لكن في الوقت نفسه لا يمكن المغالاة في هذا الدور أو تضخيمه إلى درجة أن ننسب إليه كل شيء. وصل الشيخ الى مصر عبر تركيا في أواخر العام نفسه، وتعرّف هناك إلى محمد علي الطاهر وزار فلسطين في حزيران/ يونيو 1924 بحسب بعض المراجع، وكان له شأن مميز في التعريف بالقضية التونسية، ويبدو أنه حث الفلسطينيين على ضرورة الاهتمام بالتنظيم النقابي وضرورة توحيد الصفوف، انظر: محمد مسعود إدريس، «تونس والقضية الفلسطينية ما بين الحربين،» **المجلة التاريخية المغاربية**، العددان 49-50 (1988)، ص 9؛ أحمد الأحمد (أبو الشيخ)، «الحاج أمين الحسيني وعلاقته بالحركات الوطنية =

أولًا: حدود الوعي بالقضية الفلسطينية

توحي المتابعة والتغطية اللتان انخرطت بهما الصحافة الوطنية التونسية، بأنها كانت تلمّ إلمامًا واضحًا ودقيقًا بما كان يجري في فلسطين في وقت مبكّر نسبيًا، أي منذ عام 1921، ما يبرهن على أن الاهتمام بما كان يحدث في فلسطين لم يكن غائبًا عن وعي النخبة السياسية والثقافية التونسية، وإن ما كان غائبًا بالتحديد فهو إدراك ما كان يجري ويحدث بدقة بأبعاده وانعكاساته المختلفة من ناحية، والتفاعل مع تلك الحوادث والتعاطف مع الفلسطينيين والتضامن معهم على مستوى اللفظ دون الفعل من ناحية أخرى[9]. لذلك تصبح عملية البحث عن أسباب تأخّر إدراك الخطاب السياسي لما كان يجري في فلسطين ضرورة معرفية. كما أن تحليل مواقف الخطاب ورؤيته للسياسة الاستعمارية البريطانية ونشاط الحركة الصهيونية في فلسطين وتحالف الطرفين ضد مصالح الشعب الفلسطيني وطموحاته يسمح بتحديد درجة إدراك هذا الخطاب باعتبارها قضية استعمارية نوعية ووعيه لها، كما يساعد في إبراز أسباب التفاعل وحدوده. ولا شك في أن ذلك كله يدعو إلى التساؤل عن حدود الانعكاسات المحتملة - لهذا الاهتمام - على تطور الخطاب بشكل عام من القضايا الوطنية الأساسية ذات العلاقة بالنظام الاستعماري في تونس، علاوة على بعض القضايا التونسية الثقافية - الحضارية الجوهرية عمومًا.

1 - عوامل تأخر إدراك الخطاب للقضية الفلسطينية

يعزى تأخر إدراك الخطاب في تونس لطبيعة القضية الفلسطينية وأبعادها إلى عوامل عدة متداخلة أحيانًا ومنفصلة أحيانًا أخرى، منها ما كان له صلة بالواقع التونسي، ومنها ما كان نتيجة عوامل خارجية.

= المغاربية «الجزائر، تونس، ليبيا والمغرب الأقصى (1924-1949)»،» إشراف الهادي التيمومي (جامعة تونس الأولى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 1993)، ص 69، وسالم بويحيى، «العلاقات بين عمّال تونس وفلسطين ومواقف الطبقة العاملة التونسية من القضية الفلسطينية (1945-1956)،» المجلة التاريخية المغاربية، العددان 55-56 (كانون الأول/ ديسمبر 1989)، ص 15-32.

(9) انظر: «يوم بلفور في فلسطين،» أفريقيا، العدد 47 (16 نيسان/ أبريل 1925). أكدت المقالة أن الروابط التي تجمع التونسيين بفلسطين تدفعنا إلى أن «نتألم لآلامها وأن نشعر باضطهادها» ولا نملك إلا أن «نمنحها عواطفنا وشفقتنا ونضرع إلى الله أن يعجل لها بالخلاص وأن يؤيدها في جهادها».

أ- التباس المفاهيم

لم يكن فهم الخطاب لأهداف الأيديولوجيا الصهيونية وأبعادها واضحًا وجليًا في ذهن النخبة، بل كان في الأغلب غائمًا، إذ نلاحظ أحيانًا وجود إعجاب بنشاط تلك الحركة ورموزها وإنجازاتها[10]. ولم يرقَ الإدراك إلى درجة الوعي بجوهر الأيديولوجيا الصهيونية، باعتبارها منظومة أفكار سياسية استئصالية استيطانية، تعمل على تحقيق مشروع على حساب شعب آخر هو الشعب الفلسطيني، إلا في ثلاثينيات القرن الماضي.

ظلّ الخطاب يعتبر الدولة العثمانية «الإسلامية» حامية الشعوب الإسلامية وحاضنة لها ضد الحركة الاستعمارية الغربية، وذلك بخلاف قطاع واسع من نخب المشرق العربي التي ناضلت من أجل فكّ الارتباط بالدولة العثمانية، الأمر الذي حداها إلى التمرّد عليها في الحرب العالمية الأولى والتحالف مع الحلفاء ضدها...[11]. إلا أن النتيجة كانت بعكس ما طمحت إليه النخب المشرقية التي وجدت بلادها تحت وصاية الدول الغربية التي تحالفت معها لبناء دولتها الوطنية أو القومية[12]. وفي النتيجة، بحسب التفكير السياسي التونسي، فإن ما حصل للفلسطينيين لم يكن إلا نتيجة تحالفهم الخاطئ مع إنكلترا وفرنسا وتخليهم عن الدولة العثمانية، وكأن الأمر كان «إراديًا»، وبالتالي فإن ما جرى لفلسطين وما عانته

(10) محيي الدين القليبي، «زعيم الأحرار والمسألة التونسية،» لسان الشعب، العدد 127 (9 كانون الثاني/يناير 1924)، والصواب، العدد 463 (24 تموز/يوليو 1925). يمدح في المقالة إنجازات المندوب السامي البريطاني في فلسطين هربرت صموئيل... وتردد في بعض المقالات، بعض الأفكار التي عبّرت عن مثل هذا الإعجاب.

(11) يعتبر التونسيون أن الدولة العثمانية هي التي حررتهم من الاستعمار الإسباني وحمت البلاد من الغزو الأجنبي. وعلى الرغم من الاستقلال الذي تمتعت به الإيالة التونسية فإن ولاءها إلى السلطة العثمانية ظلّ قائمًا واتخذ أشكالًا عدة. ولم يتفهم التونسيون ما كان عرب المشرق يعانونه من ويلات الحكم العثماني، كما لم يتفهموا رغبة قطاع واسع منهم في الانفصال عن الدولة العثمانية. انظر: التليلي العجيلي، صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876-1918 (تونس: كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة؛ دار الجنوب للنشر، 2005)، ص 432.

(12) الهادي التيمومي، في أصول الحركة القومية العربية، 1839-1920 (تونس: دار محمد علي الحامي، 2002)، ص 118.

الشعوب العربية في المشرق العربي لا يدخل ضمن اهتمامات التفكير السياسي التونسي الذي رأى أن عليهم تحمل تبعات مواقفهم وتصرفاتهم[13].

ب- ركود الحركة الوطنية الفلسطينية

عرفت الحركة الوطنية الفلسطينية «الوليدة» ركودًا نسبيًا منذ عام 1923 لأسباب داخلية بنيوية تتمثل في الخلافات السياسية الموروثة والصراعات العشائرية والعائلية والجهوية[14]، أو لأسباب سياسية كقبول الوضع الراهن في إثر إقرار الانتداب في عصبة الأمم، والانحسار الجزئي للنشاط الصهيوني في فلسطين[15]. وأدى ذلك إلى تقلص نشاطها ونضالها في الداخل وتجميد علاقاتها بمحيطها، وانتهى ذلك كله إلى تقلّص الاهتمام بها خارجيًا.

ج- دور القوى الاستعمارية ورهاناتها

حرصت السلطات الاستعمارية الفرنسية في باريس، بالتنسيق مع سلطات الحماية في البلاد التونسية، على عرقلة أي تفاعل للتونسيين مع حوادث فلسطين. فاعتبرت أي نوع من تبادل الأفكار أو الآراء بين الطرفين عاملًا في تعزيز اللحمة بينهما، «ما قد يؤدي إلى تطور ونمو نشاطهما السياسي ضدّ الاستعمار»[16]. كما

---

(13) ردًا على مقالة محيي الدين القليبي «زعيم الأحرار والمسألة التونسية» آنفة الذكر كتب محمد علي الطاهر، صاحب جريدة الشورى الفلسطينية التي كانت تصدر في مصر، في: لسان الشعب، العدد 138 (2 نيسان/ أبريل 1924)، مدافعًا عن الفلسطينيين، مذكّرًا أنهم لم يخرجوا على الدولة العلية ولم يحاربوها. وقدم محمد علي الطاهر أرقامًا غير دقيقة بخصوص عدد التونسيين الذين جنّدتهم فرنسا وشاركوا في الحرب، فهو يذكر 90 ألفًا والرقم الأقرب إلى الحقيقة هو 50 ألفًا بحسب وزارة الخارجية الفرنسية. Institut supérieur d'histoire du mouvement national [I.S.H.M.N.], Fonds de la Résidence à Nantes, bobine 499, carton 11, folio 303.

(14) فيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948 (نيقوسيا: شرق برس، 1990)، ص 152.

(15) الكيالي، ص 217 و227.

(16) انظر رد وزير الخارجية الفرنسي على رسالة قنصل فرنسا العام في فلسطين الذي طلب السماح بتوزيع مطبوعات تناشد سكان المغرب الأقصى وتونس التبرع بالأموال لترميم مسجد عمر. ورفض الوزير ذلك لأنه يخشى أن يوجد نداء الهيئة الإسلامية العليا تبادلًا للأفكار بين المسلمين في أفريقيا الشمالية والمراكز الدينية في الشرق الأوسط، وهو «ليس من صالحنا توفيره الآن». انظر: =

اعتبرت التضامن بين الشعبين سلوكًا يعبّر عن حالة وعي متقدم ليس من مصلحة الإدارة الفرنسية تشجيعها، ولا سيما أنها تستمد أصولها من روح «التضامن الإسلامي»[17].

د- الاهتمام بالشأن الوطني التونسي

يرى بعض الباحثين أن انشغال التونسيين بالقضايا الوطنية كان سببًا لعدم اهتمامهم بقضية فلسطين وبالقضايا العربية عمومًا[18]. غير أن ذلك لا يجانب الواقع، فالأمر يعود إلى أسباب أيديولوجية، بحسب رأينا. فما موقف النخبة السياسية والثقافية التونسية تجاه كثير من قضايا الاستعمار في العالمين العربي والإسلامي، في تلك الفترة، إلا خير دليل على ما نقول. إذ تضامنت هذه النخبة مع سكان طرابلس الغرب عندما احتلها الإيطاليون في عام 1911[19] وتفاعلت مع حرب الريف (1921-1926) في المغرب الأقصى، ومن ثم تضامنت مع الريفيين وحركتهم[20]. وبرز هذا التحول عندما اتضحت الرؤية أمام النخبة

[I.S.H.M.N.], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 529, carton 4, = dossier général 1923-1924, folio 48, Paris le 28/7/1923.

(17) رسالة من وزير الخارجية الفرنسي، إلى المقيم العام الفرنسي في تونس في 25/ 10/ 1929 رد فيها على الاستشارة التي طلبها المقيم العام في شأن طلب أحمد ساسي الذي رغب في إرسال برقية احتجاج باسم سكان قصر هلال إلى عصبة الأمم. انظر ذلك في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 465, carton 2225 (2), dossier 2.

(18) انظر: إدريس، «تونس والقضية الفلسطينية،» ص 11، و Fayçal El Ghoul, «La Question palestinienne à travers la presse tunisienne 1917-1936» (Thèse de mémoire, université de Nice, faculté des lettres et des sciences humaines, 1973-1974), p. 5.

(19) احتلت إيطاليا طرابلس في عام 1911 فهبّ التونسيون لنجدة الطرابلسيين بالمال والسلاح والرجال والكلمة، وكان لبعض عناصر «الشباب التونسي» شأن متميز في هذا المجال. لمزيد من التفصيل، انظر: Taoufik Ayadi, *Mouvement réformiste et mouvements populaires à Tunis, 1906-1912*, Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. 4e série, histoire; 30 (Tunis: Publications de l'université de Tunis, 1986), pp. 149-157.

(20) من ذلك أن الشرطة الفرنسية في مدينة قابس (الجنوب الشرقي) عثرت عند أحد مسؤولي الحزب في الجبهة على قائمة تتضمن أسماء 84 شخصًا تبرعوا بمبالغ مالية راوحت بين 10 و200 فرنك (دفتر اكتتاب مالي) لمصلحة الريفيين. انظر رسالة المقيم العام الفرنسي في تونس إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 11/ 7/ 1925 في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 97, carton 1704, dossier 1, folio 501.

عن صدى حرب الريف في الصحافة التونسية. انظر: مبروك الشيحي، «حرب الرّيف وانعكاساتها =

السياسية والثقافية فحسمت بعض المواقف السياسية والأيديولوجية. وعندما تبدت لها طبيعة المشروع الصهيوني نشطت في تأييدها الفلسطينيين، وفي معاداتها الحركة الصهيونية بوسائل مختلفة. ومهما يكن، يجب في تقديرنا التمييز بين أمرين أساسيين:

– تواتر الاهتمام بالقضية الفلسطينية في ثنايا الخطاب منذ أوائل عشرينيات القرن العشرين، وتجسّد ذلك في متابعة الصراع الدائر في فلسطين (بين الفلسطينيين من جهة، والحلف البريطاني – الصهيوني من جهة أخرى)، ثم في محاولة الفهم واتخاذ مواقف «صارمة» مؤيدة للحق الفلسطيني ومندِدة بالممارسات الصهيونية والبريطانية في فلسطين.

– التفاعل الذي ما انفكّ يتعاظم مع المسألة الفلسطينية إلى حد تبنّي القضية، وهو تفاعل عبّر عن نفسه بشكل واضح وملموس بأشكال عدة من بداية ثورة البراق التي سمحت للخطاب السياسي التونسي من إبداء تعاطفه المادي بإرسال برقيات تنديد والدعوة إلى جمع الأموال، الأمر الذي مكّن بالتدريج من فهم «أعمق» لطبيعة المشروع الصهيوني بمختلف أبعاده وتحالفاته، ولا سيما ارتباطه بالقوى الاستعمارية[21].

لكن ما العوامل التي ساعدت في تحوّل إدراك النخبة السياسية التونسية للقضية الفلسطينية، وساعدت بالتالي في بلورة مواقف أعمق وممارسات تأييد أشمل؟

2– عوامل تطور إدراك الخطاب للقضية الفلسطينية

تراكمت عوامل عدة وتفاعلت وساهمت بشكل أو بآخر، وبتفاوت، في عملية تحوّل إدراك الخطاب السياسي في تونس للقضية الفلسطينية.

= بتونس 1921–1926،» إشراف بشير التليلي (بحث لنيل شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ المعاصر، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1982)، وحبيب القزدغلي، تطور الحركة الشيوعية بتونس 1919–1943، تقديم علي المحجوبي، 3 مج، سلسلة التاريخ (تونس: منشورات كلية الآداب، 1992)، ص 126–129، يبرز المؤلف دور الشيوعيين في عمليات الاحتجاج ضد الحرب وما نالهم من عسف من جراء مواقفهم تلك.

(21) سنتطرق إلى ذلك الحادث لاحقًا.

أ- العوامل الداخلية

- مسألة تجنّس اليهود التونسيين[22]: طُرحت هذه المسألة في مناسبتين مختلفتين، كانت الأولى في عام 1909 حين طالب أفراد من النخبة اليهودية من أصل تونسي، بضرورة منحهم الجنسية الفرنسية بحسب القانون الفرنسي، باعتبار أنهم عوملوا كذميين، بل أجانب في تونس قبل الحماية، كما اقترحوا على فرنسا إصدار قانون يقضي بمنح اليهود التونسيين حق التقاضي أمام المحاكم الفرنسية كما حصل في الجزائر[23]، لا أمام القضاء التونسي.

استفزت تلك الدعوات النخبة الثقافية والسياسية التونسية بشقيها التقليدي والإصلاحي و«الحداثي» لأنها كانت تعدّ اليهود مواطنين تونسيين بغضّ النظر عن ديانتهم[24]، ودعتهم إلى النضال من أجل تطوير التشريع التونسي الذي يتضمن سلبيات عدة تنعكس على جميع التونسيين عربًا مسلمين ويهودًا[25] في حين أصر

(22) كتب كثيرًا عن هذه المسألة من وجهات نظر مختلفة. انظر: Juliette Bessis, «À Propos de la question des naturalisations dans la Tunisie des années trente,» Papier présenté à: *Les Mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930: Actes du 3ème séminaire sur l'histoire du mouvement national, 1985* (Tunis: Centre national universitaire de documentation scientifique et technique, 1987), pp. 597-609, et Abdelkarim Allagui, «Les Juifs face à la naturalization dans le Tunis colonial,» papier présenté à: *Histoire communautaire, histoire plurielle. La Communauté juive de Tunisie* (Tunis: Centre de publication universitaire, 1999), pp. 203-215.

(23) طالب اليهود خلال العقد الأول من الحماية الفرنسية بالجنسية الفرنسية كما حصل ليهود الجزائر، أو السماح لهم بالتقاضي أمام المحاكم الفرنسية بدلًا من المحاكم التونسية. وجنّد اليهود المنظمات الإنسانية وبعض الأحزاب الفرنسية في مسعاهم، لكن الإدارة الفرنسية عارضت مطلبهم وقررت فتح باب التجنيس بشكل فردي بشروط لا تتوافر لدى أغلبية اليهود، من ذلك تقديم خدمات جليلة لفرنسا أو العمل لثلاثة أعوام في الخدمة العسكرية. وكان القانون الفرنسي يمنح حق الحصول على الجنسية الفرنسية للأجنبي الذي يقيم أكثر من ثلاثة أعوام في تونس. انظر: مرسوم مؤرخ في 29/ 7/ 1887 و17/ 1/ 1889، والهادي التيمومي، **النشاط الصهيوني بتونس 1897-1948**، تقديم محمود درويش (تونس: التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، 1982)، ص 39-45.

(24) سليمان الجادوي، **الفوائد الجمّة في منتخبات مرشد الأمة** (تونس: المطبعة التونسية، [1925])، ولا سيما المقالات التي تطرقت إلى هذه المسألة: ص 149، 155، 160، 166 و606.

(25) تبنى هذه الدعوة أفراد من حركة الشباب التونسي، ولا سيما علي باش حامبة وعبد الجليل الزواش وحسن القلاتي. انظر: نور الدين الدقي، **حركة الشباب التونسي**، ط 2، وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر؛ 5 (تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1999)، ص 72-74، و77-79.

تونسيون آخرون على ضرورة مقاطعة التجار اليهود كردة فعل على مطالبتهم تلك. ووجدت تلك المقاطعة صدى واسعًا لدى قطاعات واسعة من السكان المسلمين التونسيين، الأمر الذي أدى إلى تضرر فئات مهمة من التجار اليهود[26]. ويظهر أن تلك الدعوة كشفت للتونسيين حدود انتماء «اليهود» إلى تونس وانحيازهم موضوعيًا إلى الدولة «الحامية» المستعمِرة واصطفافهم إلى جانبها من دون تخليهم عن حلم العودة إلى «أرض الميعاد»[27].

أما المناسبة الثانية فصدور قانون التجنيس في عام 1923 عن الهيئتين التشريعيتين الفرنسيتين. وتميّز هذا القانون بتعقيدات أقل وشروط أيسر مقارنة بالمرسوم الأول[28]. بناء عليه شرع اليهود التونسيون بالحصول على الجنسية الفرنسية، متخلين عن جنسيتهم الأصلية. فارتفع عدد المتجنّسين اليهود بين عامي 1924 و1937 إلى نحو عُشر اليهود، أي 6702[29]. وتزامنت عملية تجنيس اليهود الحثيثة في عشرينيات القرن العشرين مع الضربات الموجعة التي وجّهتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في تونس إلى الحركة النقابية الوليدة والحركة السياسية النامية[30]. وتزامنت في ثلاثينيات القرن الماضي داخليًا مع تجدد نشاط الحركة الوطنية: معركة التجنيس، منع دفن المتجنسين في مقابر إسلامية، والتصدي لاحتفال إدارة الحماية بخمسينية استعمارها البلاد[31] في حين أبدى قطاع واسع

---

(26) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح: مذكرات، 3 ج (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976)، ج 1: في تونس 1905-1925، ص 53.

(27) في الحوار الذي أورده أحمد توفيق المدني مع يهودي تونسي: «نحن في كل بلاد العالم ضيوف، وإن طال أمد ضيافتنا. ومآلنا المحتم هو أن نرجع إلى فلسطين، وأن نبني دولتنا». انظر: المصدر نفسه، ص 52.

(28) أرسل يهود تونس خطابًا الى رئيس الجمهورية الفرنسية يعبّرون فيه عن حبهم لفرنسا وتعلقهم بها.

(29) يجب أن نذكر أن أحبار اليهود في تونس عارضوا تجنيس اليهود. انظر: **الإرادة**، 1939/2/24.

(30) برز تحالف موضوعي بين إدارة الحماية والحركة الدستورية، وجرى القضاء على الحركة النقابية الوليدة وإبعاد مؤسسيها إلى خارج البلاد. انظر: الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ط 4 (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984)، ص 203.

(31) Ali Mahjoubi, *Les Origines du mouvement national en Tunisie 1904-1934*, Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. 4e série, Histoire; 25 (Tunis: Université de Tunis, 1982), p. 465.

من اليهود حماسة كبيرة للاحتفال بهذه المناسبة. بل لم تتردد الحركة الصهيونية في تونس في تنظيم اكتتاب مالي لهذا الغرض[32]. وواصل اليهود مطالبتهم بفتح باب التجنيس على مصراعيه لمصلحة من لم تسعفهم الشروط في الحصول على الجنسية الفرنسية[33]. كما طالبوا بأن يكون التعليم باللغة الفرنسية دون غيرها[34]. أما التونسيون المسلمون فعارضوا قانون التجنيس واعتبروه قضية «حياة أو موت» تمسّ جوهر هويتهم التونسية، وخاضوا معارك ضد القانون وضد من تجنّسوا[35].

ولّدت مواقف اليهود تلك، ردات فعل عدة لدى النخبة التونسية، فلام بعضهم اليهود على عدم إتقانهم اللغة العربية، وهي اللغة الوطنية، و«انكبابهم على تعلّم اللغات الأجنبية مع إهمالهم اللغة العربية... وكان عليهم... المحافظة على ذاتية البلاد وقومية الأمة التي ينتمون إليها»، الأمر الذي يمثل «سببًا كافيًا لعدم إمكانية التحاق اليهود بالوظيفة التونسية كما يطالبون بذلك»[36]، بحسب هذا الخطاب. واعتبر آخرون موقف اليهود هذا بمنزلة «الانسلاخ والقطيعة» مع «أغلبية الأمة التونسية العربية»[37]. أما محمود الماطري[38] فآخذ اليهود على موقفهم وتنكّرهم

(32) «À Propos du cinquantenaire: Un Hommage juif au président de la république,» *La Voix du Tunisien*, 23/2/1931.

(33) «لجنة الإصلاحات التونسية. احتجاج يهود صفاقس،» النهضة، 31/ 3/ 1925.

(34) «الأستاذ جاك شالوم يطلب الإلحاق،» النهضة، 17/ 2/ 1925.

(35) المدني، ص 279-280.

(36) «موقف الحزب الإصلاحي من مطالب يهود تونس،» النهضة، 31/ 3/ 1925.

(37) «تحرج موقفنا اليوم،» النهضة، 1/ 4/ 1925.

(38) محمود الماطري (1897-1972): تعلم في الكتّاب ثم درس بالصادقية، عمل معلمًا ونال البكالوريا في عام 1919. انتقل إلى فرنسا ودرس الطب في ديجون ثم في باريس وتخرج في عام 1926. نشط في الحركة الطلابية ورابطة حقوق الإنسان، ونشر بعض المقالات في الصحف الفرنسية. عاد طبيبًا إلى تونس بعد تخرجه وزاول مهنته وكتب في الصحافة الوطنية الناطقة بالفرنسية. انتمى إلى الحزب الدستوري في عام 1933، وانشق عنه مع زملاء له وألفوا الديوان السياسي. تولى رئاسة الحزب، وأُبعد إلى أقصى الجنوب التونسي مع باقي أعضاء الحزب. اختلف مع الحبيب بورقيبة في أواخر عام 1937 واستقال من رئاسة الحزب ثم جمد عضويته. وعلى الرغم من ذلك شارك في تظاهرة 9/ 4/ 1938 التي دعا إليها الحزب. عمل في وزارة محمد شنيق «الوطنية» في عام 1942، وحضر مؤتمر ليلة القدر في آب/ أغسطس 1946 الذي طالب المؤتمرون فيه باستقلال تونس. بعد الاستقلال عيّن وزيرًا للصحة وعضو المجلس التأسيسي. ألّف كتابًا عن سيرته الذاتية.

لجنسيتهم التونسية ووقوفهم بذلك في صف معادٍ للوطنية التونسية وتطلعاتها المشروعة، وحذّرهم من النظام الاستعماري الذي لن يتردد في ضربهم ونزع امتيازاتهم إن تطلبت مصالحه ذلك، في حين أن احتفاظهم بجنسيتهم التونسية سيسمح لهم بأن «يكونوا النخبة والطليعة لشعب سيقدّر لهم ذلك». وعلى العكس من موقف الحزب الإصلاحي، لم يرَ الماطري «مانعًا من ارتقاء اليهود إلى جميع الوظائف... على شرط أن يكونوا تونسيين جيدين في إطار تونسي يكون فيه جميع السكان أحرارًا ومتساوين»[39].

في الواقع كان مستوى اندماج أغلبية اليهود، في البلاد والمجتمع، محدودًا جدًّا، ولم يرتقِ إلى «الانتماء» إلى هذا الفضاء الجغرافي والحضاري التونسي إلا اقتصاديًا[40]، وعملت جميع التيارات الصهيونية الناشطة في تونس على تغذية هذا الواقع وتطويره بما يخدم أهدافها، فكانت مطالبة اليهود بالجنسية الفرنسية تمثّل حاجة حيوية تمليها المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتشريعية، غير أن حمل الجنسية الفرنسية مثّل للصهيونيين مرحلة موقتة أو انتقالية في انتظار الوصول إلى «أرض الميعاد»[41].

- **النشاط الصهيوني في تونس:** إنه نشاط قديم قدم الحركة الصهيونية[42]، لكنه عرف تطورًا وتنوعًا في أواخر عشرينيات القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى بروز احتكاكات بين المسلمين وأنصار الصهيونية، تحولت في أحيان كثيرة إلى مصادمات عنيفة[43] تضاعفت في ثلاثينيات القرن العشرين. ونذكر من بين الممارسات التي

---

(39) Mahmoud El Materi, «Les Juifs et nous,» *La Voix du tunisien*, 15/5/1931.

(40) جدير بالذكر أن اليهود في تونس لا يؤلفون وحدة متجانسة، فهناك اليهود التونسيون والمالطيون والإيطاليون والطرابلسيون والفرنسيون. ويوجد تباينات عدة، حتى داخل المجموعة الواحدة.

(41) المدني، ص 52، Ahmad Kassab, «La Communauté israélite de Tunisie entre la francisation et le sionisme (1930-1940),» Papier présenté à: *Les Mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930: Actes du 3ème séminaire sur l'histoire du mouvement national, 1985* (Tunis: Centre national universitaire de documentation scientifique et technique, 1987), pp. 525-548.

(42) التيمومي، النشاط الصهيوني.

(43) عبد الكريم العلاقي، «الأقلّية اليهودية بتونس من انتصاب الحماية إلى سنة 1948،» إشراف عبد الجليل التميمي (شهادة التعمق في البحث، مرقونة، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية =

ساهمت في الكشف عن النشاط الصهيوني في تونس، تجميع الأموال لفائدة اليهود الصهيونيين في فلسطين وتجاوب اليهود الصهيونيين في تونس مع حوادث فلسطين، وإبراز ما يعبّر عن الانتماء إلى المشروع الصهيوني والولاء له، ومنها رفع الأعلام الصهيونية، والاحتفال بالمناسبات ذات العلاقة بالصهيونية، وجمع التبرعات المالية وتشجيع اليهود التونسيين على الهجرة إلى فلسطين[44].

- **اتضاح طبيعة الصراع وأبعاده:** اتضحت للتونسيين طبيعة الصراع بين الفلسطينيين والحركة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية بالتدرج[45]، وأتاحت الزيارات التي قام بها بعض دعاة الصهيونية إلى تونس ونقاشاته مع بعض المثقفين والسياسيين التونسيين في شأن طبيعة المشروع وأهدافه، لأفراد النخبة التونسية فرصة أكبر للوقوف على جوهر الحركة الصهيونية وأبعادها الحقيقية[46].

- **دور الطلاب التونسيين الدارسين في فرنسا:** مثّلت فرنسا الوجهة الأهم للطلاب التونسيين لمواصلة الدراسة الجامعية وكسب مزيد من المعارف الحديثة، إلى جانب عوامل موضوعية أخرى. وأفسح لهم ذلك الاختلاط بالطلاب العرب الوافدين من المشرق العربي (سورية، لبنان، مصر) والنضال سوية في بعض الجمعيات والمنظمات النقابية والثقافية والإنسانية في فرنسا، فتعمقت رؤية

= والاجتماعية، تونس 1992-1993)، ص 364، 366 و369. يذكر الباحث أن مدينة تونس شهدت بين تشرين الأول/ أكتوبر 1916 ونيسان/ أبريل 1917 أكثر من 30 حادث عنف وشجار وسرقة وغيرها من الجنح، وصلت إلى نحو 70 حادثًا بين تشرين الأول/ أكتوبر 1916 وأواخر عام 1917. وكان رد المسلمين التونسيين عنيفًا في مدينة تونس وصفاقس وقابس. أمّا الأسباب فتعود بحسب الباحث إلى الأخبار الواردة من فلسطين، منها أن الفلسطينيين قمعوا اليهود في غزة وطردوهم. انظر تفسيرًا اقتصاديًا واجتماعيًا مغايرًا لهذا التفسير السياسي، في: **الكزاي القسنطيني، الإحتياج والمحتاجون بتونس العاصمة في فترة الإستعمار الفرنسي (1885-1918)**، تقديم علي المحجوبي (تونس: مركز النشر الجامعي، 2000)، ص 270 وما يليها.

(44) في شأن هجرة اليهود التونسيين إلى فلسطين انظر: «حوادث فلسطين،» **الصواب**، العدد 592 (6 أيلول/ سبتمبر 1929). وفي شأن جمع الأموال انظر: المدني، ص 279-280؛ سعيد أبي بكر، «الحكك الصهيونية،» **لسان الشعب**، العدد 281 (4 كانون الثاني/ يناير 1928)، و«مصاب عرب فلسطين...،» **الصواب**، العدد 600 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929).

(45) سنبين لاحقًا كيف اعتبر الخطاب السياسي في وقت مبكر أن قضية فلسطين قضية استعمارية، انظر: «يوم بلفور في فلسطين».

(46) بدأت هذه الزيارات في وقت مبكر نسبيًا، فكانت أول زيارة في عام 1921.

الطلاب التونسيين للقضية الفلسطينية[47]. وفي هذا الصدد يذكر الطالب الصادق المقدم[48] أن الطلاب التونسيين كانوا يتابعون النشاط الصهيوني في فلسطين - قبل الحرب العالمية الثانية - من خلال الصحافة الفرنسية، وكانوا يناقشون هذه الأخبار مع بعض الطلاب العرب، خصوصًا الفلسطينيين والسوريين[49]. كما يذكر أحد الباحثين أن القضية الفلسطينية مثّلت «محور اهتمام الطلبة التونسيين والعرب الدارسين» في فرنسا، وما إصرارهم على تسمية جمعيتهم بـ «جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين»[50] إلا محاولة لاستبعاد يهود شمال أفريقيا عنهم، ولا سيما بعد إقرار الانتداب البريطاني على فلسطين[51].

- تطور النضال الوطني الفلسطيني: تضاعف وعي الفلسطينيين بالخطر الصهيوني على مستقبل بلادهم، كما تزايد إدراكهم طبيعة تحالف الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني، الأمر الذي أدى إلى تطور أشكال النضال الفلسطيني في الداخل واهتمام الحركة الوطنية الفلسطينية بالدعاية الخارجية لقضيتها وسعيها إلى الاتصال بحركات التحرر في العالمين العربي والإسلامي

(47) عادل بن يوسف، «الطلبة التونسيّون بالجامعات الفرنسية 1880-1956،» 3ج مرقونة (جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1988-1999)، ص 561، ومحمد الفاضل بن عاشور، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، ط 3 (تونس: الدار التونسية للنشر، 1983)، ص 167.

(48) الصادق المقدم (1914-1993): درس في معهد كارنو الفرنسي ثم في الجزائر وفرنسا. عمل في الجمعيات الطلابية التابعة للحزب الدستوري (الديوان السياسي). أبعد في خمسينيات القرن العشرين. شارك في حكومة التفاوض الأولى (1954-1955) وتولى وزارة الصحة العمومية (1955-1956)، وبعد الاستقلال تولى مسؤوليات دبلوماسية ووزارية عدة.

(49) من تقرير في شأن نشاط جمعية طلبة شمال أفريقيا ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 185, carton 186, dossier 1, folio 186.

(50) جمعية طلبة شمال أفريقيا بفرنسا: جمعية طالبية أسستها مجموعة من الطلبة التونسيين والمغاربة والجزائريين الدارسين في الجامعات الفرنسية، في فرنسا في كانون الأول/ ديسمبر 1927، وكان من أهدافها «جمع طلبة شمال أفريقيا المسلمين وسط جمعية واحدة بفضلها يتعارفون ويتبادلون عواطف المودة والإخاء وإعانة المعوزين منهم إعانة مادية وتحسين حال عيشهم وإقامتهم بفرنسا»، إضافة إلى النشاط الثقافي والتربوي. انظر: جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا، النشرة السنوية 1928-1929 (تونس: المطبعة الرسمية، 1929).

(51) بن يوسف، ص 746.

تدعيمًا للنضال الفلسطيني[52]. أما في تونس فتطورت علاقة النخبة السياسية والثقافية بنظيرتها الموجودة في المشرق العربي، وكان للشيخ عبد العزيز الثعالبي[53] ومحمد علي الطاهر[54] ومحمد الخضر حسين[55] وبعض المبعدين السياسيين والنقابيين[56] دور متميز في تلك الصلة.

---

(52) حوراني، ص 253-254.

(53) عبد العزيز الثعالبي (1874-1944): ولد في تونس وتعلم في جامع الزيتونة، ثم شقّ طريقه العلمي والفكري معتمدًا على نفسه. أصدر جريدة سبيل الرشاد، ولما يتجاوز 21 عامًا. كان محبًّا للرحلة، زار الشرق وأوروبا في شبابه والتقى رجال الفكر والسياسة وعاد بأفكار جديدة أزعجت المحافظين والسلطات الاستعمارية، فزج به في السجن شهرين. انتسب إلى حركة «الشباب التونسي» وكان رئيس تحرير جريدة التونسي باللغة العربية. أبعِد في إثر حوادث «الترامواي» في عام 1912. أصدر كتاب تونس الشهيدة وغيره من الكتب. هاجر اضطراريًا في عام 1923. كان وراء فكرة عقد المؤتمر الإسلامي في القدس في عام 1931، وكانت له علاقات واسعة برموز الحركة العربية في المشرق. عاد إلى تونس في عام 1937. انظر: أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود إدريس، الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية 1892-1940. ج1: مقدمة النشاط الفكري والسياسي للشيخ عبد العزيز الثعالبي في تونس من خلال وثائقه، تحقيق النصوص، تاريخ معاصر (تونس: بيت الحكمة، 1991)، ص 265-273.

(54) محمد علي الطاهر (1896-1974): فلسطيني أقام في القاهرة وأصدر جريدة الشورى في عام 1924، وأسس اللجنة الفلسطينية بالقاهرة، وكان على علاقة بالشيخ عبد العزيز الثعالبي وباقي التونسيين والمغاربة عمومًا الذين كانوا في القاهرة، وفتح صفحات جريدته لهم للكتابة عن القضية التونسية والمغربية، ثم أقام علاقات متينة جدًا بالحبيب بورقيبة عند حلوله في القاهرة وقدّم إليه يد المساعدة. زار تونس بدعوة من رئيس الجمهورية بعد نيل الاستقلال التام وكُرِّم. انظر: سميح شبيب، محمد علي الطاهر: تجربته الصحافية في مصر من خلال صحفه: الشورى، الشباب، العلم، 1924-1939، [تقديم أحمد بن سودة] (نيقوسيا: شرق برس، 1990).

(55) محمد الخضر حسين (1873-1958): ولد في نقطة في الجنوب الغربي في تونس. تلقى تعليمًا تقليديًا. درس في الزيتونة، أصدر أول مجلة تونسية السعادة العظمى في عام 1904. حاضر ودرّس في الخلدونية والصادقية والزيتونة بين عامي 1907 و1912، كما عمل في القضاء. هاجر من تونس في عام 1912 واستقر في دمشق. ألقي القبض عليه بأمر من جمال باشا. اتهم بالانتماء إلى الحركة العربية السرية. أُفرج عنه وسافر مع تونسيين آخرين إلى ألمانيا للدعاية في أوساط العمال والمجنّدين والأسرى العرب. رجع إلى دمشق وغادرها بعدما احتلها الفرنسيون. أقام في القاهرة في عام 1920، ونشط سياسيًا واجتماعيًا وإنسانيًا في أوساط المغاربة المقيمين في مصر. انخرط في الحركة الثقافية والفكرية وأسس عددًا من الجمعيات الدينية والاجتماعية والسياسية. تولّى التدريس في الأزهر وأصبح شيخًا له في عام 1952.

(56) أبعدت السلطات الفرنسية في تونس كثيرًا من السياسيين والنقابيين والمثقفين من تونس، واستقر كثير منهم في مصر، وقام هؤلاء بنشاط سياسي وثقافي، وصاروا صلة وصل بين المصريين والتونسيين. انظر: محمد مسعود إدريس، «من نشاط الجالية الوطنية بالقاهرة من خلال مراسلات محمد =

ب - العوامل الخارجية

كان للحوادث التي عرفها العالم ككل والعالم العربي والإسلامي تحديدًا دور مهم في تحوّل إدراك الخطاب لطبيعة القضية الفلسطينية، ومن أبرز تلك الحوادث:

- **انتصار الحركة الوطنية التركية**: تمكّنت الحركة الوطنية التركية من الانتصار على القوات الأجنبية التي استعمرت البلاد وحازت الاستقلال على أسس جديدة. وكان لتلك النجاحات أصداء واسعة في تونس، فمن ناحية اعتبرت النخبة تلك الانتصارات والتحولات مكسبًا وأنموذجًا لكل «الشرقيين»، ولا سيما أولئك الذين كانت أقطارهم تخضع للاحتلال الأجنبي، كما ساهمت من ناحية أخرى في فكّ ارتباط النخبة، نهائيًا تقريبًا، بكثير من المفاهيم والرموز القديمة والتفاعل إيجابيًا مع مكتسبات تلك الحركة الجديدة ومضامينها بأبعادها المختلفة[57].

- **تطور وعي النخبة السياسية في المشرق العربي**: أدركت تلك النخبة، وإن في وقت متأخر نسبيًا، خطر الاستعمار الأوروبي في المنطقة، ولا سيما بعد عقد الحلفاء الغربيون (واليابان) المنتصرون على ألمانيا في الحرب العالمية الأولى مؤتمرًا في مدينة سان ريمو الإيطالية في نيسان/ أبريل 1920، لبحث مصير السلطنة العثمانية ورسم معالم معاهدة صلح مع تركيا المهزومة في الحرب، ولتقسيم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا وتجزئته بحسب خطة سايكس - بيكو، علاوة على إضفاء الشرعية الدولية على هذا التقسيم وعلى وعد بلفور. واتخذ المؤتمرون قرارًا في 25 نيسان/ أبريل وُزعت بموجبه الانتدابات من فئة (أ) على البلدان العربية في المشرق العربي، فوضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني، وأُدمج وعد بلفور في

= علي شقرون إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي (1927-1936)،» المجلة التاريخية المغاربية، العددان 74-75 (أيار/ مايو 1994)، ص 149-222.

(57) محمد الشعبوني، «موقف البلدان المغاربية من مسألة الخلافة 1914-1926،» إشراف عبد الجليل التميمي (بحث لنيل شهادة التعمق في البحث، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، تونس، 1991-1992)، ص 98.

صك الانتداب على فلسطين من دون مراعاة المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم. الأمر الذي أدى إلى انكشاف الترابط بين المشروعين الاستعماريين البريطاني القديم والمشروع الاستيطاني الصهيوني الجديد، خصوصًا بعد احتدام التباينات السياسية والاستراتيجية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الفرنسية والبريطانية في المشرق العربي التي تحولت في بعض الأحيان إلى تدخل سافر في المصالح ومناطق النفوذ[58]. وفي خضم هذا الصراع عمل كل طرف على تعرية الطرف الآخر وكشف مشروعاته وتأليب الرأي العام المحلي عليه[59]، الأمر الذي ساعد في بروز الحركات الوطنية في المشرق، ولا سيما في مصر والعراق، ثم في فترة لاحقة في سورية وفلسطين، وذلك على قاعدة العداء للاستعمار بمضامين وطنية وقومية في أحيان كثيرة، فضلًا عن التحولات التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الأولى والانتشار الواسع لقيم الحرية والدعوة إلى حق الشعوب في تقرير المصير.

انعكست تلك التحولات كلها على الصعيد الوطني، فتجسدت بالتدرج في مواقف النخب السياسية والثقافية في البلاد وفي سلوكها، فعدّلت كثيرًا في مواقفها الفكرية وأصبحت تتعامل مع القضايا الخارجية التي تهم المشرق العربي بمرونة أكثر من السابق، ولا سيما بعد تجذّر نضالات الحركة الوطنية في المشرق ضد الاحتلال الأجنبي، الفرنسي والبريطاني، وسعيها إلى تحرير بلادها. كما بدأ يتعزز شعور النخبة الثقافية والسياسية التونسية بالانتماء إلى فضاء عربي أكثر عمّا كان عليه في المرحلة السابقة[60]. وأدى مجمل تلك العوامل المرتبطة بما كان

(58) تدخّل بريطانيا في قضايا سورية ورعايتها بعض الثوار الهاربين أو اللاجئين في عام 1925 وتدخّل فرنسا بدورها في شؤون الأردن وفلسطين.

(59) هذا ما نلاحظه مثلًا في تونس حيث تتغاضى السلطات عن الحملات الصحافية العنيفة أحيانًا التي شُنّت ضد بريطانيا، لكنها كانت تتدخل حين تكون علاقتها جيدة بها وتمنع نشر مثل تلك المقالات.

(60) الهادي التيمومي، «دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي: مثال تونس،» في: مصطفى الفيلالي [وآخ.]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 8 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 299-324. يتجسد ذلك في التعابير والمصطلحات الدالة على الانتماء إلى قومية واحدة وأمة واحدة ومصير واحد عند الحديث عن قضية فلسطين أو حتى مصر، ويمكن ملاحظة ذلك في مضمون المواقف التي ترد في بحثنا هذا.

يعتمل من تطورات داخل البلاد، إلى تنبّه الخطاب السياسي التونسي إلى مخاطر الصهيونية على مستقبل الشعب الفلسطيني.

ثانيًا: حدود إدراك الخطاب الأيديولوجيا الصهيونية

1 - الأقلية اليهودية في البلاد وعلاقتها بالمسلمين(61)

يعدّ اليهود من بين أقدم العناصر التي استقرت في تونس(62)، وازداد عددهم بعد هجرة جزء من يهود الأندلس إلى البلاد في إثر سقوط غرناطة. ومن ثم تضاعف هذا العدد بوصول يهود «الغرانة» بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، لكن هؤلاء انفصلوا فعليًا عن اليهود التونسيين الأصليين عندما عمدوا إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة منذ عام 1710، ما دعّم التفاوت الحضاري والطبقي بين «الطائفتين». فبينما تموقع كثير من يهود «الغرانة» في أعلى السلم الاجتماعي وارتبطوا أكثر بالرأسمال الأوروبي، بقيت أغلبية اليهود من أصول تونسية في وضع اجتماعي واقتصادي متدنٍ(63). وتمتعت الأقليات الدينية والإثنية التونسية والأجنبية (نظريًا على الأقل) بموجب عهد الأمان (1857) بامتيازات عدة. واضطلع بعض اليهود بدور متميز في إدارة الدولة التونسية مثل القايد شمامة والقايد نسيم والقايد الياهو والنقيب فالنسي. وبعدما احتلت فرنسا تونس تمكّن اليهود، ولا سيما من طائفة

---

(61) تناول كتّاب تونسيون في كتاباتهم العلمية باللغتين الفرنسية والعربية وضع اليهود في تونس حتى قبل قيام «إسرائيل» واستخدموا مصطلح «La Communauté»، أي طائفة دينية، في حين أن اليهود التونسيين يتتمون بالضرورة إلى الديانة اليهودية التي تتألف بدورها من بعض الطوائف، والصحيح أن نطلق عليهم الأقلية اليهودية، وينتمي أفرادها إلى طوائف دينية واتجاهات سياسية صهيونية عدة أو غيرها، بينما يستخدم بعضهم الآخر وإن بقدر أقل مصطلح الجالية، الأمر الذي يعني انتماء الأقلية اليهودية إلى دولة أجنبية أي غير الدولة التونسية.

(62) العلاقي، ص 23 و25 ولا سيما ص 32، حيث أكد الباحث وجود العنصر اليهودي خلال المرحلة الرومانية في حين لا توجد إثباتات قاطعة على وجود هؤلاء خلال المرحلة البونيقية. انظر أيضًا: Paul Sebag, *Histoire des juifs de Tunisie: Des Origines à nos jours*, Histoire et perspectives méditerranéennes (Paris: Ed. L'Harmattan, 1991), pp. 7-36, et André Chouraqui, *Histoire des juifs en Afrique du nord*, 2 tomes (Paris: Éd. du Rocher, 1998), Tome 1: *En exil au Maghreb*, pp. 49-69 et 76-77.

(63) التيمومي، النشاط الصهيوني، ص 30-31.

الغرانة، من التكيف مع جملة التحولات التي أحدثها الاستعمار، وتعزز موقعهم الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، بينما ظلّت فئات وشرائح عدة من اليهود التونسيين على هامش تلك التحولات، وكانت استفادتها محدودة مما حدث. كما أنها ظلّت نسبيًا محافظة على تفاعلها الثقافي والاجتماعي والقيمي مع المجتمع التونسي، ولا سيما صغار التجار والمرابين والحرفيين[64].

تميّزت الأقلية اليهودية في تونس، على الرغم من تواضعها الديموغرافي نسبيًا[65] بحركية اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة وفاعلة، إذ تمكّن بعض الفئات والعناصر من السيطرة على مرافق اقتصادية ومالية عدة، تقليدية وحديثة، خصوصًا في الميادين التجارية والصناعية والأعمال الحرة[66]. كما تميزت تلك الأقلية بتنظيماتها وهياكلها الخاصة الدينية والاجتماعية والفنية والرياضية والسياسية الصهيونية[67] والكشفية[68]، إضافة إلى صحافتها الخاصة[69] التي لم تكن في الأغلب بعيدة عن التأثيرات الصهيونية[70].

شابت توترات عدة علاقة السكان التونسيين المسلمين باليهود، حتى قبل

---

(64) El Materi, «Les Juifs».

(65) بلغت نسبة اليهود بعد الحرب العالمية الثانية بين 2 و3 في المئة من السكان، إذ ازداد عددهم من 48436 نسمة في عام 1921، إلى 54243 نسمة في عام 1926، ومن ثم 59485 في عام 1936، أي بزيادة تقدر بنحو 2.8 في المئة خلال 15 عامًا، وتعادل 1.4 في المئة كنسبة نمو سنوية، انظر: Sebag, pp. 112-116.

(66) يمثل العاملون من اليهود بحسب إحصاء 1936 نحو 5.32 في المئة في التجارة، و 12.6 في المئة في الأعمال الحرة، و26.6 في المئة في القطاع الصناعي.

(67) أحمد قرين، «الجمعيات اليهودية والصهيونية بالبلاد التونسية 1920-1948» (بحث لنيل شهادة في الدراسات المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، كانون الأول/ ديسمبر 2004)، ص 234.

(68) Mustapha Bouhaja, «Le Scoutisme juif en Tunisie à l'époque coloniale,» papier présenté à: *Histoire communautaire*, pp. 240-250.

(69) محمد حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية من سنة 1838 إلى 20 مارس 1956، 2 ق، فهارس ومراجع. صحافة ومجلات (تونس: المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، 1989)، ق 1: دليل الدوريات العربية والعبرية، القسم الخاص بالصحافة العبرية، ص 267-330، و Abdelmagid Moslah, «La Presse juive en Tunisie (étude monographique)» (Mémoire de fin d'études supérieures, institut de presse et des sciences de l'information, université de Tunis, 1985-1986).

(70) قرين، «الجمعيات اليهودية».

الاحتلال، لكنها لم تصل بأي شكل من الأشكال إلى أعمال عنف واسعة أو إلى ارتكاب مجازر، كما حدث في أوروبا خلال العصور الحديثة أو القرن العشرين. وتعود تلك التوترات والاضطرابات عمومًا لأسباب عدة دينية - اقتصادية - سياسية[71]، وهي ظاهرة لا يمكن نفيها عن مجتمع مسلم محافظ وتقليدي. غير أن تلك المعاداة تتزامن عادة مع الممارسات المالية التي تتمثل في الاستغلال الفاحش الذي كان يمارسه اليهود تجاه المسلمين؛ ضحية المرابي اليهودي وجشعه المستمر[72]. واتخذت تلك التوترات أبعادًا جديدة بعد احتلال فرنسا تونس بعد انحياز جزء كبير من هؤلاء اليهود، موضوعيًا، إلى صف فرنسا، والتقت مصالحهم ومصالح السلطات الاستعمارية، الأمر الذي جعل التونسيين المسلمين يعدون هؤلاء حلفاء للسلطات الاستعمارية التي تحتل البلاد وتعبث بمصالح العباد المادية والثقافية. ولا شك في أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية كان لها دور خفي في الأغلب في تأجيج تلك النزاعات والاضطرابات وتنميتها خدمة لمصالحها السياسية وفي الأوضاع التي تراها ملائمة، إذ كانت تتغاضى مرة وتتواطأ مرة أخرى وتحرّض في ثالثة، وربما تعتمد تلك الأساليب كلها[73]. وولّدت مثل تلك العلاقة (الموضوعية بين الجانبين اليهودي والفرنسي) مرارة عند التونسيين، وعبّر أحد أبرز الكتاب السياسيين عن ذلك قائلًا «بدلًا من أن يكونوا (أي اليهود) كتلة معنا، وأن نستنشق منهم الانتماء إلى تونس... إلا أنهم يهربون من الصف الوطني ويضاعفون قوى الخصم ويعاونونه ضدنا»[74].

---

(71) اللاسامية: في الأصل هي معاداة المسيحيين لليهود الذين يعتبرونهم قتلة المسيح. ويمكن أن نميّز بين أنواع من اللاسامية منها الاقتصادية ومنها السياسية. انظر في شأن ذلك: علي المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين، سلسلة مراجع (تونس: دار سراس للنشر؛ المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر، 1990)، ص 22-24.

(72) ثمة عدد من الحوادث عبّر فيها المسلمون عن سخطهم بسبب استنزاف اليهود المرابين جهد المسلمين التونسيين وأموالهم قبل الاحتلال وتواصل الأمر بعد ذلك. انظر: القسنطيني، ص 270-273.

(73) في شأن دور الاستعمار في تأجيج الصراع بين اليهود والمسلمين في تونس. انظر: Élie Cohen-Hadria, *Du Protectorat français à l'indépendance tunisienne: Souvenirs d'un témoin socialiste*, Cahiers de la Méditerranée (Nice: Centre de la Méditerranée moderne et contemporaine, 1976), p. 21, et Daniel Goldstein, *Libération ou annexion: Aux Chemins croisés de l'histoire tunisienne 1914-1922* (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1978), p. 360.

(74) «Les Juifs tunisiens et la colonisation,» *La Voix du tunisien*, 14/4/1932.

اتسعت عمليات الربا التي كان يمارسها اليهود عادة بشروط قاسية جدًّا[75] منذ مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، نتيجة الأزمة الاقتصادية المزدوجة التي عرفها المجتمع التونسي، إضافة إلى انتشار الفكرة الصهيونية في تونس، تلك الفكرة التي استمد منها اليهود قوة كانوا يفتقدونها وأعطت نشاطهم وتضامنهم أبعادًا جديدة. ولا شك في أن تحقيق الحركة الصهيونية كثيرًا من الإنجازات في فلسطين، ولا سيما في مجال الهجرة والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، عزّز ثقة اليهود التونسيين بتلك النظرية والحركة وبإمكاناتها وقدراتها[76]، فأصبح اليهودي مصدر «التحرش في الغالب وليس المسلم»، كما كانت عليه الحال سابقًا[77].

مارس الفرنسيون أعمالًا عدائية ضد يهود البلاد أيضًا، منذ بدايات وجودهم. فكان بعض المناسبات الثقافية الفرنسية أو اليهودية، مثل العروض المسرحية، ينتهي ببعض المناوشات بين الطرفين، التي كانت تنطلق برفع بعض الشعارات المعادية لليهود لتنتهي ببعض الاحتكاكات الجسدية[78]. وقد وقعت حوادث عنف في مدينة

---

(75) نذكر هنا حوادث مدينة صفاقس التي اندلعت في أواسط عام 1932، والتي تمثّل «إدانة للربا والمرابين واحتجاجًا جماعيًا على ممارساته». انظر: «Les Incidents de Sfax,» *La Voix du tunisien*, 28/7/1932.

اعتبر كوهين حضرية أن تلك الحوادث ردة فعل على الصهيونية. انظر: *Le Réveil Juif*, no. 483 (29 Juillet 1932).

(76) انظر افتتاحية جريدة النهضة: «مأساة قفصة،» النهضة، 5/ 7/ 1936. تعزو الجريدة أسباب تلك الحوادث إلى ممارسة الربا الفاحش والاحتكار، لا إلى حوادث فلسطين. ساهمت تلك الحوادث في تأجيج الحال وتوتر الأفراد الذين يستغلون حدثًا معينًا ليقوموا بردات الفعل. وقدّمت الجريدة مثال المورّد اليهودي الوحيد في جهة قفصة الذي اغتنم فرصة الإضراب الأخير في فرنسا والشائعات عن تراجع قيمة الفرنك الفرنسي وارتفاع أسعار المواد، فزاد في أثمانها قبل الأوان.

(77) العلاقي، ص 364 الى 372. تبدأ الحوادث عادة بين المسلمين واليهود في تونس بخلاف أو خصومة شخصية سرعان ما تتحول إلى معركة تشترك فيها مجموعات من الطرفين. أما في ثلاثينيات القرن العشرين، فلم يتورع اليهود عن شن الهجومات ضد المسلمين والاعتداء عليهم. وعبّرت الصحف التونسية عن فزعها مما جرى واتهمت الشرطة الفرنسية بالتواطؤ مع اليهود. لمزيد من التفصيل انظر: «الإسرائيليون يتحرشون بالتونسيين،» النهضة، 24/ 3/ 1934؛ «استمرار اعتداء اليهود على المسلمين،» النهضة، 30/ 6/ 1934؛ «إصرار أشرار اليهود على الإضرار بالبوليس،» النهضة، 7/ 7/ 1934، و«عنوان جديد،» الإرادة، 1/ 7/ 1934.

(78) مثلًا في أثناء عرض مسرحية لإميل زولا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1898، هتف الفرنسيون الحاضرون بشعارات مناوئة لليهود، وفي إثر انتهاء عرض مسرحي عن المسيح ردد الحاضرون شعارات مناوئة لليهود أيضًا، انظر: التيمومي، النشاط الصهيوني، ص 41.

تونس بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بين يهود رفعوا العلم الصهيوني وأنشدوا النشيد الصهيوني وفرنسيين تصدّوا لهم رافعين شعار «ليسقط اليهود»[79].

أكد الخطاب السياسي حقوق اليهود التونسيين ووصفهم بـ «الوطنيين» و«المواطنين». ولا يختلف الأمر في هذا المجال بين خطاب الحزبين الدستوريين، إلا في حالات نادرة. غير أن المشكلة الأساس تتمثل، بحسب الخطاب، في عدم رغبة اليهود في الانتماء إلى هذا الوطن لأنهم «التفتوا بمهجتهم نحو وطن قومي آخر غير وطنهم التونسي»[80]. كما لم يكن الخلاف بين النخبة في تونس والأقلية اليهودية على أساس ديني، بل على أساس سياسي وسيادي «لو كانت الصهيونية دينًا لما كان لأحد أن يلومهم على التشبث بأذيالها، أما وهي نظام سياسي، فذلك ما لا يلتئم مع وجوب احترامهم للنظام الذي يتفيؤون ظلالهم ... وهم منه جزء من كل»[81].

2- الأيديولوجيا الصهيونية وإدراك الخطاب لها

أ- مفهوم الصهيونية

انطلقت الصهيونية[82] من مجرد فكرة إلى حركة سياسية[83] تطالب بإعادة توطين اليهود في فلسطين (أرض الميعاد) وذلك لحل المسألة اليهودية في أوروبا

(79) العلاقي، ص 383.

(80) «الاشتراكيون وحرية الكلام،» الزهرة، 21/3/1932، و«النشرة الملتوية نشأتها وأطوارها،» الزهرة، 10/3/1931.

(81) المصدر نفسه.

(82) يبرز عبد الوهاب المسيري ضمن إشكالية تعريف الصهيونية أن التعريفات الغربية تشير إلى الأمل الصهيوني، لا إلى الظاهرة الصهيونية. كما يشير إلى اختلاط التعريفات بالاعتذارات والمنظورات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التفريق بين مفهوم وآخر، إضافة الى أن المصطلح يشير إلى نزعات وحركات ومنظمات سياسية غير متجانسة. انظر تفصيل ذلك في: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، 8 ج (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ج 6، ص 13-14.

(83) تمثل «المنظمة الصهيونية العالمية» الإطار التنظيمي للحركة، وأُسست في عام 1897 في المؤتمر الصهيوني الأول. كان اسمها في البداية «المنظمة الصهيونية»، وعدّل في عام 1960. ينضوي إليها جميع اليهود المقتنعين ببرنامج الحركة الصهيونية ونشاطها ويسددون رسم العضوية. لمزيد من التفصيل انظر: المصدر نفسه، ج 6، ص 323-330.

بالذات. وكان هدفها المباشر تحويل اليهود إلى «أمة» من خلال إقامة دولة لهم[84]. وبرزت الصهيونية في الأصل في الأوساط الأوروبية غير اليهودية، ثم انتقلت إلى الأوساط اليهودية[85]، ونما المشروع الصهيوني الاستيطاني في ظل الإمبريالية العالمية عمومًا والبريطانية خصوصًا، خدمة لمصالحها الاستراتيجية في المشرق العربي، وكحل للفائض البشري اليهودي المزعج في أوروبا ذاتها[86].

على الرغم من ادعاء الصهيونيين أن حركتهم تعبّر عن «القومية اليهودية»، فإن كثيرًا من الباحثين لا يرى ذلك نظرًا إلى عدم توافر الخصائص المشتركة «للأمة» بالنسبة إلى اليهود الذين يعيشون في مجتمعات غير متجانسة متفرقة ذات أوضاع اقتصادية وثقافية ونفسية مختلفة[87]. أما علاقة الحركة الصهيونية بالدين اليهودي فتميّزت بـ «الانتهازية» بحسب بعضهم، لأنها على الرغم من رفضها الدين اليهودي نظريًا، فإنها لا تتردد في المقابل في استغلاله وتوظيفه لتحقيق أهدافها السياسية[88]، مع أن الصهيونية لا تبشّر بمجتمع ذي طبيعة دينية. كما يعد

---

(84) عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة**، عالم المعرفة؛ 60 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص 198.

(85) تعتبر ريجينا الشريف أن الحركة الصهيونية ولدت متزامنة مع ولادة الرأسمالية الأوروبية قبل ثلاثة قرون من مؤتمر بازل برعاية مسيحية أوروبية غير يهودية مع انتشار الرؤية الألفية الاسترجاعية (الملك الألفي فكرة يهودية، لكنها أصبحت فكرة مركزية عند المسيحية البروتستانتية) وهو ما تطلق عليه الصهيونية غير اليهودية. انظر: ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، عالم المعرفة؛ 96 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985)، ص 24-25.

(86) عن المنشأ الإمبريالي للصهيونية، انظر: صادق جلال العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي** (بيروت: دار العودة، [1975])، ص 49-76، والمسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، ص 123-154.

(87) حاول بعض المفكرين الصهيونيين أن يثبت أن اليهود عرق مستقل بطريقة علمية، لا على الطريقة الفلسفية فحسب كما طرحها الفيلسوف بوبر (1878-1965). انظر ذلك في: عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 35-40. أما على المستوى العربي فبرزت قراءات عدة للصهيونية. انظر عن أهم تلك القراءات: أحمد برقاوي، «الفكر العربي المعاصر: محاولات في تعريف الصهيونية،» **الوحدة**، السنة 4، العدد 44 (أيار/مايو 1988)، ص 191-196، وصادق جلال العظم، **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970)، ص 76-84.

(88) المصدر نفسه، ص 137. ولا ينفي ذلك وجود حركات صهيونية تسعى إلى بناء مجتمع مماثل للمجتمع الذي كان سائدًا في العصور الغابرة.

آخرون أن الأيديولوجيا الصهيونية ذات طبيعة انعزالية تستمد خاصيتها تلك من دعوتها يهود العالم إلى «عدم الاندماج»، بل من عرقلة الحركة الصهيونية لأي شكل من اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، ويتمثّل البعد العنصري لهذه الأيديولوجيا في ادعائها أن اليهود هم «شعب الله المختار» و«أرقى عرق متمدن»، واعتبارها العداء للسامية ظاهرة أبدية[89].

ب- مميزات الحركة الصهيونية في تونس والعوامل التي ساعدت في انتشارها[90]

يتحكم عاملان أساسيان في اتساع النشاط الصهيوني وتطوره في أغلبية الدول التي توجد فيها أقليات يهودية:

يتمثل العامل الأول في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك البلدان، ومدى انعكاسها على الأوضاع العامة لليهود. فكلما ساءت أوضاعهم، تزايد حلمهم بالعودة إلى «أرض الميعاد» كسبيل للتخلص من معاناتهم، وهنا يأتي دور الحركة الصهيونية في تغذية هذا الحلم وتقديم الوسائل لتحقيقه.

يرتبط العامل الثاني بالمشروع الصهيوني ذاته، فكلما تقدم هذا المشروع على المستوى السياسي والاقتصادي وحقق إنجازات على أرض فلسطين، أعطى اليهود والصهيونيين آمالًا أكبر وضاعف بالتالي نشاطهم في البلدان التي يقيمون فيها، وزاد تعلقهم بالفكرة الصهيونية وإيمانهم بها كأداة لتحقيق حلمهم[91].

---

(89) العظم، الصهيونية والصراع الطبقي، ص 12-13 و127-128.

(90) عالج الهادي التيمومي في كتابه النشاط الصهيوني بتونس هذا الموضوع، لذلك لن نتوسع في مناقشته وسنكتفي بإيراد بعض المسائل التي لها علاقة بموضوعنا مستفيدين من المعطيات والتحليلات التي أوردها مع بعض الإضافات.

(91) أصابت تونس أزمة اقتصادية تقليدية وأخرى عصرية في ثلاثينيات القرن العشرين. كما عرفت الحركة الوطنية التونسية نموًا وتطورًا في أشكالها النضالية واصطدامًا غير مسبوق بالسلطات الاستعمارية في شأن قضايا سياسية وطنية وحضارية (التجنيس، دفن المتجنسين)، وفي فلسطين حقق المشروع الصهيوني إنجازات عدة على مستوى الاستيطان والهجرة. كما تنامى خلال هذا العقد النشاط الصهيوني في تونس، وفي المقابل برزت طرائق عدة للتصدي له.

أما في تونس فبرز التنظيم الصهيوني في زمن متأخر نسبيًا مقارنة ببعض البلدان، ويعود ذلك أساسًا إلى عدم مواجهة اليهود التونسيين مشكلات حادة ومعقّدة كتلك التي عرفها يهود أوروبا مثلًا(92). وتمكنت الحركة الصهيونية، منذ إنشائها إلى أواخر عشرينيات القرن الماضي، من اكتساح فضاءات عدة، والتوسع اجتماعيًا وجغرافيًا والتفاعل مع الأوساط الصهيونية العالمية. وتعد تونس في زمن الحماية من أكثر البلدان العربية والإسلامية التي وجدت فيها الحركة الصهيونية مجالًا للنشاط والإشعاع(93). فما العوامل التي ساعدت في ذلك؟

ساهمت أوضاع عدة، ذاتية وموضوعية، بقدر أو بآخر في انتشار الحركة الصهيونية في البلاد، منها ارتفاع نسبة التّمدرس في صفوف اليهود التونسيين(94)، علاوة على تمتّع الحركة بوضع قانوني سمح لها بالنشاط والتعبئة وهيكلة أغلبية الفئات والقطاعات اليهودية وجمع الأموال(95). وأدت الصحافة الصهيونية دورًا ناشطًا في نشر الأفكار الصهيونية، ولا سيما مع امتلاك بعض اليهود المال والمطابع والخبرة(96). واستغلت العناصر الصهيونية العاملة والناشطة في هذا

---

(92) التيمومي، النشاط الصهيوني، ص 51.

(93) Haïm Saadoun, «L'Influence du sionisme sur les relations judéo-musulmanes en Tunisie,» papier présenté à: *Juifs et musulmans en Tunisie: Fraternité et déchirements: Actes du colloque international de Paris, Sorbonne, 22-25 Mars 1999, «Les Relations judéo-musulmanes en Tunisie du moyen âge à nos jours, regards croisés»*, Organisé par la société d'histoire des juifs de Tunisie et l'université de Tunis I, [Groupe de recherches histoire et mémoire]; dir. de publ. Sonia Fellous (Paris: Somogy, 2003), p. 222.

(94) Sebag, p. 191.

(95) صدر مرسوم في 19/1/1911 قضى بمنح التأشيرة للأغوات صيون لممارسة النشاط العلني. يقول المؤرخ الصهيوني حاييم سعدون إنه حتى عام 1929 «وُجد النشاط الصهيوني بالتوازي مع النشاط الوطني التونسي من دون تدخّل السلطات الفرنسية» انظر: Saadoun, p. 223.
لكن الواقع غير ذلك. وإن كان كذلك فهو بالنسبة إلى النشاط الصهيوني، أما بالنسبة إلى النشاط الوطني التونسي فجوبه بشتى العراقيل منذ عمليات التصدي المختلفة للاحتلال، وتفاقم الأمر بعد تأسيس الحزب وجامعة عموم العملة التونسية. إذ أُبعِد مئات المناضلين التونسيين العرب المسلمين وسجنوا، علاوة على بعض الشيوعيين من اليهود والإيطاليين والفرنسيين، ولم نعثر على حالة قمع أو زجر ضد أحد الناشطين في الحركة الصهيونية إلا في عهد فيشي، لكن تلك مسألة أخرى.

(96) تزامن ارتفاع عدد الصحف اليهودية في تونس مع مساعي الحركة الصهيونية تركيز وجودها التنظيمي في البلاد ومحاولاتها حصول اليهود على الجنسية الفرنسية. وتميزت تلك الصحف بالتعدد والتنوع. وبرزت ثلاثة أنواع من الصحافة اليهودية الصهيونية في تونس: الصحافة المكتوبة العربية =

القطاع ما تعرض له اليهود من تجاوزات، من المسلمين العرب التونسيين أم من الفرنسيين، فعمدت إلى تضخيم تلك الحوادث وتغذيتها، رغبة منها في إشعار اليهود بأنهم يعيشون في وضع معادٍ وغير آمن، وبالتالي فإن الهجرة إلى فلسطين هي الحل الأمثل لتجاوز جميع تلك المشكلات، وأن هجرتهم تعني مساهمتهم في بناء دولتهم الموعودة. وبذلك تحقق الحركة الصهيونية هدفها الأسمى الذي أنشئت من أجل تحقيقه[97].

تعدّ السياسة الفرنسية في تونس تجاه اليهود عاملًا مهمًّا ومحدّدًا في هذا الإطار. إذ ولّد عدم حصول اليهود التونسيين على الجنسية الفرنسية ورفض السلطات الفرنسية مطلبهم بالتقاضي أمام المحاكم الفرنسية، نوعًا من الخيبة والإحباط لدى عدد كبير من اليهود، لكن ذلك لم يمنع تعايش اليهود والحركة الصهيونية بالذات مع السلطات الاستعمارية وعدم الدخول معها في مواجهات سياسية مباشرة، إضافة إلى تنامي التيار الذي كان يدعو إلى «الاندماج» في الحضارة الفرنسية و«تمثّلها» وازدياد فاعليته[98]، الأمر الذي يفسر إلى حد بعيد - علاوة على عوامل أخرى - عدم نشاط اليهود في إطار الحركة الوطنية التونسية[99].

= والعبرية، الصحافة الناطقة بالفرنسية، والصحافة التي تعتمد اللغات الثلاث. كما صدر بعض الصحف خارج العاصمة: جربة، سوسة، انظر: حمدان، ص 267-268، وعلي العيد الجليطي، «الدعاية الصهيونية في تونس من خلال بعض الصحف اليهودية 1920-1926» (رسالة ختم الدروس بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، 1977)، ص 110.

(97) الجليطي، ص 260، و Saadoun, p. 222.

(98) نعتقد أن هذا التيار لم يساهم في تحجيم تطور الحركة الصهيونية كما ذهب بعض الباحثين، فولاء هذا التيار على الرغم من كل شيء كان للحلم أو المشروع الصهيوني، وللدعوة إلى تمثّل الحضارة الفرنسية كقيم وأسلوب حياة. ولا يتنافى ذلك وطموح هؤلاء في بناء المشروع ومساهمتهم فيه بطرائق مختلفة، قد يكون أدناها تقديم المساعدة المالية وأقصاها دعوة فقراء اليهود والفئات الدنيا منهم إلى الهجرة للتخلص من مشكلاتهم، وينطبق الأمر نفسه تقريبًا على البرجوازية اليهودية في أوروبا التي أرادت التخلص من «حثالة» اليهود والعناصر الثورية المزعجة لتحقيق هدفين: التخلص من عبء هؤلاء ومشكلاتهم، وإرسالهم إلى فلسطين للمساهمة في بناء الدولة «القومية». للمزيد انظر: العظم، الصهيونية والصراع الطبقي، ص 110.

(99) على الرغم من كثرة اهتمام الأكاديميين التونسيين واليهود الفرنسيين والأكاديميين الصهيونيين بتاريخ الأقلية اليهودية في تونس، فإن دراسة الدور السياسي العام لليهود وتحليله (علاقاتهم بالاستعمار، نشاطهم في الأحزاب الفرنسية غير الأممية)، ولا سيما عدم انخراطهم في الحركة الوطنية التونسية، يعد مجالًا ثريًا للبحث على الصعيد المعرفي والسياسي.

ج- إدراك الخطاب الفكرة الصهيونية وأساليب الحركة الصهيونية

قد يكون من الصعب تحديد التاريخ الدقيق الذي أدركت فيه النخبة الثقافية والسياسية التونسية الفكرة الصهيونية. لكن حضور الحركة الصهيونية في البلاد بصحافتها ونشاطها المختلف، وتحصيل كثيرين من التونسيين دراستهم الجامعية في فرنسا، وانتشار الصحف العربية المشرقية والفرنسية في البلاد، ساعدت كلها بالتأكيد في التعرف إلى مبادئ الصهيونية[100].

يذكر أحمد توفيق المدني في مذكراته[101] أن أحد أساتذته حدّثهم، حين كان تلميذًا، عن المؤتمر الصهيوني الأول وعن خطط ثيودور هرتزل[102] وبرامجه، ونبّههم إلى خطورة هذا المشروع، قائلًا: «ما لم يتحدوا (يقصد المسلمون) اتحادًا متينًا قويًا لكي يدرأوا عن أنفسهم الخطر، فإن مصابًا عظيمًا سيصيب فلسطين

---

(100) بدأت الصحافة التونسية في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين تترجم عن الفرنسية مقالات ذات علاقة بالفكرة الصهيونية. ونقلت عن بعض الصحف العربية المشرقية مقالات عن الصهيونية، من ذلك مقالة بعنوان «الصهيونية» نشرت في جريدة النهضة على ثلاث حلقات أعداد 2614، 2615 و2616، في 1931/11/23؛ 1931/11/24، و1931/11/25، نقلًا عن جريدة منبر الشرق الصادرة في جنيف. كما نشرت الجريدة نفسها في عددها 2420 في 1931/2/4 الفصل الثالث من كتاب عروش الطواويس للكاتب الأميركي ألكسندر باول الذي تناول فيه الأيديولوجيا الصهيونية وشؤون فلسطين وأيّد حقوق العرب فيها وفنّد آراء وايزمان. كما نشرت أغلبية الصحف العربية في تونس مقالات صادرة عن المكتب العربي للدعاية والنشر الذي كان مقره في دمشق.

(101) أحمد توفيق المدني (1899-1983): ولد في تونس من أسرة جزائرية. درس في المدرسة العرفانية وفي الزيتونة. سجن وهو شاب بسبب نشاطه المناهض للاستعمار. من مؤسسي الحزب الحر الدستوري التونسي. عرف بصلابته السياسية واندفاعه. أبعدته السلطات الفرنسية في تونس إلى الجزائر، فاستمر في نضاله هناك وظل على وفائه للحزب الدستوري. شارك في تحرير عدد من الصحف الوطنية التونسية والجزائرية. ناضل في جبهة التحرير الجزائرية، وأسندت إليه الوزارة في عهد الاستقلال. ألف عدد من الكتب وحققها.

(102) ثيودور هرتزل (1860-1904): مؤسس الحركة الصهيونية، درس في فيينا ونال الدكتوراه في الحقوق. عمل في المحاماة فترة وجيزة، ثم تفرغ للكتابة والتأليف، وعمل في الصحافة. ألف كتاب دولة اليهود: محاولة لحل عصري للمسألة اليهودية. يقول عبد الوهاب المسيري إن «هرتزل طوّر الخطاب الصهيوني المراوغ الذي جعل بالإمكان صياغة العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود العالم»، ووضع أفكاره موضع التنفيذ وعقد المؤتمر الصهيوني الأول في عام 1897.

والمسلمين عامة»[103]. كان ذلك في نحو عام 1914. ويظهر أن أولى المقالات باللغة العربية التي تحدثت عن الأيديولوجيا الصهيونية، في تونس، نشرتها جريدة المشير[104] في عام 1911 بقلم رفيق العظم[105] بعنوان «الجمعية الصهيونية». وأشار الكاتب إلى هدف الحركة الذي تمثل في «استعمار جهة من الأرض يحشر إليها اليهود ويفضل أن تكون أورشليم لقيام فيها يومًا ما ملك إسرائيل». كما أبرز الخلاف بين تيارات الحركة الصهيونية، خصوصًا بين العلمانيين والدينيين، وبيّن حدود معارضة بعض اليهود المتدينين المشروع الصهيوني، وأنهى مقالته بتأكيد «أن إعادة بناء ملك إسرائيل أمر بعيد المنال، لا سيما وأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة على البلاد دولة قوية»[106].

لم تكن الفكرة الصهيونية بمشروعها واضحة تمام الوضوح، خلال النصف الأول من عشرينيات القرن الماضي، في ذهن النخبة التونسية، بل إن الكتابات عنها كانت محدودة نسبيًا، ثم بدأت الأمور تتبلور وتتضح أكثر فأكثر في اتجاه فهم أفضل للفكرة الصهيونية وأهدافها المختلفة وارتباطاتها بالإمبريالية العالمية منذ مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، وأتاح نشاط بعض الدعاة الصهيونيين الذين قدموا إلى تونس بهدف نشر الفكر الصهيوني، وانخراط أفراد من النخبة التونسية معهم في جدال عن الصهيونية ومشروعها، كشف أبعاد المشروع. كما أن النقاشات التي خاضها أفراد من النخبة التونسية من خلال الصحف مع اشتراكيين فرنسيين في تونس، ممن كانوا يدافعون عن الفكرة الصهيونية وحقوق الصهيونيين في البلاد من منطلقات أيديولوجية تارة ومنطلقات سياسية تارة أخرى، ساعدت إلى حد بعيد في الكشف عن مسائل كثيرة كانت غامضة لأفراد من النخبة[107]. كما

---

(103) المدني، ص 52-53.

(104) المشير: جريدة سياسية إخبارية جامعة ذات توجّه إسلامي، أُسست في كانون الثاني/ يناير 1911، لصاحبها الطيب بن عيسى، حظرتها الرقابة مرات عدة. واستمرت إلى آذار/ مارس 1922.

(105) رفيق العظم (1867-1925): مؤرخ وصحافي من رجال النهضة الفكرية في سورية، استقر في مصر.

(106) «الجمعية الصهيونية،» المشير، العدد 13 (2 نيسان/ أبريل 1911)، نقلًا عن جريدة الحضارة السورية.

(107) تصدت جريدة *La Voix du tunisien* التي أصدرها الشاذلي خير الله لمزاعم الاشتراكيين =

ساهم تزايد النشاط الصهيوني في تونس وعمليات التصدي له، في تعميق الوعي بالصهيونية وخطورة مشروعها وانعكاسه على التونسيين، وخطورته على مستقبل فلسطين[108].

تعددت مقاربات الخطاب السياسي في تونس للأيديولوجيا الصهيونية، فميّز منذ بداية عشرينيات القرن العشرين اليهودية بوصفها دينًا سماويًا وبالتالي اليهود معتنقي هذا الدين، من الصهيونيين معتنقي الأيديولوجيا الصهيونية[109]، وذلك على العكس من الخطاب السياسي الفلسطيني مثلًا[110]. كما لم تكن رؤية الخطاب للصراع بين الفلسطينيين واليهود على خلفية دينية. ولم يوجد اختلاف في هذا الشأن بين الحزبين الدستوريين على الرغم من أصولهما الفكرية وأساليب عملهما السياسية المختلفة[111]. وعمومًا سعت النخبة إلى تمييز الصهيونيين من

= الفرنسيين في تونس والمدافعين عن الصهيونية، ولا سيما حرّية قدوم الدعاة الصهيونيين إلى تونس لنشر مبادئهم. ومن أبرز الذين كتبوا في هذا الصدد (إضافة إلى صاحب الجريدة) محمود الماطري، ومحمد نعمان، وعلي بو حاجب وآخرون، وذلك خلال عامي 1931 و1932.

(108) ربما لا يكون هذا الأمر مستغربًا إذا عرفنا أن إدراك الفلسطينيين للصهيونية والوعي بطبيعتها كانا غائبين حتى بعد الإعلان عن وعد بلفور إلى أواسط عشرينيات القرن الماضي، انظر: فيصل حوراني، «بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني،» شؤون فلسطينية، العدد 120 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1981)، ص 76 و78، رسالة وجهها رئيس اللجنة التنفيذية لفلسطين، موسى كاظم الحسيني في عام 1921 إلى وزارة الخارجية البريطانية بعد حوادث يافا لمناسبة عيد العمال، ورد فيها «إن مهاجري اليهود ينشرون روح البلشفية في فلسطين»، وطالب الإدارة البريطانية: «إيقاف الهجرة اليهودية إلى هذه البلاد، حقنًا للدماء، ومنعًا لسير نار البلشفية في الشرق».

(109) «حدوث قلاقل دموية بيافا،» الزهرة، 5/ 5/ 1921.

(110) حوراني، «بدايات الرفض،» ص 79. يؤكد الكاتب أن «التمييز بين اليهودية والصهيونية ظل معدومًا لدى الوطنيين الفلسطينيين، هذا إذا استثنينا القلة القليلة التي يمثلها الشيوعيون».

(111) كان الحزب الدستوري - اللجنة التنفيذية - ينظر إلى الصهيونية بمنظار ديني كما يقول بعضهم، لكن ذلك ربما كان في بداية العشرينيات، لأن الحزب غيّر مواقفه في ما بعد. وعلى الرغم من أن قادة اللجنة التنفيذية في الحزب الدستوري ذات مرجعية إسلامية فإن قيادتها لم تكن متجانسة من حيث تكوينها العلمي والثقافي، حتى إن كثيرين من الزيتونيين، كانت تجذبهم روح الحداثة والتقدم مثل الشيخ عبد العزيز الثعالبي والطاهر الحداد وأحمد توفيق المدني، كما انضمّ إلى هذا الحزب أفراد ممّن درسوا في فرنسا كالشاذلي الخلادي وعلي بوحاجب وأحمد بن ميلاد وأحمد الصافي. على عكس الدستوري الجديد الذي كانت قيادته متجانسة نسبيًا وكانت الدواوين السياسية (القيادة) كلها تشكلت من عناصر تخرجت من الجامعات الفرنسية أساسًا باستثناء حالة وحيدة، لفترة وجيزة، هي يوسف الرويسي.

اليهود الذين «يعيشون بالبلاد... ويتألمون لمشاهدة ما قد يجلبه بعض المتطرفين من إخوانهم في الدين من إفساد علائقهم مع المسلمين»[112]، بل كان هناك تمييز حتى بين الصهيونيين أنفسهم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى اليهود. إذ ميّز الحبيب بورقيبة[113] بوضوح الصهيونية بوصفها مذهبًا سياسيًا من اليهودية كدين سماوي، واعتبر أن اليهودية حظيت دائمًا باحترام المسلمين وتسامحهم، أما الصهيونية بمشروعها الذي يسعى إلى احتلال فلسطين فإنها «تصدم تطلعات العرب في فلسطين وبطريقة غير مباشرة مشاعر التضامن التي يكنّها لهم مسلمو العالم»[114]، كما أبرز حدود التفاعل بين «التونسيين والفلسطينيين» وعوامله من جهة، و«صهاينة تونس وصهاينة الخليل وتل أبيب» من جهة أخرى، وبالنسبة إلى علاقة التونسيين بالفلسطينيين فإنها تستمد جذورها وشرعيتها بحسب رأيه من «وحدة اللغة والدين». أما ما يربط تونس بصهيونيي إسرائيل فينطلق «من وحدة وطن مزعومة»[115]. كما أوضح بورقيبة أن «ليس ثمة أي تونسي يعتبر فلسطين وطنًا له، وهو في ذلك يقف الموقف نفسه من العراق أو سورية، مهما كانت الذكريات التي تشّده إلى تلك الربوع»[116]، على العكس من يهود تونس الذين يعتبرون فلسطين أرضهم ويسعون إلى بناء دولتهم فيها، أي لا يوجد تونسي مسلم يرغب في ترك بلاده نهائيًا

---

(112) «تحرّج الصدور من سياسة إنجلترا في القدس،» الزهرة، 19/ 9/ 1929.

(113) الحبيب بورقيبة (1903-2000): درس في الصادقية ومعهد كارنو وحاز البكالوريا في عام 1924. سافر إلى فرنسا حيث نال الإجازة في الحقوق ودبلوم العلوم السياسية. رجع إلى تونس في عام 1926 واشتغل بالمحاماة. كتب في الصحافة منذ رجوعه وأصدر جريدة العمل التونسي الناطقة بالفرنسية بمعية أصدقائه في عام 1932. انتمى إلى اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي في أيار/ مايو 1933، لكنه انفصل عنه سريعًا وأسس الحزب الحر الدستوري التونسي (الديوان السياسي) في مؤتمر قصر هلال الذي كان دعا إليه في 2/ 3/ 1934. أُبعد وسُجن مرات عدة في داخل تونس وخارجها بين عامي 1934 و1954. اتفق مع فرنسا التي منحت البلاد حكمًا ذاتيًا أدى إلى انشقاق الأمين العام للحزب الذي رفض تلك الاتفاقية، وأبرم اتفاقية الاستقلال التام في 20/ 3/ 1956. انتُخب رئيسًا للمجلس التشريعي الذي أعلن في 25/ 7/ 1957 إلغاء الملكية وتأسيس الجمهورية، وأصبح أول رئيس للدولة، ويعد مؤسس الدولة الوطنية التونسية الجديدة.

(114) «Après les incidents du Colisée. Mise au point,» *L'Action tunisienne*, no. 241 (11 Janvier 1938), p. 1, suite p. 3.

(115) المصدر نفسه.

(116) المصدر نفسه.

للاستقرار في أي بلد عربي آخر على حساب شعوبه. ولا شك في أن رؤية بورقيبة للقضية الفلسطينية لم تنطلق من منطلقات قومية، على الرغم من أنه يذكر في مقالته السابقة أن تعاطف التونسيين مع الفلسطينيين ينطلق من أواصر اللغة والدين، إلا أن فهمه لجوهر الصهيونية سليم، كما يؤكد نقطة جوهرية هي «مواطنية» اليهودي التونسي وانتماؤه إلى البلاد التونسية، وذلك على العكس ممّا تسعى إليه الصهيونية التي تعد فلسطين الأرض التاريخية لجميع اليهود أينما كانوا، وهي بالتالي تجرّدهم من أي انتماء وطني غير الانتماء إلى الدولة الموعودة «إسرائيل».

من جهته أوضح البحري قيقة[117] أن البرنامج المطلبي للحزب الدستوري على الصعيد الوطني صالح لجميع المواطنين التونسيين «ولا نفصل مواطنينا الإسرائيليين عن العائلة التونسية الكبرى التي نرغب في توحيدها أخويًا وإنسانيًا»[118]. كما أكد أحد الدستوريين في السياق نفسه، أن العرب والشرقيين عمومًا لا يكنون البغض أو الكره لليهود الذين يريدون العيش معهم، لكن شرط أن يتخلى هؤلاء عن فكرة إقامة وطن لهم في فلسطين[119]، كما دعا اليهود إلى عدم «اعتبار أي وطن لهم آخر، غير الذي ولدوا فيه ويعيشون منه»[120].

أبدى الخطاب أيضًا تعاطفه مع اليهود الذين تعرّضوا «للاعتساف والطرد وما آل إليه أمرهم من التشرد، وضياع أمورهم وتلاشي مصالحهم الحيوية»[121]، ولا سيما في أوروبا في أثناء تولي الفاشيين والنازيين الحكم، لكنه حمّل مسؤولية تلك المآسي كلها لغلاة الصهيونية فـ «حب الذات الذي أفرط فيه الصهيونيون هو الذي جرّ على اليهود جميع هذه المصائب في الماضي والحاضر، وسيجعلهم في المستقبل عرضة للمقت والإرهاق والامتهان»[122].

---

(117) البحري قيقة: ولد في عام 1904. محامٍ من مؤسسي الحزب الحر الدستوري (الديوان السياسي). أبعد في عام 1935. اختلف مع بورقيبة وانحاز إلى محمود الماطري. تخلّى عن النشاط السياسي بعد عام 1938 وتوفي في بداية أربعينيات القرن الماضي.

(118) «Une Importance déclaration de Me Bahri Guiga,» *Tunis soir*, no. 570 (4 Juillet 1936).

(119) محمد الجعايبي، في: الصواب، العدد 642 (5 كانون الأول/ديسمبر 1930).

(120) الزهرة، 10/ 3/ 1931.

(121) «فلسطين،» النهضة، 9/ 8/ 1938.

(122) «العرب والصهيونية،» الزهرة، 22/ 3/ 1939.

بالتوازي مع ذلك ميّز الخطاب اليهود بين الصهيونيين، وأطلق هذه الصفة على اليهود الذين كانوا يهاجرون إلى فلسطين «مهاجرين صهيونيين»[123]. وكان لا ينعت بهذه الصفة إلا اليهودي الذي تبنى الفكرة الصهيونية وعمل على نشرها وتحقيقها. ويظهر أن الحبيب بورقيبة كان من العرب القلائل، حتى لا نقول الوحيد، الذي تحدث عن الصهيونية غير اليهودية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حين أكد أن «الأغلبية الساحقة من اليهود ليسوا صهاينة، كما أن أعيان الصهاينة ليسوا يهودًا»[124]. من جهة أخرى دان الخطاب الحركة الصهيونية والإمبريالية البريطانية التي أرادت أن تحلّ المشكلة اليهودية في أوروبا بإيجاد مشكلة للشعب الفلسطيني والعربي. «إن الصهيونيين أرادوا علاج مصيبة اضطهاد اليهود في أوروبا بارتكاب مظلمة ضحيتها الشعب العربي في فلسطين معتزين بقوة الحراب الإنقليزية»[125]. وتشمل روح التسامح تلك الفلسطينيين أيضًا، فكان الخطاب لا يميّز في الأغلب بين الفلسطينيين على أساس ديني، بل كان يعدهم، مسيحيين ومسلمين، عربًا فلسطينيين يواجهون خطرًا واحدًا هو الخطر الصهيوني، وأن قضيتهم ومصيرهم واحد يتلخص في مواجهة المطامع الصهيونية على أرض فلسطين «منضمين لبعضهم مكونين واجهة دفاع لمقاومة المطامع الصهيونية»[126]، مدركًا بذلك أن الخطر الصهيوني يستهدف عرب فلسطين كلهم بغض النظر عن ديانتهم وطوائفهم.

بيّن الخطاب البعد الديني للأيديولوجيا الصهيونية أيضًا، لكن المقاربة الدينية هذه كانت متفاوتة وملتبسة في بعض الأحيان، حيث اعتبر بعض القراءات أن الصهيونيةَ ذات نزعة دينية خالصة، أو «ذات نزعة دينية هدفها انتزاع نفوذ العرب في أرض فلسطين»[127]، أو أنها تلك «الفئة اليهودية المتشددة من أطراف العالم والمتجهة بالهجرة إلى فلسطين، يحدوها حلم ديني لتأسيس دولة يهودية بالقدس»[128]. بينما اعتبر آخرون أن الصهيونية نظرية سياسية – دينية: «إن هذه الصهيونية كما هي دينية

(123) «فجاع فلسطين،» الأمة (31 تموز/ يوليو 1921).

(124) *L'Action tunisienne*, no. 241 (11 Janvier 1938).

(125) الإرادة، 19/ 2/ 1939.

(126) «مشاكل الشرق،» النهضة، 11/ 5/ 1925.

(127) «فلسطين واليهود،» النهضة، 1/ 12/ 1929.

(128) العمل، العدد 6 (19 حزيران/ يونيو 1934).

هي سياسية بحتة، وإلا فما معنى تكوين دولة صهيونية تسترجع أملاك إسرائيل»[129]. وأشير أيضًا إلى البعد القومي للأيديولوجيا الصهيونية: فـ «الصهاينة يدعون إلى قومية ويشيّدون صروحَ وطنية جديدة هي الوطنية الصهيونية»[130]، تسعى إلى امتلاك أرض فلسطين وتأسيس مملكة صهيونية واستعباد سكانها[131].

أشار الخطاب من جهة أخرى إلى الجوهر العنصري لهذه النظرية واعتبرها صنفًا من أصناف الاستعمار كان يدعو كغيره إلى التفوق العِرقي «ويحمل تحت إبطه شرّ المكيدة إلى عرب فلسطين»[132]. وبيّن أيضًا بعدها الاستعماري - الاستيطاني وتسترّها برداء إنساني لتحقيق غايات سياسية فـ «الغرض الأساسي للدعاة [الصهيونيين] هو ليس مجرد إسعاد الأفراد وإنقاذهم من مخالب التعاسة والاضطهاد، بل هو فوق كل شيء تحقيق الحلم القومي من استعمار فلسطين وتصييرها يهودية صرفة... وهذا هو العامل المتغلّب في الفكرة الصهيونية وهو العامل الاستيلائي السياسي»[133].

يحلّل الشاذلي خير الله[134] الأبعاد المختلفة للأيديولوجيا الصهيونية، فيرى أنها «نظرية استعبادية لأن تحقيقها سيؤدي إلى أن تستعبد حفنة من المغامرين الماليين والرأسماليين الأوروبيين والأميركيين آلاف المسلمين العرب. وهي

---

(129) مصطفى بن شعبان، «الصهيونية بتونس،» لسان الشعب، العدد 495 (17 آب/ أغسطس 1932).

(130) «الدعاية الصهيونية بتونس،» الزهرة، 8/ 6/ 1932، و«حوادث فلسطين».

(131) النهضة، 11/ 5/ 1925، و«القلاقل في فلسطين،» الصواب، العدد 593 (18 أيلول/ سبتمبر 1929).

(132) أحمد بن ميلاد، في: الإرادة، 11/ 8/ 1937.

(133) «نشر الدعاية الصهيونية في البلاد الإسلامية،» الزهرة، 30/ 6/ 1932. انظر أيضًا: «يوم بلفور في فلسطين».

(134) الشاذلي خير الله (1898-1972): درس في الكتّاب والتحق بالمدرسة الابتدائية ثم بمعهد كارنو الفرنسي. هاجر إلى فرنسا لإكمال دراسته وارتبط باليسار الفرنسي ورابطة حقوق الإنسان. كتب في الصحف بعد نيله البكالوريا. أصدر جريدتين باللغة الفرنسية اللواء التونسي في عام 1929 ثم صوت التونسي التي استقطبت أقلام شبان وطنيين كثر، كالحبيب بورقيبة ومحمود الماطري. عمل في الحزب الدستوري وانحاز إلى الديوان السياسي. اعتقلته السلطات الفرنسية. اختلف مع بورقيبة؛ غادر إلى إيطاليا بموافقة سلطات الحماية. كتب كتابين بالفرنسية عن تطور الحركة الوطنية التونسية.

ترتكز على نزع ملكية سكان بلد لتعويضهم باليهود القادمين من كل مكان»[135]، وهي بذلك لا تختلف عن الحركة الاستعمارية التوسعية الحديثة. وإن كانت مسألة الاستيلاء على فلسطين تمثل الفكرة الأساسية للصهيونية[136]، فإنها في الواقع تشكّل مقدمة «للاستيلاء على المملكات العربية في آسيا وأولها جزيرة العرب ثم البلاد السورية، بل حتى مصر وسائر بلدان العرب الأخرى[137]، فهي جزء من الظاهرة الاستعمارية العالمية»[138].

عمومًا، تطور إدراك الخطاب السياسي في تونس الأيديولوجيا الصهيونية. فبتأثير دعاة صهيونيين تفاعل بعض التونسيين مع طروحات مراوغة لهؤلاء الدعاة جزئيًا[139]، ولا سيما أنهم حاولوا تقديم صورة «إنسانية وحضارية» للصهيونية باعتبار أن مشروعها سيعود بالخير والرفاهية الشاملة على فلسطين وسكانها، بمن فيهم العرب الفلسسطينيون، لكن ذلك الطرح وغيره من الطروحات «الإنسانية» لم تنطلِ على النخبة التونسية، حتى في عشرينيات القرن العشرين، حيث جرى تأكيد أن المشروع الصهيوني واحد لا يتجزأ، وبالتالي لا يمكن تصنيف الصهيونيين صنفين: عقلاء يمكن التفاهم معهم، ومجانين متعصبون لا يمكن التفاهم معهم، فلا مكان للمجازفة والمساومة مع الصهيونيين، والواجب يحتم التصدي لهم[140].

---

(135) *La Voix du tunisien*, 24/6/1932.

(136) الزهرة، 30/ 6/ 1932.

(137) «مطامع الصهيونية في البلاد العربية،» النهضة، 2/ 8/ 1933.

(138) «الصهيونية قطعة من السكسونية،» لسان الشعب، العدد 295 (2 أيار/ مايو 1928).

(139) حضر بعض أفراد النخبة السياسية محاضرة المحامي الصهيوني «مسيكة»، منهم محمد شنيق والطاهر بن عمار ومحمد بدرة ومحمد بورقيبة ومحمد بن عمار والطاهر صفر، وجادلوه في طروحاته، ونقلت الزهرة مضمون المحاضرة والنقاش الذي أعقبها. غير أن جريدة النهضة عارضت مع بعض المثقفين هذا الحضور ودانوه، منهم مصطفى خير الله صاحب جريدة صوت التونسي الصادرة بالفرنسية. انظر: «ما للوفاق بين عرب فلسطين والصهيونيين من سبيل. من الذي أناب «لجنة تونسية» للمساومة في حقوق العرب ببلادهم، الجزء 2،» النهضة، 29/ 11/ 1930.

(140) «ما للوفاق بين عرب فلسطين والصهيونيين من سبيل. من الذي أناب «لجنة تونسية» للمساومة في حقوق العرب ببلادهم، الجزء 1،» النهضة، 28/ 11/ 1930، والصواب، العدد 642 (5 كانون الأول/ ديسمبر 1930).

كان الخطاب يعي أن للحركة الصهيونية استراتيجيا وأهدافًا واضحة، وأنها تعتمد وسائل عدة لتحقيقها، فمنها الخاصة بفلسطين، ومنها الخاصة بيهود «الشتات»، ومنها تلك الموجّهة إلى الرأي العام الأوروبي. وإجمالًا يمكن التأكيد أن الخطاب تنبّه للأساليب المختلفة التي اعتمدتها الحركة الصهيونية لتحقيق مشروعها في فلسطين، في داخل فلسطين أو خارجها.

أبرز الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية سعي الصهيونيين إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بطرائق و«إجلائهم سرًّا من أرضهم»[141]، إما «طوعًا أو كرهًا بالرغم من أنهم يمثلون الأغلبية من السكان»[142]. أما أفضل الأساليب التي اعتمدتها الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها تلك، بحسب الخطاب، فهي استخدام القوة والعنف، «ولما فشلت كل طريقة عمدوا إلى العنف والقوة»[143]. وفي مقابل ذلك عملت الحركة الصهيونية على تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين. «العمل لنقل نصف مليون يهودي إلى فلسطين كل عام لتزول الأكثرية العربية»[144].

أكد الخطاب طبيعة تحالف الحركة الصهيونية والاستعمار الأوروبي، خصوصًا البريطاني، لتحقيق أهداف الحركة[145]، كما بيّن دور وسائل الإعلام المكتوبة ووكالات الأنباء في الدعاية للفكرة الصهيونية[146] وفي عكس الحقائق واستدرار عطف الأوروبيين[147]. كما عالج في الوقت ذاته الدور الذي تقوم به المنظمة الصهيونية العالمية وفروعها المختلفة في أنحاء العالم، ولا سيما في

(141) «شيء من الصهيونية،» الزهرة، 20/ 2/ 1931.

(142) الصواب، العدد 642 (5 كانون الأول/ ديسمبر 1930).

(143) النهضة، 2/ 8/ 1933.

(144) المصدر نفسه.

(145) العمل، العدد 6 (19 حزيران/ يونيو 1934)، والنهضة، 1/ 12/ 1929.

(146) يعتبر عبد الوهاب المسيري أن «الدعاية الصهيونية/ الإسرائيلية تشكّل أحد المرتكزات الثلاثة التي تقوم عليها استراتيجيا المستوطن (الصراع المسلح، التخطيط الدعائي المنظم، الدبلوماسية النشيطة) وأن العلاقة بين هذه المرتكزات متداخلة»، انظر: المسيري، موسوعة اليهود، ج 7، ص 234-237.

(147) النهضة، 1/ 12/ 1929، ولسان الشعب، العدد 498 (14 أيلول/ سبتمبر 1932).

أوروبا، في سبيل تحقيق المشروع من ناحية نشر الفكرة وتجميع الأموال بهدف شراء الأراضي في فلسطين[148].

وعى الخطاب - في الوقت عينه - السياسة التي انتهجتها الحركة الصهيونية تجاه البلدان العربية لإضعاف إمكاناتها وقدراتها، ولا سيما اختراقها الاقتصادي للمجال العربي، كمقدمة للسيطرة عليها و«فتح النوادي الصهيونية لتمهيد السبيل أمام البضائع والمصنوعات المستخرجة من الشركات الصهيونية لغزو الأسواق العربية أولًا، ثم امتلاك الأراضي هناك الذي هو الاستعمار الحقيقي»[149]. وعمومًا تميّز الخطاب السياسي في تونس في قراءاته الصهيونية بالابتعاد عن المنحى «المثالي الإيماني والتآمري»[150] الذي تميّزت به أغلب الكتابات العربية المعاصرة له[151]. فما هي العوامل التي ساعدت في التصدي؟ وما هي الآليات التي اعتمدها الخطاب السياسي في تونس في تصديه للخطاب الصهيوني؟ وما هي أهم أشكال التصدي؟

ثالثًا: التصدي للنشاط الصهيوني

تزايد النشاط الصهيوني في البلاد التونسية انطلاقًا من ثلاثينيات القرن العشرين نتيجة عوامل عدة، منها ما تعلق بواقع الحركة في البلاد، ومنها ما تعلق بوضع المنظمة الصهيونية العالمية المالية، ولا سيما النشاط الصهيوني في فلسطين.

---

(148) «التضامن الإسرائيلي،» الزهرة، 6/ 5/ 1921، وسعيد أبي بكر: «الحكك الصهيونية،» لسان الشعب، العدد 281 (4 كانون الثاني/ يناير 1928)، و«الحركة الصهيونية،» لسان الشعب، العدد 353 (31 تموز/ يوليو 1929).

(149) النهضة، 2/ 8/ 1933.

(150) نقول ذلك لكن باحتراز، إذ برز بعض المقالات الذي نظر إلى الأمور من زاوية مثالية وفسّر الحوادث من منطلقات دينية واعتبرت الصهيونية مؤامرة عالمية؛ مقالات محمد الصادق بسيس وبأقل حدة مصطفى بن شعبان.

(151) برقاوي، ص 191-196، والعظم، دراسات يسارية، ص 76-84.

1 - عوامل التصدي ومظاهره

اتخذ هذا النشاط مظاهر عدة كاستدعاء شخصيات سياسية وفكرية صهيونية، من فلسطين أو من فرنسا أو غيرها من البلدان[152]، لإلقاء محاضرات ذات طابع تبشيري أو دعائي أو عرض أفلام سينمائية، مبرزة بأشكال مختلفة، ما حققه الصهيونيون في فلسطين التي كانت بحسب هؤلاء «صحراء خالية من البشر والزرع، فجاء الصهاينة وعمّروها». وتمثلت أهداف الحركة الصهيونية آنذاك في كسب مزيد من الأنصار أو جمع التبرعات لفائدة المشروعات الصهيونية في فلسطين، وكان يعقبها أحيانًا مواجهات بين المسلمين والصهيونيين خارج قاعات المحاضرات نتيجة استفزازات معينة كان الصهيونيون يرتكبونها بعد انتشائهم بما سمعوه أو شاهدوه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليات التصدي تلك انطلقت، بمظاهرها التي سنبيّنها لاحقًا، في ثلاثينيات القرن العشرين، لا انعكاسًا لثورة البراق (1929) أو نتيجة مؤتمر القدس (1931) أو الاثنين معًا، كما ورد في بعض الكتابات، على الرغم من أهمية هذين الحدثين والانعكاسات المحتملة التي ربما تولدت منهما[153]، وإنما تنسب إلى أسباب أخرى أكثر أهمية في اعتقادنا، منها:

- **تفاقم وتيرة الدعاية الصهيونية في تونس:** نجد رغبة متزايدة عند الدعاة الصهيونيين في زيارة تونس[154] مع مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، بينما لا تُذكر إلا زيارة داعية صهيوني واحد فقط هو إبراهيم المالح في العشرينيات منه. واتخذت دعايتهم طابعًا استفزازيًا، وذلك من خلال الصور البائسة التي كانوا يقدمونها عن فلسطين والفلسطينيين، مقابل ما يقوم به الصهيونيون وما يحققونه من إنجازات في مستوى البنية الأساسية والمشروعات الاقتصادية. وفي هذا الإطار

---

(152) نلاحظ أن أغلبية الذين قدموا إلى تونس من الدعاة كانت تمثل تيارات صهيونية مختلفة. كما نلاحظ تردد العنصر النسائي، ولا سيما في تونس. وقد يشير ذلك إلى ضعف إقبال النساء اليهوديات على النشاط الصهيوني في تونس.

(153) إدريس، «تونس والقضية الفلسطينية،» ص 12-13، و Saadoun, p. 223.

(154) يظهر أن الصهيونيين وجدوا مخرجًا لرفض السلطات الفرنسية السماح للدعاة الصهيونيين بالمجيء من فلسطين، بضغط الحركة الوطنية التونسية، فعمدوا إلى استقدام دعاة صهيونيين يحملون الجنسية الفرنسية. انظر: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 111, carton 1724, folio 4.

كتبت جريدة الإرادة أن «الحوادث المتكررة من متنطعي اليهود على المسلمين إنما كان منشؤها حضور بعض خطب الصهيونية إلى هنا ومنعنا إياهم من إلقاء مسامرات لهم، خلاصتها بذر بذور العداوة والبغضاء بين الأجناس وجعل أبناء الوطن الواحد على حالة هذه بدايتها»[155].

تجنبت النخبة السياسية والثقافية، الدخول في معارك جانبية والخوض في مسألة الدعاية الصهيونية «جهرة»، ولم تعمل «لجلب الخطباء الفلسطينيين والعرب» لتوضيح أبعاد القضية الفلسطينية[156]، لـ «ينفخوا في روح الحمية الملية في النفوس» رغبة منهم في «تجنّب حرج عواطف مواطنينا من اليهود الذين قد يظنون أن مساعينا هذه تحمل في مطاويها عدوانًا على إخوانهم في الدين»، الأمر الذي قد يؤدي إلى اصطدام الطرفين «وتقاطع غير مرغوب فيهما»[157]. ويظهر أن بعد إغفال الطرف الآخر هذه الاعتبارات والحقائق ومواصلة جلب الدعاة للدعاية

---

(155) الإرادة، 1/ 7/ 1934.

(156) على العكس مما ذكره المؤرخ الصهيوني المتخصص بتاريخ الحركة الصهيونية في تونس: Saadoun, p. 224.

تحدث موريس عن زيارة فلسطينيَّين إلى تونس خفية في عام 1932 وذلك بالاعتماد على مصادر يهودية، إذ يفيد أن «عربيَّين قدما من فلسطين وأخذا يتنقلان خفية على طول البلاد وعرضها، وعرضا أحداث فلسطين من وجهة نظر معيّنة». ثم يذكر في هامش 123 من بحثه مصدرًا آخر اعتمده، هو وثيقة سرية مؤرخة في 17/ 10/ 1932 أرسلت إلى الجمعية اليهودية البريطانية في لندن، يزعم أنها موجودة في أرشيف تلك المؤسسة. غير أن ما كتبه هذا المؤرخ لا علاقة له بالواقع، فعند معاينتنا أرشيف الخارجية الفرنسية، وأرشيف الإقامة العامة الفرنسية في تونس الموضوع في المعهد الأعلى للحركة الوطنية - كنسخ مطابقة للأصل- لم نعثر على ما يفيد ذلك، فضلًا عن عدم توافر هذه المعلومة في الصحف التونسية. لكن الأهم من ذلك كله هل يمكن لأي شخص أجنبي، ولا سيما إذا كان عربيًا له نشاط سياسي أو فكري معين، أن يدخل إلى تونس من دون أن تعلم الإدارة الأمنية الفرنسية بأجهزتها المختلفة بوجوده؟ كانت الإدارة الأمنية الفرنسية دقيقة التنظيم وكانت ترصد أنفاس التونسيين، وكانت إدارة الحدود والجوازات تسجّل كل من يدخل البلاد مهما تكن جنسيته، فكيف إذا تعلق الأمر بفلسطينيين جالا البلاد طولًا وعرضًا يخطبان في الناس. أما من الناحية التقانية، فلم يذكر هذا المؤرخ المصدر اليهودي الذي أسند إليه الرواية، وإن ذكر أرشيف الجمعية اليهودية البريطانية، فإنه لم يذكر رقم الوثيقة التي اعتمد عليها ولا تاريخها، فهل يعقل أن يكون لهذه الجمعية أرشيف غير مرتب وغير مرقم؟ ثم ألم يكن في الإمكان أن تذكر تلك المصادر التي اعتمد عليها اسمي هذين العربيين؟

(157) الزهرة، 30/ 6/ 1932.

للفكرة الصهيونية واستفزاز مشاعر المسلمين، حدا بهؤلاء إلى التصدي لهذا العمل الذي «يرتبط بمشروع دموي»[158]، لكن بأساليبهم الخاصة، لا بالاعتماد على عناصر وافدة.

- **موقف بعض الأطراف اليهودية الصهيونية من القضية الوطنية:** لا نغالي إذا قلنا إن تفاعل اليهود التونسيين مع القضايا الوطنية كان محدودًا، إن لم يكن منعدمًا، كما كان انخراطهم في المنظمات والأحزاب الوطنية التونسية نادرًا جدًّا أو يكاد[159]، ولا شك في أن ذلك يبرز حدود تفاعلهم مع القضايا الوطنية في زمن الاحتلال، كما يمكن أن يمثّل - الانخراط في الهمّ الوطني - أحد أهم المؤشرات التي تعبّر عن درجة انتمائهم إلى وطنهم تونس أو عدمه، ويبرز أيضًا درجة التضحيات التي قدّموها في سبيل تحرير البلاد، إلا أن مواقف أغلبية أطراف النخبة اليهودية التونسية كانت منحازة إلى الإدارة الاستعمارية، وبالنتيجة متعارضة ومواقف النخبة الوطنية التونسية. ومن ذلك عدم التحاق أفراد منها في النضال الوطني العام على الرغم من مساعي الدستوريين[160] والموقف من التجنيس وتأييد احتفال إدارة الحماية بخمسينيتها[161]. وولّدت تلك الممارسات والمواقف شعورًا بالمرارة عند النخبة السياسية الوطنية التونسية، وهي ترى في الوقت عينه حماسة تلك المجموعات اليهودية للحركة الصهيونية والنشاط لمصلحتها بجميع الأساليب. وعبّر أحد أفراد النخبة الوطنية عن تلك المرارة بقوله: «ردة فعلنا على

---

(158) «محاولات صهيونية،» الزهرة، 9/ 1/ 1938.

(159) ناضل عدد قليل جدًّا من اليهود من أصول أوروبية، خصوصًا في إطار الحزب الشيوعي في تونس في ثلاثينيات القرن العشرين، وازداد هذا العدد نسبيًا في الخمسينيات، وتعرض بعضهم للإبعاد والسجن، انظر: يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، 1919-1934 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988)، ص 184-190، و Habib Kazdaghli, «L'Engagement des juifs tunisiens dans l'anticolonialisme 1919-1956,» papier présenté à: *Histoire communautaire*, p. 217.

(160) ترك الحزب للنخبة اليهودية مناصب عدة في قيادة الحزب (اللجنة التنفيذية 3 واللجنة التشريعية 2 واللجنة المالية 1)، كما خصصت قيادة الحزب التوراة حتى يتسنى لليهود أداء قسم اليمين، لكن لم يلتحق أحد بالحزب. انظر في شأن ذلك: المدني، ص 194-195؛ مناصرية، ص 186، و Kazdaghli, pp. 217-237.

(161) تحمّس بعض اليهود لهذه المناسبة وأرسلوا رسالة شكر وامتنان لفرنسا. انظر تعليق جريدة: «À Propos du cinquantenaire».

اليهود هي نفسها على المستعمر ولكن أكثر مرارة... عوض أن يكونوا كتلة معنا وعوض أن نستنشق منهم الانتماء إلى تونس... [فإنهم] يهربون من الصف الوطني ويقومون بمضاعفة قوى جانب الخصم بل يقومون بمساعدته ويعاونونه ضدنا وهذا ليس من «الفروسية»»[162].

ساهم ذلك بقدر معين في كشف التموقع الحقيقي للأقلية اليهودية التونسية من النضال الوطني، كما عزّز موقف النخبة التونسية في عملية التصدي للدعاية الصهيونية في البلاد بأشكال مختلفة.

ترافقت عمليات التصدي للنشاط الصهيوني في تونس وتزامنت مع البروز المكثف للحركة الوطنية التونسية على الساحة، وخوضها معارك عدة حاسمة ذات طبيعة سياسية وحضارية، وذلك في إطار الأزمة الاقتصادية المزدوجة التي أصابت البلاد، من ناحية، وبعد فترات الجمود التي عرفتها الحركة منذ صدور الأوامر الزجرية من ناحية أخرى[163]. وساهمت جميع تلك الحوادث في تجذير النضالات الوطنية التي اتخذت أبعادًا جديدة، من حيث مطالبها أم من حيث أساليب عملها. وفي هذا الإطار وحده يجب وضع عمليات تصدي التونسيين للنشاط الصهيوني في تونس من دون إغفال تطورات الحوادث في فلسطين. فما هي الأسس التي استند إليها الخطاب في تصديه للدعاية الصهيونية في البلاد، وما هي أبرز أشكاله؟

2- آليات التصدي للخطاب الدعائي الصهيوني

أ- التصدي الفكري

تابع بعض أفراد النخبة الثقافية والسياسية التونسية محاضراتٍ للدعاة الصهيونيين الآتين إلى تونس، وانخرطوا معهم في حوارات ونقاشات في شأن

---

(162) «Les Juifs tunisiens et la colonisation,» *La Voix du tunisien*, 14/4/1932.

(163) معركة منع دفن المتجنسين في مقابر إسلامية (1930) وعملية التصدي لانعقاد «المؤتمر الافخارستي» في تونس و«معركة» التصدي لاحتفال الإدارة بخمسينية الحماية.

أهداف الصهيونية وأبعادها، ومن أبرز مظاهر ذلك الجدل نذكر تدخّل الطاهر صفر[164] في الردّ على الداعية الصهيوني موريس مسيكه[165] الذي تميّز خطابه «بالمكر والدهاء»[166]، محاولًا إخفاء المطامع السياسية للصهيونية في فلسطين من خلال وضع المشروع في إطار إنساني يخدم اليهود كما الفلسطينيين[167]. وأثار نقل جريدة الزهرة وقائع هذا الحوار جدلًا «ساخنًا» في الصحافة التونسية التي اتهمت الجريدة بأنها تبنّت الرأي القائل «بإمكانية التفاهم مع عقلاء الصهيونيين القائلين بإنشاء وطن قومي لليهود ببيت المقدس، الذي يعود بالخير العميم والرفاهية الشاملة على الجميع». وفنّدت الجريدة هذا الرأي، معتبرة أن أهدافه تتمثل في قطع أواصر الصلة بين أبناء العالم العربي بأسره لتأسيس الوطن القومي

---

(164) الطاهر صفر (1903-1942): ولد في المهدية، ودرس في الكتّاب وفي المدرسة الفرنسية - العربية ثم التحق بالمدرسة الصادقية في عام 1916 وحصل على دبلوم «الشهادة العليا»، ثم أكمل البكالوريا في معهد كارنو في عام 1922. عمل مديرًا للمدرسة العرفانية التابعة للجمعية الخيرية الإسلامية في تونس وعرف بنشاطه الثقافي. سافر إلى باريس ونال الإجازة في الحقوق وشهادة في الآداب والاقتصاد السياسي. نشط في جمعية «طلبة شمال أفريقيا» في باريس. رجع إلى تونس في عام 1928 ومارس المحاماة وكتب في الصحافة الوطنية الناطقة بالفرنسية والعربية. انتمى إلى الحزب الدستوري في عام 1933 وانشق عنه، وأسّس مع الحبيب بورقيبة الديوان السياسي في آذار/مارس 1934. أبعد إلى أقصى الجنوب واختلف مع بورقيبة في عام 1937 وأوقف نشاطه في الحزب في كانون الثاني/يناير 1938. سُجن بعد حوادث نيسان/أبريل 1938 وأُطلق في ربيع عام 1939 واعتزل العمل السياسي. له مؤلفات باللغتين العربية والفرنسية. لمزيد من التفصيل، انظر: خالد عبيد، الطاهر صفر: 1903-1942 (تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2003)، ص 147.

(165) موريس مسيكه: من الدعاة الصهيونيين. كان محاميًا في محكمة الإسكندرية. عُقد اللقاء في النادي التونسي، ومن الملاحظ أن حاضريه التحقوا بالدستور وبالدستور الجديد - الديوان السياسي - في ما بعد.

(166) من أهم عناصر هذا الخطاب «تجاهل الأصول التاريخية أو تزييفها، استخدام مصطلحات محايدة في جوهرها، تغييب للعرب وللواقع وللتاريخ، استخدام مصطلحات دينية يهودية في سياقات تاريخية زمنية. تغيير الاعتذارات وتنويعها بحسب تنوع الجمهور المستهدف»، انظر: المسيري، موسوعة اليهود، ج 1، مادة الخطاب الصهيوني المراوغ، ص 68-74.

(167) هذا الأسلوب هو السائد لدى أغلب الصهيونيين، ففي لقاء مع الجمعية المسيحية الإسلامية في يافا في 8/5/1918 ألقى حاييم وايزمان خطابًا أمام حشد من رؤساء الطوائف الدينية أكد فيه أن مقصدهم لم يكن تولي السياسة العليا في فلسطين، ولا طرد أحد من أملاكه، إنما المقصد هو إحياء العلوم والمعارف والمكتبات. انظر: الحوت، ص 82.

لليهود وحصر خيراته في أصحاب الدولة الجديدة، وطالبت بأن «تبقى فلسطين عربية مهما كانت الظروف»[168]. كما اعتبر محمد الجعايبي[169] أن الذين يسوّقون فكرة الوطن القومي اليهودي الذي لا يضرّ بفلسطين ولا يعود على سكانها العرب بالخسارة «ساخرين منا هازئين علينا لما يوجد من التضارب والتعارض بين الوطن القومي الإسرائيلي والاحتفاظ بولاء العرب وعواطف الفلسطينيين منهم. ونحن مقتنعون من أن الوطن القومي الإسرائيلي هو أساس خراب تلك الديار...»[170].

ردّ بعض المثقفين التونسيين أيضًا على المقالات التي كتبها الاشتراكيون الديمقراطيون الفرنسيون في شأن بعض القضايا ذات الصلة بالفكرة الصهيونية وفنّدوا طروحاتهم، منها تأكيد وجود نوعين من الصهيونية، الأولى ذات وجه إنساني، والثانية ذات وجه استعماري، واستحسان الاشتراكيين الأولى دون الثانية[171]. أما الصهيونية الإنسانية التي يستحسنها الاشتراكيون فتتمثل في «إفساح المجال في أرض فلسطين لمن أضناهم الاضطهاد وسوء الحال من اليهود في دول أوروبا الوسطى وتحيي في نفوسهم ميت الآمال وتجعل منهم بعد الكدر رجالًا أحرارًا يستعبدون الغير بدورهم كما كانوا مستعبدين». وردّت الجريدة على ذلك معتبرة أن التيارين مترابطان ارتباطًا محكمًا، وأن كل يهودي مضطهد ترسله المنظمة الصهيونية العالمية إلى أرض فلسطين، بعد تزويده بالمال الكافي، لا تقصد بإرساله إسعاده وتحسين حاله فحسب، بل إلى تحقيق حلمها في إقامة الوطن القومي باستعمار فلسطين «وتصييرها يهودية صرفة، وإنجاز الأمنية التي تخالج نفوس بني إسرائيل منذ قرون وهي استرجاع بيت المقدس واستعادة الملك الذي زال من أيديهم منذ آلاف السنين، وهذا هو العامل المتغلب في الفكرة

(168) النهضة، 28/ 11/ 1930 و19/ 11/ 1930.

(169) محمد الجعايبي (1880-1938): تعلم في الزيتونة والخلدونية كما أتقن نسج الحرير. أسس جريدة الصواب في عام 1904 ثم مجلة خير الدين في عام 1906، وهي أول مجلة علمية مصورة من مساندي الحزب الدستوري، ثم الديوان السياسي.

(170) الصواب، العدد 642 (5 كانون الأول/ ديسمبر 1930).

(171) هذا ما كتبه ديران انغليفان أحد أبرز أقطاب الحركة الاشتراكية الديمقراطية الفرنسية في تونس ودافع عنه، وتصدت له أغلبية الصحف العربية وصوت التونسي الناطقة بالفرنسية، كما بيّنا ذلك أعلاه.

الصهيونية، وهو العامل الاستيلائي السياسي. كنا نظن أنه يكفي وحده ليجلب سخط الاشتراكيين وعامة المتمسكين بمبدأ احترام حقوق الشعوب، لكن خاب ظننا أيضًا في هذه القضية»[172].

حرص الخطاب السياسي في تونس في إطار تصديه للخطاب الصهيوني والمدافعين عنه من الاشتراكيين الديمقراطيين في البلاد خصوصًا[173]، على دفع تهمة «التعصب»[174] عنه وتأكيد أن ذلك لا يستهدف اليهود التونسيين في ذواتهم، بل إن المستهدف أساسًا الحركة الصهيونية ودعاتها من تونسيين أو أجانب، إذ «نعلن لكافة الإسرائيليين بأن رغبتنا في تطهير بلادنا من الدعايات المختلفة ليس القصد منه التشفي من اليهود أو الاعتداء على حريتهم وإنما مرادنا أن نحافظ عما [على ما] بيننا من العلائق والروابط التي مرت عليها السنون»[175]. كما حرص الخطاب على تفنيد شرعية الدعاية الصهيونية في تونس التي حوّلت منابر «تونس لثلب إخوة تونس في الدين واللغة، ولجمع الإعانات المالية لقتال إخوة تونس.. باسم القانون وحقوق الإنسان»[176]. كما فنّد ما روّجه بعض صهيونيي تونس عن أن احتجاج التونسيين على الدعاية الصهيونية لا علاقة له بالتضامن مع إخوتهم الفلسطينيين، بل هو نتيجة العداء للسامية[177]. في مقابل ذلك حاول الخطاب السياسي إبراز منطلقات عملية التصدي التي اعتمدها وأسسها، منها:

- البعد القانوني - السيادي: التركيز على أن ممارسة هذا النشاط لا تتنافى وحقوق الإنسان «في حرية القول والتفكير، لأن الحرية لا يمكن أن يتمتع بها إلا المواطنون، أما الأجانب الذين يدعون لقومية أجنبية ويشيّدون صروحَ وطنية

---

(172) الزهرة، 30/ 6/ 1932.

(173) انظر السجال بين جريدة *La Voix du tunisien* وقادة الاشتراكية الديمقراطية في تونس، خصوصًا في الأعداد الآتية: *La Voix du tunisien*: 16/3/1932; 17/3/1932; 21/3/1932, et 3/6/1932.

(174) النعت نفسه الذي ألصقته إدارة الحماية في تونس بالوطنيين التونسيين.

(175) «الدعاية الصهيونية بتونس،» الصواب، العدد 693 (24 حزيران/ يونيو 1932).

(176) النهضة، 1/ 12/ 1929.

(177) «كيف يقلب الصهيونيون الحقائق،» الزهرة، 13/ 6/ 1932، ردّ على مقالة جريدة *Le Réveil juif*.

جديدة هي الوطنية الصهيونية، فليس لهم حق الكلام إلا في الأقطار الآهلة بالصهيونيين»[178]، كما جرى تأكيد أن الصهيونية هي دعوة «ذات طابع سياسي، لذلك لا يمكن السماح لدعاتها الأجانب بنشر دعايتهم في بلد ذي سيادة»[179].

- **البعد السياسي- الأمني**: اعتبر الخطاب السياسي في تونس أن الدعاية الصهيونية بجميع أشكالها ومظاهرها «ستؤدي إلى بعث الفوضى وإثارة العواطف»[180]، وبالتالي لا يمكن أن «تنجر عنها فائدة سوى إثارة الأحقاد»[181]. أما تردّد الدعاة الصهيونيين على تونس فإنه «سيؤدي إلى توتر العلاقة بين المسلمين واليهود ويعكر صفو الأمن العام»[182].

- **البعد الديني - القومي**: اعتبر الخطاب أن الدعاية الصهيونية في تونس «جرح لعواطف مليونين من السكان، يتألمون... لكل ما يؤلم نفوس إخوانهم في الدين واللغة»[183]، ولا سيما أن «إخواننا اليهود أقلية ونحن حزب الأغلبية، وليحذروا ما من شأنه جرح العواطف وإثارة الحفائظ وذلك لفائدة المجتمع التونسي وما لهم عندنا من مصالح»[184].

ب- التصدي السياسي

اتخذ هذا المظهر بدوره مظاهر عدة، منها القيام بحملة مكثفة ضد جريدة *Le petit matin* ونسختها العربية **الفجر** ذات التوجه الصهيوني[185]. وقررت الصحف العربية في تونس مقاطعة كل من ينشر بلاغًا أو إعلامًا أو مقالة عن المشروعات

---

(178) الزهرة، 8/ 6/ 1932.

(179) الزهرة، 21/ 3/ 1932.

(180) «الدعوة الصهيونية بتونس،» الصواب، العدد 685 (18 آذار/ مارس 1932).

(181) «مسامرة صهيونية،» النهضة، 2/ 6/ 1932.

(182) الزهرة، 21/ 3/ 1932، أيضًا: *La Voix du tunisien*, 14/3/1932.

(183) «المسامرات الصهيونية،» الزهرة، 6/ 6/ 1932.

(184) الصواب، العدد 693 (24 حزيران/ يونيو 1932).

(185) الفجر: برزت على الرغم من منع صدور الصحف ولم تستمر طويلًا (من 27/ 2/ 1931 إلى 9/ 4/ 1931). كان مديرها اليهودي الصهيوني سيمون زانة. أجبرتها المقاطعة على الاحتجاب.

التونسية في جريدة الفجر[186]. ودانت جميع التونسيين العاملين في تلك الجريدة واعتبرتهم «أعداء لقوميتهم»[187]. وعلاوة على ذلك، خصصت جريدة الزهرة ركنًا يوميًا عنوانه «النشرة الملتوية» تحوّل إلى منبر لمهاجمة جريدة الفجر وكشف أبعاد دعايتها للفكر الصهيوني بأساليب مبطنة[188]. ونجحت حملة محاصرة تلك الجريدة فأغلقت بعد أقل من عام من صدورها، على الرغم مما حظيت به من دعم مالي[189]. كما نظمت حملة توقيع عرائض للتعبير عن رفض التونسيين زيارة الداعية الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي[190] إلى تونس، ثم عند إشاعة نبأ حضوره اتجهت تظاهرة سلمية إلى ميناء حلق الوادي في 17 آذار/ مارس 1932، غير أن إدارة الحماية تراجعت تحت وطأة ضغط الحملة الصحافية المكثفة والتعبئة الواسعة التي قامت بها النخبة السياسية[191]، عن السماح لهذا الصهيوني بزيارة تونس[192]. وتعد هذه الممارسة بشقيها: العريضة والتظاهرة، أول تحرك تونسي من نوعه لدعم القضية الفلسطينية. من جهة أخرى نُظّمت حملة صحافية واسعة هدفت إلى إلغاء محاضرة للداعية الصهيوني ناتان هلبيرون[193] بعنوان «الحقيقة

---

(186) الصحف التي قاطعت هي الزهرة، النهضة (يومية) الصواب والنديم والمبشر والوزير والزهو (أسبوعية)، انظر: النهضة، 8/ 3/ 1931.

(187) «طلائع الدعوة الصهيونية،» النهضة، 10/ 2/ 1931.

(188) وذلك ابتداء من العدد 7106 في 8/ 2/ 1931.

(189) حمدان، ص 286-287.

(190) فلاديمير جابوتنسكي (1880-1940). مفكر صهيوني وقائد حركة التصحيحيين (التنقيحيين). ولد في روسيا. درس القانون في سويسرا وإيطاليا. بدأ نشاطه الصهيوني في عام 1903. انتُخب عضوًا في اللجنة الصهيونية في عام 1921. كان له دور أساسي في تنظيم كتائب الهاغاناه لقمع التظاهرات العربية في القدس في عام 1921. كان يصر على الحلول القصوى التي تتسم بالشمولية والفورية في ما يخص الهجرة وطرد العرب، للمزيد انظر: المسيري، موسوعة اليهود، ج 6، ص 255-262.

(191) كان يبيع الحلوى المسمومة في بعض القرى الفلسطينية للأطفال الصغار: لسان الشعب، العدد 477 (23 آذار/ مارس 1932)، «المهيج الصهيوني» وصفته *La Voix du tunisien* بـ «الصهيوني الفاشي القاتل، وأنه هتلري في أفكاره وممارساته». انظر: *La Voix du tunisien*, 14/3/1932.

(192) لسان الشعب، العدد 477 (23 آذار/ مارس 1932)، و«مظاهرة سلمية،» الزهرة، 20/ 3/ 1932. ساهمت الصحف التونسية الناطقة بالفرنسية في هذه الحملة، ولا سيما جريدة صوت التونسي برئاسة الشاذلي خير الله.

(193) محام ومسؤول الصندوق التأسيسي اليهودي (Keren Ha-yesod) في البلدان الفرانكوفونية. كان من أهداف زيارته جمع الأموال والتبرعات للصندوق أيضًا.

حول فلسطين»، وتقرر في حال السماح له بإلقاء المحاضرة منعه من القيام بذلك[194]. وبالفعل نُظِّم تجمع أمام القاعة التي كان من المفترض أن تلقى فيها المحاضرة في اليوم المحدد (11 حزيران/ يونيو 1932) وأسرعت إدارة الحماية بعد تلك التحركات إلى إلغاء تنظيم تلك المحاضرة[195]. أما المحاضر الصهيوني فحاول إلقاء محاضرته تلك في مدينة سوسة، إلا أن مساعيه فشلت أيضًا[196].

من أبرز عمليات مقاومة نشاط الحركة الصهيونية أيضًا التصدي لرغبة ربان الباخرة «سارة I» التي كانت في زيارة إلى تونس[197]، في إلقاء محاضرة وعرض شريط سينمائي دعائي صهيوني «الأرض الموعودة» في 1 كانون الثاني/ يناير 1938. وتجسّدت عملية التصدي تلك كالعادة في حملة صحافية واسعة بهدف منع هذا النشاط واحتجاج جمعية «الشبان المسلمين»[198] وطلبها من إدارة الحماية إلغاء هذا النشاط، ثم تجمهر الطلبة أمام مدرسة «الرابطة الإسرائيلية» التي كان من المفترض أن تلقى فيها المحاضرة، وأمام قاعة «الكوليزيه» أيضًا حيث سيعرض الشريط السينمائي وذلك بهدف منع العرض[199].

---

(194) النهضة، 2/ 6/ 1932، والزهرة، 6/ 6/ 1932.

(195) الزهرة، 8/ 6/ 1932.

(196) إدريس، «تونس والقضية الفلسطينية،» ص 14.

(197) كانت في الأصل باخرة - مدرسة على متنها طلاب وضباط يهود. وصلت من جنوة إلى تونس، وقام ركابها بزيارة مجاملة للقنصلية الإيطالية في تونس.

(198) جمعية الشبان المسلمين: في الأصل أسسها عبد الحميد سعيد في مصر في عام 1927. أما في تونس فقرر مؤتمر الحزب الحر الدستوري التونسي تأسيس هذه المنظمة في أواخر عام 1927 وأعلنت نشاطها في آذار/ مارس 1928. كان من أهدافها «الإصلاح الاجتماعي والديني والنهوض بالمسلمين وحملهم على اتباع كتاب الله وسُنّة رسوله وبعث الروح التربوية القومية الحقة والوحدة الإسلامية»، ومن مؤسسيها البارزين محمد الصادق بسيس الذي كان له في ما بعد شأن متميز في نصرة الفلسطينيين. كان لها دور في النشاط الوطني العام وبعد الانشقاق الذي حدث في الحزب الدستوري وتأسيس الديوان السياسي اقتربت المنظمة منه، على الرغم من الاختلافات الفكرية مع الحزب في كثير من الأحيان. ويبدو أن أغلبية أعضائها انحازت إلى اللجنة التنفيذية بعد رجوع الشيخ الثعالبي إلى البلاد في عام 1937، وما لبثت أن اقتربت سريعًا من الديوان السياسي. انظر: محمد لطفي الشايبي، «خلفيات البعد الثقافي والاجتماعي والتربوي لجمعية الشبان المسلمين بتونس (1944-1947)،» ورقة قُدمت إلى: أعمال الندوة الدولية الخامسة حول البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب 1945-1950 (تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1991)، ص 134-169.

(199) الزهرة، 9/ 1/ 1938، و«فلسطين المنكوبة،» الزهرة، 12/ 1/ 1938، والعلاقي، ص 412.

تميّز هذا النشاط بمشاركة بعض القادة الطلاب التابعين للحزب الدستوري - الديوان السياسي[200]، الأمر الذي أثار قيادة الحزب التي أسرعت إلى توضيح موقفها، معتبرة أن ذلك يمثّل اندفاعًا عاطفيًا، ونبّه بورقيبة إلى أن مثل تلك المشاركة تمثّل «توريطًا للحركة الوطنية بأعمال غير رصينة»، واعتبر أن ليس للبلاد الآن «مصلحة في تعكير الجو بقلاقل ومجازر ومذابح حول الصهيونية بدون أن يستفيد من ذلك شيء إخواننا عرب فلسطين»[201]، واعتبر القائمين بها «أعداء الدستور»[202]، وقال في المناسبة إلى اليهود التونسيين: «إن العلاقات بين المسلمين واليهود لم تكن ودية كما هي في هذه اللحظة، فلماذا نعرّضها للخطر بمبادرات لا لزوم لها. إخوتكم المسلمون لهم الحق، لأن تلك المبادرة (يقصد استدعاء الصهيوني لإلقاء المحاضرة) تمثّل تحديًا أو استفزازًا وذلك بالنظر إلى الحوادث الصاخبة التي تجري في فلسطين»[203]. فكيف نفسّر موقف بورقيبة هذا؟

بدايةً، لا بد من اعتبار موقف بورقيبة ذاك موقفًا سياسيًا، لا موقفًا أيديولوجيًا، وكنا بيّنا موقفه من الصهيونية سابقًا، ولا يظهر بورقيبة أنه ضد مثل ذلك النشاط في المطلق، بل يظهر أنه ضد توقيتها، ثم ضد أن تكون تلك الممارسة غير منظّمة وغير صادرة بأمر من قيادة الحزب، لذلك كانت دعوته أعضاء حزبه إلى ضرورة التريث واستشارة القيادة قبل المشاركة في مثل تلك النضالات التي يجب أن تكون ناجعة. من هنا يكون من الصعب نعته بـ «عميل المعمرين الفرنسيين والصهيونيين وحليف اليهود ضد المسلمين»[204]، كما ذكر بعضهم. وكان مؤتمر الحزب الثاني الذي عُقد في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937 أرسل برقية تضامن

---

(200) Mustapha Kraïem, *La Tunisie des années trente*, 2 vols., Savoir (Tunis: Institut supérieur d'histoire du mouvement national [ISHMN], 1996), vol. 2: *Mouvement national et front populaire*, p. 53.

(201) الزهرة، 14/ 1/ 1938.

(202) *L'Action tunisienne*, no. 241 (11 Janvier 1938).

(203) المصدر نفسه.

(204) عبد الجليل التميمي، «المسألة الفلسطينية وعلاقات الحبيب بورقيبة بالمؤتمر اليهودي العالمي،» ورقة قُدمت إلى: الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية، البلاد العربية وتركيا وأفريقيا خلال الفترة المعاصرة؛ 6 (زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2000)، ص 44.

ومؤازرة لمفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني، في حين لم ترسل اللجنة التنفيذية ما يشير إلى تضامنها مع الفلسطينيين، مثلًا، على الرغم من علاقة الشيخ الثعالبي بمفتي فلسطين، وعلى الرغم من حماسة اللجنة التنفيذية الظاهرة للقضية الفلسطينية، فهل يمكن أن نعتبر هؤلاء عملاء؟ قد يكون لبورقيبة، بوصفه زعيمًا للحزب، حسابات سياسية معيّنة أملتها الظرفية العامة التي كانت تمر بها تونس والعالم[205] عمومًا، واليهود خصوصًا. ففي تونس يظهر أن بورقيبة كان في طور التحضير لفتح معركة سياسية مع إدارة الاستعمار الفرنسي بعد انتهاء «شهر العسل» بين الطرفين وتوالي خيبات الحوار بينهما. وباشر الحزب فعلًا خوض معركته تلك منذ الإضراب العام الذي أعلنه في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937 لمؤازرة الأحزاب الوطنية في المغرب الأقصى والجزائر بعد حملات القمع التي تعرضت لها، واختبارًا لقوة حزبه وقدرته على خوض المعارك[206]. وبما يكون ذلك على أساس ما يربط الشعبين من روابط مشتركة كالدين واللغة والتاريخ، كونهما يخضعان للاستعمار نفسه[207]. ثم اندلعت الحوادث الدامية في بنزرت في 8 كانون الثاني/ يناير 1938، وتوالت اجتماعات أعضاء الديوان السياسي في البلاد، وتضمنت خطاباتهم تحريضًا عنيفًا على سلطات الحماية والدعوة إلى التظاهر[208]. وبهذا المعنى ظهر أن بورقيبة كان يستعد لمعركته المقبلة. وكان همه

(205) كان بورقيبة يرى أن إقدام ألمانيا النازية على إلحاق النمسا في 13/3/1938 من الحوادث التي كان ينبغي استثمارها لفكاك الوطن التونسي بصفة نهائية من الهيمنة الأجنبية. انظر: الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا 1936-1938، الحوار- 1، تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق؛ 3 (تونس: دار العمل، 1979)، ص 370.

(206) Kraïem, p. 49.

(207) في هذا الإطار يجب أن نذكر أن الحزب الدستوري - اللجنة التنفيذية لم يشارك في إضراب المساندة والاحتجاج الذي أعلنه الديوان السياسي، واعتبر أن «الإضراب هو محاولة إرضاء النزعة التي تريد التحرر من سياسة المشاركة، والتخلص من عقدة تلك السياسة التي لم تأتِ بنتيجة إيجابية للحزب وللحركة، وإفساد الحفلة التي قررتها اللجنة التنفيذية بمناسبة افتتاح ناديها الجديد وذكرى تأسيس الحزب وذكرى غزوة بدر». انظر: الإرادة، 26/11/1937، غير أن الحزب (اللجنة التنفيذية) دعا إلى النضال والإضراب من أجل فلسطين عوض المغرب والجزائر. فهل تمثل تلك عملية هروب إلى الأمام؟

(208) قضية بورقيبة: 9 أفريل 1938 (تونس: وزارة الإعلام، 1983)، ص 8-9، يُذكر في الكتاب النشاط الذي قام به بورقيبة من كانون الثاني/ يناير إلى نيسان/ أبريل وقد تحولت إلى تهم إدانة =

الأبرز في تلك اللحظة القضية التونسية بالتحديد دون سواها على مستوى الفعل أو النشاط على الأقل.

لم يتوانَ بورقيبة عن استخدام الوسائل كلها من أجل تحقيق أهدافه، وإبعاد كل ما يعرقل تحقيقها. أما القضايا الأخرى فلم تكن تهمه إلا من زاوية درجة قربها أو بعدها من قضيته المركزية تلك. وفي هذا الإطار يظهر أنه كان يرى ضرورة عدم إشغال حزبه بمعارك جانبية ربما تعرقل خططه السياسية اللاحقة، على الرغم من أنه في حاجة أكيدة إلى مثل تلك المساندة، مجاراة للتيار الشعبي العام من ناحية وحتى يكسر «احتكار» الحزب الدستوري - اللجنة التنفيذية للتعاطف مع القضية الفلسطينية، لذلك اعتبر القائمين بتلك الأعمال أعداء الحزب.

من جهة أخرى، تميّز الوضع في تونس آنذاك بتوتر سياسي بين القوى الديمقراطية والقوى الفاشية التي كانت تمثلها الجالية الإيطالية الكبيرة وبعض القوى اليمينية الفرنسية[209]. ويبدو أن تلك القوى اليمينية والفاشية أدّت دورًا ما في تأجيج الصراع بين المسلمين واليهود التونسيين على أرضية المعاداة للسامية، لا على أرضية معاداة الصهيونية[210]. وبالتالي فإن تحويل الصراع - بحسب بورقيبة - على أساس ديني قد يُدخل البلاد والحركة الوطنية في متاهات هي في غنى عنها، وهذا ما قد يفسّر تدخّل بورقيبة في عام 1938. ويظهر أن بورقيبة كان على دراية دقيقة بما يتعرض له اليهود في أوروبا من عنف واضطهاد ترتكبهما ضدهم القوى الفاشية، من دون تمييز. لذلك ربما خشي أن تؤوّل القوى الديمقراطية تحركات التونسيين ضد الصهيونية، على أنها ضد اليهود، وربما يفقد بذلك تعاطف الديمقراطيين واليهود التونسيين وغير التونسيين الذين تربطه

= ضده. كما يضم الكتاب نشاط أعضاء الديوان السياسي في الجهات، في الفترة نفسها، وقد تحولت إلى تهم ضدّهم أيضًا.

(209) Juliette Bessis, *La Méditerranée fasciste: L'Italie mussolinienne et la Tunisie*, Publications de la Sorbonne. Série internationale; 15 (Paris: Éditions Karthala; Publications de la Sorbonne, 1981), p. 263.

(210) Kazdaghli, pp. 217-237.

بهم علاقات طيبة[211]. الخلاصة أن بورقيبة كان شديد الوضوح، على المستوى الفكري، في تمييز اليهودية بوصفها دينًا من الصهيونية التي هي أيديولوجيا وحركة سياسية، كما كان شديد الوضوح في فهمه أسس علاقة التونسيين القومية والدينية بفلسطين من «دون أن يكون لهم نفس حلم يهود تونس بأن تكون فلسطين دولتهم». كما عبّر عن ذلك صراحة.

يمكن القول إن التصدي للنشاط الصهيوني في تونس كان متنوعًا وجزءًا من النضال الذي قام به التونسيون لفائدة القضية الفلسطينية والتونسية معًا[212]. فلربما تحقق هذه العملية في الآن ذاته أهدافًا عدة مباشرة وغير مباشرة، منها المساهمة في عرقلة هجرة اليهود التونسيين إلى فلسطين وتوعية التونسيين من خطر الصهيونية، والكشف عن حدود الانتماء الوطني لليهود التونسيين بمقياس قربهم من الصهيونية أو ابتعادهم عنها، والتزامهم الوطنية التونسية والحفاظ على العلاقات بين السكان التونسيين، مسلمين ويهودًا، في إطار «حدود المواطنة» بصيغها المتوارثة والجديدة، وعدم جرّ التونسيين، يهودًا ومسلمين، إلى صراعات جانبية قد تعرقل نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي، بل إن النضال المشترك ضد الاستعمار يساهم في تقليص المشكلات ذات الطبيعة الاقتصادية ويقضي على النعرات الدينية التي تطفو على السطح بسببها، وأخيرًا الحدّ من سعي اليهود في البلاد إلى جمع الأموال لمصلحة المشروع الصهيوني في فلسطين.

2- التصدي للنشاط المالي الصهيوني في تونس

شكّل الدعم المالي أهم الأدوات التي اعتمدت عليها الأحزاب والمنظمات السياسية في العالم لتحقيق أهدافها المختلفة، بل إن وجود تلك الهياكل كان مرتهنًا

---

(211) تمكنت الجبهة الشعبية ذات التوجه اليساري من الوصول إلى سدة الحكم في عام 1936 وكان بعض وزراء الحكومة الأولى والثانية من اليهود الصهيونيين، ومن أبرزهم ليون بلوم رئيس الوزراء (1936 ثم 1938)، وكان من مؤسسي اللجنة الاشتراكية من أجل فلسطين في عام 1928، وقبل دعوة وايزمان إلى الانضمام إلى الوكالة اليهودية ممثلًا ليهود فرنسا، وقام لاحقًا بدور مهم في توجيه تصويت الحكومة الفرنسية في الأمم المتحدة إلى تأييد قرار التقسيم.

(212) العلاقي، ص 410.

في أغلب الأحيان بهذا الدعم. أما بالنسبة إلى الحركة الصهيونية فمثّل الدعم المالي - إضافة إلى ذلك - أبعادًا أخرى. ففي نظر المنظّرين الصهيونيين شكلت «التبرعات» المالية أداة أساسية «تقوي الروابط العاطفية» بين اليهود في أنحاء العالم، كما تمثل إحدى أهم الوسائل التي يعبّر اليهود بواسطتها عن ارتباطهم بالحركة الصهيونية وبأهدافها الاستراتيجية. ويجسّد تعدد الصناديق المالية الصهيونية وكثرتها الأهمية القصوى التي أولتها الحركة الصهيونية لمسألة التبرعات المالية تلك[213]، والتي أدت بالفعل دورًا مركزيًا في عمليات الهجرة والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في مراحل تطور هذه الحركة وعملها المختلفة لإنجاز شعاراتها في فلسطين. وعلى الرغم من أن الحركة الصهيونية تحاول أن تضفي على عملية التبرّع تلك صبغة إنسانية إلا أن الوقائع تنفي عنها ذلك، بل إنها تبرز العكس تمامًا، إذ إضافة إلى كون المشروع الصهيوني غير إنساني في جوهره باعتباره يسعى إلى تحقيق أهدافه على حساب شعب آخر، فإن عملية تنظيم التبرعات تعتمد في حدّ ذاتها على الإكراه والغش والاحتيال غالبًا[214].

مثلت عملية تجميع الأموال لمصلحة المشروعات الصهيونية، والدعوة إلى المساهمة في شراء الأراضي في فلسطين أبرز نشاط للحركة الصهيونية في تونس، ولا سيما في ثلاثينيات القرن العشرين. وكان يهود تونس الملتزمون سياسيًا يدفعون ضريبة «الشاقل» التي تسمح لدافعها بالترشح لتمثيل صهيونيي تونس في المؤتمر الصهيوني العالمي[215]، بينما كان يدفع اليهود غير الملتزمين تبرعاتهم «الطوعية» للمنظمات الصهيونية، ولا سيما لمؤسسة الصندوق القومي اليهودي بعناوين مختلفة. فعادة ما كان الصهيونيون يستغلون النشاط الثقافي لجمع التبرعات المالية، مثلًا في عقب انتهاء العروض المسرحية أو السينمائية أو المحاضرات

(213) من أهم تلك المؤسسات الصندوق القومي اليهودي (كيرين كاييميت)، صندوق تأسيس فلسطين (كيرين هايسود)، النداء اليهودي الموحد، الشركة الاقتصادية الإسرائيلية، الصندوق الإسرائيلي الجديد. لمزيد من التفصيل عن تاريخ تلك الصناديق ودورها في دعم المشروع الصهيوني، انظر: المسيري، موسوعة اليهود، ج 6، مادة الجباية الصهيونية، ص 378-386.

(214) المصدر نفسه، ص 378.

(215) التيمومي، النشاط الصهيوني، ص 61.

التي كان يلقيها بعض الزائرين الصهيونيين، ومن ذلك نظّم فرع المنظمة الصهيونية في صفاقس وجريدة اليقظة الصهيونية عرضًا مسرحيًا، ومحاضرة بعنوان «التطور التاريخي للصهيونية وواجب الأجيال الحاضرة»، وبعد انتهاء هذا النشاط فتح المسؤول عنه باب التبرعات فجُمع نحو 520 فرنكًا[216]، كما وقّع رجال دين يهود بعد عرض شريط سينمائي دعائي مطبوعات مضمونها «إن من يشترى أرضًا في فلسطين فإنه يشترى مكانًا في الجنة». ووزعت هذه المطبوعات وأُلصقت على محلات تجارية يملكه يهود[217].

كان الخطاب يدرك تمامًا ما يقوم به صهيونيو تونس. وفي هذا الإطار حرص أفراد من النخبة السياسية على تفنيد شرعية الدعاية الصهيونية في تونس التي حوّلت منابر «تونس لثلب إخوة تونس في الدين واللغة، ولجمع الإعانات المالية لقتال إخوة تونس... باسم القانون وحقوق الإنسان»[218].

أما أخطر الأساليب التي اعتمدتها الحركة الصهيونية في جمع الأموال لمصلحة المشروعات الصهيونية في فلسطين فتمثلت في «الحكك» [حصّالات النقود] التي كان يضعها التجار اليهود في تونس في دكاكينهم، والتي كان يضع التونسيون فيها نقودًا من دون أن يعرفوا مآلها. ونبّه الصحافي سعيد أبو بكر[219] التونسيين من مغبّة وضع «أي فلس في تلك الحكك»[220] فكتب أن «كل فلس نضعه هناك هو بمثابة قنبلة نرميها على إخواننا الفلسطينيين في المسجد الأقصى»[221].

---

(216) انظر: تقرير المراقب المدني بصفاقس المؤرخ في 9/10/1925 وتقرير مؤرخ في 21/12/1925 في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 465, carton 2225 (2), dossier 1, folio 6-9.

(217) الزهرة، 10/3/1931.

(218) النهضة، 1/12/1929.

(219) سعيد أبو بكر (1899-1948): أديب وشاعر وصحافي، لم يتجاوز مرحلة التعليم الابتدائي. أصدر مجلة العالم ومجلة تونس المصورة. انتمى إلى الحزب الحر الدستوري التونسي ثم إلى الحزب الدستوري - الديوان السياسي. له مؤلفات عدة في الأدب والسياسة والتاريخ.

(220) كان التجار اليهود يضعون في مكان محدد من دكاكينهم حككًا يضع فيها الزبائن ما تيسر من المال من دون أن يعلموا مآلها.

(221) لسان الشعب، العدد 281 (4 كانون الثاني/ يناير 1928).

كما نُشرت مقالات عدة بيّنت أن الأموال التي كان يجمعها الصهيونيون في تونس كانت توظف لشراء أراضٍ في فلسطين، الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى إجلاء الفلسطينيين عن أرضهم وطردهم من وطنهم[222]. ووجدت تلك الدعوة صدى واسعًا لدى التونسيين لأنها نبّهتهم إلى خلفيات تلك العملية وساهمت بالتالي في وضع حدّ لمساهمتهم في تمويل المشروع الصهيوني، من غير وعي منهم. ويبين هذا الأسلوب دهاء الصهيونيين ومكرهم وعدم ترددهم في استغلال المشاعر الإنسانية والدينية لبسطاء التونسيين المسلمين، في سبيل تحقيق مشروعهم على حساب الفلسطينيين بمساهمة إخوتهم التونسيين. من جهة أخرى، لم يتردد الحزب الحر الدستوري التونسي في أواسط حزيران/ يونيو 1932 في الدعوة إلى مقاطعة التجار اليهود لممارستهم الربا ودعمهم الحركة الصهيونية[223]. ولئن استفزت تلك الوسائل المشاعر الوطنية والدينية والقومية لبعض التونسيين فإنها ساهمت بتفاوت في تعريفهم بحقيقة الحركة الصهيونية ومخاطرها، الأمر الذي دفعهم إلى التصدي لها بأشكال مختلفة. كما أنها ساعدت بشكل كبير في الكشف عن طبيعة النشاط الصهيوني في تونس وخطورته، لا على الفلسطينيين فحسب، بل حتى على التونسيين أنفسهم.

خاتمة

تأخّر إدراك الخطاب السياسي في تونس طبيعة القضية الفلسطينية وأبعادها، كما لم يدرك طبيعة الحركة الصهيونية وأهدافها الاستراتيجية في بناء كيان ليهود العالم في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني. وشكل وجود أقلية يهودية في البلاد، إضافة إلى المناخ الملائم نسبيًا، دافعًا للحركة الصهيونية إلى النشاط وكسب الأنصار، الأمر الذي أدى إلى بروز توترات ذات طبيعة سياسية بعد أن كانت في السابق اقتصادية ومالية، وانتهى هذا الأمر إلى اصطدام إرادتين، إرادة وطنية تونسية لا تفرّق بين التونسي مسلمًا كان أم يهوديًا (على الرغم من الوضع

(222) «مساعي الصهيونيين بالبلاد التونسية،» الزهرة، 16/ 5/ 1930.

(223) التيمومي، النشاط الصهيوني، ص 143.

القانوني الدوني لليهود تشريعيًا) والحركة الصهيونية التي عملت، بتحالف موضوعي في كثير من الأحيان، على تعميق الخلافات بين الطرفين ودفع اليهود التونسيين إلى مغادرة بلادهم للاستقرار في فلسطين ودعم المشروع الصهيوني. وتصدّى الخطاب السياسي في تونس للخطاب الصهيوني وفكّك مرتكزاته وبيّن طبيعته الاستعمارية العنصرية، وعبّأ الناس على هذا الأساس لمواجهة نشاط الحركة الصهيونية السياسي والمالي في تونس، التي كانت تخدم موضوعيًا المشروع الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني.

الفصل الثاني

تطور موقف الخطاب من السياسة البريطانية والنشاط الصهيوني في فلسطين (1920-1939)

تبدو صورة بريطانيا في الخطاب السياسي في تونس غائمة ومعقدة، تحكمت فيها في الأغلب اعتبارات عدة[1]. وتشكّلت تلك الصورة من تناقضات السياسة البريطانية ذاتها في العالمين العربي والإسلامي. فكانت بريطانيا بحكم مساحتها وقوتها ونفوذها منافسة لفرنسا. وكانت في الوقت نفسه القوة التي تحتل أهم منطقتين إسلاميتين: الهند (1849)[2] ومصر (1881). وتواصل هذا التصور متخذًا أبعادًا جديدة، ولا سيما بعد التحالف الموضوعي بين بريطانيا والشريف حسين، وإعلان الأخير «الانقلاب» على السلطة العثمانية. ومن ثم حُمّلت بريطانيا مسؤولية انهيار الدولة العثمانية وانهيار الخلافة وما ترتب عن ذلك من تفتيت المنطقة العربية واحتلالها وتقسيمها مناطق نفوذ تابعة للدول الكبرى، وأخيرًا

---

(1) عبد اللطيف الحنّاشي، «موقف النخبة التونسية من السياسة البريطانية بالمشرق العربي 1920-1939،» ورقة قُدمت إلى: حركة البشر والأفكار بين بريطانيا والمغرب العربي: أعمال المؤتمر الثاني للحوار البريطاني - المغاربي المنعقد بجامعة إكستير فيما بين 14-17 سبتمبر 2002، إشراف عبد الجليل التميمي ومحمد صالح العمري (زغوان: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2003)، ص 15-26.

(2) كانت تضم عددًا كبيرًا من المسلمين، خصوصًا قبل «انفصال» باكستان وبنغلادش عنها أو بعد ذلك.

إعلان وعد بلفور. وإجمالًا تحكمت في تلك الصورة حقيقتان تتناقضان أحيانًا مع الصورة الأولى:

- على الرغم من العداء الشديد للسياسة البريطانية في المشرق العربي والعالم الإسلامي ككل، كان بعضهم، من خلال كتاباته، شديد الإعجاب بطريقة إدارة بريطانيا مستعمراتها ومناطق انتدابها، ولا سيما في الهند ومصر والعراق، بل وفي فلسطين في بعض الأحيان، إذ وُصفت إدارة تلك المناطق بأنها «إدارة ديمقراطية». وكان أفراد من النخبة التونسية يستخدمون الأسلوب البريطاني ذاك، أحيانًا، أنموذجًا، ولا يترددون في دعوة إدارة الحماية إلى الاقتداء به من أجل إرساء علاقات تونسية - فرنسية أفضل وأنجع[3].

لكن، في المستوى نفسه، كانت كتابات ومواقف كثيرة معادية للسياسة البريطانية غير بريئة، ولم تكن نابعة من قناعات سياسية أو فكرية، بل كانت ترمي في أحيان كثيرة إلى مهادنة الإدارة الفرنسية في تونس أو بدفع غير مباشر منها، لأن الإدارة كانت لا تتردد في «تحريك» بعض الأقلام والكتّاب لاتخاذ مواقف معينة، وإبراز سلبيات السياسة البريطانية في العالمين العربي والإسلامي والتشهير بها، وصولًا إلى اتخاذ مواقف معادية أو حادة، في مقابل تلميع ضمني للسياسة الفرنسية في المغرب العربي أو في مناطق انتدابها في سورية ولبنان.

أولًا: موقف الخطاب من السياسة البريطانية في فلسطين

تعدّ هذه المرحلة من أهم مراحل نشاط الحركة الصهيونية في أرض فلسطين، إذ تمكنت بفضل تحالفها مع بريطانيا من منحها شرعية تحقيق هدفها المركزي في إنشاء وطن قومي لليهود[4]، وتكثّف هذا التحالف على أرض الواقع من خلال

(3) عبد العزيز الثعالبي، «المعضلة الاستعمارية والإسلام،» الإرادة، 19/ 1/ 1939.

(4) الوطن القومي اليهودي: لا يشكل اليهود أمةً لأنهم ينتمون إلى أمم ودول مختلفة ويتّحدون في انتمائهم إلى ديانة واحدة. غير أن الأيديولوجيا وظفت هذا المفهوم حتى تصير حركة «قومية» تسعى إلى بناء أمة - دولة. الأمر الذي يعني أن اليهود لا ينتمون إلى أوطانهم، بل إلى وطن قومي واحد هو فلسطين التي يُشار إليها أيضًا باسم «إسرائيل» أو «أرض الميعاد» أو «الأرض المقدّسة». =

الخدمات والتسهيلات المختلفة التي قدّمتها إدارة الانتداب في فلسطين لإرساء البنية الأساسية المادية والبشرية والثقافية للمشروع الصهيوني.

1- وعد بلفور ورؤية الخطاب له

أ- طبيعة الوعد وأبعاده

صدر هذا الوعد نهائيًا[5] في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 في رسالة من اللورد بلفور وزير الخارجية البريطاني آنذاك إلى روتشيلد[6]. وتضمنت هذه الرسالة على اقتضابها ثلاثة أمور خطرة، أدت إلى زعزعة منطقة المشرق العربي خصوصًا، والعالمين العربي والإسلامي عمومًا:

- التزام بريطانيا تسهيل تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، ذلك أن هذا الوعد ليس وعدًا أطلقته حكومة بعينها يمكن أن تتخلى عنه حكومة أخرى تأتي من بعدها، وذات مشارب سياسية مغايرة لها، بل التزام المملكة أيًا تكن الحكومة التي تعمل تحت رايتها[7].

= كما يعني المصطلح أن البلاد التي يقيم اليهود فيها إنما هي منفى أو مَهْجَر أو بابل (بإيحاءات السبي البابلي) أو مصر (بإيحاءات العودة والخروج). ويعني المصطلح أيضًا أن اليهود في حالة شتات يشكلون «دياسبورا»، وهي حالة يشعرون بها منذ هَدْم هيكل سليمان على يد تيتوس. وورد المصطلح في وعد بلفور على الرغم من احتجاجات قادة الجماعة اليهودية في إنكلترا، واكتسب شرعية سياسية منذ ذلك التاريخ. انظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، 8 ج (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ج 6، مادة الوطن القومي اليهودي، ص 24.

(5) نصه «إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليًا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغيّر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين ولا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى». عن مبررات وملابسات صدور هذا الوعد، انظر: بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 72-73. أُعلن عنه رسميًا في فلسطين في 20/ 2/ 1920.

(6) أحد كبار الزعماء والأثرياء اليهود في بريطانيا.

(7) هذا ما راهن عليه أطراف من النخبة في تونس، كما سنرى لاحقًا.

- اعتبار اليهود شعبًا وأمة مستقلة بذاتها (لا ينقصهم إلا قيام الدولة) ولا يمثلون بالتالي أقلية دينية منتشرة في أنحاء العالم وتنتمي إلى الدول التي تعيش فيها.

- في مقابل ذلك لا يعترف مضمون هذا الوعد بالفلسطينيين كشعب ينتمي إلى هذه الأرض منذ آلاف السنين، كما لا يعترف بتاريخهم ولا بهويتهم العربية، بل يعتبرهم مجرد طائفة من الطوائف «غير اليهودية المقيمة في فلسطين».

فكيف أدرك الخطاب هذا الوعد بأبعاده المختلفة؟ وكيف تعامل مع استحقاقاته الآنية؟

ب- رؤية الخطاب[8]

كان هناك إجماع في الكتابات التونسية ذات العلاقة بالموضوع على أن لا علاقة للصهيونية بهذا الوعد، بل هو من «اختراع بعض أكابر ساسة بريطانيا»، كان الهدف منه «خدمة مصالح إنجلترا في المشرق العربي»[9]. بل إن بعض الكتاب برّأ اليهود من فكرة إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين «فلا اليهود سواء بفلسطين أو بغير فلسطين فكروا في إنشاء الوطن القومي»[10]. وعلى العكس من ذلك ترددت منذ عشرينيات القرن العشرين بشكل متواتر فكرة تروِّج أن بريطانيا، على الرغم من يقينها أنه يستحيل قيام دولة يهودية في فلسطين، فهي لا تتردد في تأييد الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها. وتقوم بريطانيا بذلك، لا رغبة في أن تصبح فلسطين وطنًا قوميًا لليهود، بل لتستفيد هي من التمسك بالحكم المباشر، حتى تتمكن من المحافظة على طرق مواصلاتها إلى الهند على ضفة السويس. ولتحقيق ذلك كانت تشجّع الصراع بين الصهيونيين والعرب حتى تتمكن من حكم فلسطين بسهولة، وتحافظ بالتالي على مصالحها الاستعمارية في المنطقة[11].

---

(8) برزت المواقف والتعليقات بعد عام 1920 لأن الصحف كانت ممنوعة، باستثناء واحدة كانت تنشر الأخبار، لا التعليقات، وذلك لأسباب داخلية ثم بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى.

(9) الأمة (31 تموز/يوليو 1921).

(10) «قلاقل فلسطين وفشل الصهيونية،» النهضة، 31/ 8/ 1929.

(11) انظر مثلًا: «حوادث فلسطين والحكومة الإنقليزية،» النهضة، 22/ 4/ 1936.

تضمنت أغلبية الكتابات السياسية في تونسي عدم تصديق إمكان تحقيق دولة صهيونية في فلسطين واعتبرت المشروع «أضغاث أحلام» أو «ضروبًا من الخيالات الوهمية لدى المتهوسين من الصهيونيين»[12]. وربما يفسر ذلك عدم إدراك الكتّاب والمحللين نفوذ الحركة الصهيونية وإمكاناتها وارتباطاتها بالأطراف المختلفة حتى ذات المصالح المتباينة، أو لعدم معرفتهم الدقيقة بالأيديولوجيا الصهيونية وأهدافها الحقيقية آنذاك. كما أن النظرة الدونية التي ينظر بها التونسي المسلم المتعلم، المثقف أو غير المثقف والأمي عمومًا إلى اليهود، ربما تفسّر أيضًا عدم تصديق التونسيين قدرة هؤلاء على بناء وطن قومي لهم في فلسطين أو في غيرها من الأماكن.

بدأ التحول النسبي في فهم الخطاب أبعاد وعد بلفور في أواسط عشرينيات القرن العشرين تقريبًا، عندما بدأت الأمور تتضح أكثر فأكثر، وأصبح ثمة إقرار تدريجي بوجود صراع يتخذ أبعادًا دينية حضارية تارة، وأبعادًا قومية سياسية تارة أخرى. فاعتبر أحد الكتّاب أن وعد بلفور «يجسّد الفكرة الصهيونية»[13]، في حين أشار آخر إلى التحالف القائم بين الحركة الصهيونية وبريطانيا، الذي يتجسد في «العمل سوية من أجل تجسيد وعد بلفور على الواقع وصنع وطن قومي لليهود على حساب الشعب الفلسطيني»[14]، وأبرزت أغلبية الكتابات خطر هذا الوعد، وبيّن كتّابها أن الآثار التي ستتولد من تحقيقه تتجاوز الشعب الفلسطيني، ذلك أنه «سيقضي على الأمة العربية لا محالة إن استمر العمل به»[15].

ينمّ هذا الوعي المبكر، نسبيًا، بمسألة وجود أمة عربية من ناحية، وبخطورة المشروع الصهيوني في حد ذاته ليس على الفلسطينيين فحسب، بل على العرب ككل، عن إدراك عميق بآفاق هذا المشروع وخطورته، ولا سيما خطورة قيام الدولة الصهيونية في فلسطين وانعكاس ذلك على مستقبل العرب ومصيرهم. فمنذ أواخر عشرينيات القرن العشرين، وبفعل الحوادث التي عرفتها فلسطين وتزايد النشاط

(12) الزهرة، 19/ 9/ 1929.

(13) «إخفاق الصهيونية،» النهضة، 20/ 6/ 1925.

(14) النهضة، 11/ 5/ 1925.

(15) المصدر نفسه.

الصهيوني في تونس، اتضحت الأمور أكثر في نظر النخبة إلى وعد بلفور وارتباطه بالمشروع الصهيوني، فاعتُبر الوعد «سببًا لكل المشاكل التي تعيشها المنطقة»[16]، وأنه «سبب القتال بين اليهود والمسلمين بفلسطين»[17]، في إشارة إلى التعايش النسبي الذي كان يعرفه سكان فلسطين بانتماءاتهم الدينية والطائفية المختلفة قبل نشوء الحركة الصهيونية ووعد بلفور، بغضّ النظر عن الواقع الديموغرافي الذي كان سائدًا. ومن ناحية أخرى أبرز أحد الكتّاب جوانب مهمة لانعكاسات تطبيق وعد بلفور على الواقع الفلسطيني، منها اختلال التوازن بين السكان المسلمين في فلسطين واليهود، بسبب هجرة اليهود إليها، الأمر الذي رأى أنه سيؤدي إلى «عواقب وخيمة على السكان الأصليين وهم العرب»[18]. لكن ذلك ما كان ليتحقق، بحسب الكاتب، إلا بوجود شروط عدة أساسية منها المباشرة كعمليات «اقتلاع العنصر العربي بمن فيه من مسلمين ومسيحيين وإحلال العنصر الصهيوني محله»[19]، والاعتماد على دول الحلفاء، ولا سيما بريطانيا في دعم المشروع الصهيوني[20]. وترددت في ثنايا الخطاب فكرة «مركزية» مضمونها أن تكريس هذا الوعد على أرض الواقع يمثّل عملًا «محرّضًا وسعيًا ضد السّلم»[21]، بل رأى بعضهم أن لا سبيل للوفاق بين العرب واليهود، إلا بإلغاء وعد بلفور وفكرة الوطن القومي لليهود، وأن هذا الأمر ممكن وغير مستحيل خصوصًا إذا توافرت عزيمة النضال عند الفلسطينيين وعدم تردد المسلمين في مؤازرتهم، ولا سيما أن «تقلبات السياسة وتطورات الشؤون العالمية ليس فيها أمر مقضي، بل كل شيء فيها قابل للنقض والتغيير، ويكفي لذلك أن يثبت عرب فلسطين في جهادهم مع جانب من العطف والتأييد يأتيهم من العالم الإسلامي»[22].

(16) النهضة، 11/ 8/ 1929.

(17) «حوادث فلسطين،» الصواب، العدد 592 (6 أيلول/ سبتمبر 1929).

(18) «قلاقل القدس،» النهضة، 17/ 9/ 1929.

(19) المصدر نفسه.

(20) النهضة، 1/ 12/ 1929.

(21) الزهرة، 19/ 9/ 1929.

(22) «لا سبيل للوفاق بين العرب واليهود إلا بإبطال عهد بلفور المشؤوم وإلغاء فكرة الوطن القومي الإسرائيلي،» الزهرة، 28/ 11/ 1930.

في المقابل، اعتقد بعضهم أن المشروع مرتبط بباعثه، اللورد بلفور، لا بمؤسسة ودولة ومصالح واستراتيجيات وحركة سياسية ذات بعد عالمي، لذلك استبشر بعض الصحافيين خيرًا عند الإعلان عن موت بلفور، واعتقد أن موته سينهي المشكلة وسيمهّد لفلسطين سبيل النجاة من الوطن القومي لليهود[23]. وتوقع هؤلاء بكل ثقة أن الحكومة البريطانية ستجري تعديلات مهمة على مشروع الوطن القومي لحلّ الإشكالات كلها بين العرب وحكومة لندن[24]، تمامًا مثلما راهن بعض الكتاب على حكمة «حزب العمال» البريطاني صاحب «الخبرة الدقيقة في حلّ المشاكل العويصة، ومنها المشكل المصري، في أن يجدد (هذا الحزب) النظر في وعد بلفور، فإلغاؤه أصبح لازمًا»[25].

تجددت مراهنة بعض الكتّاب على حزب العمال لإلغاء وعد بلفور، كأن الأمر يتعلق بسياسة حزب لا بسياسة دولة تملك استراتيجيا ذات معالم محددة، وكأن الأمر يتوقف عند معاناة الفلسطينيين الإنسانية، وبالتالي فإن حزب العمال أكثر إنسانية من المحافظين، لذلك لن يتردد في إيجاد حل لهذه المشكلة الإنسانية. وفي الواقع، ينزع هذا التحليل البعد السياسي عن الصراع في حين يؤكد بعده الإنساني، ويتناقض في العمق ورؤية الخطاب السياسي في تونس من السياسة البريطانية التي تسببت في فكّ الارتباط بالدولة العثمانية. ولا يقتصر عدم إدراك طبيعة الموقف البريطاني والتحالف الاستراتيجي القائم بين بريطانيا والحركة الصهيونية، على جزء من هذا الخطاب في تونس فحسب، بل يطاول أيضًا خطاب الحركة الوطنية الفلسطينية ذاتها التي ظلّت بدورها أسيرة هذا الاعتقاد حتى بداية ثلاثينيات القرن العشرين[26]، إذ لم تكن مهيأة لإدراك طبيعة الحركة الصهيونية التي برزت في إطار الرأسمالية وانتقالها إلى الطور الإمبريالي الذي كان يعني أن ارتباطها ببريطانيا ارتباط عضوي، وليس آنيًا أو مرحليًا[27].

---

(23) «موت بلفور،» الصواب، العدد 617 (28 آذار/ مارس 1930).

(24) المصدر نفسه.

(25) النهضة، 31/ 8/ 1929.

(26) فيصل حوراني، «بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني،» شؤون فلسطينية، العدد 120 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1981)، ص 74 و79-80.

(27) المصدر نفسه، ص 74 و79-80.

طالب الخطاب السياسي في تونس، في مناسبات عدة، بإعادة النظر في وعد بلفور وعدم اعتباره أمرًا مقضيًا (نظرًا إلى موافقة 52 دولة عليه)، واعتبر أن السياسة الدولية لا يوجد فيها أمر مقضي «بل إن كل شيء قابل للنقض والتغيير. لكنه مشروط باستمرار إرادة النضال لدى الفلسطينيين وإصرارهم على المطالبة بحقوقهم وجلب تأييد العالم الإسلامي وعطفه لتغيير وضعية الأشياء الراهنة»[28]. لكن ما هو موقف الخطاب من السياسة البريطانية في فلسطين؟

2- موقف الخطاب من الانتداب البريطاني وبعض إجراءاته

أ- الانتداب وموقف الفلسطينيين منه[29]

تميّز مضمون صك الانتداب على فلسطين من غيره من صكوك الانتداب عمومًا، وحتى البريطانية منها (العراق وشرق الأردن)، بأنه تضمّن وعد بلفور، وحمّل الدولة المنتدبة مسؤولية إنشاء وطن قومي لليهود (المادة الثانية)، والاعتراف بالوكالة اليهودية[30] كهيئة عمومية (المادة الرابعة)، والاعتراف بالمنظمة الصهيونية العالمية مسؤولة عن جميع اليهود في العالم وتسهيل هجرة اليهود (المادة السادسة).

لم يكن موقف النخبة الفلسطينية من الانتداب واضحًا، بل اكتنفه ارتباك وغموض أحيانًا، فقد لام مثلًا موسى كاظم الحسيني[31] في عام 1921 الذين

---

(28) الزهرة، 28/ 11/ 1930.

(29) أعلنت عصبة الأمم عن مشروع الانتداب على فلسطين في 6 تموز/ يوليو 1921 ووافق عليه في 24 تموز/ يوليو 1922 وأصبح ساري المفعول في 29 أيلول/ سبتمبر 1923. وتضمّن صك الانتداب 28 مادة، مكّنت بريطانيا من مسؤولية إدارة البلاد من جميع النواحي، إضافة إلى معالجة أبرز القضايا السياسية والقانونية والطائفية التي تهم اليهود والفلسطينيين.

(30) الوكالة اليهودية: أُسّست في عام 1922. أسسها حاييم وايزمان بهدف كسب الدعم المادي والسياسي لليهود في العالم، ولا سيما الأثرياء اليهود في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وتضم اليهود الصهيونيين وغير الصهيونيين على الرغم من معارضة جابوتنسكي. وتغيّر بعض مهماتها بعد تأسيس الدولة الصهيونية، وتشمل الوكالة عددًا من الدوائر كدائرة الهجرة ودائرة الشباب ودائرة التعليم والإعلام والتنظيم. للمزيد انظر: المسيري، موسوعة اليهود، ج 6، ص 332-338.

(31) موسى كاظم الحسيني (1853- 1934): ولد في القدس ودرس فيها وفي الآستانة.=

أيّدوا قرارات المؤتمر السوري - الفلسطيني المطالبة بإلغاء الانتداب، في حين أن موسى نفسه أعلن رفضه الانتداب ووصفه بـ «المقيت» في عام 1930[32]. وتدرّج موقف الحركة الوطنية الفلسطينية من الانتداب، من قبوله من دون وعد بلفور إلى رفضه رفضًا صريحًا، مع التركيز على وعد بلفور، ثم رفض الانتداب والمطالبة بإلغائه، إلا أن أغلبية القوى السياسية والاجتماعية عارضته واحتجت على مضمونه، وأعلنت رفضها له وللسياسة البريطانية عمومًا[33]، بينما اعتبرته أقلية ضروريًا للبلاد[34]. وتميّز الموقف الفلسطيني العام من الحكومة البريطانية طوال عشرينيات القرن العشرين بمهادنة سياستها في فلسطين، وبالمراهنة على إمكان تغيير بريطانيا موقفها وسياستها من الصهيونية. وظلّ مصطلح الاستعمار غائبًا عن أدبيات اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي في تلك الفترة[35]. ولم يتبلور تيار فلسطيني معادٍ ومقاوم للانتداب البريطاني باعتباره احتلالًا إلا في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، ولم يتنامَ إلا مع احتداد الأزمة الاقتصادية العالمية[36].

= عمل في وظائف حكومية مختلفة وفي عدد من البلدان العربية. تولى منصب رئيس بلدية القدس في عهد الاحتلال، احتج على جعل اللغة العبرية لغة رسمية في البلدية واتُّهم في حوادث نيسان/ أبريل 1920 وشارك في التظاهرات فعُزل من منصبه. كان له شأن متميز في النضال الفلسطيني حتى وفاته. انتُخب رئيسًا للمؤتمر الفلسطيني. تحوّل إلى قائد روحي للحركة المعادية للصهيونية.

(32) انظر: فيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948 (نيقوسيا: شرق برس، 1990)، ص 156.

(33) المصدر نفسه، ص 148. يذكر المؤلف في الصفحة نفسها أن الفلسطينيين احتجوا على صدور الصك من دون أن «يقول إن هذا الشعب يرفض الانتداب بالمطلق»، ويشير إلى بيان الوفد العربي الفلسطيني، لكنه يذكر أن المؤتمر العربي الخامس الذي عُقد في 20 تموز/ يوليو 1922 أصدر قرارات عدة، منها «تأييد رفض نظام الانتداب باسم فلسطين». وفي الصفحة 146 ذكر المؤلف أن رئيس الجمعية الإسلامية - المسيحية رأى «أن الأمة كلها تطلب الاستقلال التام وترفض كل انتداب مع وعد بلفور».

(34) علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، 1918-1948 (عمان: مركز الكتب الأردني، 1989)، ص 34.

(35) ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908-1993، دفاتر النهج (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995)، ص 29.

(36) محافظة، ص 59، وأيضًا: حوراني: جذور الرفض، ص 158. اعتمد على سياسة عدم التعاون بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأقر هذا المبدأ في مؤتمر يافا في 26/ 3/ 1933.

ب- رؤية الخطاب للانتداب وموقفه من بعض إجراءاته

كان اهتمام الخطاب بقرار الانتداب محدودًا، وربما يعود ذلك إلى أسباب عدة كالوضع القانوني لتونس بصفتها «محمية»[37]، ثم وجود فرنسا بصفتها دولة منتدبة (على سورية ولبنان)، حالها حال بريطانيا، ويظهر أن هذا الأمر منع الخطاب في تونس من انتقاد بريطانيا دولة الانتداب، الأمر الذي قد يفهم أنه نقد موجّه إلى فرنسا. وربما يكون اهتمام الفلسطينيين المحدود بنقد الانتداب ومقاومته تفسيرًا جزئيًا للاهتمام المحدود للخطاب السياسي في تونس بالانتداب البريطاني في فلسطين وانعكاساته المختلفة، لكن على الرغم من ذلك فإن ما خصص للتشهير بالانتداب على محدوديته عبّر عن فهم دقيق لهذه الصيغة وارتباطها بالمشروع الصهيوني وخطورتها على مستقبل فلسطين. علاوة على ذلك، اعتبرت الأوساط السياسية والثقافية في تونس الانتداب وليد وعد بلفور، وأن هدفه «إعدادها (أي فلسطين) لتكون وطنًا قوميًا لليهود»[38] وبعث حكومة صهيونية في فلسطين، مهمتها «اضطهاد الفلسطينيين والاستيلاء على ممتلكاتهم بالقوة»[39]. كما فنّد الخطاب من جهة أخرى الفكرة المتشحة بالطابع الإنساني للاستعمار التي تزعم أن الهدف من الانتداب «إيقاض [إيقاظ] الأمم من سباتها وترقية أهلها»، واعتبر الانتداب «حيلة»، حيث إن شكل الحكم هذا «أراده البريطانيون أن يكون مؤقتًا وذلك لتهيئة اليهود لإدارة شؤون البلاد بأنفسهم»[40]. أما الحزب الدستوري التونسي فبيّن أن الانتداب يجسّد التحالف بين الطرفين «تضامنًا متينًا بين الصهيونية والإنجليز ومؤامرة مكشوفة ضد العرب والإسلام بفلسطين»[41].

بدأ الخطاب السياسي في تونس يستجلي بالتدرج واقع التحولات العميقة التي عرفتها منطقة المشرق العربي، ولا سيما في فلسطين، خصوصًا بعد تنامي

---

(37) فرضت فرنسا على محمد الصادق باي (حاكم/ ملك) تونس معاهدة باردو (12 أيار/ مايو 1881) وبموجبها قبل أن تحمي فرنسا تونس (نظام الحماية) وبذلك تحولت تونس إلى «محمية» فرنسية.

(38) «الاستعمار المزدوج أو مصيبة فلسطين،» الزهرة، 3/ 10/ 1929.

(39) النهضة، 20/ 6/ 1929.

(40) الزهرة، 3/ 10/ 1929.

(41) أحمد توفيق المدني، «مآل فلسطين،» الإرادة، 23/ 1/ 1934.

«التواطؤ الإنجليزي اليهودي خدمة لمصالح الطرفين»[42]، لذلك دان الإجراءات البريطانية في فلسطين التي كانت تهدف إلى تثبيت الوجود اليهودي على حساب العرب[43]، بل اعتبر أن السياسة البريطانية عمومًا لا هدف لها إلا «تنفيذ اقتراحات الحركة الصهيونية»[44]، الأمر الذي أشار إلى وعي الخطاب مقدار تأثير الحركة الصهيونية في سلطة اتخاذ القرار البريطاني. من جهة أخرى، أدرك الخطاب خطورة الإجراءات الثقافية التي سعت الحركة الصهيونية إلى إقرارها، لذلك سارع إلى إدانتها ونبّه إلى انعكاساتها، منها تشهيره بجعل اللغة العبرية لغة رسمية، الأمر الذي عنى بداية الاستقلال الثقافي لليهود في فلسطين[45]، في وقت كان يمثّل اليهود فيه أقلية دينية محدودة العدد[46]. ولا شك في أن إقرار تلك اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، مثّل أساسًا من أهم الأسس التي ارتكز عليها المشروع الصهيوني في بناء «الأمة اليهودية» من خلال إحياء ما بقي من اللغة العبرية وتوحيدها. وكان إنشاء الجامعة العبرية من أبرز الأدوات التي جرى من خلالها تحقيق ذلك الهدف، وبالتالي «صنع شعب إسرائيل الجديد بعد أن صنع له بلفور الوطن القومي»[47].

ثانيًا: تطور نظرة الخطاب إلى النشاط الصهيوني في فلسطين (1920-1939)

نشطت الحركة الصهيونية على الجبهات كلها، واستغلت الأوضاع العالمية والإقليمية لتحقيق أهدافها، معتمدة وسائل وطرائق عدة في سبيل ذلك. ومثّلت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى مرحلة انتقالية، لا للمنطقة فحسب، بل

(42) الأمة (31 تموز/يوليو 1921).

(43) «القدس الشريف،» الصواب، العدد 372 (1921).

(44) النهضة، 26/ 11/ 1923 نقلًا عن جريدة الإكلير الفرنسية.

(45) الصواب، العدد 372 (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921).

(46) المصدر نفسه، اتُخذت هذه الإجراءات في عهد المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل، اليهودي الذي عُرف عنه تعصبه للحركة الصهيونية.

(47) أفريقيا، العدد 47 (16 نيسان/ أبريل 1925).

للحركة الصهيونية أيضًا، إذ وظّفت جميع المعطيات الجديدة والتناقضات القديمة والمستجدّة للوصول إلى تحقيق أهدافها ومواجهة الصعوبات التي ربما تعترض طريقها، والمتمثلة بالقوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية التي حاولت بدورها وبإمكاناتها المحدودة التصدي لنشاط الحركة الصهيونية بأشكاله المختلفة. فكيف تطورت المشروعات الصهيونية في فلسطين، وكيف تفاعل الخطاب السياسي في تونس مع تلك المشروعات؟

1 - رؤية الخطاب للهجرة اليهودية إلى فلسطين

أ- الهجرة من منظور الصهيونية

مثّلت هجرة اليهود من أنحاء العالم إلى فلسطين هدفًا أساسّيا واستراتيجيًا للحركة الصهيونية[48]، فمن دون هجرة اليهود إلى فلسطين ما كان بالإمكان تحقيق المشروع الصهيوني المتمثل في إقامة وطن قومي لليهود[49]. وفي المقابل، اشترطت تلك العملية ضمن ما اشترطته إجلاء سكان فلسطين مسيحيين ومسلمين، لتحقيق هدف استراتيجي آخر متفرع عن الأول، يتلخص في «إيجاد أكثرية يهودية مقابل أقلية مسلمة ومسيحية على أرض فلسطين»، وذلك عن طريق استخدام الوسائل «المشروعة» وغير المشروعة كلها...[50].

---

(48) تصرّ الحركة الصهيونية وأفكار معادية لليهود على تأكيد فكرة أساسية أن اليهود لا يستقرون في مكان، وأن الصفة التي تطغى على سلوكهم هي الهجرة المستمرة. في حين أثبتت الدراسات العلمية الرصينة أن «اليهود» كغيرهم من البشر يستقرون ويتنقلون أيضًا. وبالتالي فالهجرة ليست سمة تختص بها «الجماعات» اليهودية. انظر: عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفييت، كتاب الهلال؛ 480 (القاهرة: دار الهلال القاهرة، 1990)، ص 45-59.

(49) بعد إقامة «إسرائيل» كفّت الدولة عن دعوة يهود أوروبا الغربية وأميركا الشمالية إلى الهجرة إليها. وتعد الأيديولوجيا الصهيونية أن هؤلاء يعيشون في منفى اختياري (التفوسوت)، في حين عدّت أن يهود البلاد «غير الديمقراطية» يعيشون في «الجالوت»، أي المنفى القسري، ودعتهم إلى الهجرة إليها، بل عملت بوسائل شتى لترحيلهم، انظر: رشاد عبد الله الشامي، إشكالية اليهودية في إسرائيل، عالم المعرفة؛ 224 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979)، ص 190.

(50) شكّل دافيد بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية في عام 1937 «لجنة الهجرة غير المشروعة»، وأطلق عليها اختصارًا اسم «موساد»، واتخذت من باريس مقرًّا لها ونفّذت أعمال الهجرة السرية لليهود إلى فلسطين بالتعاون مع أعضاء الهاغاناه في فلسطين العاملين في مكتب الهجرة التابع =

ولا يخفى أن عمليات الهجرة كانت بدوافع أيديولوجية ودينية ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية[51].

تميزت موجات هجرة اليهود إلى فلسطين بتنوع مناطق الانطلاق وبنوعية المهاجرين واختلاف أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وباختلاف أسباب الهجرة. وارتبطت الهجرة اليهودية إلى خارج مناطق استقرار اليهود الأصلية باتجاهات مختلفة، ولا سيما إلى فلسطين، والتصقت زمنيًا بموجة معاداة السامية وبحركات القمع والاضطهاد التي تعرض لها اليهود، وبسوء أوضاع بعضهم الاقتصادية والاجتماعية، وبإغراءات الصهيونية لهم بـ «جنة» أرض الميعاد في فلسطين.

انطلقت هجرة اليهود إلى فلسطين قبل المؤتمر الصهيوني الأول وكانت مرتبطة بموجة معاداة السامية في أوروبا الشرقية وروسيا القيصرية خصوصًا[52]، وجرت حركة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين في خمس موجات كبرى[53]: **الموجة الأولى** (1880-1914) وكانت حصيلتها ارتفاع عدد اليهود في فلسطين من 24 ألفًا إلى 85 ألفًا تقريبًا. **والموجة الثانية** (1914-1918) بلغ عدد المهاجرين فيها نحو 40 ألف مهاجر، **والموجة الثالثة** (1919-1923) وتميّزت بالنسق السريع للهجرة في ظلّ الانتداب البريطاني الذي التزم من عام 1920 السّماح بهجرة 16.500 يهودي سنويًا إلى فلسطين، وبلغ عدد مهاجري هذه المرحلة أكثر من 35 ألف مهاجر كان لهم شأن مهم في تأسيس مؤسسات عدة سيكون دورها

= إلى إدارة الانتداب. انظر: الموسوعة الفلسطينية، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية: أحمد المرعشلي، عبد الهادي هاشم وأنيس صايغ، ق1، 4 ج (دمشق: الهيئة، 1984)، ج 4، ص 523.

(51) عطاء محمد صالح زهرة، «الهجرة اليهودية الاستعمارية إلى فلسطين: قراءة جديدة،» شؤون عربية، العدد 52 (كانون الأول/ ديسمبر 1987)، ص 75-96.

(52) علي المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين، سلسلة مراجع (تونس: دار سراس للنشر؛ المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر، 1990)، ص 36.

(53) تتنوع الكتابات والأرقام عن هذا الموضوع وتتناقض أحيانًا. اعتمدنا في إيراد هذه المعطيات أساسًا على: عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، ط 2 (عمّان: دار الجليل للنشر 1986)، ص 42-51، وعبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973)، ص 414-415.

محوريًا في إنجاز المشروع الصهيوني، مثل «الهستدروت»[54] و«الكيبوتز»[55]. أما الموجة الرابعة (1924-1932) فتميّزت بتأسيس المستوطنات المدنية وبعض الصناعات، وبلغ عدد المهاجرين اليهود خلالها أكثر من 94 ألف مهاجر. وارتبطت الموجة الخامسة (1933-1938) بتولي النازيين السلطة في ألمانيا واكتساحهم الساحة السياسية في عدد من دول أوروبا، واتساع عمليات القمع والاضطهاد ضد اليهود، الأمر الذي ساهم في ارتفاع عدد المهاجرين، وذلك بتدخل مباشر للحركة الصهيونية العالمية، حتى وصل عدد المهاجرين إلى أكثر من 204 آلاف مهاجر. وبلغ نتيجة ذلك مجموع اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني نحو 483 ألف يهودي - صهيوني، ما يمثل 6 أضعاف عدد اليهود الذين كانوا موجودين في فلسطين قبل الانتداب[56].

ب- رؤية الخطاب للهجرة الصهيونية

شكّلت المطالبة بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو تقليص وتيرتها أحد أهم هواجس الخطاب السياسي والمطلبي للحركة الوطنية الفلسطينية[57]. أما في تونس فكان هناك وعي وإدراك لخطورة هذا الأمر[58]، واعتبرت الهجرة

(54) الهستدروت: كلمة عبرية تعني الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل، أُسّس رسميًا في عام 1920، ومن الأهداف التي أقرّها المؤتمر الأول «تحقيق الفكرة الصهيونية.. وأن المنظمة جزء لا يتجزأ من الأهداف الصهيونية في الهجرة والاستيطان والسيطرة على فلسطين واستعمارها، ووضع الأسس اللازمة لاقتصاد مزدهر قادر على امتصاص أكبر عدد ممكن من يهود العالم». انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج 4، ص 543-544.

(55) الكيبوتز: جمعها كيبوتسيم، وتعني تجمّع بالعبرية. تستخدم الكلمة في الكتابات الصهيونية للإشارة إلى مستوطنة تعاونية تضم جماعة من المستوطنين الصهيونيين يعيشون ويعملون معًا، ويبلغ عددهم بين 450 و600 عضو. ويعدّ الكيبوتز من أهم المؤسسات الاستيطانية التي استند إليها الاستعمار الصهيوني في فلسطين، وهو مؤسسة عسكرية يتدرب أعضاؤها على الزراعة وعلى حمل السلاح أيضًا. انظر: المسيري، موسوعة اليهود، ج 7، ص 186-193.

(56) أبو عرفة، ص 50-51.

(57) حوراني، جذور الرفض، ص 88.

(58) على الرغم من اهتمامها بموضوع الهجرة وانعكاساتها المختلفة لم تهتم الصحافة والكتابات بمسألة الهجرة من الناحية الكمية ولم تورد بالتالي إحصاءات عنها أو عن تطور تلك الهجرة. بعض الصحف أورد أخبارًا عن وصول بعض الدفعات من المهاجرين اليهود إلى فلسطين لكن هذه الصحف لم تقدّم التفصيلات.

أساسًا للمشروع الصهيوني[59]. كما حددت الأطراف التي تساعد في تلك العملية وتشجعها وتمولها ودور كل طرف فيها، «فدور بريطانيا مثلًا هو تسهيل الهجرة وخاصة حماية المهاجرين الصهيونيين»[60] وإحباط «سعي الفلسطينيين الذين يتعرضون للمهاجرين الصهاينة عند نزولهم في الموانئ الفلسطينية»[61]. أما دور الرأسماليين اليهود في أوروبا وأميركا فيتمثّل أساسًا في تقديم الأموال اللازمة لتسهيل هجرة اليهود وشراء الأراضي العربية واستقرارهم فيها[62]. فبريطانيا التي التزمت تحويل المشروع الصهيوني إلى واقع وحقيقة كانت على يقين بأن ذلك مرهون بهجرة اليهود إلى فلسطين، لذلك سعت إلى أن يتضمن صك الانتداب بندًا خاصًا ينص على تسهيل هجرة اليهود (البند السادس) تلتزم تنفيذه،، باعتبارها سلطة الانتداب، بالتعاون مع الوكالة اليهودية. أما الشروط التي وضعها الصكّ لتقييد الهجرة فإدارة الانتداب كفيلة في تقديرها بما يتماشى وتحقيق المشروع. و إدارة الانتداب الأوضاع الملائمة كلها لهجرة يهودية واسعة إلى فلسطين، منها وضع قوانين لتشريعها وتشجيعها[63]، وغضّ النظر عن الهجرة السرية التي كان يتجاوز عددها الهجرة القانونية في كثير من الأحيان[64].

برزت في بعض الكتابات أيضًا الانعكاسات السلبية لاستمرار تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وبيّن كتّابها مدى الضرر الذي سيلحق بمصالح السكان الفلسطينيين، لأن تواصل الهجرة الصهيونية سيؤدي إلى «القضاء على سكان فلسطين قضاء مبرمًا»[65]، بل إلى «إبادة السكان الأصليين الفلسطينيين من

(59) «جمهورية إسرائيلية،» النهضة، 16/ 6/ 1926.

(60) الأمة (31 تموز/ يوليو 1921).

(61) الزهرة، 3/ 9/ 1929.

(62) المصدر نفسه، والعمل، العدد 6 (19 حزيران/ يونيو 1934).

(63) من ذلك قانون الهجرة الصادر في 26/ 8/ 1920 ومن بنوده: حيازة كل مهاجر جواز سفر، القدرة على إعالة نفسه، الشروط الصحية. وأعطى المندوب السامي حق تحديد عدد المهاجرين. ومكّن هذا القانون من تهجير 16.500 يهودي.

(64) تهريب المهاجرين عبر الحدود الترابية لفلسطين أو من طريق الموانئ أو عدم عودة السياح اليهود إلى أوطانهم بعد زيارة فلسطين.

(65) «مأساة فلسطين باكورة إفلاس السياسية الإنقليزية بالشرق،» الزهرة، 21/ 10/ 1937.

مسلمين ومسيحيين بتفريقهم وتشريدهم وإجلائهم عن ديارهم»[66]، الأمر الذي يشير إلى فهم دقيق للعلاقة المتلازمة بين الهجرة وعمليات «الترانسفير» بأنواعها وأشكالها المختلفة، فنجاح عملية الهجرة أي استقرار اليهود الصهيونيين في فلسطين يتطلب «تفريق السكان الأصليين وتشريدهم... وإجلاءهم عن ديارهم ليفسحوا المجال للمهاجرين من الصهيونيين»[67]. لذلك تعددت الدعوات مبكرًا إلى ضرورة الانتباه لسياسة «الترانسفير» والهجرة، التي تعتمدها الحركة الصهيونية بالتحالف مع سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، تلك السياسة التي «توجد الشعوب من عدم وتنزلها أراضي الأغيار بعد أن تجلي سكانها»[68]. وأشير في بعض الكتابات إلى القلق الذي اعترى الصهيونيين عند سماعهم أنباء تأسيس جمهورية يهودية مستقلة في إحدى المقاطعات السوفياتية «لأنهم يخشون عاقبة تنفيذه... التي ربما تعطّل حركة المهاجرة إلى القدس»[69].

ساهمت منذ بداية ثلاثينيات القرن العشرين حوادث عدة في ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، منها تولي أحد البريطانيين المتعاطفين مع الحركة الصهيونية منصب المندوب السامي لفلسطين، فسلك سياسة اتسمت بخداع الفلسطينيين، وازدادت الهجرة الرسمية وغير المشروعة في عهده زيادة ملحوظة[70]. وأشار بعض الكتّاب الصحافيين إلى هذه السياسة التي «تحتال على زيادة المهاجرة إليها

(66) الزهرة، 3/ 10/ 1929.

(67) المصدر نفسه.

(68) أفريقيا، العدد 47 (16 نيسان/ أبريل 1925).

(69) النهضة، 16/ 6/ 1926.

(70) هو السير آرثر واكهوب. اتخذ جملة إجراءات اقتصادية تبدو في ظاهرها لمصلحة الفلسطينيين، من ذلك خفض ضريبة العشر، ثم إلغاؤها واستبدالها بضريبة موحدة على الأرض، تشجيع العمل بالأساليب الحديثة في القطاع الزراعي. وعلى الصعيد الاجتماعي التقرّب من العائلات الغنية والعريقة، فعيّن بعض أبنائها في مناصب تمثيلية ومناصب إدارية عليا. في المقابل، كان يساعد الحركة الصهيونية في تحقيق أهدافها الرئيسة في الهجرة وامتلاك الأرض، فازدادت في عهده أعداد المهاجرين الذين دخلوا البلاد بطرائق قانونية وغير قانونية، فارتفع عدد اليهود من 70 ألفًا في عام 1931 إلى 400 ألف، كما تضاعفت ملكيات اليهود للأرض، واتخذ إجراءات عدة لتسهيل تلك العملية. انظر: محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، 6 ج (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ج 3، ص 91-92.

العليا»[81] في ردّها على الكتاب الأبيض (30 أيار/ مايو 1939)، بل كان أسبق في تأكيده ذلك[82].

كان تحريض اليهود التونسيين على مغادرة البلاد والالتحاق بـ «أرض الميعاد» أهم نشاط للحركة الصهيونية في تونس. واستخدمت في سبيل ذلك عددًا من الوسائل الشرعية وغير الشرعية لإقناع اليهود بجدوى الهجرة. وأبدى الخطاب السياسي في تونس أسفه لموقف بعض اليهود التونسيين الذين اغترّوا بالدعاية الصهيونية، وهاجروا «إلى الوطن القومي الجديد، بعد أن كانوا في مسقط رؤوسهم في أمن ودعة»[83]. غير أن هجرة اليهود التونسيين إلى فلسطين كانت محدودة جدًّا، ذلك أن عدد من هاجروا لم يتجاوز 60 شخصًا حتى عام 1931، ونحو 90 يهوديًا بين عامي 1932 و1939[84]. وربما تعود محدودية الهجرة تلك إلى حالة يهود تونس التي تُعدّ بالمقاييس كلها أحسن من يهود كثير من البلدان الأوروبية والعربية، ولا سيما يهود المغرب العربي. فيهود تونس كانوا «يعيشون بكرامة ويتمتعون بحريتهم الشخصية»، كما صرّح بذلك الجنرال القائد الأعلى للجيوش الفرنسية السابق في تونس[85]. كما أن عدم اهتمام المنظمة الصهيونية العالمية بهجرة يهود تونس إلى فلسطين يعدّ من أهم العوامل التي ساعدت في محدودية الهجرة، خصوصًا أن اهتمامها انصبّ على يهود أوروبا الذين شكّلوا

---

(81) في إثر اندلاع الانتفاضة برزت اللجان القومية في جميع أنحاء فلسطين لمؤازرتها. وفي المؤتمر العام الذي عُقد في 25/ 4/ 1936، أسس نواب الفروع اللجنة العربية العليا التي كان من مهماتها قيادة النضال الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية. وضمت اللجنة رؤساء الأحزاب والجماعات الفلسطينية وشخصيات وطنية، وكان من أعضائها: الحاج محمد أمين الحسيني (رئيسًا) وعوني عبد الهادي (أمينًا للسر) وأحمد حلمي عبد الباقي (أمين مال).

(82) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918-1939: من أوراق أكرم زعيتر، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، ط 2، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ 12 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 652 وجاء في البيان «إن موقف الشعب العربي في مسألة الهجرة ثابت لا يتغير.. وإنه يصر على وقف الهجرة وقفًا باتًا ولا يرضى بما دون ذلك».

(83) الصواب، العدد 592 (6 أيلول/ سبتمبر 1929).

(84) الهادي التيمومي، النشاط الصهيوني بتونس 1897-1948، تقديم محمود درويش (تونس: التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، 1982)، ص 89 و129.

(85) انظر مقالة الجنرال بول آزان: «المشاكل التونسية الحاضرة،» الزهرة، 6/ 5/ 1936.

سرًّا وجهرًا»[71]، إضافة إلى الانحياز الكامل إلى الطرف الصهيوني واستخدام الأساليب كلها لمساعدته في الاستيلاء على الأرض، بل مقاومة إدارته كل محاولة فلسطينية للتعبير عن رفضها تزايد حركة الهجرة اليهودية في فلسطين ونموها[72]. وندّد صاحب المقالة بموقف الإدارة البريطانية «التي تسلك سياسة معادية لرغائب الأمة التي تمثّل الأغلبية الساحقة في البلاد في حين أنها تحابي أفرادًا لا يصحّ حتى أن يطلق عليهم اسم أقلية»[73]. كما خلّفت الأزمة الاقتصادية العالمية التي وصلت شظاياها إلى فلسطين أثرًا مهمًّا في ذلك، إذ وصل إلى فلسطين جيش من المهاجرين اليهود والصهيونيين الذين أفلسوا أو تضرروا من الأزمة في بلدانهم الأصلية، خصوصًا أوروبا[74]. ومع التحولات السياسية التي أصابت أوروبا منذ وصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا وسنّ تشريعات جديدة استهدفت ملاحقة اليهود والضغط عليهم، تضاعف عدد المهاجرين اليهود الألمان، ولا سيما إلى فلسطين[75].

تميّزت هذه الهجرة بنوعية المهاجرين عدا عددهم، فكانوا في الأغلب مهرة في الحرف الصناعية ومن التجار وأصحاب الخبرات النظرية والتطبيقية في المجال الزراعي، فوظّفت كل فئة من تلك الفئات تجاربها في ميادين اختصاصها، وسعت بوسائل شتى الاستيلاء على الأرض لإقامة مشروعاتها على حساب الفلسطينيين ومؤسساتهم الحرفية التقليدية وأراضيهم الزراعية الأهلية التي تستغَلّ بوسائل تقليدية، الأمر الذي ساهم في تحطيم الاقتصاد الفلسطيني المتأزم أصلًا، وفي مضاعفة البطالة في صفوف الفلسطينيين بسبب إغلاق كثير من المؤسسات

(71) العمل، العدد 6 (19 حزيران/ يونيو 1934).

(72) «الحالة السياسية ببلاد العرب،» الزهرة، 17/ 10/ 1933.

(73) المصدر نفسه.

(74) في شأن ذيول أزمة ثلاثينيات القرن العشرين الاقتصادية في فلسطين، انظر: المحجوبي، ص 74-75.

(75) عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة (القسم الثاني)**، عالم المعرفة؛ 61 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983)، ص 54-55، و**الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ: رؤية حضارية جديدة**، تقديم محمد حسنين هيكل، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 127-165.

الفلسطينية لعجزها عن المنافسة، أو لإفلاس عدد كبير من الفلاحين تحت وطأة الديون، أو بسبب بيع الأراضي وخروج الفلاح الفلسطيني منها، علاوة على امتناع الصهيونيين تشغيل الفلسطينيين في مشروعاتهم تلك. كما استغلت الوكالة اليهودية هذه الهجرة وتعاطف بعض المؤسسات الدولية والمنظمات الديمقراطية المناهضة للفاشية مع المهاجرين اليهود[76]، فطالبت السلطات البريطانية في فلسطين بالسماح لها بجلب العمال اليهود للعمل في القطاعات الاقتصادية الجديدة التي أنشأها المهاجرون الجدد، فانصاعت تلك السلطات، وسمحت بهجرة آلاف اليهود من أوروبا الشرقية على الرغم من وجود آلاف العاطلين من العمل من العرب واليهود في فلسطين[77]. وتنبّه للأمر بعض الكتّاب التونسيين الذين شخّصوا مأساة يهود أوروبا وكيفية إيجاد الحركة الصهيونية حلًّا لمشكلات اليهود على حساب شعب آخر: «كنّا نعتقد أن المظالم المنهالة على رؤوس اليهود بألمانيا بمرأى ومسمع من العالم أجمع لا بد أن تغيّر لهم موقفهم نحو فلسطين، ولا بد أنها تدعوهم لاحترام حقوق فريق من البشر لم يرتكبوا ذنبًا ولم يعتد على أحد بل ذنبه الوحيد هو أنه نشأ في بقعة من الأرض امتدت لها أبصار اليهود فقدمتها لهم الدول قربانًا... الكارثة الأخيرة لم تخفّف من غلوائهم بل زادت في طغيان المتطرفين من زعمائهم»[78]. وأمام استمرار وصول «قوافل اليهود إلى القدس» وما ترتب عن ذلك «من صنوف العذاب وتعريض حقوق أبناء البلاد الأصليين إلى المزاحمات»[79] اعتبر أحد الكتاب أن وضع حد لمأساة هؤلاء لا يمكن أن يتحقق إلا بإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وطالب بأن يتحوّل هذا الأمر إلى «عقيدة للعرب والمسلمين» وبأن لا يرضى العرب بإيقاف الهجرة موقتًا، بل يجب أن «تتوقف نهائيًا وعدم السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين مهما كان الهدف من ذلك»[80]. وتطابق هذا الموقف الجذري من الهجرة مع بيان «اللجنة العربية

(76) عينت عصبة الأمم مندوبًا للنظر في ما أطلق عليه اللاجئون اليهود الألمان.

(77) دروزة، ص 93.

(78) «دفع مظلمة بأخرى،» الزهرة، 30/ 5/ 1933.

(79) «استمرار التعبئة اليهودية نحو القدس،» الزهرة، 10/ 10/ 1935.

(80) «قضية فلسطين في دور الانتهاء،» الزهرة، 18/ 10/ 1938.

أولوية لمشروع المنظمة، لا بسبب سوء أوضاعهم فحسب، لكن لما تمتعوا به من نجاعة وخبرة في المجال التقاني الفلاحي والصناعي والمالي أيضًا، الأمر الذي يفسر تحيّز المنظمة الصهيونية إلى هؤلاء أكثر من غيرهم[86].

لذلك لم تبرز في تونس، على ما يبدو، محاولات للنخبة لمكافحة هجرة اليهود التونسيين إلى فلسطين، ولم ترقَ المساعي إلى درجة تأسيس جمعيات أو لجان مناهضة للحركة الصهيونية، كما هي الحال في بعض المناطق العربية، كمصر ولبنان[87].

2- الاستيطان الصهيوني في فلسطين وإدراك الخطاب له

كانت الهجرة، كما الاستيطان، وسيلتين أساسيتين لتحقيق المشروع الصهيوني، وتُختزلان عادة في الشعار الصهيوني المعروف «فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». فكيف تطور النشاط الصهيوني في ميدان الاستيطان؟ وما كان دور الانتداب البريطاني في تسهيل تلك العملية؟ وكيف أدرك الخطاب طبيعة الاستيطان ومخاطره على الفلسطينيين؟

أ- تطور الاستيطان الصهيوني في فلسطين

بدأ امتلاك اليهود للأرض في فلسطين بشكل فردي منذ عام 1855، ثم بدأ في التوسع، حيث بلغت مساحة ما امتلكه اليهود مع انتهاء الحرب العالمية الأولى نحو 418 ألف دونم[88]. وتشابكت العملية وتوسّعت، ولا سيما بعد الانتداب البريطاني وإقرار الإدارة البريطانية، إذ عمدت الحركة الصهيونية إلى انتهاج وسائل عدة لتسهيل امتلاك اليهود الأرض مع دعم مجمل أجهزة الإدارة البريطانية في

---

(86) نشير إلى أن الحركة الصهيونية اهتمت بهجرة يهود أوروبا (الأشكناز) استنادًا إلى أسطورة تفوّق اليهودي الأبيض، ولم تتوجه إلى اليهود الشرقيين (بمن فيهم يهود شمال أفريقيا) السفارديم، وذلك قبل تأسيس الدولة، أما بعد ذلك فتغيّر الأمر.

(87) حسان علي حلاق، «موقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية 1918-1948»، شؤون فلسطينية، العدد 103 (حزيران/ يونيو 1980).

(88) الدونم يساوي 0.48 هكتار.

فلسطين لأهداف الحركة، وجسد المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل هذه الأهداف على أرض الواقع بسنّه قوانين عدة جديدة سمحت لليهود بامتلاك الأرض، ومن بين تلك القوانين قانون انتقال الأراضي لعام 1920 الذي ألغى القيود التي وضعتها القوانين العثمانية على تملك هؤلاء للأرض[89]. واستغلّت الشركات الصهيونية هذا القانون فسارعت إلى شراء الأراضي من العرب ووضعها في تصرف المهاجرين اليهود الصهيونيين، علاوة على القانون المتعلق بإجراء المسح العقاري الإجباري، ولا سيما في المناطق التي توجد فيها سهول خصبة وزراعات سقوية، وتسجيلها أملاكًا للدولة يمكن التصرف بها في ما بعد كيفما شاءت سلطة الانتداب، ولا سيما التفريط فيها بالبيع. كما صدر قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي في عام 1928 استهدف إزالة الملكية المشاعة بين العشائر والمجموعات[90]. علاوة على ذلك، وضعت سلطات الانتداب مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها تحت تصرف المؤسسات الصهيونية، أو صهيونيين أفراد كانوا يرغبون في إقامة مشروعات اقتصادية[91].

من جملة الإجراءات التي اعتمدتها الحركة الصهيونية التضييق ماليًا على كبار الملّاكين من الفلسطينيين والعرب، ولا سيما اللبنانيين، بفرض ضرائب كبيرة عليهم أو مطالبتهم بديون قديمة متراكمة. ولا شك في أن حاجة الفلاحين الفقراء إلى المال وجهلهم الغايات المبطنة للصهيونيين ووكلائهم، إضافة إلى الأسعار المغرية التي قدمها هؤلاء، دفعت كلها الملاكين إلى بيع أراضيهم نظرًا إلى أحوالهم المادية التي منعتهم من التفكير في ما سيؤول إليه الأمر من جرّاء

(89) حسن صالح عثمان، «سياسة هربرت صموئيل وأثرها في تهويد القدس،» شؤون عربية، العدد 52 (كانون الأول/ ديسمبر 1987)، ص 107-116.

(90) صابر موسى، «نظام ملكية الأراضي في فلسطين (1917-1937)،» شؤون فلسطينية، العدد 101 (نيسان/ أبريل 1980)، ص 45-74، حيث يبرز القوانين التي استحدثتها إدارة الانتداب للاستيلاء على الأراضي وكيفية إلغاء القيود التي فرضتها السلطات العثمانية لمنع اليهود من التملك بعد أن استشعرت الخطر الصهيوني في فلسطين.

(91) بلغ ما اشتراه اليهود من حكومة الانتداب البريطاني نحو 300 ألف دونم، علاوة على 200 ألف دونم قدمتها إليهم من دون مقابل المؤسسة الفلسطينية اليهودية للاستعمار وصندوق فلسطين لشراء الأراضي في فلسطين. الأرقام مأخوذة من: أبو عرفة، ص 18.

التفريط في أرضهم[92]، ولا نستثني من ذلك الفلاحين العرب الملاكين الكبار الغائبين الذين دفعهم نهمهم وعدم التصاقهم بالأرض إلى التفريط فيها بسرعة[93]. وأدّت تلك العوامل كلها إلى اتساع المساحات التي امتلكها اليهود الصهيونيون.

ب- رؤية الخطاب للاستيطان الصهيوني

استقطبت مسألة انتقال الملكيات العقارية الفلسطينية إلى اليهود اهتمام الخطاب منذ عشرينيات القرن العشرين، وكان للنشاط الصهيوني في تونس، خصوصًا تجميع الأموال لهذا الغرض ومشاركة التونسيين من غير اليهود في ذلك بغير وعي منهم، شأن بارز في الكشف عن أبعاد هذه العملية ومآل الأموال المجمعة لخدمة المشروع الصهيوني[94].

تمثل مقالة سعيد أبي بكر[95] أولى المقالات التي نبّهت بوضوح إلى تلك المسألة وأبعادها المختلفة، فبيّن في مقالته أن الهدف من تأسيس الجمعيات اليهودية - الصهيونية التي تجمع الأموال شراء أكبر ما يمكن من الأراضي من الفلسطينيين من أجل تحقيق وعد بلفور، وأن التونسيين المسلمين الذين يضعون الأموال في «الحكك» التي يضعها التجار اليهود في محلاتهم إنما يساهمون من غير وعي منهم في تحقيق ذلك الوعد المشؤوم، وأن «كل فلس هو بمثابة قنبلة نرميها على إخوتنا الفلسطينيين في المسجد الأقصى»[96]، ورأى آخرون كذلك أن ذلك كان تعبيرًا عن إخفاق الصهيونية في تحقيق وعد بلفور[97]، ما عنى أن سياسة شراء الأراضي كانت إجراء طارئًا فرضته أوضاع محددة، ولم تكن وسيلة

(92) بلغت المساحات التي اشتراها اليهود من الفلسطينيين في فترة الانتداب نحو 300 ألف دونم. انظر: أبو عرفة، ص 18.

(93) اشترى اليهود نحو 625 ألف دونم من بعض الملاكين العرب في فلسطين: عائلات التويني والقباني والجزائري وسرسق. انظر: المصدر نفسه، ص 19.

(94) تأخّر الوعي الفلسطيني بخطورة انتقال الأراضي الفلسطينية إلى اليهود نسبيًا مقارنة بمسألة الهجرة التي بدأت الشكاوى منها منذ عام 1918، انظر: حوراني، جذور الرفض، ص 109.

(95) لسان الشعب، العدد 281 (4 كانون الثاني/يناير 1928).

(96) المصدر نفسه.

(97) المصدر نفسه، العدد 353 (31 تموز/يوليو 1929).

من الوسائل الاستراتيجية التي اعتمدتها الحركة الصهيونية في بناء مشروعها السياسي.

كان شراء الصهيونيين الأراضي من الفلسطينيين بالسبل المشبوهة مدار نقاش حادّ بين الطاهر صفر من ناحية وأحد الدعاة الصهيونيين من ناحية أخرى[98]، فقد أكد الثاني في مداخلته أن اليهود «الصهاينة لم يغتصبوا الأراضي من أيدي العرب بالقوة بل اشتروها بأموالهم ممّن راموا بيعها باختيارهم»[99]، فردّ عليه الطاهر صفر منطلقًا من المقولة التالية «إن الذي يبغي الوفاق وحسن التفاهم ومحو أسباب الحزازات لا ينبغي له أن يقتصر في معاملاته وعلائقه مع الغير على ما يجيزه القانون، فإن فوق القانون شيئًا آخر يقال له الإنسانية والعواطف البشرية وهو ما يجب مراعاته»[100]. ودان الطاهر صفر الطريقة التي كان اليهود يشترون بها الأراضي في فلسطين، واعتبر المقابل المالي الذي يقدّم للفلسطينيين زهيدًا. وأشار إلى جهل الفلسطينيين الأهداف الحقيقية لليهود من شراء الأرض، وأرجع ذلك إلى الحاجة والتفاوت الحضاري بين الطرفين وإلى تأييد قوى اقتصادية عالمية هذه العمليات. كما أبرز خطورة النتائج التي تنجم عن ذلك، كإجلاء العرب إلى المناطق القاحلة ودفعهم إلى الهجرة خارج فلسطين ومحق العنصر الفلسطيني وانقراضه. كما بيّن أن هذه الوسائل «لا يمكن أن ينتظر معه الصهيونيون حصول اتفاق عاجلًا أو آجلًا بينهم وبين العرب بالعالم أجمع»[101].

على الرغم من وعيه خطورة الواقع والنتائج الوخيمة التي ستنعكس على مواصلة الصهيونيين الاستيلاء على الأرض، كان الطاهر صفر يجادل الدّاعية الصهيوني على أرضية أخلاقية - إنسانية، أكثر منها سياسية، تشي بـ «عدم إدراكه» أهداف الصهيونية في فلسطين. فقد طالب الصهيونيون بتعويض العرب بأرض أخرى مقابل ما انتُزع منهم، فخاطب الداعية مسيكة قائلًا «فأول شيء ينبغي على

(98) محاضرة الداعية الصهيوني موريس مسيكة، وردّ الطاهر صفر في: «ردّ الطاهر صفر على الداعية الصهيوني المحامي مسيكة،» الزهرة، 26/ 11/ 1930.

(99) الزهرة، 26/ 11/ 1930.

(100) المصدر نفسه.

(101) المصدر نفسه.

الصهيونيين عمله إنما هو التفكير في مصلحة السكان الأصليين ببيت المقدس وعدم الإقدام على أمر لفائدة النازحين من دون أن يسبقه البحث عن أثره في العرب وهو يعود عليهم بالمضرة أم لا... فلا تنزع منهم أرض حتى تعطى لهم أرض مثلها»[102]. فهل جهل الطاهر صفر المثقف والحقوقي والسياسي الشاب أهداف الصهيونية وطبيعة مشروعها في فلسطين أم أنه أراد إحراج الداعية الصهيوني من خلال طرح تلك البدائل التي تتناقض جوهريًا والمشروع الصهيوني؟

واصل الطاهر صفر طرح رؤيته المثالية تلك بأن أوكل إلى الصهيونيين مهمة تطوير عرب فلسطين، وهو ما يذكرنا بالمهمة الحضارية التي أصبغها الفكر الاستعماري الأوروبي على حركته لتبرير استعماره الشعوب غير الأوروبية واستعبادها، ويذكّر أيضًا ببعض أطروحات حركة «الشباب التونسي» ومطالبها[103]. فقد طلب الطاهر صفر من الصهيونيين تشغيل السكان العرب، الأمر الذي كان يتناقض جوهريًا - في تلك المرحلة على الأقل - مع أهداف الحركة الصهيونية التي منعت اليهود من تشغيل العرب وفرضت عليهم تشغيل اليهود، بل سعت دائمًا إلى إبراز حاجة مؤسساتها الاقتصادية إلى اليد العاملة اليهودية، حتى تجد ذريعة لاستقدام مهاجرين يهود جدد إلى فلسطين. كما طالب الطاهر صفر الصهيونيين بالعمل على «تنمية مواهبهم (أي السكان العرب) وإيقاظهم من سباتهم... حتى يشعر الجميع بأنهم ليسوا أمام غاصبين مستعمرين بل إزاء إخوة»[104].

من جهة أخرى أبرزت جريدة العمل، لسان حال الحزب الحر الدستوري - الديوان السياسي، الدور التخريبي الذي كان يقوم به سماسرة متنفذون ومتزعمون، مبدية أسفها ممّا كان يجري: «ومن الأسف أن بعض المتزعمين من عرب فلسطين

---

(102) الزهرة، 26/ 11/ 1930.

(103) أُسست هذه الحركة بصدور جريدتها *Le Tunisien* في عام 1907، وضمّت مجموعة من أفراد النخبة التونسية العاملة في مجال المحاماة والتدريس والوظيفة العمومية والصحافة... وكانت حركة مطلبية دعت إلى الحوار مع الفرنسيين وحاولت الاتصال بالحركة الشعبية فأُقصي رموزها وأُبعدوا من البلاد. انظر: Taoufik Ayadi, *Mouvement réformiste et mouvements populaires à Tunis, 1906-1912*, Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. 4e série, histoire; 30 (Tunis: Publications de l'université de Tunis, 1986).

(104) الزهرة، 26/ 11/ 1930.

يساعد الحركة الصهيونية المخربة ويدفعون العرب لبيع أراضيهم طمعًا بالمال الوفير». واعتبرت هؤلاء «مارقين عن الدين والوطنية»[105].

يعبّر هذا التوصيف الاجتماعي والسياسي الدقيق للسماسرة عن جرأة هذا الحزب الذي تتميز قيادته بانتمائها إلى الفئات الاجتماعية الوسطى، على العكس من قيادة الحزب الدستوري - اللجنة التنفيذية التي كانت تنتمي أغلبية قادتها إلى الأوساط الأرستقراطية والغنية التي ارتبط أفراد منها بعلاقات فكرية ببعض القادة الفلسطينيين المتنفذين[106].

من جهة أخرى، ثمّن الخطاب السياسي في تونس الفتوى[107] التي أصدرها علماء الدين في فلسطين لمقاطعة جميع من يتوسط لمصلحة الصهيونية[108]، واعتبرت أغلبية الأطراف التونسية السياسية والثقافية تلك الفتوى إجراء ناجعًا أمام عجز القيادة السياسية العربية وغياب خطة عملية حازمة يضعها القادة السياسيون «والتي تقضي بمقاطعة كل الأفراد الذين يتوسطون ويدفعون العرب لبيع أراضيهم»[109].

---

(105) العمل، العدد 6 (19 حزيران/ يونيو 1934).

(106) يبرز تاريخ صدور المقالة ذروة الصراع بين الحزبين بسبب الانشقاق الذي وقع فعلًا في مؤتمر قصر هلال في آذار/ مارس 1934.

(107) طلب الشيخ صبري عابدين في اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عُقد في 25/ 2/ 1933 لبحث مشكلتي الهجرة وبيع الأراضي أن يقتدي المجلس الإسلامي الأعلى بالتونسيين (الذين اعتبروا «المتجنس» كافرًا) وتكفير كل فلسطيني يبيع أرضه لليهود الصهيونيين. انظر: وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، 1918-1939، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ 1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، وثيقة عدد 119، ص 310.

(108) عُقد اجتماع في القدس أطلق عليه مؤتمر علماء فلسطين الأول وذلك في 25 كانون الثاني/ يناير 1935، وكان الهدف منه استصدار فتوى دينية تُحرّم بيع الأرض لليهود، ووجه المفتي خطابًا إلى العالمين العربي والإسلامي دعاهم فيه إلى التضامن مع الفلسطينيين وعدم البقاء مكتوفي الأيدي حتى لا تضيع فلسطين كما ضاعت الأندلس، مشيرًا إلى أن المشروع الصهيوني «لن يكتفي بفلسطين بل غايته الأقطار والمقدسات الإسلامية». وثائق المقاومة الفلسطينية، وثيقة عدد 117، ص 299-317.

(109) نشرت الزهرة، 24/ 2/ 1935 نص مضمون الفتوى والتعليق عليه.

يرتبط الحديث عن عمليات شراء الأراضي وهجرة اليهود إلى فلسطين بالضرورة بما سيؤول إليه أمر السكان الفلسطينيين، وعالج بعض الكتاب التونسيين هذا الأمر ودعا إلى ضرورة إيقاف بيع الأرض، واعتبر أن «من وسائل مواجهة الصهيونية التمسك بالأرض»[110] وعدم التفريط فيها[111]، كما ندد بسلوك الإدارة البريطانية التي تتحمل مسؤولية ما كان يجري للفلسطينيين نتيجة تمكّن اليهود الصهيونيين من الأرض، بمساعدة الإدارة البريطانية المباشرة أم غير المباشرة، ولعل حادثة «وادي الحوارث»[112] أفضل مثال على تورّط الإدارة البريطانية في فلسطين مع مساعي الحركة الصهيونية لامتلاك أكثر ما يمكن من الأرض على حساب السكان الأصليين.

أورد هؤلاء الكتّاب تفصيلات تتطرق إلى هذه الحادثة، لكن من دون أن يحللوها ويضعوها في إطارها، كما لم يتحدثوا عن أبعادها وانعكاساتها المختلفة على الفلسطينيين، وأطلقوا أحكامًا قيمية لأنهم وصفوا ما جرى بأنه حادثة «منكرة وفظيعة»، ودانوا في الوقت نفسه موقف بريطانيا مما جرى واعتبروه «أكبر دلالة على تلاعب الإنقليز... ونكث وعودهم التي قطعوها إلى العالم العربي»[113].

---

(110) النهضة، 11/ 5/ 1925.

(111) نجحت حملة علماء الدين في ردع الفلاحين عن بيع أراضيهم وأُسست في الوقت نفسه شركات عدة محلية هدفت إلى المحافظة على الأراضي العربية. انظر: الحوت، القيادات والمؤسسات، ص 296.

(112) في قضاء طولكرم. كانت الأراضي مسجلة باسم أمراء من المنطقة كملكية جماعية بيعت قبل الحرب العالمية الأولى لأسرة لبنانية رهنتها للفرنسيين الذين رهنوها بدورهم لليهود فرفع ورثة المرتهنين أمرهم إلى القضاء مطالبين بحقهم، فحكمت المحكمة بالدفع ورفع الرهن (كانت قيمة الرهن 42 ألف جنيه) وأقيم مزاد رسا على اليهود. ولم تتردد السلطة في تنفيذ الحكم وإجلاء 889 عائلة من بدو فلسطين عن أراضيهم وإعطائها إلى اليهود الصهيونيين، من دون الاهتمام بالجوانب الإنسانية والاجتماعية وبمآل السكان العرب، ولما رفض هؤلاء الرحيل قوّض الجنود خيامهم ووقع اقتتال بين الطرفين نجم عنه سقوط عدد من القتلى العرب. لمزيد من التفصيل، انظر: دروزة، ج3، ص 98-99.

(113) «طغيان الاستعمار الصهيوني في فلسطين،» الصواب، العدد 722 (4 آب/ أغسطس 1933).

خاتمة

على الرغم من تأخر الخطاب السياسي في تونس إدراك طبيعة وعد بلفور وخطورته، فإنه تنبه سريعًا لخطورة هجرة اليهود من أنحاء العالم إلى فلسطين وانعكاساتها على الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية للسكان الأصليين، كما أدرك خطورة انتقال الأراضي من الفلسطينيين إلى الصهيونيين بوسائل شرعية وغير شرعية. وكانت المواقف حازمة لا تقلّ صرامة عن الموقف الفلسطيني العام ذاته الذي أكد إصراره «على منع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود منعًا باتًّا ونهائيًا»[114]. ودان الخطاب السياسي في تونس السياسة البريطانية في فلسطين لتحالفها المتين مع الحركة الصهيونية، بل حوّلتها إلى أداة مؤثرة لتحقيق مشروعاتها في فلسطين. ولا شك في أن تعرّض تونس نفسها للهجرة المكثفة من الفرنسيين والإيطاليين والمالطيين وغيرهم من الأقوام الذين استوطنوا البلاد واغتصبوا أخصب الأراضي الفلاحية ونهبوا الخيرات ووظّفوا اليد العاملة التونسية واستغلوها أبشع استغلال، كان من أبرز العوامل التي ساعدت في اتضاح الرؤية، على الرغم من اختلاف الظاهرتين الاستعماريتين.

(114) انظر بيان اللجنة العربية العليا في: **وثائق الحركة الوطنية**، ص 652.

الفصل الثالث

تطور رؤية الخطاب للمقاومة الفلسطينية (1920-1939)

تكمن أهمية تفكيك الخطاب السياسي في تونس وإدراكه أسباب الحوادث وطبيعة المواجهات وفهم خلفيات مقاومة الفلسطينيين ضد الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين، في أنها تساعدنا في تحديد فهم الخطاب طبيعة الصراع من ناحية، وطبيعة النضال الفلسطيني والأسس التي يستند إليها من ناحية أخرى. كما أنه يساعدنا لاحقًا في تحديد الأسس والمنطلقات التي دفعت التونسيين إلى التضامن مع الفلسطينيين والتفاعل مع نضالهم. فقد اتخذت المقاومة الفلسطينية أبعادًا جديدة منذ ثورة البراق في عام 1929 وتطورت أساليبها وشعاراتها ورؤيتها، واتسعت قاعدتها الاجتماعية والجغرافية، بالتوازي مع تطور تجسيد المشروع الصهيوني على الواقع.

أما على المستوى الوطني التونسي فعرفت الحركة الوطنية التونسية بدورها، ولا سيما في ثلاثينيات القرن العشرين، منعرجًا نضاليًا جديدًا تمثل في احتدام الصراع مع إدارة الحماية ومشروعاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية من جهة[1]، وتعميق أساليبها الكفاحية ورؤاها السياسية والفكرية من جهة أخرى[2]. علاوة

(1) علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، سلسلة التاريخ والجغرافيا؛ 2 (تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1986)، ص 87-115.

(2) تعدد النضالات المطلبية والثقافية والسياسية: تأسيس الجمعيات وبروز عدد جديد من الصحف، الانشقاق في صفوف الحزب الحر الدستوري التونسي، أساليب نضالية جديدة تمثلت =

على ذلك، واجه قادتها وقواعدها أصنافًا عدة من الاضطهاد والقمع بشكل واسع وممنهج في تلك الفترة[3]. ولئن بدت هذه النضالات ذات أبعاد قطرية وإقليمية عمومًا، فإن الانشغال بالقضايا العربية وقضية فلسطين كان دائم الحضور، بل أصبح لهذا الانشغال حضور لافت نسبيًا عند الأحزاب مقارنة بما كان عليه الأمر في عشرينيات القرن[4]. ولا شك في أن رزوح تونس تحت الاحتلال من أبرز أسباب عرقلة ممارسة التونسيين أشكالًا تضامنية أرقى، فموضوعيًا كان من مصلحة فرنسا دعم أي ممارسة يقوم بها التونسيون للتضامن مع الفلسطينيين أو للاحتجاج على السياسة البريطانية في فلسطين، نظرًا إلى التنافس والصراع المتواصلين لفرنسا مع عدوّتها التقليدية بريطانيا في أنحاء عدة من العالم، ولا سيما في منطقة المشرق العربي، إضافة إلى سعي فرنسا الدائم لتقديم شكل حكمها الاستعماري كأفضل الأشكال الاستعمارية في العالم، خصوصًا في المغرب العربي وبلاد الشام، وهو أحد أبرز مجالات التنافس والنفوذ بين القوتين العظميين. لكنها لم تسمح للتونسيين بممارسة مثل هذا الحق المشروع إلا في حدود معينة وفي أوضاع خاصة، وكانت شديدة الحساسية من الخطر الذي كان يشكّله هذا الاتجاه (بحسب وجهة نظرها) على وجودها في تونس. وعبّر وزير الخارجية الفرنسي بوضوح عن هذه الاستراتيجيا في تعليقه على الرسالة التي بعث بها مواطن تونسي إليه طالبًا فيها تبليغ احتجاج سكان منطقته إلى «عصبة الأمم»، فقال موجّهًا كلامه إلى المقيم العام «إن هذا السلوك يعبّر عن حالة وعي لا نرغب فيها وليست لنا مصلحة في تشجيعها في مناطقنا بشمال أفريقيا باعتبار أنها (أي تلك الممارسة) تُستمد من روح التضامن الإسلامي العالمي... وإن قبول فكرة الالتجاء إلى جمعية الأمم كمحكمة عليا من خلالها يمكن «محاكمة» القوى الدولية هي «فكرة خطرة»[5].

= خصوصًا في الاصطدام بقوات الاحتلال والتظاهر في الشوارع وعقد الاجتماعات العامة، وطرح أسلوب المقاطعة الاقتصادية.

(3) عبد اللطيف الحنّاشي، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية: الإبعاد السّياسي أنموذجًا، 1881-1955: في جدلية الاضطهاد والمقاومة (صفاقس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003)، ص 162.

(4) أصدر الحزبان بعض البيانات، سواء للتنديد بالإدارة البريطانية أو للتضامن مع رموز الحركة الوطنية الفلسطينية أو دعوة قواعدها والناس بشكل عام إلى التضامن المادي مع الفلسطينيين.

(5) من رسالة وزير الخارجية الفرنسي إلى المقيم العام الفرنسي في تونس مؤرخة في=

أولًا: تطور مقاومة الاحتلال في فلسطين ورؤية الخطاب السياسي في تونس لها

انطلقت المقاومة الفلسطينية للمشروعات الصهيونية قبل الانتداب، واتخذت بعد الانتداب أبعادًا ومضامين وأشكالًا جديدة، تبعًا لتطور الانتداب في حدّ ذاته كإدارة استعمارية، وبطبيعة تحالفه الموضوعي مع الحركة الصهيونية، منذ أن عبّد لها الطريق لتحقيق مشروعها السياسي من خلال تركيز المؤسسات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، وإفساح المجال لليهود من كل حدب وصوب للاستقرار في فلسطين[6]. ومثّلت ثلاثينيات القرن العشرين مرحلة انتقالية للمشروع الصهيوني لأن قيادته تمكّنت من استثمار الأزمات العالمية وانعكاس بعضها على وضع اليهود في أوروبا لمصلحة مشروعها، كما تميزت هذه الفترة بتعدّد النضالات الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني وسلطات الانتداب[7].

1- ثورة البراق ورؤية الخطاب لها

أ- ثورة البراق

قامت الإدارة البريطانية في أواخر أيلول/سبتمبر 1928 برفع الحاجز الخشبي الذي وضعه اليهود للفصل بين الرجال والنساء في المكان المقدّس لدى المسلمين، فاحتج اليهود وتظاهروا وقرروا مطالبة الحكومة رسميًا بتسليمهم الحائط الغربي. أما المسلمون فعقدوا اجتماعًا عامًّا في المسجد الأقصى، وقرر المؤتمر الإسلامي المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 1928 منع اليهود منعًا باتًّا من وضع أي أداة من أدوات الجلوس، وتأسيس «جمعية حراسة الأقصى

= 25/ 10/ 1929 وردت في: Institut supérieur d'histoire du mouvement national [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 465, carton 2225 (2), dossier 2, folio 167.

(6) في شأن تطور المقاومة، انظر: وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، 1918-1939، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ 1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، وناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين (1917-1948)، ط 3 (بيروت: دار الطليعة، 1975).

(7) ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908-1993، دفاتر النهج (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995)، ص 35.

والأماكن الإسلامية المقدسة»، كما أصدر الحاضرون توصية في شكل نداء للسكان يدعونهم فيه إلى عدم بيع أراضيهم لليهود ومؤازرة الشركات الوطنية الفلسطينية لشراء الأراضي. وبذلك تحوّلت قضية البراق من قضية تتعلق بالطقوس الدينية إلى قضية وطنية عامة[8]. من جهة أخرى، أصدرت الحكومة البريطانية بيانًا في شأن البراق أكدت فيه ضرورة المحافظة على الوضع الحالي مع ضمان الملكية الإسلامية للحائط، كما ضُمّن البيان الحق المكتسب لليهود في الزيارة فحسب[9]. وبالتوازي مع ذلك عملت الحركة الصهيونية وضغطت من أجل عدم تنفيذ مضمون البيان. وعُقد في المسجد الأقصى اجتماع عام قرر الحاضرون فيه إرسال برقية إلى وزير المستعمرات البريطاني تضمنت إلحاحًا لتجسيد ما قررته حكومته في خصوص البيان، لأن عدم تنفيذ ذلك سيؤدي إلى بروز مشكلات دينية، إضافة إلى تعميق المشكلات السياسية القائمة[10]. تحرّك اليهود بسرعة وخرجوا في تظاهرة ضخمة (14 آب/أغسطس 1929) في «تل أبيب»[11] بمناسبة ذكرى تدمير هيكل سليمان، وتظاهروا مرة أخرى في اليوم التالي في القدس باتجاه الحائط الغربي، ورفعوا العلم الصهيوني وأنشدوا النشيد الصهيوني. وكردّة فعل على ذلك خرج المسلمون في اليوم التالي وانتقلوا بعد صلاة الجمعة في تظاهرة كبيرة حطّموا فيها منضدة اليهود[12]. وتحوّلت التظاهرة بعد ذلك إلى أعمال عنف واسعة. وضاعف من تلك الحركة البيان الاستفزازي الذي أصدره المندوب السامي البريطاني وتضمن افتراءات على العرب[13].

(8) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص221.

(9) انظر موقف اللّجنة العربية من البيان في: وثائق المقاومة الفلسطينية، وثيقة عدد 57، ص 142.

(10) الحوت، ص 222.

(11) «تل أبيب» هو اسم الحي الذي كان يسكنه مواطنو يافا من اليهود. أُسّس بين عامي 1909 و1910، في ظل الحكم العثماني لفلسطين. ومنذ عام 1948، تضخم هذا الحي بالتدريج ليتحول إلى مدينة «تل أبيب» التي التهمت يافا وحولتها إلى حيٍّ هامشي. و«تل أبيب» وضواحيها اليوم، مقامة على أراضي سبع قرى فلسطينية هُجّرَ أهلها في عام 1948 وخُرّبت ودُمّرت بعد ذلك. (المحرر).

(12) صادف ذلك يوم جمعة ويوم ذكرى المولد النبوي، وعُرف هذا اليوم بثورة البراق، وكان ذلك في 23/ 8/ 1929.

(13) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918-1939: من أوراق أكرم زعيتر، أعدتها للنشر بيان =

فكيف تفاعل الخطاب مع هذا الحادث؟ وإلى أي حدّ أثّر في تطور الخطاب تجاه فهمه للقضية الفلسطينية؟

ب- رؤية الخطاب

تعددت آراء الكتّاب التونسيين في أسباب الحادث، إلا أن الأغلبية أجمعت على أن أسبابه تعود إلى وعد بلفور[14]، خصوصًا إلى بروز الفكرة الصهيونية والحركة التي تمثّلها[15]. كما حمّل بعضهم سياسة إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين مسؤولية الحوادث وتداعياتها لأنها «وقفت موقفًا مخجلًا وانتصرت للصهيونيين جهارًا وساعدتهم على البطش بالفلسطينيين»[16].

لم يكتفِ الخطاب بتحميل مسؤولية ما حدث للحركة الصهيونية والإدارة البريطانية، بل وجّه انتقاداته إلى العرب بسبب «تهاون الناطقين بالضاد بتعس وشقاء أبناء جنسهم وفقدان عاطفة التعاون والمؤازرة»[17].

برز رأي آخر رأى أن الحوادث لم تكن بسبب الخلاف الديني فحسب، وإنما نتيجة «تطور ونمو الفكرة الوطنية العربية وغليانها في مصارعة الاستعمار الأوروبي»[18]. كما اعتبر ما حدث في القدس «ثورة» قام بها الشعب الفلسطيني لتحقيق أهداف عدة كإلغاء مبدأ الوطن القومي اليهودي، وإبطال وعد بلفور وتأليف حكومة عربية ديمقراطية في فلسطين[19]. واعتبر آخرون الحادث بداية صراعات مقبلة بهدف الدفاع عن القومية وعن مصير وطن عربي[20]. وعلى الرغم مما لتلك الحوادث من أبعاد دينية، فإننا نلاحظ تضمّن هذا الخطاب بُعدين

= نويهض الحوت، ط 2، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ 12 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، وثيقة عدد 162، ص 326.

(14) «قلاقل القدس،» النهضة، 17/ 9/ 1929، والصواب، العدد 592 (6 أيلول/ سبتمبر 1929).

(15) «القلاقل في فلسطين،» الصواب، العدد 593 (18 أيلول/ سبتمبر 1929).

(16) النهضة، 31/ 8/ 1929؛ «حول حوادث فلسطين،» لسان الشعب، العدد 357 (4 أيلول/ سبتمبر 1929)، و«يوم الشهداء،» لسان الشعب، العدد 398 (9 تموز/ يوليو 1930).

(17) «حوادث فلسطين،» الصواب، العدد 609 (10 كانون الثاني/ يناير 1930).

(18) «حوادث فلسطين المؤلمة،» لسان الشعب، العدد 358 (11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929).

(19) المصدر نفسه.

(20) «فلسطين واليهود،» النهضة، 1/ 12/ 1929.

أساسيين: الأول يعتبر الحركة الصهيونية جزءًا من الاستعمار الأوروبي، في حين يصف الثاني الحركة الوطنية الفلسطينية بأنها حركة تحرر عربي تناضل من أجل إقامة الكيان الفلسطيني الديمقراطي.

يمثّل استخدام الخطاب هذه المفاهيم «الحديثة» وتحديدَ أبعاد الصراع في فلسطين بهذا المنظور الجديد تطوّرًا نوعيًا في الرؤية السياسية للصراع وطبيعته، الأمر الذي يمثّل «قطيعة نسبية» مع الخطابات التي كانت سائدة وتعطي للصراع بعدًا دينيًا دون سواه من الأبعاد، كما يؤكد الوطنية الفلسطينية ويعتبرها جزءًا من حركات التحرر الوطني التي كانت تناضل ضد الحليفين: الاستعمار والصهيونية.

ساعد هذا الحادث بأبعاده المختلفة في تزايد اهتمام التونسيين بقضايا فلسطين، ولا سيما من جهة بلورة فهم معيّن للصراع والتعاطي معه بوصفه قضية استعمارية ذات طابع قومي وديني. كما تبرز قيمة الحادثة من خلال انخراط السكان والفاعلين السياسيين وغيرهم في تأييد الفلسطينيين ماديًا ومؤازرتهم سياسيًا، وذلك بإرسال برقيات احتجاج إلى السلطات البريطانية، أو برقيات تأييد للفاعلين السياسيين و«رجال» الدين الفلسطينيين. كما تبرز أهمية الحادث أخيرًا في خروج الحزب الحرّ الدستوري التونسي عن صمته واتخاذه موقفًا سياسيًا محدّدًا ومعلنًا مما يجري في فلسطين، وكانت تلك أول مرة تصدر فيها بيانات تتعلق بما يجري في فلسطين تحرّض على القيام بتحرّكات لمصلحة القضية الفلسطينية.

تواصل تنديد التونسيين واحتجاجهم، خصوصًا بعد أن أصدرت المحكمة البريطانية في فلسطين (القدس) أحكامًا ضد المتسببين بالحوادث من يهود ومسلمين[21]. فدينت تلك الأحكام باعتبارها أحكامًا جائرة ضد الفلسطينيين، وأبرزت مقالات نشرتها الصحافة التونسية انحياز المحكمة إلى الصهيونيين على الرغم من اقترافهم الأعمال نفسها[22]، ونسب كتّابها ذلك إلى عاملين: يتمثل الأول

---

(21) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973)، ص 241. قُدّم إلى المحاكمة أكثر من 100 شخص، أغلبيتهم من الفلسطينيين العرب، وأصدرت أحكام قاسية ضدهم: 25 حكمًا بالإعدام؛ 24 حكمًا ضد الفلسطينيين مقابل حكم بإعدام يهودي واحد لم ينفذ.

(22) «المحاكمة،» النهضة، 12/ 10/ 1929.

في كون نائب الحق العام في المحكمة «بريطاني إسرائيلي»[23]. أما العامل الثاني فيعود إلى تدخل الحركة الصهيونية التي مارست ضغطًا منوّعًا لمصلحة اليهود المتورطين في القضية[24]، واعتبر هؤلاء تلك الأحكام عنصرية ضد الإسلام والمسلمين، لذلك طالبوا بإحقاق العدالة بغض النظر عن الديانة[25]. وعلّق أحد الكتاب بمرارة للتمييز الذي حصل على خلفية تلك الحوادث، كاتبًا «لو صدرت تلك الأحكام عن محكمة شرقية لأصبحت أساطيل الدول أمام مراسيها»[26].

أطلق على يوم إعدام المحكومين الفلسطينيين[27] «يوم الشهداء»، ووصفت إحدى الصحف ما حدث بأنه «مجزرة» تمثّل فظاعة الإنكليز. كما كانت مناسبة للتنديد بالسياسة البريطانية المنحازة إلى الصهيونية التي أظهرت «ضعفها السياسي من حيث أنها تعامل شعبًا كاملًا معاملة شاذة وتعامل الدخيل والغريب معاملة لين وعطف»[28].

ج- الموقف من لجنة التحقيق البريطانية «لجنة شو»

شكّلت الحكومة البريطانية هذه اللجنة البرلمانية التي حملت اسم رئيسها «السير والتر شو»[29]. وصل أعضاء اللجنة إلى فلسطين في 24 تشرين الأول/ أكتوبر بهدف التحقيق في حوادث ثورة البراق، واستمعت في جلسات سرية إلى أكثر من مئة شاهد وإلى عشرين شاهدًا آخر في جلسات سرية خاصة. وكان من بين الشهود الحاج محمد أمين الحسيني[30]. ورفعت اللجنة تقريرها إلى البرلمان البريطاني في 31 آذار/ مارس 1930، وأبرز خيبة العرب من السياسة البريطانية، ولا سيما لعدم تحقيق

(23) «مصاب عرب فلسطين،» الصواب، العدد 600 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929).

(24) المصدر نفسه.

(25) المصدر نفسه.

(26) النهضة، 12/ 10/ 1929.

(27) هم فؤاد حجازي ومحمد جمجوم وعطا الزير.

(28) لسان الشعب، العدد 398 (9 تموز/ يوليو 1930).

(29) السير والتر شو: كان قاضي قضاة (مالقة) سابقًا. وضمّت اللجنة ثلاثة أعضاء ممثلين عن الأحزاب البريطانية الثلاثة: المحافظين والأحرار والعمال.

(30) سمح رئيس اللجنة لحكومة فلسطين واللجنة التنفيذية العربية واللجنة التنفيذية الصهيونية بحضور من يمثلها في الجلسات العلنية التي عقدتها.

تطلّعاتهم السياسية، الأمر الذي ولّد عداء العرب نحو اليهود، وأبرز مخاوف العرب من الهجرة وانعكاساتها الخطرة على مستقبلهم، ومن مسألة بيع الأراضي واستيلاء اليهود عليها، وتجريد العرب من أملاكهم بوسائل مختلفة، وبرّأ التقرير القيادة الفلسطينية من تدبير الحوادث، وحمّل مسؤوليتها للأطراف الثلاثة (الفلسطينيين واليهود والإدارة البريطانية)، كما أبرز رغبة العرب الفلسطينيين في إقامة حكم ذاتي من جهة وتعاطف السلطات الإنكليزية مع اليهود من جهة أخرى[31]. وكان من نتيجة صدور هذا التقرير تعيين لجنة لتحديد الحقوق والمطالب الخاصة بالبراق، وإيفاد خبير بريطاني في الشؤون الزراعية إلى فلسطين لبحث الأوضاع هناك[32].

طالب الخطاب السياسي في تونس رئيس الحكومة البريطانية ماكدونالد بمنح فلسطين استقلالها، معتبرًا أن ذلك هو السبيل الوحيد إلى عودة الهدوء والاطمئنان ووضع حدّ للظلم والعدوان. واعتبر أن ذلك الإجراء سيؤدي إلى انتشار السلم، لا في فلسطين فحسب، بل في كل جهة من جهات العالم التي أثار فيها وعد بلفور المشكلات[33]. من جهة أخرى، رحّب الخطاب بالتقرير الذي أصدرته اللجنة، واعتبره بعض الكتّاب «تقريرًا صادرًا عن خصم ولكنه خصم شريف»[34]، لأنه اعترف بالحقائق الواضحة، إلا أن جدوى مضمون التقرير ظلّت، بحسب الخطاب، مرهونة بقدرة الوفد العربي الفلسطيني الذي حلّ في لندن[35] على التفاوض والإقناع، خصوصًا أنه مدعوم بموقف العالمين العربي

(31) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، 6 ج (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ج 3، ص 69.

(32) الحوت، ص 227.

(33) الزهرة، 19/ 9/ 1929.

(34) المصدر نفسه، 25/ 3/ 1930.

(35) بادرت اللّجنة العربية العليا، بعد صدور تقرير «شو» ووصول حزب العمّال إلى السلطة إلى تشكيل وفد للتفاوض مع الحكومة البريطانية. تولى رئاسة الوفد موسى كاظم الحسيني بحكم السن وبعضوية محمد أمين الحسيني وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني وألفرد روك. وصل الوفد إلى لندن في 30 آذار/ مارس 1930، واستقبله رئيس الوزراء ووزير المستعمرات، كما حضر جلسة في البرلمان البريطاني. وتلخصت مطالب الوفد في: حظر بيع الأراضي من عناصر عربية إلى عناصر غير عربية، ووقف الهجرة وإقامة حكومة برلمانية ديمقراطية من جميع العناصر بنسبة عددهم. وأعلن الوفد عن أمله بأن توافق الحكومة في المستقبل على مطالبهم. الأمر الذي يشير إلى فشل مهمة الوفد التفاوضي. لمزيد من التفصيل، انظر: الحوت، ص 236-237، والكيالي، ص 257.

والإسلامي[36]. وكان الخطاب السياسي في تونس واعيًا عمق التحالف البريطاني الصهيوني، لذلك اعتبر أن أقصى ما يمكن أن يحصل عليه الوفد هو «وعد بتخفيف وطأة السياسة البريطانية في فلسطين وتليين سلوكها تجاه الفلسطينيين»[37].

يتوافق مضمون الخطاب في شأن هذه المسألة مع الموقف الذي توصل إليه الوفد الفلسطيني بعد اتصالاته بالأطراف البريطانية، وهو تعبير عن الممكن في ظلّ التحالف البريطاني الصهيوني وعدم قدرة العرب على جرّ الموقف البريطاني إلى مواقع أفضل إدراكًا لقوة الحركة الصهيونية وتأثيرها في الحياة السياسية البريطانية، لكن حتى هذا الحدّ الأدنى لم يتحقق للوفد الفلسطيني[38].

2- حوادث عام 1933 ورؤية الخطاب لها[39]

اتخذت المقاومة الفلسطينية في مطلع عام 1933 نهجًا نضاليًا جديدًا تمثّل في اعتماد سياسة عدم التعاون مع إدارة الانتداب[40]، ثم تطور الأسلوب النضالي إلى مواجهات وتصادمات جماهيرية عنيفة بين الفلسطينيين وإدارة الانتداب ممثلة في قواها الأمنية المختلفة. كما تميّزت الحوادث بمشاركة عربية من الأردن

(36) تزامن وجود الوفد الفلسطيني في لندن مع عقد مؤتمر شعبي في الهند (المستعمرة الإنكليزية) ضم نحو 50 ألف شخص، كما خرج الآلاف إلى شوارع بومباي. ومن جملة القرارات التي اتخذها المؤتمر اعتبار فلسطين وديعة للمسلمين كافة، لا لمسلمي فلسطين وحدهم، وتأييد الوفد الفلسطيني في لندن والمطالبة بإلغاء وعد بلفور والانتداب. كما قرر المؤتمر أن يكون 16 أيار/ مايو من كل عام - اعتبارًا من عام 1930 - يومًا للتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني تحييه الهند وسيلان وبورما. لمزيد من التفصيل، انظر: الحوت، ص 237.

(37) الزهرة، 25/ 3/ 1930.

(38) الكيالي، ص 256، ودروزة، ج 3، ص 71.

(39) تختلف الكتابات التاريخية الفلسطينية في وصف ما جرى في عام 1933: فهي انتفاضة لدى: الكيالي، ص 280. وتظاهرة عند: الحوت، ص 291. وهي «التظاهرة الكبرى» لدى: دروزة، ص 114. والفارق واضح بين تلك المصطلحات التي تتطلب الدقة.

(40) سياسة عدم التعاون: أقر المؤتمر الوطني الذي عُقد في يافا في 26/ 3/ 1933 هذه السياسة كما حددها حزب الاستقلال، وتتضمن: عدم التعاون الاجتماعي: مقاطعة الحفلات والولائم وعدم الاشتراك في الأندية؛ عدم التعاون السياسي: مقاطعة اللجان الحكومية والمجالس السياسية والامتناع عن دفع الضرائب؛ عدم التعاون الاقتصادي: مقاطعة البضائع والمصنوعات البريطانية واليهودية والاقتصار على ما هو ضروري. انظر: علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، 1918-1948 (عمان: مركز الكتب الأردني، 1989)، والشريف، ص 36.

وبلاد الشام انطلاقًا من الإحساس المشترك بخطورة ما كان يجري في فلسطين وانعكاساته المؤكدة على مناطق الجوار الفلسطيني. وربما يكون ذلك نتيجة أو صدى للمؤتمر الإسلامي الذي عُقد في القدس في عام 1931، ولا سيما الاجتماع الذي عُقد على هامشه وضمّ عددًا مهمًّا من رجالات الحركة العربية الاستقلالية الذين اتفقوا على ضرورة مقاومة الاستعمار بأشكاله كلها[41]. وأخيرًا تنبع أهمية الحدث من أنه مثّل أرقى أشكال النضالات الشعبية، خلال تلك المرحلة، في مواجهة تفاقم الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين.

أما اندلاع الحوادث فيمكن إرجاعه إلى أسباب عدة، منها: ارتفاع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وتضرر قطاعات واسعة من اليهود من جرّائها، ووصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا، وعدم استجابة الإدارة البريطانية لاحتجاجات الفلسطينيين ومطالبهم في شأن تفاقم الهجرة، بل قمع تحركاتهم السلمية، إضافة إلى الاستفاقة النسبية للحركة الوطنية الفلسطينية، ولا سيما ما تميّز به حزب الاستقلال[42] من حيوية ونشاط، وكذلك اللجنة العربية[43]، واعتماد سياسة عدم التعاون مع البريطانيين واللجوء إلى التظاهرات السلمية[44]. ولا شك في أن تنامي الشعور الوطني الفلسطيني الذي وصفه المندوب السامي البريطاني بأنه «آخذ في النمو باستمرار وهو أشد منه في أي مكان آخر وينطوي على شعور أشدّ مرارة نحو الحكومة البريطانية ولكنه ينعكس في أجزاء أخرى من العالم العربي أيضًا»[45]، أدى دورًا حاسمًا في هذا المضمار.

نُدد في أغلب الكتابات في تونس بموقف بريطانيا وسلوكها والإجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الانتداب في فلسطين، من ذلك تحجير التظاهرات

---

(41) الشريف، ص 87-89.

(42) أُسّس هذا الحزب رسميًا في 2 آب/ أغسطس 1932. وكان من مبادئه استقلال البلاد العربية استقلالًا تامًّا وأن فلسطين بلاد عربية وهي جزء طبيعي من سوريا. انظر: محافظة، ص 103-110، والحوت، ص 263-274.

(43) انبثقت عن المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس الذي عُقد بين 27 كانون الثاني/ يناير و4 شباط/ فبراير 1919، واستمرت قيادة اللجنة برئاسة موسى كاظم الحسيني حتى وفاته في عام 1934.

(44) دروزة، ص 111.

(45) الكيالي، ص 282.

«التي يرغب العرب في القيام بها ضد نموّ حركة الهجرة اليهودية إلى البلاد الفلسطينية»، واعتُبرت «سياسة معاكسة لرغبات الأمة»[46]، كما عبّر أحد الكتّاب عن استيائه «لفظاعة وبشاعة الاستعمار الإنكليزي»، وحذّر إنكلترا «من عاقبة أعمالها المنافية للعقل والمنطق والإنصاف»، كما عبّر عن مناصرة تونس «لشقيقتها فلسطين الشهيدة[47]، واحتجاجها على حوادث فلسطين وأسبابها ونتائجها»[48]. ورأى كاتب آخر أن بريطانيا أساءت إلى العالم الإسلامي بممارستها العنيفة ضدّ الفلسطينيين، بل «إنها قضت على نفوذها فيه لأن المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يعدّون فلسطين من البلاد المقدّسة»[49].

3- الانتفاضة الفلسطينية الكبرى (1936-1939) ورؤية الخطاب التونسي لها[50]

أ- أهمية الانتفاضة وأبعادها

تمثّل هذه الانتفاضة أول تحرك جماهيري واسع شاركت فيه أغلبية الفئات والشرائح الاجتماعية والطوائف الدينية المختلفة من مجمل المناطق

---

(46) «الحالة السياسية ببلاد العرب،» الزهرة، 17/ 10/ 1933.

(47) استخدمت هذه الصفة أول مرة في الكتابات التونسية، إلا أنها ستتردد بصفة مكثفة في أثناء عام 1936.

(48) «فلسطين الشهيدة، أو مثال من مدنية القرن العشرين،» لسان الشعب، العدد 549 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933).

(49) «الحالة في فلسطين،» الصواب العدد 730 (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933).

(50) تتميز بعض الكتابات التي اهتم كتّابها بمجال التاريخ الفلسطيني بعدم دقة استخدام المفاهيم المستعملة في بعض الأحيان. من ذلك ما يخص ما حدث في عام 1936، إذ نلاحظ استخدام المصطلحات التالية لوصفها:

«الإضراب الكبير» بحسب: دروزة، ص 121.

«الثورة الفلسطينية الكبرى» بحسب الكيالي، ص 299.

«إضراب كبير عام تحوّل أو تطور إلى ثورة» بحسب: الحوت، ص 331-349.

نميل إلى القول إن ما جرى كان «انتفاضة وطنية تحررية» باعتبار عدم وجود الشروط الأساسية لفعل «الثورة» التي تتطلب وضوح الأيديولوجيا الثورية للقيادة وبرنامجًا وتخطيطًا مرحليًا. والثورة في النهاية هي مآل تغييري ينجح في قلب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأسيس مجتمع جديد على أسس جديدة. والقول إنها انتفاضة لا ينقص شيئًا من نضالات الشعب الفلسطيني.

الفلسطينية مدنًا وأريافًا، وأفرزت هذه الممارسة قيادة محلية شعبية جديدة في خضمّ الحوادث، وذلك نتيجة الضغط الشعبي المتواصل الذي أدى إلى تأليف «اللجان القومية»، ثم بروز اللجنة العربية العليا، كما كان للمرأة دور فاعل في جميع الميادين[51].

تميزت الانتفاضة الفلسطينية أيضًا بوحدة الشعارات والمطالب: منع الهجرة اليهودية منعًا باتًّا ومنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود وتأليف حكومة وطنية تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي[52]. واستمر الإضراب نحو ستة شهور، والانتفاضة العامة نحو ثلاثة أعوام ونصف العام، وتجدد النشاط المسلح واتسع جغرافيًا واجتماعيًا[53].

شارك العرب في هذه الانتفاضة أفرادًا ناضلوا في صفوف الجماهير الفلسطينية (فوزي القاوقجي، استشهاد تونسيين إلى جانب عرب آخرين)، وحكومات عربية موالية لبريطانيا تدخلت في الشأن الفلسطيني باتجاه إيقاف الانتفاضة خدمة للمصالح الأنغلو - صهيونية[54].

مرت هذه الانتفاضة بثلاث مراحل رئيسة، واستمرت بين عامي 1936 و1939. وبدأت بإضراب عام مع مقاومة مسلحة تميزت بعفويتها في الأغلب، ثم انتقلت في مرحلة ثانية إلى نضال سياسي ودعائي إلى جانب المقاومة العنيفة

---

(51) الحوت، ص 342. كانت مشاركة المرأة الفلسطينية في النضال في وقت مبكر، وتابعت الصحافة التونسية ذلك، انظر: «إنقلترا وفلسطين: مظاهرة السيدات،» الزهرة، 24/ 9/ 1931، وأشادت مقالة رئيسة بدور المرأة الفلسطينية التي خرجت في تظاهرة للتعبير عن احتجاجها على تسليح سلطات الانتداب اليهود.

(52) عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية: من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية الثانية (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980)، ص 42. تمسكت القيادة الفلسطينية بهذا البرنامج الذي طرح منذ بداية الانتفاضة، ولم تسعَ إلى تطويره أو رفع سقف المطالب الفلسطينية إلى درجة أعلى، أي الاستقلال على الرغم من انتقال الانتفاضة إلى الكفاح المسلح والتفاف الجماهير الفلسطينية والعربية حولها، ولا شك في أن ذلك يعبّر عن الطبيعة الطبقية لقادة اللجنة العربية العليا واختياراتها واعتمادها على النضال السلمي من دون التفكير في أساليب أخرى، ربما تكون أنجع في تلك المرحلة.

(53) دروزة، ج 3، ص127-131. في شأن القوى الاجتماعية للانتفاضة، انظر: غنيم، ص 258-317.

(54) العراق والمملكة العربية السعودية.

بأشكال مختلفة، خصوصًا في الأرياف. واستمرت المقاومة المسلحة بقدر كبير من التنظيم مع جهد دبلوماسي. وساهمت عوامل عدة في اندلاعها[55]:

- محليًا: تفاقم التوتر والتناقضات بين العرب واليهود بفعل تزايد وتيرة الهجرة السرية وتغاضي الإدارة الاستعمارية عنها والتستر عليها وحمايتها. كما تفاقم خطر استيلاء الصهيونيين على الأراضي بوسائل عدة، وتزايد عملياتهم لتهريب السلاح والعتاد بعلم إدارة الحماية في كثير من الأحيان، وازدياد نسب العاطلين من العمل من العرب ورفض اليهود استخدامهم، خصوصًا في قطاع البناء، وتواصل الاستفزازات الصهيونية للفلسطينيين، منها ما كان يقوم به جابوتنسكي، إضافة إلى مماطلة إدارة الانتداب بضغط الحركة الصهيونية في تحقيق الرغبة الوطنية في بعث المجلس التشريعي الفلسطيني... أدى ذلك كله إلى سيادة حالة تململ وروح تمرد جرى التعبير عنها في ثورة القسّام. وتواصلت روح المجابهة لدى الفلسطينيين حتى بعد استشهاد القسّام[56].

- إقليميًا ودوليًا: توتر العلاقات الدولية على خلفية تفاقم الصراع بين القوى الديمقراطية والفاشية وتزايد الحملات ضد اليهود في أوروبا وانعكاس ذلك على الأوضاع في فلسطين. كما اشتد ساعد الحركة الوطنية السورية التي تمكنت من إجراء مفاوضات في شأن الاستقلال[57]، وكذلك الشأن في مصر التي تصاعد نضالها الوطني المطالب بإنهاء توقيع المعاهدة بين مصر وبريطانيا[58].

---

(55) عن الأسباب الداخلية للانتفاضة والتفسيرات المختلفة وتباينها، انظر: غنيم، ص 75-80، والموسوعة الفلسطينية، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية: أحمد المرعشلي، عبد الهادي هاشم وأنيس صايغ، ق 1، 4 ج (دمشق: الهيئة، 1984)، ج 1، ص 623-626.

(56) اندلعت ثورة القسام في تشرين الأول/أكتوبر 1935، واستشهد في معركة قادها ضد القوات البريطانية. وواصلت مجموعته الكفاح من بعده وأصبح رمزًا للفداء والتضحية الفلسطينيين.

(57) شهدت سورية في عام 1936 توترات حادة بين الحركة الوطنية السورية والسلطات الفرنسية، واندلع إضراب استمر خمسين يومًا، ونتيجة ذلك ولعوامل إقليمية وعالمية أعلنت الحكومة الفرنسية استعدادها للتفاوض مع الحركة الوطنية بهدف توقيع معاهدة (9/ 9/ 1936)، لكن سورية لم تحصل على استقلالها بالكامل إلا بعد جلاء القوات الفرنسية عن أراضيها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

(58) بدأت المفاوضات بين الطرفين في 2/ 3/ 1936 وانتهت بتوقيع معاهدة التحالف المصرية - البريطانية في 26/ 8/ 1936.

تحوّل الإضراب الكبير إلى انتفاضة شعبية مسلحة: من تظاهرات سلمية إلى حركة مسلحة أدت إلى مهاجمة المستوطنات. ومن ثم تحول الأمر إلى عصيان مدني فإلى عصيان مسلح امتد إلى مناطق مختلفة من فلسطين وشكّل خطرًا مباشرًا على المصالح البريطانية[59]، وهُرعت السلطات الاستعمارية إلى تطويق الإضراب والعمل من أجل عدم استمراره ثم إلى إيقاف الانتفاضة، وذلك بانتهاج سياستين متكاملتين، تمثلت الأولى في اتخاذ إجراءات تأديبية منوعة، مثل نسف بيوت المشتبه في انتمائهم إلى المجموعات المسلحة أو التنكيل بذويهم أو فرض غرامات مالية عليهم[60]. بالتوازي مع ذلك اعتمدت سياسة ثانية قضت بدفع أطراف عربية حليفة إلى التوسط لدى القادة الفلسطينيين لإنهاء الانتفاضة، من ذلك استدعاء الأمير عبد الله (الملك عبد الله لاحقًا) أعضاء اللجنة العربية العليا إلى عمّان، إلا أن الأعضاء رفضوا طلبه بإيقاف الانتفاضة ما لم يوضع حدّ للهجرة اليهودية، وازدياد الضغط على القادة السياسيين العرب[61]. كما وصلت دفعات جديدة من الجيش البريطاني وتوسّعت العمليات العسكرية ضد المقاومين، مع تنوع الإجراءات التأديبية واتساعها ضد السكان[62].

في هذا الوقت وصل نوري السعيد[63]، وزير خارجية العراق آنذاك، إلى فلسطين، بطلب بريطاني للغرض نفسه أيضًا. كما تحرّك أعضاء اللجنة العربية العليا باتجاه دول كانت على علاقة ببريطانيا وفي دائرة نفوذها (الرياض وشرق الأردن). وأثمرت هذه الاتصالات صدور بيان في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1936 وقّعه الملك ابن سعود والملك غازي (العراق) والأمير عبد الله بمباركة بريطانية، دعا إلى وقف الإضراب ووضع حدّ للانتفاضة، الأمر الذي استجابت له اللجنة العربية العليا في بيانها أيضًا[64].

(59) غنيم، ص 49؛ الكيالي، ص 302؛ الحوت، ص 331، ووثائق المقاومة الفلسطينية.

(60) غنيم، ص 105-106.

(61) Lotfallah Soliman, *Pour une histoire profane de la Palestine*, Cahiers libres (Paris: Ed. la Découverte, 1989), pp. 51-53.

(62) دروزة، ص 132-133.

(63) نوري السعيد (1888-1958): سياسي عراقي شارك في الانتفاضة ضد الأتراك العثمانيين مع فيصل، تولى وزارات عدة، ثم منصب رئيس مجلس الوزراء مرات عدة، قتل في انقلاب 14/ 7/ 1958.

(64) Soliman, p. 53.

أدى الاختلال في ميزان القوى العسكري والبشري، إضافة إلى عوامل أخرى لوجيستية واجتماعية، إلى انسحاب مجموعة القاوقجي بعد شهرين من حلولها في فلسطين بطلب من القيادة السياسية الفلسطينية[65]. غير أن الحلول السياسية التي طُرحت، ولا سيما تقرير اللجنة الملكية وتوصية التقسيم ولّدت الخيبات من جديد واتسع الاحتجاج والاستنكار والاستعداد لمواصلة الكفاح، الأمر الذي دفع اللجنة العربية العليا إلى التحرك رافضة مبدأ التقسيم وإنشاء دولة يهودية... واندلعت المعارك من جديد بعد مقتل حاكم الجليل على أيدي مجموعة القسّام المسلحة[66]. وتحركت السلطات الأمنية البريطانية في حملات ضد رموز النضال الفلسطيني، وأعلنت السلطات حلّ اللجنة العربية العليا وجميع الهيئات العربية الأخرى. كما أقصت المفتي من المناصب التي كان يشغلها كلها، واعتُقل مئات من المشتبه فيهم. وعلى الرغم من الفراغ السياسي الناتج من إبعاد القادة السياسيين[67]، استمرت التظاهرات وعمّت البلاد ودارت اشتباكات عدة ومعارك مسلحة بين العرب من جهة واليهود والبريطانيين من جهة أخرى. كما قامت مجموعات عدة بعمليات مسلحة ضد منشآت حكومية. ونتيجة اتساع العمليات أعلنت السلطات حالة الطوارئ[68]. واستمرت الانتفاضة على الرغم من صدور الكتاب الأبيض[69]، وتحوّلت دمشق مركزًا للقيادة، ولا سيما بعد لجوء الحاج محمد أمين الحسيني إليها وإقامته فيها[70]. لكن احتدام التوتر وخطورة الموقف الدولي ضاعفا متانة العلاقة التي كانت تربط بريطانيا بفرنسا، ودفعا الثانية إلى الإسراع في التضييق على المقاومين وحركتهم ومسالك تنقلاتهم[71]. بينما

---

(65) عن أسباب توقف الانتفاضة بحسب المؤرخين العرب والأجانب وبعض الفاعلين والمعاصرين للحوادث انظر: غنيم، ص 72-74.

(66) انظر بيانًا إحصائيًا في شأن أهم العمليات التي قام بها المنتفضون في المرحلة الثانية وعمليات الشرطة والجيش البريطاني في: المصدر نفسه، ص 197.

(67) اعتقال مجموعة من القادة ونفيهم إلى جزر السيشل.

(68) لمزيد من التفصيل، انظر: الكيالي، ص 338 وما يليها، ودروزة، ج 3، ص 196 وما يليها.

(69) سنعالج مضمونه والمواقف منه لاحقًا.

(70) انظر: الحوت، ص 378، ودروزة، ج 3، ص 204.

(71) اتُهم بعض قادة الانتفاضة، ومنهم الحاج محمد أمين الحسيني، بعلاقته بالنازية، وبأن إيطاليا وألمانيا تقفان وراء ما كان يجري.

تفنّنت بريطانيا في اضطهادها الفلسطينيين في الداخل وقمعهم، الأمر الذي ساعد في نهاية الانتفاضة[72]. لم يمنع ذلك كله عدول بريطانيا عن مشروع التقسيم، إلى حين، وتحوّل قضية فلسطين إلى قضية عربية تفاعلت معها الحكومات والشعوب، كلّ من موقعه[73]. فكيف تعاطى الخطاب السياسي في تونس مع هذه الانتفاضة الكبرى والقضايا المرتبطة بها؟

ب- رؤية الخطاب للانتفاضة وطبيعتها

استخدم الخطاب مصطلحات عدة متباينة، ومترادفة أحيانًا في المعنى الذي وصف مجريات الحوادث في فلسطين؛ تباينت أحيانًا وتطابقت في أحيان أخرى مع المصطلحات التي أطلقها الفلسطينيون أنفسهم.

وصف بعض الكتّاب في البداية ما يجري في فلسطين «معارك» حدثت في يافا و«تل أبيب»، وأورد حصيلة الخسائر بين الطرفين، العربي والصهيوني[74]، ثم أبرز هؤلاء تفصيلات عن الإضراب العام والتظاهرات التي اندلعت في حيفا، ثم تحدثوا عن «الهيجان والثورة» في الأرياف الفلسطينية[75]، واعتبروا أحيانًا أن ما كان يحدث «فتن وانفجار»[76]. لكن الرأي استقر على اعتبار ما حدث «ثورة حقيقية منظّمة ضد السيادة البريطانية لم يقع مثلها منذ احتلال إنجلترا لفلسطين»[77].

كان حصر أطراف الصراع بين الفلسطينيين والبريطانيين جليًا في ثنايا الخطاب السياسي في تونس، لكنه لم يتجاهل دور الصهيونيين في فلسطين وخارجها كأحد

---

(72) ارتكب قادة الانتفاضة أخطاء عدة ساهمت بكل تأكيد في فشلها، إضافة إلى انقسامات في صفوف الحركة الوطنية. انظر: عوني عبد الهادي، مذكرات عوني عبد الهادي، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 229، ودروزة، ص 216-219.

(73) عن أصداء الانتفاضة وتفاعل العرب والمسلمين حكامًا وشعوبًا معها، انظر: المصدر نفسه، ص 221.

(74) «الحالة في فلسطين،» الزهرة، 21/ 4/ 1936.

(75) الزهرة، 25/ 4/ 1936.

(76) «حوادث فلسطين والحكومة الإنقليزية،» النهضة، 22/ 4/ 1936.

(77) «الثورة في فلسطين،» الزهرة، 29/ 5/ 1936، و«الحالة في فلسطين،» الزهرة، 24/ 4/ 1936.

أطراف هذا الصراع. فأوردت إحدى الصحف خبرًا عن تأسيس لجنة صهيونية جديدة في فيينا - مباشرة بعد الحوادث - كان هدفها الحصول على حق «دخول 163 متطوعًا يهوديًا إلى فلسطين للدفاع عن الشعب الإسرائيلي»[78].

يشير نشر الخبر والتعليق عليه حينذاك إلى فهم معيّن لطبيعة الصراع وأبعاده المختلفة، إذ أكد حقيقة التضامن الصهيوني العالمي من جهة، وأعطى شرعية التضامن العربي - الإسلامي من جهة أخرى. كما تبيّن أن الفلسطينيين كانوا يواجهون عدوانًا مزدوجًا تمثّل في سلطات الانتداب بأجهزتها المختلفة، إضافة إلى اليهود في فلسطين والحركة الصهيونية العالمية.

كان الاهتمام بمجريات الانتفاضة في مرحلتها الأولى كبيرًا، لكنه بدأ بالانحسار في مراحلها الأخرى. وتركز الاهتمام على الحلول المطروحة، وبالتالي تقلصت متابعة المعارك التي خاضها الفلسطينيون، وكذلك الإجراءات البريطانية.

تابعت الصحافة والأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية المختلفة بدقة حوادث الانتفاضة وتفصيلاتها. فأفردت الصحافة اليومية والأسبوعية أعمدة ثابتة لنقل أخبار ما كان يحدث في فلسطين. كما أفسحت المجال للمقالات السياسية المتعلقة بنضال الشعب الفلسطيني، وتميّز بعض عناوين الأعمدة الإخبارية بشيء من المغالاة، وتضمن بعض المقالات تضخيمًا للحوادث أحيانًا[79]. وبالرجوع إلى المصادر الفلسطينية، نلاحظ أن أقصى ما حدث آنذاك استمرار الإضراب ومواصلة تأليف اللجان القومية[80]، ولا سيما قانون الطوارئ قد رفع[81]. أما الأرياف فلم تنتشر فيها الانتفاضة إلا في 18 أيار/ مايو 1936، واتخذت الحركة شكلين: رفض دفع الضرائب إلى الإدارة البريطانية

(78) «تأسيس لجنة صهيونية،» الزهرة، 26/ 4/ 1936.

(79) من أمثلة ذلك، عنوان الزهرة في صفحتها الأولى: «الهيجان بفلسطين، الثورة تنتشر بالأرياف،» الزهرة، 25/ 4/ 1936.

(80) تقرر بعثها في الاجتماع الذي عقد في نابلس في 19/ 4/ 1936 برئاسة أكرم زعيتر. وكانت مهمتها تنظيم الحركة الوطنية واستمرارها بطريقة تضمن تحقيق الأماني الوطنية التي تتجلى فعليًا في إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. انظر: وثائق الحركة الوطنية، ص 411-412.

(81) رفع بتاريخ 20/ 4/ 1936.

من جهة، وممارسة العنف ضد مصالح إدارة الانتداب لإرغامها على وقف الهجرة اليهودية من جهة أخرى[82].

ربما يدخل هذا التضخيم في إطار تعبئة التونسيين وبعث الحماسة في نفوسهم حتى يؤازروا إخوانهم الفلسطينيين، خصوصًا أن ذلك تزامن مع حملة جمع التبرعات لمصلحة الفلسطينيين. لكن يبدو الأمر أخطر من ذلك عند استخدام تعابير لوصف حالات لم تقع بالشكل الذي ذُكر، من ذلك مثلًا القول إن البريطانيين «قاموا بذبح الشيوخ والصبيان»[83]. أما الأحزاب فتعددت بياناتها التي تضمنت تنديدًا بالسياسة البريطانية، أو مؤيدة للنضال الفلسطيني. وبرز الخلاف في ما بينها أول مرة في شأن قضية لا تخص الشؤون الوطنية، بل مسائل عربية تتعلق بالسؤال عمن أجدر بتضامن التونسيين معه، الجزائر أم المغرب أم فلسطين[84]؟

ج- أسباب الانتفاضة من وجهة نظر الخطاب السياسي في تونس

تركّز اهتمام الخطاب في معالجته مجريات الانتفاضة على محورين أساسيين:

- يتمثل **المحور الأول** في إدانة الدور البريطاني في فلسطين الذي تجسد في العنف والشدة اللذين مارستهما الإدارة ضدّ الفلسطينيين. وحمّل مجمل الكتّاب في تحليلاتهم السياسية الحكومة البريطانية وإدارتها في فلسطين مسؤولية الحوادث. كما كانت مناسبة لجرد الحساب مع السياسة البريطانية الاستعمارية، إذ أبرز هؤلاء الكتاب أهم «الجرائم» التي ارتكبتها في حق سكان المستعمرات، وذكّروا بما حل «بالهنود والإيرلنديين من فواجع على يد البريطانيين»، أما بالنسبة إلى العرب فذكّر الخطاب بحادثتي دنشواي والسردار في مصر[85]. وأبرز أحد الكتاب إعجاب

(82) الكيالي، ص 309.

(83) «ما الطبع لا يتخلف،» الزهرة، 22/ 6/ 1936.

(84) سنعالج ذلك في أشكال التضامن مع فلسطين.

(85) قرية صغيرة في محافظة المنوفية. تتمثل الحادثة في نزول 5 ضباط إنكليز في تلك المنطقة في حزيران/ يونيو 1906 لصيد الحمام فتسبب إطلاق النار في إصابة قروية وفي حريق شب في مخازن الحبوب، فهبّ السكان للدفاع عن قريتهم وسقط منهم «شهداء»، ومات أحد الضباط. واتّهمت القرية =

العرب في السابق بالاستعمار البريطاني الذي فضّلوه على سائر الدول الاستعمارية بما حسبوا أنه يمتاز من غيره بالمرونة والسياسة البصيرة، لكن نكث بريطانيا عهدها في ما يخص تأسيس الدولة العربية واعتقال الشريف حسين وإعلانها وعد بلفور والتزام تطبيقه، أدت كلها إلى تغيير نظرة العرب إلى السياسة الإنكليزية التي أصبحت توصف بالقسوة والصلف وبالانحياز إلى الصهيونيين[86]. واعتبر أن ما تمارسه اليوم في فلسطين الأسلوب نفسه الذي مارسته بالأمس في المناطق التي احتلتها. وبلهجة ساخرة أبرزت لجنة الدفاع عن فلسطين في بيان لها كيف أن «الإنجليز لهم جمعيات للرفق بالحيوان، ولهم جنود يشنقون الأطفال ويقتلون النساء والرجال وينتهكون حرمات الكتب المقدّسة والمساجد»[87]، وأطلقت عليهم أوصافًا عدة، مثل «قساة، غلاظ، أكلة لحوم البشر، مصاصو الدماء البشرية»[88].

- أما المحور الثاني فأبرز مناصرة السلطات البريطانية اليهود والصهيونية، واعتبر ذلك تحالفًا بين الطرفين بهدف تنفيذ البرنامج السياسي للحركة الصهيونية، الأمر الذي جسّد الخضوع البريطاني للحركة الصهيونية والتخلي عن الاهتمام بالحق الفلسطيني، وتوصل الخطاب السياسي في تونس بتحليله ذاك إلى الطبيعة «الجديدة» للصراع في فلسطين الذي تحوّل في الواقع من صراع بين الفلسطينيين والصهيونيين إلى صراع بين الفلسطينيين وبريطانيا، ذلك أن «الخصومة لا بين المسلمين واليهود بل بين المسلمين وبريطانيا العظمى»[89]، وذلك في محاولة منهم «لإرضاخ عرب فلسطين لإرادتهم، والقبول بالأمر الواقع، والمتمثّل في إقامة الوطن القومي لليهود، الأمر الذي يمثّل «انتقامًا وتنكيلًا بالأمة العربية التي انخدعت بالمواعيد [الوعود] الإنجليزية في الحرب وحسبت أنهم صادقون»[90].

= بالاعتداء على ضباط الجيش الإنكليزي، وتشكّلت محكمة خاصة أصدرت أحكامًا قاسية ضد السكان، الأمر الذي أدى إلى ثورة الشعب المصري وتنديد عالمي ببريطانيا.

(86) «فشل الإنقليز في ميادين السياسة العامة،» الصواب، العدد 796 (24 تموز/ يوليو 1936).

(87) انظر: بيان لجنة الدفاع عن فلسطين، في: الزهرة، 17/ 9/ 1936.

(88) المصدر نفسه.

(89) النهضة، 23/ 3/ 1938.

(90) «تعكّر الحالة في فلسطين وتمادي الإنقليز على القسوة والغضب،» الصواب، العدد 823 (29 تشرين الأول/ أكتوبر 1937).

برز تباين شديد في تحليل أسباب الانتفاضة، فلم يحدد بعض الكتاب الأسباب بدقة، أو أنه أبرز في تحاليله أسبابًا غير دقيقة لما حدث، بعدما ساد اعتقاد أن السياسة البريطانية في فلسطين «تضرّ بالصهيونيين أكثر من الآخرين، فهي لا تسعى لنفعهم بل تعمل لمصلحتها الخاصة»[91] من دون تقديم ما يبرّر ذلك. في حين اعتبر آخرون ما جرى فتنة بين اليهود والعرب أشعلتها بريطانيا، فـ «الفتن ترجع إلى السياسة الإنجليزية التي تجتهد بكل ما في وسعها لتحقيق وعد بلفور وفكرة الوطن القومي الصهيوني»[92]، وأن بريطانيا تتّبع سياسة «ترجّح كفة الصهيونيين على العرب، وإحداث المشاكل وإنماء الخصومات وتأجيج نار العداوة وإحكامها بينهم»[93].

يشير الواقع إلى أن الصراع بين الطرفين برز منذ بداية ظهور الحركة الصهيونية وبداية نشاطها من أجل تحقيق مشروعها السياسي في فلسطين، وأعطت بريطانيا بوعدها «شرعية» للمشروع الصهيوني وعملت على تحقيقه بطرائق ووسائل مختلفة، وهي بذلك لم تخلق فتنة، بل إن سياستها ولّدت انتفاضة شعبية مناهضة لدورها في تكريس المشروع الصهيوني، هذا المشروع الذي استثمر التحولات الدولية، ولا سيما الصراع السياسي والأيديولوجي بين الأنظمة الفاشية والديمقراطية الأوروبية لتحقيق طموحاته على الأرض وأوجد «أمرَ واقعٍ جديد» في فلسطين على حساب الفلسطينيين. وبالتالي فإن ما ذهب إليه بعض التحاليل من أن بريطانيا «تنفّذ خطة مدبرة وسياسة معروفة هي فرّق تسد لتزيد قدمها تمكنًا في فلسطين، خصوصًا بعدما أحرزته إيطاليا من انتصار في بلاد الحبشة»[94] يجانب الحقيقة. كما أن اعتبار «فشل السياسة البريطانية في أفريقيا الشرقية كان سببًا في بروز حقيقة نواياها ومساعيها في فلسطين» لا يشي بفهم عميق لأسس السياسة الدولية البريطانية في ثلاثينيات القرن العشرين، ولا للتحالف الاستراتيجي بين بريطانيا والحركة الصهيونية، المبني على مصالح مشتركة بأبعادها المختلفة

(91) «أليست بريطانيا المسؤولة وحدها عن حوادث فلسطين،» النهضة، 11/ 6/ 1936.
(92) المصدر نفسه.
(93) المصدر نفسه.
(94) النهضة، 11/ 6/ 1936.

الاقتصادية والعسكرية في المنطقة العربية. أما «رجوعها إلى سياستها الاضطهادية القديمة حيث برزت للشعب العربي الفلسطيني في قالب جلّاد سفاك يريد أن يأتي على آخر رمق من حياة تلكم البلاد.. وجعلها أثرًا بعد عين»[95]، إنّما يعبر عن ثوابت السياسة الاستعمارية عمومًا، وهو أحد قوانينها الراسخة وغير ذلك من مرونة تدخل في إطار التكتيكات الظرفية لمواجهة أمر ما أو لتحقيق أهداف معينة تفرض عليها سلوكًا سياسيًا غير سلوكها الأصلي.

لم يكن هذا الخطاب السياسي، في الواقع، متجانسًا في هذه المسألة، فميّز بعضهم «سياسة الحكومة البريطانية» من «سلوكها» وأثنى عليه، فهي «التي تطلق المعتقلين وتسمح للمبعدين من عرب فلسطين بالرجوع إلى مسقط رأسهم أو حضور المؤتمر العربي الذي سيقام بلندرة»[96]. وبيّن هؤلاء «السلوك السياسي للإدارة البريطانية بفلسطين» الذي يتميّز «بالشدة والقهر»[97]. وأبرزوا الاعتداءات التي يقوم بها الصهيونيون على العرب من دون تحميل الإدارة البريطانية مسؤولية تلك الحوادث[98]. بل لم تتردد جريدة العمل[99] في إعطاء بُعد حضاري لهذا الصراع الذي كان يدور في فلسطين بين «الشرق البريء الأعزل أمام جبروت الغرب المسلح»، ثم اعتبار أن ما كان يحدث في القدس شبيه بما يحدث في تونس «من سفك للدماء لا يختلف عن عمليات حصد الأرواح التي تمارسها السلطات الفرنسية بتونس»[100]. ويعتبر هذا التوصيف تطورًا في موقف هذا الحزب، أو على

---

(95) الزهرة، 22/ 6/ 1936 مقالة بتوقيع ف.... [هكذا وردت في الأصل].

(96) «اللهم صبرًا،» النهضة، 26/ 1/ 1939.

(97) المصدر نفسه. يمكن الإشارة إلى أن هذا الموقف بخلاف موقف الحزب الحر الدستوري التونسي - الديوان السياسي الذي «استحسن» موقف الإقامة العامة، في حين سحب ثقته من حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، وذلك في مؤتمره الثاني في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1937. انظر: المحجوبي، ص 111.

(98) «فلسطين الشهيدة وتعاقب الأدوار المحزنة عليها،» النهضة، 1/ 7/ 1939.

(99) العمل: لسان حال الحزب الحر الدستوري - الديوان السياسي.

(100) العمل، العدد 54 (3 شباط/ فبراير 1938). حدثت في مدينة بنزرت آنذاك مواجهة عنيفة بين السلطات العسكرية والأمنية من جهة، والمناضلين الدستوريين والنقابيين، وقُتل تونسيان في تلك الحوادث.

الأقل موقف المسؤولين عن الجريدة الناطقة باسمه، من الصراع في فلسطين وفي تونس أيضًا.

د- نحو تجذر رؤية الخطاب السياسي تجاه القضية الفلسطينية

يمكن اعتبار تلك التحاليل والمواقف السابقة في تفسير ما جرى في فلسطين، قليلة التواتر، فجرى التشديد في أغلبية الكتابات على الأسباب الموضوعية للصراع الذي اعتبر نتيجة سياسة «الضغط والإرهاق وسياسة الامتناع عن تحقيق مطالبهم (أي الفلسطينيين) التي منها توقيف الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين»[101] و«يأس العرب من عدل بريطانيا وفقدان الثقة بوعودها»[102].

أصبحت هناك قناعة ثابتة لدى قطاع واسع من الكتاب التونسيين بأن الصراع في فلسطين أصبح «لا بين المسلمين واليهود، بل بين المسلمين من جهة واليهود وبريطانيا العظمى من جهة أخرى»[103]. وأبرزت تلك الحوادث حقائق عدة ذكرت في الخطاب السياسي في تونس، منها «أن البريطانيين متعنتون ومكابرون وأن تمسّكهم بوعد بلفور قد أنساهم مصالحهم ومواقفهم السياسية «العادلة»[104]، وأن الديمقراطية الإنكليزية التي طالما أشاد بها العرب والمسلمون، أظهرت زيفها حوادث فلسطين وأبرزت حقيقتها للعيان. كما أن الأنظمة الديمقراطية الأوروبية كانت تمارس «بامتياز» سياسة المكيالين، لا تجاه المشكلات العالمية فحسب، بل حتى الوطنية مثل المشكلة الإسبانية[105] التي تعاطفت معها وأيدتها على الرغم من أنها كانت ثورة «بين قوتين متكافئتين من وطن واحد. بينما فلسطين التي قامت فتنتها قبل إسبانيا والتي هي في ما بين الحق الأعزل والقوة الغاشمة الجائرة لم تلفت نظر أقل حكومة وأعظمها»[106].

تنبّه الخطاب أيضًا إلى الدور الخطر الذي قامت به أطراف عربية، فعلى

---

(101) العمل، العدد 54 (3 شباط/ فبراير 1938).

(102) «عند المسجد الأقصى،» النهضة، 29/ 9/ 1936.

(103) النهضة، 23/ 2/ 1938.

(104) «حالة الشقيقة فلسطين،» الصواب، العدد 812 (23 نيسان/ أبريل 1937).

(105) تعني بذلك الحرب الأهلية الإسبانية التي اندلعت في عام 1936.

(106) «اضطراب سياسة بريطانيا في معالجة نكبة فلسطين،» النهضة، 26/ 8/ 1936.

الرغم من أن نقدًا لمساعي ملوك العرب لوقف الانتفاضة لم يرِد في الكتابات السياسية في تونس[107]، فإن الاهتمام تركّز على الوساطة العراقية وأيّدها الكتّاب الصحافيون. واعتبر بعضهم أن اتفاق نوري السعيد مع اللجنة العربية العليا كان إيجابيًا، باعتبار أنه أثمر اتفاقًا تضمن المطلب الذي رفعته الانتفاضة، والذي تمثل في دور بريطانيا و«التزامها» وضع حدًّا للهجرة اليهودية في مقابل إيقاف اللجنة العربية العليا الانتفاضة، لكن ذلك لم يتحقق نظرًا إلى تدخّل الدوائر الصهيونية وتحرّكها بسرعة واستخدامها وسائل شتى من الضغط السياسي والمالي والأخلاقي من أجل إفشال هذا الاتفاق[108]. وطالب أحد الكتّاب بريطانيا بموقف حازم تجاه القضية الفلسطينية، «فإما الاستمرار في سلوك القوة والإبادة، تحت تأثير مصالحها السياسية، وإما الرجوع إلى السياسة الرشيدة الحكيمة التي ترضي العالمين الإسلامي والعربي بأن تمنح الفلسطينيين حقوقهم الوطنية المتمثّلة في الحرية والاستقلال ورفع الخطر عنهم بوقف الهجرة»[109].

انتقل تعاطي الخطاب السياسي في تونس مع قضية فلسطين من الإدراك العاطفي الأخلاقي - الإنساني إلى الإدراك السياسي العقلاني العميق لطبيعة الصراع وأطرافه الفاعلة وأرضية التقاء مصالحها وطبيعة تحالفاتها، وتعامل معها كقضية ذات أبعاد ثلاثة:

- بعد إنساني يهمّ الذين «يعملون على رقيّ النوع الإنساني أخلاقيًا».
- بعد إسلامي يهمّ «كافة المسلمين... لوجود مقدّساتهم في فلسطين».
- بعد عربي، فهي «عربية خاصة، تهم في المنزلة الأولى الأمة العربية الناهضة المتحفّزة لاحتلال مكانتها التاريخية في العالم... وفلسطين في قمة الرأس»[110].

---

(107) ربما يفسر ذلك باحترام تلك الأنظمة، إذ إنّ مسّها كان يعني مسّ النظام الملكي في تونس.

(108) «ألاعيب الصهيونية الخطرة: لماذا أخفق نوري باشا السعيد،» الزهرة، 4/ 10/ 1936.

(109) «فلسطين بين اليأس والرجاء،» الزهرة، 12/ 10/ 1936.

(110) محمد منصف المنستيري، «بعد صدور الكتاب الأبيض، موقف تونس من شقيقتها فلسطين،» الإرادة، 13/ 6/ 1939.

من جهة أخرى، لم يناصر الخطاب السياسي في تونس شكلًا معيّنًا للمقاومة، بل دعا إلى استخدام «الطرق المشروعة المعقولة»[111] كلها، لكنه أكد في المقابل ضرورة المقاومة «الدائمة المستمرة التي لا تهن ولا تنقطع»[112]، وذلك في مواجهة المشروع الصهيوني والاحتلال البريطاني. وكانت الدعوة إلى المقاومة السلمية بأشكالها الأكثر تواترًا من أشكال المقاومة الأخرى. أما الدعوة إلى استعمال العنف أو التحريض عليه فكانت محدودة جدًّا، إن لم نقل معدومة[113]. في المقابل كانت ثمة مباركة لما يقوم به الفلسطينيون باعتبار أنهم يواجهون عنف الدولة البريطانية، إضافة إلى عنف العصابات الصهيونية الغازية. وترددت الدعوات المنادية بضرورة ممارسة الفلسطينيين المقاومة العنيفة في مواجهة العنف المزدوج الذي يمارَس ضد ضدهم. وبالتوازي مع ذلك ترددت دعوات مبطّنة أيضًا، غير مباشرة، إلى التونسيين بضرورة المشاركة في هذا الصراع والمقاومة بما يستطيعون إليه سبيلًا، الأمر الذي شكّل تحولًا نوعيًا في مضمون الخطاب السياسي في تونس من الصراع، إذ أصبح التونسيون طرفًا فيه استنادًا إلى أسس دينية، ثم قومية - دينية، وبرزت دعوات تونسية إلى أن تكون المقاومة ذات بعد إسلامي/عربي بسبب وجود المسجد الأقصى في فلسطين، ولأن اليهود الصهيونيين يستهدفونه، إضافة إلى عدم قدرة الفلسطينيين على مواجهة التحالف البريطاني الصهيوني وحدهم، «فهناك تضامن متين بين الصهيونية والإنكليز، وهناك مؤامرة مكشوفة ضد العرب والإسلام بفلسطين... والخطر يزداد. فماذا أعدّ العرب وماذا أعدّ المسلمون لردّ هذه الأخطار ومقاومة هذا التيار»[114]. والواقع أن الخطاب السياسي التونسي أكد البعد الإسلامي لهذه القضية، حتى قبل عقد المؤتمر

(111) المنستيري، «بعد صدور الكتاب الأبيض».

(112) أحمد توفيق المدني، «مآل فلسطين،» الإرادة، 23/ 11/ 1934.

(113) لم تتبنّ الحركة الوطنية التونسية في أي مرحلة من مراحل تطوّرها العنف أسلوبًا للمقاومة، ولم تتضمن برامجها وأدبياتها تأكيد هذا الخيار. فالمقاومة العنيفة التي عرفتها البلاد كانت محدودة، وكانت نتيجة انسداد الأفق أمام الوطنيين وصدًّا للعنف الذي مارسته الأجهزة العسكرية والأمنية الاستعمارية ضد التونسيين.

(114) المدني، «مآل فلسطين».

الإسلامي في القدس الذي يُعتبر الشيخ عبد العزيز الثعالبي أول من اقترحه على الحاج محمد أمين الحسيني[115].

ثانيًا: تطور مضمون خطاب تضامن التونسيين

تميّز مضمون الخطاب في تعاطيه مع القضية الفلسطينية في هذه المرحلة، بفهم عميق لأبعادها المختلفة، وبالدقة في تناول مجمل القضايا ذات الصلة. وعلى الرغم من التعاطف الذي أبداه تجاه قضايا فلسطين، كان خطابًا بعيدًا عن التشنّج والتسرع في إطلاق الأحكام، وظلّت أشكال التعاطف والتآزر على المستوى المعنوي والعاطفي والأخلاقي من دون أن تصل إلى أشكال أخرى مادية إلا في أواخر عشرينيات القرن العشرين[116]. وكان الفكر السياسي الفلسطيني مصدر هذا «الاستقواء» بالمسلمين والعرب[117]، وذلك استجابة لاعتبارات عدة كنوعية الاحتلال البريطاني، وعدم قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية على مواجهة هذا التحالف وحدها[118]. يضاف إلى ذلك طبيعة الحركة الصهيونية ذاتها ومرتكزاتها التي كانت تستهدف المقدسات الإسلامية

---

(115) دروزة، ج 3، ص 79، وعبد العزيز الثعالبي، خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس، 1350هـ-1931م، أعدها للنشر أحمد بن ميلاد؛ تقديم وتحقيق حمادي الساحلي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988).

(116) أفريقيا، العدد 47 (16 نيسان/ أبريل 1925). يقول الكاتب «من واجبنا أن نتألم لآلامها وأن نشعر باضطهادها ونمنحها عواطفنا وشفقتنا ونضرع إلى الله».

(117) أُسست في مصر في عام 1920 لجنة فلسطينية - عربية طالبت بوحدة سورية مع فلسطين واستقلالها ورفض الوطن القومي اليهودي والانتداب. وكان من أبرز أعضائها محمد علي الطاهر. وفي عام 1934 أُسّس المكتب العربي للدعاية والنشر في دمشق بهدف «خدمة القضية العربية عامة بما فيها قضية فلسطين، والدعاية الخارجية، والبحث العلمي، وتقديم المعلومات والمعطيات الموثوق بها»، الأمر الذي يشير إلى الاهتمام المتزايد للفلسطينيين بنشر قضيتهم في العالم العربي خصوصًا. وأدى هذا المكتب دورًا مميزًا في التعريف بما كان يدور في فلسطين، وكانت نشراته تصل بانتظام إلى تونس، ولم تكن الصحافة التونسية تتردد في نشر بياناته والاستفادة من المعلومات والتحاليل التي يوردها. انظر: **وثائق الحركة الوطنية**، ص 383-386.

(118) فيصل حوراني، **جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948** (نيقوسيا: شرق برس، 1990)، ص 244.

في فلسطين أيضًا. واستطاعت الحركة الوطنية الفلسطينية إقامة علاقات متينة برموز الحركات الوطنية العربية والإسلامية وزعمائها[119]، وبرجالات الصحافة المحلية والجمعيات الأهلية. ودعت إلى بعث الروابط واللجان المؤيدة للحركة الوطنية الفلسطينية في كل مكان. وعلى الرغم من أن الحركة الوطنية الفلسطينية واصلت طلب الدعم من العرب من دون أن تساهم هي في دعمهم[120]، فإن القضية الفلسطينية في حد ذاتها ساهمت، مع ذلك، في تعميق «الوعي القومي» في عدد من البلدان العربية، منها تونس[121]، إضافة إلى تعميق الوعي السياسي لدى التونسيين من خلال نقل التجربة النضالية الفلسطينية من خلال ما كان يُنقل من أخبار عن المقاومة والصراع والصمود التي يبديها الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال المزدوج.

كيف نفسر تأخّر تضامن التونسيين المادي والسياسي مع الفلسطينيين، وما الدوافع التي قادت التونسيين إلى التضامن معهم؟

1 - تحليل مضمون خطاب التضامن

اتخذ تضامن التونسيين مع قضية الشعب الفلسطيني أشكالًا مختلفة، تضمنت أبعادًا عدة، وكانت دوافعها مختلفة على الرغم من تأخرها زمنيًا.

(119) نذكر علاقة عبد العزيز الثعالبي بمفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني، ودور الثعالبي في رأب الصدع بين أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية، وعلاقة الحاج أمين الحسيني برجال الحركة الوطنية التونسية. وأخيرًا نذكر دور محمد علي الطاهر صاحب جريدة الشورى الذي أقام علاقات بالتونسيين من الثعالبي إلى بورقيبة، ومن محيي الدين القليبي إلى الحبيب ثامر. انظر: أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود إدريس، الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية 1892-1940. ج1: مقدمة النشاط الفكري والسياسي للشيخ عبد العزيز الثعالبي في تونس من خلال وثائقه، تحقيق النصوص، تاريخ معاصر (تونس: بيت الحكمة، 1991)، وأحمد الأحمد (أبو الشيخ)، «الحاج أمين الحسيني وعلاقته بالحركات الوطنية المغاربية «الجزائر، تونس، ليبيا والمغرب الأقصى (1924-1949)»،» إشراف الهادي التيمومي (جامعة تونس الأولى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 1993).

(120) حوراني، ص 245.

(121) الهادي التيمومي، «دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي: مثال تونس،» في: مصطفى الفيلالي [وآخ.]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 8 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

أ- العوامل التي أدت إلى تأخر الدعوة إلى التضامن

تقف وراء تأخّر تضامن التونسيين مع الحركة الوطنية الفلسطينية عوامل عدة، منها ما يتعلق بأوضاع التونسيين، ومنها ما يتعلق بالفلسطينيين أنفسهم. ومن ذلك أن دعوة الفلسطينيين العرب واستنجادهم بهم للتآزر والتضامن المالي والسياسي لم تنطلق إلا في أواخر عشرينيات القرن العشرين[122]. وتكثّفت الدعوات في أوقات المحن، كأحداث ثورة البراق، ومن ثم في انتفاضة 1936.

يبدو أن مبدأ التضامن هذا لم يكن مطروحًا على الفلسطينيين بإلحاح، ولم يمثّل ثابتًا من ثوابت الخطاب السياسي الفلسطيني لمواجهة السياسة البريطانية والممارسة الصهيونية في فلسطين اللتين كانتا تعتمدان في تحقيق أهدافهما أساسًا على اليهود المنتشرين في كل مكان، بل إن الفلسطينيين لم يستفيدوا من تجربة الحركة الصهيونية في هذا الإطار، ولم تحاول الحركة الوطنية الفلسطينية محاكاة تجربة الحركة الصهيونية أو أساليبها في حشد التأييد لمواقفها وقضاياها أو أسلوبها في جمع التبرعات لتحقيق مشروعها[123].

أمّا بالنسبة إلى التونسيين فيبدو أن الوضع المالي للحزب كان معوّقًا في طريق الدعم المالي للفلسطينيين. إذ قام الحزب الحر الدستوري التونسي منذ نشأته على تبرعات أعضائه الميسورين، وقليل من عائدات الانخراطات أو من إيرادات بعض الصحف المحسوبة عليه[124]. وكان عند الحاجة يقوم بحملات لجمع الأموال عند سفر الوفود إلى باريس لعرض القضية التونسية[125]، أو لإرسال الأموال الى الطلاب التونسيين في فرنسا أو لدعم «جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين» عند الضرورة. وبالتالي لم تكن قضية دعم الفلسطينيين ماليًا مطروحة على قيادة

---

(122) ولا سيما المغرب العربي. وكانت ثمة دعوة إلى التبرع لضحايا زلزال عام 1928 في فلسطين.

(123) برزت محاولات قام بها بعض الفلسطينيين بهدف التصدي لعمليات بيع الأراضي.

(124) محمد مسعود إدريس، «مساهمة الشرائح الشعبية في الحركة الوطنية: الحزب الحر الدستوري في مدينة تونس، 1920-1934،» في: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق الهادي التيمومي، بحوث ودراسات، تاريخ (قرطاج: بيت الحكمة، 1999)، ص 663-701.

(125) بن ميلاد وإدريس، ص 228-230.

الحزب، وحتى عندما طرحها الفلسطينيون أو بعض أعضاء الحزب، كانت المسألة مثار جدال وخلاف بين أعضاء القيادة[126]، على الرغم من أن ميزانية الحزب كانت في تأزّم مستمر، بل ربما لم تكن للحزب ميزانية أصلًا بالمفهوم العصري للكلمة. كما يبدو أن الحزب كان يخشى من ردات فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية تجاهه، إذ كانت الأجهزة الأمنية والقضائية الفرنسية والتونسية شديدة الحساسية من مسألة جمع التونسيين التبرعات من أي نوع، ولا سيما إذا كانت لغايات سياسية. وقامت بمقاضاة تونسيين جمعوا تبرعات مالية لانتفاضة الريف في المغرب الأقصى، وأصدرت بحقهم عقوبات مالية وبدنية[127]. كما أن الأوضاع السياسية في البلاد لم تكن ملائمة للقيام بتحركات سياسية أو حملات تضامن وجمع الأموال لمصلحة الفلسطينيين، إذ تعرضت الحركة النقابية التونسية لقمع واسع في أواخر عام 1924، ثم حوصرت الحركة الوطنية وصحافتها منذ عام 1926. وساعد ذلك كله في انتشار الحذر والريبة في صفوف الوطنيين التونسيين الراغبين في التضامن مع الفلسطينيين. وبالتوازي مع ذلك يبدو أن النخبة الثقافية والسياسية الوطنية التونسية، على الرغم من تعاطفها مع الفلسطينيين، لم ترغب في الوقت نفسه في أن يثير تعاطفها المالي والسياسي (التظاهر وإرسال البرقيات) حساسية اليهود التونسيين، لأن كانت ثمة «رغبة في تجنب جرح عواطف مواطنينا من اليهود الذين قد يظنون أن مساعينا تحمل في مطاويها عدوانًا على إخوتهم في الدين»[128]، إضافة إلى الانعكاسات السلبية المحتملة وانقسام المجتمع التونسي بين قضايا «خارجية» ربما تؤدي إلى نتائج سياسية واجتماعية وخيمة، وكي «لا يحدث في هذه البلاد من العنصرَين الساميين الأخوين صفّان متقابلان كل واحد منهما ينصر قومه وإخوته في الدين، وهذا يفضي بطبيعة الحال للتشاكس... والتقاطع»[129].

---

(126) انظر عن هذه المسألة التقرير الأمني المؤرخ 17/ 9/ 1929: [I.S.H.M.N.], Archives nationales d'outre mer (Aix-en-Provence), bobine 48, carton 25, H33 (2), carton 7, folio 79, 17/9/1929.

(127) الحنّاشي، ص 149.

(128) «نشر الدعاية الصهيونية بالبلدان الإسلامية،» الزهرة، 30/ 6/ 1932.

(129) المصدر نفسه.

على الرغم من الخلفيات المحتملة لهذا الموقف ودرجة صدقيته، فإنه يعبّر عن موقف التزمته الحركة الوطنية من دون أن تلتزمه الأقلّية اليهودية في البلاد التي لم تتردد في جمع الأموال علنًا وإرسالها إلى الصندوق اليهودي. كما أن الدعاة الصهيونيين كانوا يجمعون الأموال بدورهم في أثناء الزيارات التي كانوا يقومون بها إلى البلاد. وكان ذلك كله يجري بعلم السلطات الفرنسية التي كانت تغضّ النظر ولا تطبّق القانون في مثل حالات التجاوز تلك. كما أن الأقلية اليهودية في تونس لم تدع فرصة أو مناسبة لها علاقة بالحركة الصهيونية ونشاطها في فلسطين إلا واحتفلت بها أو تعاطفت معها بوسائل استفزازية... ذلك كله من دون اعتبار لـ «عواطف» التونسيين، وعلى الرغم من ذلك لم يبرز «الانقسام» الذي تحدث عنه الخطاب السياسي في تونس، فهل ثمة أسباب أخرى لتفسير هذا الموقف؟

تبرز احتمالات عدة لتفسير هذا السلوك، إذ ربما يمثّل هذا الخطاب، في عمقه، موقفًا أو اتجاهًا كان سائدًا عند بعض قادة الحزب الحر الدستوري، رفض التفاعل أو التضامن مع قضايا فلسطين، إما خوفًا من سلطات الاحتلال، وإما خوفًا من تضرّر مصالح بعض الأطراف المرتبطة بمصالح بعض اليهود التونسيين[130].

كذلك، ربما كان ثمة اقتناع لدى عدد كبير من قادة الحزب أن التونسيين أولى بالإعانة المالية من غيرهم، ولا سيما أن الحزب كان يمرّ في أزمات مالية بشكل مستمر[131]. كما لا نستبعد وجود عناصر حزبية كانت ترى أن فلسطين لا تعني الحزب بشكل مباشر، أو على الأقل ليست من أولوياته، الأمر الذي يفنّد -

(130) في الأصل كانت جذور التواصل بين تونس والمشرق العربي ذات أسس دينية وعاطفية، وتواصل الأمر كذلك في المسائل كلها التي تهمّ جوهر الإصلاح في البلدان العربية والإسلامية (جمال الدين الأفغاني، وزيارتَي محمد عبده). أما في المسائل السياسية، فكانت «توجهات» النخب في تونس غربية في البداية على الأقل، الأمر الذي أخّر جزئيًا التواصل التلقائي بين القادة وقضايا المشرق والمغرب العربي. انظر: التليلي العجيلي، صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876-1918 (تونس: كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة؛ دار الجنوب للنشر، 2005)، ص 76-220.

(131) كانت تجربة الاكتتاب المالي التي نظمتها شِعب من الحزب في البلاد لمصلحة الريفيين في المغرب، مُرَّة، لأن سلطات الحماية عاقبت كثيرًا ممن قاموا بها.

ولو جزئيًا - ما ساد في الكتابات عن التعاطف غير المشروط للحزب مع القضية الفلسطينية[132].

في أي حال، يمكن أن نُرجع تاريخ انطلاق موجة تضامن التونسيين مع الفلسطينيين إلى أواخر عام 1929. ودفعت إلى هذا الاتجاه عوامل عدة واعتبارات، نذكر منها الدعوات المكثفة التي صدرت عن بعض المؤسسات الفلسطينية مطالبة التونسيين التبرع لفائدة الفلسطينيين. ومن ذلك بيان «اللجنة التنفيذية» و«المحكمة الإسلامية العليا» ومجلة الشورى الفلسطينية، وهي دعوات ارتبطت في الواقع باستفحال الصراع الفلسطيني - الصهيوني وعجز الفلسطينيين تدريجًا عن وقف الهجمة الصهيونية البريطانية، وعن قصورهم عن كسب انتصارات حاسمة لمصلحتهم. كما كان للضغط الكبير والمتواصل الذي مارسته القاعدة الحزبية وأعضاء في قيادة «اللجنة التنفيذية للحزب» على الكاتب العام، دور كبير في هذا المجال. ويبدو أن الأمر وصل بأحد الأعضاء إلى «تعزير» القيادة واتهامها بـ«الجبن» والسلبية[133]، في حين هدّد عضو آخر بالاستقالة في حال عدم استجابة الحزب لتلك الدعوات[134]. إضافة إلى ذلك، مارس أفراد في القيادة الوسطى من داخل البلاد ضغطًا على القيادة في العاصمة، لأن هذه القيادة جاءت إلى العاصمة والتقت مركزية الحزب لدفعها إلى الاستجابة لمطلبها في إرسال إعانات مالية إلى الفلسطينيين[135].

---

(132) كما بيّنا وسنبيّن لاحقًا فإن الحزب الدستوري- اللجنة التنفيذية، على الرغم من الكثير من المظاهر لم يكن أشدّ حماسة في ممارساته وخطابه تجاه القضية الفلسطينية من الديوان السياسي على مستوى القيادة على الأقل.

(133) صرح محمد كركر من قادة الحزب في الاجتماع الذي عُقد في 13/ 11/ 1929 متوجهًا إلى زملائه «أنتم لا تساعدون الحزب بنجاعة ولم ترسلوا لإخوانكم في فلسطين إلا مبالغ محدودة جدًّا من 15 إلى 30 جنيه. هل أنتم خائفون من الحكومة، ماذا يمكن أن تفعل لكم؟ هل ستقوم بنفيكم؟». من تقرير أمني سري مؤرخ في 26/ 12/ 1929 ورد في: [I.S.H.M.N.], Archives nationales d'outre mer (Aix-en-Provence), bobine 48, carton 25, h 33 (2), carton 7, folio 838.

(134) هدد سعيد أبو بكر في اجتماع عُقد في 5/ 9/ 1929 برئاسة الكاتب العام صالح فرحات بالاستقالة إذا لم يبدأ الحزب اكتتابًا ماليًا لإرسال عائداته إلى الفلسطينيين، لكنه تراجع عن الاستقالة في ما بعد. انظر: تقرير أمني مؤرخ في 17/ 9/ 1929 ورد في: المصدر نفسه.

(135) انتقل، على سبيل المثال، إلى تونس العاصمة إبراهيم بن ضياء وعامر ناجي والهادي =

كان لما قام به يهود البلاد، في هذا المجال، دور بارز في دفع التونسيين إلى محاكاتهم بالتدرج، إذ باشر اليهود التونسيون وغير التونسيين المقيمين في تونس[136]، في جمع التبرعات منذ عشرينيات القرن العشرين لمصلحة الحركة الصهيونية بهدف تمويل عمليات الهجرة والاستيطان، حتى بعد حصول الاصطدامات بين الفلسطينيين والصهيونيين في فلسطين. وحاولت الصحافة وبعض الكتّاب محاصرة تلك الظاهرة وكشف أبعادها وتنبيه التونسيين الذين يشاركون فيها من دون وعي لمخاطرها، لكن على الرغم من توقف التونسيين عن ضخّ «الحكك» الصهيونية بالدراهم والفرنكات، واصل الصهيونيون نشاطهم معتمدين على إمكاناتهم الخاصة. وفي المقابل باشر التونسيون بدورهم أيضًا في جمع الأموال لمصلحة الفلسطينيين وصار المثال اليهودي - الصهيوني حاضرًا في أذهانهم[137] ودعايتهم. «فتحوا (اليهود) الاكتتاب في الجهات بينما العرب في فلسطين لم يلقوا من إخوتهم في الدين واللغة إلا القليل من التعضيد والمساعدة الأدبية[138]، وتسلّحوا في ذلك بإيمانهم بعدالة قضية الفلسطينيين وبتجربتهم العملية في هذا الميدان»[139]. فما هي الأسس والمنطلقات التي اعتمدها الخطاب في تحريض السكان للتضامن مع الشعب الفلسطيني؟

= بن الحاج علي بن فرج وخليفة ساسي ومحمد بوزويته والطاهر بوغزالة، وكانوا أعضاء فاعلين في الحزب الدستوري في قصر هلال والمكنين (بلدتان في الساحل التونسي) للتباحث مع صالح فرحات الكاتب العام للحزب في شأن أشكال التضامن التي يمكن اعتمادها لنصرة شعب فلسطين. انظر ذلك في التقرير الأمني السري للغاية المؤرخ في 28/ 11/ 1929 الذي ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 78, carton 1674, dossier 1, folio 9.

(136) نقصد الذين لا يحملون الجنسية التونسية أصلًا أو الذين تجنّسوا بجنسية أوروبية.

(137) قدم التاجر اليهودي ألبير علال المختص في توريد «الشاي» 50 ألف فرنك لضحايا اليهود في فلسطين. تقرير أمني مؤرخ في 9/ 9/ 1936، ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 1870.

(138) الصواب، العدد 593 (18 أيلول/ سبتمبر 1929).

(139) جرت حملة واسعة لجمع التبرعات لفائدة الطرابلسيين في عام 1911 بقيادة «الشباب التونسي»، كما نشط بعض الدستوريين منذ عام 1924 لجمع التبرعات لفائدة الوطنيين في منطقة الريف المغربي.

ب- أسس التضامن ودوافعه

استند الخطاب السياسي في تونس، في ثنايا دعوته التونسيين إلى التضامن مع الفلسطينيين، إلى منطلقات وأسس عدة. فترددت كثيرًا دعوة التونسيين إلى التضامن مع الفلسطينيين على أساس ما يجمع التونسيين بالفلسطينيين من روابط مشتركة وانتماء إلى فضاء واحد؛ «الشعور العربي نحو الوطن العربي المفدى»[140]، أو باعتبار أن «فلسطين جزء من البلاد العربية، وهناك الدين والثقافة واللغة والتقاليد وهي واحدة في فلسطين وفي الأقطار العربية»[141]. وبرز تلازم البعدين العربي - الإسلامي بتواتر أكثر مقارنة بغيره من الأبعاد والدوافع ومبررات التضامن، حيث لم تخلُ دعوة من دعوات التضامن من هذين البعدين[142]. أما الدافع الديني فكان شديد التواتر بدوره في متن خطاب الدعوة للتضامن، وبرز تارة بشكل واضح وصريح من دون دوافع أخرى لصيقة «إظهار للرابطة المتينة التي تربطنا بإخواننا المسلمين المجاهدين»[143]، أو مثل قول آخر «أن يدفع المسلمون فرنكًا لإنجاد بيت المقدس»[144]، وتارة بطابع إنساني - ديني «نصوم ونطعم أولئك المنكوبين، فذلك أقل ما يجب علينا لحياة الإسلام والمسجد الأقصى»[145]، أو تحريض آخر على المساندة على أساس ديني إنساني «أساس الآصرة الدينية الإنسانية»[146].

---

(140) «احتجاجات...» الزهرة، 4/ 8/ 1936.

(141) محمد الصادق بسيس، «يا مسلمون يا مسلمات اجبروا فلسطين العربية،» الزهرة، 29/ 6/ 1936، و«فلسطين والصهيونية،» الصواب، العدد 653 (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931).

(142) تردّدت الدعوات دائمًا «باسم العروبة والدين»، انظر: مصطفى بن شعبان، «رابطة العروبة والدين: تونس وفلسطين شقيقتان في السراء والضراء،» الزهرة، 29/ 8/ 1936، وصالح السويسي الشريف القيرواني، «أغيثوا فلسطين،» الزهرة، 31/ 8/ 1936.

كما تؤكد المضامين هذا البعد أيضًا، من ذلك أن «كل متقاعس عن إعانة فلسطين مفرّط في الإسلام والعروبة،» انظر: تونس الفتاة، العدد 8 (31 كانون الثاني/ يناير 1939).

(143) الزهرة، 9/ 10/ 1936، بيان الديوان السياسي للحزب، وموقّع من قبل صالح بن يوسف.

(144) محمد المختار بن محمود، «فلسطين الشهيدة تستنجد فهل من منجد، وتدعو فهل من مجيب؟ اقتراح بسيط لإنجاد بيت المقدس،» الزهرة، 12/ 10/ 1936.

(145) محيي الدين القليبي، «عند المسجد الأقصى،» النهضة، 29/ 9/ 1936.

(146) محمد الصادق بسيس، «إغاثة فلسطين،» الزهرة، 24/ 6/ 1936.

في حين كان تواتر الدافع الإنساني محدودًا، كدافع مستقل، إلا أنه كان حاضرًا في ثنايا الخطاب إن بالتصاق ذكره بالدافع الديني كما رأينا، أو بشكل مستقل، «ندعوهم إلى عمل إنساني بحت وهو التبرع لتخفيف ويلات المنكوبين وإطعام اليتامى والأرامل من عائلات الشهداء»[147]. وينطبق الأمر على الدافع السياسي، وإن كان قليل التواتر، لكن كان شديد الوضوح وتركّز انطلاقًا من أن التبرع يعوّق الصهيونية في تحقيق أهدافها؛ «إنكم تعملون لتحقيق غرض الصهيونية إذا سكتم عن فلسطين المستغيثة بمالكم»[148]. كما شدّد الخطاب على أن ذلك يساهم في صدّ «غارات الاستعمار الإنقليزي - الصهيوني الذي دمّر البلاد واسترسل في قتل العباد»[149]. كما تردد تأكيد اعتبار المال أداة فاعلة للضغط على الدول لكسب موقفها السياسي كما تفعل الصهيونية؛ «تستمد الصهيونية قوتها فيما تستمد من المال الذي تجمعه وبواسطته تضغط على الدول لمساندة موقفها وخاصة إنجلترا»[150].

ترددت الدعوة إلى التبرع أيضًا بصفته تعويضًا عن القتال إلى جانب الفلسطينيين أكثر من مرة في ثنايا الخطاب المحرّض والداعي إلى التضامن مع الفلسطينيين، فنظرًا إلى عدم إمكان التحاق من يرغب من التونسيين بفلسطين، فإن «التبرع بالمال هو بديل عن عدم القدرة على التوجه إلى ساحة الحرب»[151]. علاوة على ذلك، تجسد الارتقاء بصيغ التضامن إلى أعلى درجاتها في الخطاب الذي دعا التونسيين إلى الالتحاق بساحة القتال في فلسطين. وفي إطار عملية التحريض تلك أبرز الخطاب مثال الذين التحقوا بالثورة الإسبانية أو الذين هبّوا للدفاع عن الحبشة أفرادًا ومنظمات، إلا أن الخطاب كان يدرك في الواقع استحالة التحاق التونسيين بفلسطين آنذاك؛ «لا نطلب منهم الانخراط في صفوف عصاباتهم مثلما يقع في مسألة إسبانيا اليوم، ومثلما وقع في الحبشة بالأمس»[152].

(147) النهضة، 29/ 9/ 1936.

(148) تونس الفتاة، العدد 8 (31 كانون الثاني/ يناير 1939).

(149) الزهرة، 9/ 10/ 1936، من بيان الديوان السياسي للحزب الدستوري.

(150) الزهرة، 4/ 10/ 1936.

(151) المصدر نفسه.

(152) النهضة، 29/ 9/ 1936، ربما يشير الكاتب هنا إلى التحاق بعض التونسيين في إسبانيا بالقوى الثورية ومشاركتهم في مواجهة القوى الفاشية بقيادة فرانكو.

وربما تفيد الإشارة إلى إسبانيا والحبشة في أن طبيعة الصراع الذي كان دائرًا في فلسطين لم تكن تختلف في أبعادها عن طبيعة الصراع الدائر بين القوى الفاشية من ناحية والقوى الديمقراطية في العالم من ناحية أخرى، ففلسطين بدورها كانت تجابه الصهيونية كأيديولوجيا وممارسة عنصرية استيطانية وإحلالية، متحالفة مع الاستعمار البريطاني الذي كان يتظاهر بتأييد القوى الديمقراطية، وكانت تلك الأبعاد للنضال الفلسطيني تعطي وجهًا «تقدميًا» وبعدًا إنسانيًا، الأمر الذي شرّع أو أباح القتال في صفوف الفلسطينيين تعبيرًا عن التضامن الإنساني ضد الفاشية والدكتاتورية الاستعمارية.

كان تأييد التونسيين للفلسطينيين غير مشروط ومبنيًا على أساس عدم التدخل في القرار السياسي الفلسطيني: «إننا نعلن مرة أخرى بأن ليس لنا من حقّ التدخل في مسألة فلسطين... لأن الكلمة العليا والرأي السديد للجنة التنفيذية... وبعبارة أفصح نؤازرهم ماديًا وأدبيًا من دون أن يكون لنا ضلع في التكلم بلسانهم»[153].

تميز خطاب التضامن بمضمون دعائي وتحريضي في الأساس أيضًا، تحكّمت به اعتبارات عدة، ولا سيما الرغبة في دفع الناس إلى التبرع لفائدة الفلسطينيين لمواصلة نضالهم ضد أعدائهم الصهيونيين، لا اليهود. لكن على الرغم من تواتر الدوافع الدينية في متن هذا الخطاب التحريضي لفائدة فلسطين، فإننا لم نلحظ ذكرًا لليهود أو اليهودية، ما يعني تأكيد خلو الصراع من بُعده الديني بحسب هذا الخطاب وفي هذه النقطة بالتحديد. أما ما تردد وتواتر فهو أن تلك التبرعات هي لغاية إنقاذ المسلمين أو بيت المقدس أو المسجد الأقصى من «شر» الصهيونيين، لا اليهود. وربما لا يعبّر ذلك بالضرورة عن فهم طبيعة الصراع الذي كان دائرًا في فلسطين، بل ربما تقف وراءه عوامل أخرى كالرغبة في عدم نقل الصراع الذي كان دائرًا في فلسطين إلى تونس بين اليهود والمسلمين. لكن ثمة من أكد جانبًا آخر من المسألة، فنزع الصبغة الدينية عن الصراع وأعطاه بعدًا وطنيًا من ناحية استهداف اليهود المسلمين والمسيحيين: إن «عرب فلسطين هم مسلمون ومسيحيون،

---

(153) «السياسة الإنجليزية تفلح في الترشيد مثلما أفلحت في الاستعمار،» الصواب، العدد 653 (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931).

ولم تلتفت اللجنة عند جمعها للمال لهذه المسألة، ونرسل الأموال إلى اللجنة التنفيذية العليا التي تجمع المسلمين والمسيحيين»[154]. لكن في الوقت نفسه لم ينفِ الدوافع الدينية التي تقف وراء عملية التضامن: «نعم إن العاطفة الإسلامية كان لها تأثير قوي على حركتنا وهو شيء طبيعي، وقد دفعنا إلى ميدان العمل ما نخشاه من استيلاء اليهود على المسجد الأقصى»[155].

كان «الحزب الدستوري - اللجنة التنفيذية» يوصف بأنه أقرب من غيره من التشكيلات السياسية والاجتماعية في تونس إلى العروبة والإسلام على مستوى مضمون خطابه الفكري والسياسي، إلا أن خطاب «الحزب الدستوري - الديوان السياسي»، في شأن القضية الفلسطينية خصوصًا، لم يخلُ بدوره من جرعات دينية، وكان بيانه «مشحونًا» بجرعة «دينية» أكثر من العادة، وأكثر مما ورد من الأطراف الأخرى[156].

الواقع إن توظيف الدين في خطاب الحزب الدستوري - الديوان السياسي لم يكن جديدًا، فزعيمه الحبيب بورقيبة لم يتردد في توظيف الدين في بعض معاركه السياسية. وكانت أول مقالة كتبها في الصحافة التونسية بعد رجوعه من باريس الدفاع عن الحجاب[157]، كما كانت أول معركة سياسية خاضها ضد رغبة الإدارة الفرنسية وقرارها دفن المتجنسين التونسيين في المقابر الإسلامية[158]. ولا يختلف الأمر هنا، إذ بدا أن توظيف الدين أمر عادي لتحقيق أهداف محددة، إن لمصلحة جمع التبرعات للفلسطينيين أم لدرء التهم الموجهة إليه على أنه حزب معادٍ للعروبة والإسلام[159]. وثمة إشارة في تقرير أمني إلى أن نشاط الحزب

---

(154) أحمد بن ميلاد، «الانتداب البريطاني على فلسطين أساسه الغلط التشريعي الفظيع،» الإرادة، 11/ 8/ 1937.

(155) المصدر نفسه.

(156) انظر بيان الديوان السياسي للحزب الدستوري بتوقيع صالح بن يوسف، في: الزهرة، 8/ 9/ 1936.

(157) Habib Bourguiba, *Articles de presse 1929-1933*, 3ème éd., Histoire du mouvement national tunisien. Documents; 1 (Tunis: Dar el amal, 1982), pp. 53-57, «Le Voile,» 11/1/1929.

(158) الحبيب بورقيبة، حياتي آرائي جهادي، ط 2 (تونس: وزارة الإعلام، 1983)، ص 90.

(159) انظر: محمد بورقيبة، «هم يتهموننا،» الزهرة، 23/ 2/ 1934، ردّ فيها على اتهام اللجنة =

الدستوري - الديوان السياسي من أجل فلسطين، لم يكن بمبادرة من القيادة العليا، بل كان نتيجة احتجاج مجموعة من الكوادر الوسطى للحزب الذين ذهبوا إلى محمود الماطري رئيس الحزب وطالبوه إلى التدخل لإصلاح الموقف[160]، وهو الموقف نفسه الذي اتخذته قيادة حزب اللجنة التنفيذية وكان يشبه سلوك قاعدتها.

في أي حال، وظّفت الأطراف السياسية والاجتماعية في تونس البعد الديني كغيره من الأبعاد، في خطابها التحريضي الداعي إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني في محنته، وكان في الأغلب خطابًا براغماتيًا مرنًا هدفه دفع الناس إلى تقديم التبرعات المالية لمصلحة الفلسطينيين. فما النشاط الأبرز الذي اعتُمد لإنجاح الحملة؟ وما أهم مميزاته؟ وما أهم الفئات الاجتماعية التي ساهمت في التبرع؟

2- الدعم المالي

تنوعت أشكال تضامن التونسيين مع الفلسطينيين، وكان الدعم المالي أبرزها وأكثرها دلالة. إذ على الرغم من الأوضاع القاسية التي كان يعانيها التونسيون، فإنهم لم يترددوا في تقديم الدعم. وتعتبر فكرة التبرع بـ «مصروف يوم الصوم» بأبعادها المختلفة فكرة طريفة، حقق أصحابها من خلالها الأهداف المرجوّة. وتميزت حملة التبرعات بخصائص كثيرة ومرّت بمراحل عدة.

أ- مراحل عملية الدعم

برز هذا الدعم مع تطور الحوادث وبعد طلب الفلسطينيين ذلك. ومرت هذه العملية بمرحلتين:

= التنفيذية للحزب لجماعة الدستور الجديد باللائكية ومناصرة الطاهر الحداد في دعوته إلى تحرر المرأة، ودافع عن موقف مجموعته التي لم تساند الحداد مستشهدًا بما كتبه الطاهر صفر في هذا الموضوع ومقالة الحبيب بورقيبة في الرد على محاضرة حبيبة المنشاري التي دعت إلى السفور وعارضها الحبيب بورقيبة علنًا.

(160) تقرير أمني مؤرخ في 26/6/1936 ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 1870.

- المرحلة الأولى، انطلقت في أواخر عام 1929، أي إنها ارتبطت بحوادث ثورة البراق، بعد وصول «استغاثة» مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني، فبادر أفراد من الحزب الدستوري التونسي بجمع مبالغ من المال بلغت نحو «557 فرنكًا فرنسيًا»[161]، يضاف إليها 194 قرشًا مصريًا[162]، وأرسلوها في 5 شباط/ فبراير 1930 إلى محمد علي الطاهر صاحب جريدة الشورى الفلسطينية التي كانت تصدر في القاهرة. وبعد وصول تلك المبالغ إلى فلسطين تلقى الحزب الحر الدستوري التونسي رسالتَي من اللجنة التنفيذية الفلسطينية ومن المحكمة العليا الإسلامية في القدس.

أثارت مساهمة التونسيين تلك، ورسائل الشكر من المؤسستين الفلسطينيتين، نوعًا من «الخجل» عند بعض الحزبيين الذين عبّروا عن استيائهم بسبب فتور حماسة الحزب. واعتبر أحد الأعضاء أن ما قدمه الأفراد متواضع جدًّا، وأن الحزب «لم يبذل المجهودات الضرورية لمعاضدة إخواننا الفلسطينيين، ونحن لا نستحق الشكر»[163]. وادّعى صالح فرحات[164]، في اجتماع اللجنة التنفيذية أن «خزينة الحزب تكاد تكون فارغة، ودعا لوضع خطة لجمع الأموال»[165]. قد يكون ما ذكره الكاتب العام للحزب صحيحًا، لأن الحزب كان يعاني أزمة مالية مزمنة. ويبدو أن دعوته إلى تنظيم حملة تبرع مالي لفائدته، في تلك الأوضاع،

---

(161) أوردت الأجهزة الأمنية قيمة هذا المبلغ نقلًا عن الشورى التي أبرزت أسماء المتبرعين والمبالغ التي ساهموا فيها، لكنها أغفلت المبالغ اللاحقة التي ذكرتها الجريدة في آخر القائمة. انظر:
[I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 465, carton 2225 (2), dossier 2, folio 233-234.

(162) تبرع الأخوان عمر ومحمود زروق من تونس بهذه القيمة الإضافية. [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 465, carton 2225 (2), dossier 2, folio 233.

(163) تقرير أمني مؤرخ في 26/ 11/ 1929 عن اجتماع الحزب في 13/ 12/ 1929 ورد في:
[I.S.H.M.N.], Archives nationales d'outre mer (Aix-en-Provence), bobine 48, carton 25, H 33 (2), carton 7, folio 837.

(164) صالح فرحات (1894-1979): محام، انتسب إلى الحزب الحر الدستوري منذ تأسيسه. شارك في وفود الحزب إلى فرنسا. كتب في صحافة الحزب باللغة الفرنسية. تولى الأمانة العامة في الحزب بعد مغادرة الثعالبي البلاد. تولى وزارة العدل في عهد المنصف باي. شارك في مؤتمر الاستقلال في عام 1946.

(165) تقرير أمني مؤرخ في 22/ 1/ 1930 ورد في: [I.S.H.M.N.], Archives nationales d'outre mer (Aix-en-Provence), bobine 48, carton 25, H33 (2), carton 7, folio 844.

وجدت من تصدى لها، الأمر الذي عبّر عنه كثير من الأعضاء حين نادوا بضرورة التضامن ماليًا مع الفلسطينيين. وربما يكون ذلك ردًا على «التيار» الذي كان يرى أن الحزب أولى بالمال من الفلسطينيين. فباشر قادة من الحزب بالدعاية في أوساط عدة لجمع الأموال لمصلحة الفلسطينيين(166). كما امتدت الحملة إلى الساحل والقيروان أيضًا(167). ويبدو أن ما تُبرع به لم يتجاوز 100 جنيه استرليني أُرسلت عن طريق «البنك العثماني» باسم محمد علي الطاهر أيضًا(168). وانتهت الحملة في بداية عام 1930، على الرغم من الدعوات إلى مواصلة حملة التبرّع، ولا سيما بعد عقد مؤتمر القدس(169).

- أما المرحلة الثانية من الدعم فبدأت بعد انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في عام 1936، عقب النداء الذي وجّهه الحاج محمد أمين الحسيني، رئيس اللجنة المركزية العليا لإغاثة منكوبي فلسطين، طالب فيه بمد الفلسطينيين بـ «المعونة المادية والمواساة»(170)، وبعد ورود أخبار عن تأسيس لجان إغاثة

---

(166) تقرير أمني مؤرخ في 22/ 11/ 1929 ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 465, carton 2225 (2), dossier 2, folio 236.

يذكر التقرير أن محيي الدين القليبي والشيخ قاسم الجربي قاما بهذه الحملة.

(167) المصدر نفسه. يذكر التقرير أن حمادي المدب قام بجمع الأموال في سوق البلاغجية. أما في القيروان فقام بذلك محمد كشيش.

(168) تقرير أمني مؤرخ في 22/ 11/ 1936 ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 465, carton 2225 (2), dossier 2, folio 236.

(169) تذكر دراسة أن الشيخ عبد العزيز الثعالبي «تحمّل مسؤولية الدعاية للقضية الفلسطينية - عند نهاية مؤتمر القدس، وجمع التبرعات لها في البلدان الإسلامية، وأنه قد أوكل مهمة القيام بجمع التبرعات في تونس للشيخ إبراهيم أطفيش». انظر: محمد مسعود إدريس، «تونس والقضية الفلسطينية ما بين الحربين،» المجلة التاريخية المغاربية، العددان 49-50 (1988)، ص 16. بالرجوع إلى وثائق المؤتمر لم نعثر على ما يشير إلى أن الثعالبي كلف أحدًا بجمع التبرعات. وربما حصل ذلك في عام 1936 بتكليف من الحسيني، لا المؤتمر. أما في شأن إبراهيم أطفيش فكان مقيمًا في القاهرة بعد أن أُبعد عن تونس في عام 1923 بسبب نشاطه السياسي. ولأنه جزائري لم يسمح له بزيارة تونس، فكيف يمكنه الإشراف على التبرعات. ومن ثم فإن محمد علي الطاهر تولى ذلك بنفسه بالتنسيق مع الحاج محمد أمين الحسيني. عن إبراهيم أطفيش، انظر: صالح الخرفي، من أعماق الصحراء (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1991)، ص 54-55.

(170) انظر نص النداء في: الزهرة، 21/ 5/ 1936.

فلسطين والدفاع عن فلسطين في سورية ومصر[171]، وعقب صدور بيان اللجنة العربية في القاهرة الذي وقعه محمد علي الطاهر[172]. وظهرت في هذه الأثناء دعوة محمد الصادق بسيس للتضامن مع فلسطين وتأليف اللجان وجمع الأموال[173]، وساهمت أطراف عدة في تنظيم الحملة التي دعت الناس إلى التبرع لفائدة فلسطين كالصحافة وشعراء وشخصيات سياسية وأئمّة مساجد[174]. وحققت الحملة التضامنية نجاحًا كبيرًا انعكس في المبالغ التي جُمعت وأُرسلت إلى القاهرة، إضافة إلى الرسالة التي بعث بها محمد علي الطاهر، رئيس اللجنة العربية، إلى محمد الصادق بسيس شكره فيها على الجهد التونسي في دعم فلسطين[175]. ويعود ذلك إلى الأوضاع السياسية العامة في البلاد، التي تميزت بـ «الغزل السياسي» بين الحزب الدستوري - الديوان السياسي والإدارة الفرنسية ووصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، التي أعلنت عن اتباع سياسة جديدة وتطوير التجربة السياسية والنقابية الوطنية التونسية على مستوى الخطاب والممارسة وتفعيلها مع الحوادث والقضايا العالمية[176].

ب- إحكام التنظيم والهيكلة

أشرفت على هذه الحملة لجنة «إغاثة منكوبي فلسطين» التي أُنشئت في أيار/ مايو 1936 برئاسة الحكيم أحمد بن ميلاد[177]، وكانت لها فروع عدة في

---

(171) أُسست لجنة الدفاع عن فلسطين في سورية برئاسة يوسف العيسى. انظر: الزهرة، 22/ 4/ 1936.

(172) «فلسطين تناشد العالم الإنساني العطف على منكوبيها،» الزهرة، 3/ 9/ 1936.

(173) بسيس، «إغاثة فلسطين».

(174) كان لهؤلاء دور تحريضي بارز، الأمر الذي أزعج السلطات الأمنية والسياسية فذكّرت المسؤولين المحليين بضرورة التزام منشور الوزير الأول عدد 17 المؤرخ في 17/ 12/ 1934 عن تعليق الاجتماعات ذات الطابع السياسي في المساجد. ومن ثم صدر أمر آخر في 23/ 9/ 1937 في الشأن نفسه: عن دور أئمة المساجد، انظر التقرير الأمني المؤرخ في 11/ 7/ 1936 الذي ورد في:
[I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 78, carton 1674, dossier 1, folio 209-213.

(175) انظر نص الرسالة في: «شكر فلسطين العربية لتونس الخضراء،» الزهرة، 27/ 10/ 1936.

(176) المحجوبي، ص 109-110.

(177) من الحزب الدستوري - اللجنة التنفيذية، ومحمد المقدم أمين مال ومحمد الغربي كاتب عام.

أهم مدن البلاد، حتى في بعض القرى الكبرى[178]. ومن ثم أنشئت لجنة ثانية باسم لجنة إسعاف فلسطين[179] برئاسة محمد العيد الجباري[180]، كما أسس عدد من الصحافيين والمثقفين لجنة ثالثة، لجنة الدفاع عن فلسطين، لكنه إشعاعها كان محدودًا وغير ميداني. ومن ثم اتُفِق على توحيد اللجان الثلاث في لجنة واحدة برئاسة الحكيم أحمد بن ميلاد، باسم لجنة إغاثة فلسطين[181]. وتشير عملية التوحيد تلك إلى مساهمة القضية الفلسطينية في تقريب الأطراف السياسية التونسية بعضها من بعض بعد أن اختلفت في قضايا سياسية وطنية. علاوة على ذلك، نشطت لجان طالبية مثل لجنة الطلبة واتحاد الأساتذة ولجنة الطلبة الزيتونيين. وكانت اللجان تمدّ الصحافة بانتظام بقوائم تضم أسماء المتبرعين والمبالغ التي تبرعوا بها والجهات التي ينتمون إليها، كما كانت اللجان تنشر في الصحف مجموع المبالغ التي جمعتها، مع ذكر الجهة التي أُرسلت إليها تلك المبالغ وتاريخ ذلك. وساهمت تلك الشفافية في إعطاء تلك اللجان مزيدًا من الصدقية، الأمر الذي ساهم في دفع الناس إلى المزيد من التبرع[182].

(178) من هذه اللجان نذكر لجنة صفاقس برئاسة علي القرقوري، ولجنة قابس برئاسة الحاج العجمي فرحات، ولجنة قصر قفصة برئاسة عبيدي بن إبراهيم، ولجنة جربة برئاسة عمر بلحاج، ولجنة الكاف برئاسة محمد بربوبوش، ولجنة سوق الأربعاء برئاسة أحمد بن عمار، ولجنة سوسة برئاسة براوي شرقين: تقرير أمني مؤرخ في 3/ 12/ 1936 ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 1870.

(179) أعضاء اللجنة غير معروفين، وهم في الأغلب من طلاب جامع الزيتونة ومن المقربين من الديوان السياسي انظر: التقرير الأمني المؤرخ في 18/ 6/ 1936 ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 1870، أيضًا: الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة (A) صندوق عدد 289 الملف 8/ 6، وعدد 3، 26/ 6/ 1936، وعدد 8، 7/ 7/ 1936.

(180) محمد العيد الجباري (1911-1942): من عائلة جزائرية. نشأ في تونس ودرس في الزيتونة. من المناضلين في الحزب الدستوري- الديوان السياسي. أُعتقل سبع مرات، وأُبعد وسجن مرات عدة. كان رئيسًا للشبيبة الدستورية.

(181) تقرير أمني غير مرقم مؤرخ في 2/ 8/ 1936 ورد في [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 1870. محمد الجباري كاتب عام، ومحمد مقدم أمين مال، ومحمد الصادق بسيس ومحمد الغربي ومحمد المرزوقي وإبراهيم ونّيس، أعضاء.

(182) لم تمر العملية من دون اتهام هذا الطرف أو ذاك بالتلاعب بالأموال، الأمر الذي حدا ببعضهم أن يوضح المزيد، ولا شك في أن الصراع الحزبي كان سبب ذلك أكثر من أي شيء آخر.

ج- تعدد النشاط وتنوعه

قامت اللجان، ولا سيما لجنة إغاثة منكوبي فلسطين، بنشاط متنوع بهدف جمع التبرعات، من ذلك طبع دفاتر تضمنت بطاقة بفرنك واحد، ودفاتر أخرى كان فيها بطاقات بفرنكين. كما أصدرت صورة لمفتي فلسطين بيعت بفرنك واحد. ولم يترك حاملو تلك الدفاتر مكانًا عامًّا إلا ولجوه عارضين على الناس التبرع، فكانوا يرابطون أمام المساجد ويؤمون المقاهي والأسواق[183]. كما نظِّمت حفلة موسيقية أحيتها مطربة تونسية[184]، خُصص ريعها لفائدة الفلسطينيين، وكان الإقبال على الحفل كبيرًا[185]، وألقى خلالها رئيس لجنة الإغاثة الحكيم أحمد بن ميلاد خطابًا حماسيًا دعا فيه التونسيين إلى مؤازرة الفلسطينيين ومقاطعة الموسيقيين اليهود[186]. كما تخلّل الحفل الإعلان عن مقدار التبرعات والجهات والأفراد المتبرعين[187]. وكان محيي الدين القليبي[188] أطلق فكرة تنظيم «يوم الصوم» التي تبنّتها لجنة إغاثة فلسطين في مصر وعممت النداء على جميع العرب[189].

---

(183) من تقرير أمني مؤرخ في 9/ 9/ 1936، غير مرقم ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 1870.

(184) الفنانة شافية رشدي. كانت لها مواقف وطنية عبّرت عنها منذ ثلاثينيات القرن العشرين.

(185) قُدّر عدد الحضور بألف شخص ويعدّ ذلك عددًا ضخمًا جدًّا بمقاييس ذلك الزمن وبعدد سكان العاصمة، تونسيين وعربًا مسلمين.

(186) تقرير أمني مؤرخ في 9/ 9/ 1936 غير مرقم ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 1870. كانت أغلبية العاملين في هذا القطاع آنذاك من اليهود.

(187) ذكر أحمد بن ميلاد في أثناء الحفل أن باي البلاد تبرع بـ 300 فرنك مساهمة منه في نشاط بيت ابن الجزار الاستشفائي. كما أن الوزير الأكبر قدم بدوره 1000 فرنك للدار نفسها، بحسب ما ورد في التقرير السابق نفسه. وربما تكون تلك المبالغ مساهمة من تلك الشخصيات في الحملة، لكن يبدو أن موقعها الرسمي لم يسمح لها بالإعلان عن ذلك، فكان التبرع باسم دار ابن الجزار التي كان يشرف عليها الحكيم بن ميلاد.

(188) محيي الدين القليبي (1900-1954): درس في الزيتونة والخلدونية وعمل في التجارة والصحافة. انضم إلى الحزب الحر الدستوري التونسي وتولى أمانته العامة وهو شاب بعد مغادرة الثعالبي البلاد. شارك في جميع المعارك السياسية في تونس. أُبعد إلى أقصى الجنوب التونسي في أواخر عام 1934. مثّل التيار المحافظ في الحزب وعُرف بتصديه لحركة التجديد الديني والاجتماعي. أقام في القاهرة والأردن بعدما أبعدته السلطات لإشرافه على الفدائيين الفلسطينيين والعرب. استقر في دمشق حيث توفي في أواخر عام 1954.

(189) صدر اقتراح محيي الدين القليبي في: النهضة، 29/ 9/ 1936، ونشره أيضًا في شكل=

اتفقت الأطراف كلها في تونس على أن تتولى جمعية الشبان المسلمين الإشراف على «يوم الصوم» الذي حدّد في 27 رجب الموافق في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1936، جُمعت خلاله التبرعات الخاصة «بمصروف ذاك اليوم». ويبدو أن الإقبال كان كبيرًا من مقدار الأموال التي جُمعت. ولعل التفكير ذهب إلى أكثر من ذلك، إذ يبدو أن الشيخ عبد العزيز الثعالبي أوعز، بحسب بعض المصادر الأمنية، إلى محيي الدين القليبي ومحمد المنصف المنستيري، تأسيس اللجنة العربية لشمال أفريقيا، وانضم إليهم أحمد بن ميلاد ومحمد الصادق بسيس وعبد العزيز الباوندي وأحمد الهاني. وأجرت لجنة تونس اتصالات مع لجنة القدس الدائمة واللجنة السورية الفلسطينية في جنيف والقاهرة. كما أُقيمت علاقات بجمعية العلماء المسلمين في الجزائر (عبد الحميد بن باديس والطيب العقبي والشيخ البشير الإبراهيمي)، وبجمعية العمل المغربية (محمد الوزاني وعلال الفاسي ومحمد هاشمي الفلالي). وترى تلك المصادر أن تلك اللجنة هي التي قامت بتنظيم يوم فلسطين بنجاح[190]، لكننا لم نعثر على ما يؤكد ذلك، ولا سيما أن الاقتراح الذي تقدّم به القليبي كان أسبق. فما أهم الفئات الاجتماعية التي ساهمت في الحملة، وما المناطق التي تنتمي إليها؟

د- شعبية الحملة

تميزت حملات الدعم هذه (ولا سيما الثانية منها) بشعبيتها ومساهمة جميع الأطراف الاجتماعية والجهات فيها تقريبًا، وإن بتفاوت[191]:

- نلاحظ في البداية تنوع الشرائح والفئات الاجتماعية. وربما كان التبرع فرديًا، إذ يذكر فيه اسم الشخص المتبرّع ومهنته، أو أحدهما أو كان يُكتفى بوصف

= رسالة إلى الحكيم أحمد بن ميلاد، في: «رسالة محيي الدين القليبي إلى أحمد بن ميلاد،» النهضة، 11/10/1936 ، وتبنت لجنة مصر الاقتراح.

(190) انظر: التقرير الأمني في 14/11/1936، ورد في: [I.S.H.M.N.], Archives nationales d'outre mer (Aix-en-Provence), bobine 45, carton 25, H 32, dossier 2, folio 287.

(191) استقينا المعطيات كلها من الصحف اليومية التي كانت تنشر القوائم التي ترسلها إليها لجان الدعم، ومن المصادر الأرشيفية الفرنسية أحيانًا.

الشخص نفسه بأنه «محسن»، لكن مع ذكر الجهة التي ينتمي إليها. كما كان التبرع جماعيًا: جماعة من المكان المعين، وربما كان باسم أسرة ما، أو قبيلة ما، مثلًا قبيلة المثاليث.

ساهم في هذه الحملة أيضًا عمال وفلاحون (عملة هنشير)، وتجار وحرفيون ومدرسون وعدول ومحامون وأطباء وسياسيون من الحزبين الدستوريين[192]؛ تبرع محمود الماطري رئيس الديوان السياسي مثلًا بـ 500 فرنك [193]، ومحمد بورقيبة بـ 100 فرنك[194]، ومحيي الدين القليبي (اللجنة التنفيذية) بـ 15 فرنكًا[195]، والحبيب بورقيبة بـ 30 فرنكًا[196]. كما نلاحظ مشاركة المرأة في هذه العملية، وإن بشكل محدود[197].

نلاحظ تنوع الانتماء الجغرافي للمتبرعين أيضًا، حيث سجلنا عددًا مهمًّا من

(192) من الطريف أن نذكر هنا أن حرم المقيم العام الفرنسي في تونس مدام أرمان قيون نظّمت حفلًا خيريًا لـ «حماية الطفولة» تزامن مع الحملة الشعبية من أجل فلسطين، وحضر الحفل عدد كبير من ذوي المناصب الرسمية والاقتصادية والمالية في البلاد برفقة زوجاتهم وقدّموا تبرعات سخية، في حين لم يتبرعوا بأي سنتيم للفلسطينيين. نذكر من بين المتبرعين: الوزير الأكبر 500 فرنك، وزير العدلية 300 فرنك، وزير القلم والاستشارة 300 فرنك، عقيلة شيخ مدينة تونس 300 فرنك، أسرة بالرايس 100 فرنك، محمد شنيق 500 فرنك، الحكيم الهادي بالرايس 250 فرنكًا، حمدة بن الشيخ 200 فرنك، وعقيلة الطيب بلخيرية 200 فرنك. انظر: «قائمة التبرعات،» النهضة، 23/ 11/ 1936.

(193) تقرير أمني ورد في: الزهرة، 23/ 8/ 1936، و [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 1870, N.F.

(194) هو أخ الحبيب بورقيبة، كان عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري، فُصل عقب «تخاذله» حين كان مبعدًا مع رفاقه في أقصى الجنوب التونسي. انظر: «لجنة إغاثة فلسطين،» النهضة، 15/ 10/ 1936.

(195) «إغاثة فلسطين. رسالة القليبي إلى أحمد بن ميلاد،» النهضة، 11/ 10/ 1936.

(196) «جمعية الشبان المسلمين: يوم فلسطين،» النهضة، 22/ 11/ 1936، نلاحظ غياب أسماء قادة من اللجنة التنفيذية كانوا أكثر حماسة من جماعة الديوان السياسي في المبادرة بهذه الحملة، فهل تبرّعوا ولم يرغبوا في ذكر أسمائهم؟

(197) ربما تكون مشاركة المرأة في مثل هذا العمل بشكل مباشر وعلني غير مستحبّة. وربما شاركت لكن من دون الرغبة في الإعلان عن اسمها في الصحف، غير أن يوسف بن حسن بالحاج عمر أعلن عن تبرعه بـ 200 فرنك باسمه وباسم زوجته من دون أن يذكرها بالاسم، وهو من قصيبة المديوني وتبرع أبناؤه محمود (25 فرنكًا) وعمر (15 فرنكًا).

المتبرعين من غير التونسيين، ولا سيما الجزائريين، من مناطق مختلفة مثل سدراتة وخنشلة والعوينات (من عمل قسنطينة)، ومن قرية المشرية (عمل وهران)[198]، ومن سكان المغرب الأقصى (ولا سيما الدار البيضاء)[199]. كما ساهمت في الحملة جهات البلاد كلها تقريبًا، لكن بتفاوت. فكانت المشاركة الكثيفة ملحوظة في العاصمة وصفاقس وقرى بنزرت وقرى الساحل وقابس والقصرين وجرجيس وباجة وقفصة والقيروان وسوق الأربعاء.

لم تتأخر عن المشاركة القرى الصغرى في كل مكان من البلاد تقريبًا بشكل مكثف. وربما يفسر ذلك نسبيًا بانتشار الحزب في تلك القرى، إضافة إلى الحسّ العروبي والإسلامي الذي يبدو أكثر تجذرًا لديها مما هو الحال في المدن. ونلاحظ غيابًا كليًا لجهة أقصى الجنوب التونسي في الحملتين. أما مساهمة الشمال الغربي فكانت محدودة جدًّا في «يوم الصوم» على العكس من الجهات الأخرى[200]. وربما يفسَّر عدم مشاركة بعض الجهات أو مشاركتها بشكل محدود، بعوامل عدة كالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد بعدما عرفت انحباسًا عامًّا للأمطار وأزمة اجتماعية حادة أدت إلى انتشار المجاعة والبطالة والنزوح[201]، فصار سكان بعض المناطق أحوج إلى العون، الأمر الذي حدا ببعض الوطنيين إلى

---

(198) يشير تقرير أمني مؤرخ في 20/ 10/ 1936 أن نشاط «لجنة إغاثة فلسطين برئاسة أحمد بن ميلاد» لم يقتصر على تونس بل امتد إلى الجزائر، حيث تلقت اللجنة تبرعات مالية كبيرة، على الرغم من الأزمة المالية التي كانت تمر بها الجزائر. انظر ذلك في: [I.S.H.M.N.], Archives nationales d'outre mer (Aix-en-Provence), bobine 45, carton 25, H 32, dossier 2, folio 271.

(199) «لجنة إغاثة فلسطين،» النهضة، العدد 4140، بالنسبة إلى الجزائريين، كانت أغلبيتهم غير مقيمة في تونس وأرسلت مساهمتها عن طريق البريد أو عن طريق الأفراد، أما المغربي فكان مقيمًا في تونس.

(200) بحسب القائمة التي نشرتها جمعية الشبان المسلمين في: النهضة، 22/ 11/ 1936، وردت أسماء قرى قبلاط والكريب وقعفور وتستور.

(201) Mustapha Kraïem: *La Classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939-1952)* (Tunis: [s. n.], 1980), pp. 36-41, et *Le Mouvement social en Tunisie dans les années trente*, Cahier du CERES Série histoire; 2 (Tunis: Université de Tunis, Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales [CERES], 1984), pp. 247-270, et Abdesslem Ben Hamida, *Capitalisme et syndicalisme en Tunisie de 1924 à 1956*, Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. 4e série, Histoire; 36 (Tunis: Université de Tunis, faculté des sciences humaines et sociales, 2003), pp. 225-238.

تأسيس لجنة لنجدة الضحايا والمعوزين وإغاثة الجياع والعراة[202]. كما يمكن أن نفسّر ذلك بمحدودية تغلغل الحزبين في تلك المناطق - ولا سيما اللجنة التنفيذية - وبالتالي محدودية النشاط الوطني مقارنة بالمناطق الأخرى، إضافة إلى القمع الاستعماري الذي كان مسلطًا على تلك الجهات، فمنطقة أقصى الجنوب كانت تحت سلطة الإدارة العسكرية وكانت مغلقة على المدنيين. أما الشمال الغربي فبحكم أن جزءًا منه منطقة حدودية كان يخضع بدوره لمراقبة صارمة، إضافة إلى وجود عدد كبير من المستوطنات الاستعمارية وكثافة نسبية للأوروبيين والأجهزة الأمنية. وساهمت تلك العوامل كلها في عرقلة النشاط السياسي عمومًا، وفي نقص دعم لجان فلسطين بهذه المناطق. فما حصيلة الحملة؟

هـ- حصيلة حملة التبرعات

انطلقت حملة التبرعات الثانية استجابة لنداء لجنة إغاثة فلسطين في حزيران/ يونيو 1936 وكانت جملة المبالغ التي أرسلت إلى حساب اللجنة العليا لإغاثة منكوبي فلسطين عن طريق بنك مصر 90 ألف فرنك حتى آخر كانون الأول/ ديسمبر 1936[203]. أما بالنسبة إلى حصيلة يوم الصوم فكان ما أرسلته جمعية الشبان المسلمين لحساب اللجنة العليا لإغاثة منكوبي فلسطين باسم محمد طلعت حرب رئيس بنك مصر 55 ألف فرنك حتى 18/ 11/ 1936[204]. وتواصلت حملة لجنة إغاثة فلسطين طوال عام 1937 وكانت جملة المبالغ التي أرسلتها إلى اللجنة العربية في القدس بواسطة بنك مصر 96 ألف فرنك، وذلك على 14 دفعة، أُعلن عن 12 دفعة بلغت 90 ألف فرنك. أما الدفعتان الأخريان فبلغت أولاهما

---

(202) الزهرة، 23/ 1/ 1937 برئاسة أحمد بن حميدة، والكاتب العام محمد الصادق بسيّس أحد أكثر الناشطين والكتاب لمصلحة فلسطين وعضو لجنة إغاثة فلسطين وأمين المال محمود الماطري رئيس الحزب الدستوري - الديوان السياسي.

(203) يبدو أن هذا المبلغ هو الحصيلة العامة للتبرعات التي قدمها التونسيون لمصلحة الفلسطينيين.

(204) «لجنة إغاثة فلسطين،» النهضة، 22/ 11/ 1936 و6/ 12/ 1936، انظر قائمة بأسماء المتبرعين والجهات التي ينتمون إليها والمبالغ التي تبرعوا بها (من دون أن تحدد حصيلتها) كما نشرتها اللجنة. وأعلنت الجمعية أن بعض الجهات لم تقدم حسابها إلى وقت الإعلان.

(في 25/3/1937) 4000 فرنك، وثانيتهما (في 18/11/1937) 2000 فرنك[205]. وبذلك يكون إجمالي التبرعات نحو 241.757 فرنكًا فرنسيًا[206].

3- مظاهر التضامن السياسي

واكب الخطاب السياسي بالدرس والتحليل الحوادث كلها التي حدثت في فلسطين في الفترة المدروسة. وعبّرت مضامين خطاب الدعم عن انحياز غير مشروط إلى النضال الفلسطيني على أسس ومبادئ إنسانية وقومية، وحتى دينية واضحة.

أ- التضامن في إثر حوادث ثورة البراق

أصدرت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري بيانًا دانت فيه الإدارة البريطانية التي «تضطهد العرب»، كما اعتبرت ما كان يقوم به العرب الفلسطينيون دفاعًا «عن وطنهم وحقوقهم المقدّسة»[207]. وقررت أن ترسل قيادة الحزب والشعب الدستورية برقيات الى المراجع المختصة تضمنت استنكار الحزب والتونسيين عمومًا الممارسات الاستعمارية وأسفهم واحتجاجهم على ذلك. وعبّرت في الوقت نفسه عن التضامن مع الفلسطينيين في دفاعهم عن القدس[208].

لم يتضمن هذا البيان على الرغم من أهميته إدانة واضحة وصريحة للسياسة البريطانية في الشرق العربي خصوصًا، والعالم الإسلامي عمومًا، بل اقتصرت على إدانة الإدارة البريطانية في فلسطين، ولا سيما سلوكها تجاه اليهود الذي اتّسم

---

(205) قدمت لجنة الإغاثة جردًا مفصلًا عن عملها، فذكرت أن جملة ما طبعته من دفاتر وصور ذات الفرنك بلغ 90 ألفًا، وكان لا يزال عند المعاونين للّجنة في تونس العاصمة وداخل البلاد من الدين والأوراق ما جملته 68852 فرنكًا، إضافة إلى التبرعات التي جُمعت بواسطة مقتطعات خاصة تقدر بـ 29680 فرنكًا و35 سنتيمًا، فيكون ما جمعته اللجنة 98532 فرنكًا و35 سنتيمًا. «بيان لجنة إغاثة فلسطين،» الإرادة، 17/12/1937.

(206) إضافة إلى 100 جنيه استرليني و194 جنيهًا مصريًا تبرع بها الأخوين عمر ومحمود زروق.

(207) لسان الشعب، العدد 361 (2 تشرين الأول/ أكتوبر 1929).

(208) المصدر نفسه.

بالمحاباة على حساب السكان العرب المسلمين والمسيحيين. فهل كان ذلك قصورًا في فهم هذا الخطاب للسياسة البريطانية التي لم يعتبرها البيان واحدة لا تتجزأ، أم أنه، بفصله موقف بريطانيا عن ممارسة المندوب السامي في فلسطين التي يقررها شخصيًا من دون الرجوع إلى إدارته المركزية، أراد الخطاب السياسي في تونس الابتعاد عن اتخاذ موقف محدد من السياسة الخارجية للحكومة البريطانية ككل؟

يبدو هذا الاحتمال أرجح باعتبار أن الخطاب، وإن احترز من السياسة البريطانية في فلسطين وندّد بها، لكنه في المقابل ميّزها من سياستها في باقي المستعمرات العربية والإسلامية[209]. وربما كانت علاقة الشيخ عبد العزيز الثعالبي «الطيّبة» أيضًا بالإدارة البريطانية، عاملًا مهمًّا في هذا التمييز وعدم رغبة الحزب في معاداة الحكومة البريطانية والاكتفاء بالتالي بالتعامل مع كل حالة على حدة[210]. كما نلاحظ أن بيان الحزب خلا من إدانة الحركة الصهيونية باعتبارها المحرك الأساس لهذه الحوادث. فهل يمثل ذلك قصورًا في فهم ما كان يجري وخلفياته أيضًا؟

في أي حال، دعا الحزب أنصاره إلى القيام بتحركات سلمية لفائدة فلسطين، على الرغم من أن ذلك كان نتيجة الضغط الذي مارسه بعض الكوادر المحلية الوسطى في الحزب ولم تكن العملية بالتالي نتيجة اقتناع قيادة الحزب المركزية[211].

---

(209) امتد النفوذ البريطاني إلى عدد من البلدان العربية والإسلامية واتخذ أشكالًا عدة (استعمار، انتداب، حماية: مصر، العراق، الهند)، وكان هناك إعجاب نسبي بالسلوك الديمقراطي البريطاني في المستعمرات.

(210) عاش الشيخ عبد العزيز الثعالبي منذ خروجه الاضطراري من تونس في عام 1923 في المشرق العربي، وبالتحديد في المناطق التي كانت تحت سيطرة بريطانيا، وقام بزيارات عدة إلى البلدان الإسلامية التي كانت تحت النفوذ البريطاني، وتنقل فيها بحرية، الأمر الذي دفع بعضهم إلى الحديث عن علاقة طيبة للشيخ بالحكومة البريطانية. في حين استغل بعضهم الآخر تلك العلاقة لتشويهه؟

(211) هل كانت قيادة الحزب مترددة في القيام بتحركات لمصلحة فلسطين؟ وهل ما قامت به لم يكن إلا بدفع من القواعد؟ يبرز أحد التقارير الأمنية أن محمد بوزويته وطاهر بوغزالة من قادة الحزب في قصر هلال سافرا إلى تونس للتباحث مع صالح فرحات في شأن ما يجب فعله لمصلحة فلسطين، وعند عودتهما أرسلا عريضة باسم سكان المنطقة، وذلك بهدف إرسالها إلى عصبة الأمم احتجاجًا على =

بعثت قيادة الحزب، في الوقت ذاته، برسالتي مؤازرة وتعاطف[212]، إلى الحاج محمد أمين الحسيني وموسى كاظم الحسيني، وهما صديقان حميمان للشيخ عبد العزيز الثعالبي[213]. كما أرسلت بعض شعب الحزب في جهات البلاد، بحسب رغبة الحزب، برقيات احتجاج واستنكار إلى الإدارة البريطانية[214]، علاوة على إرسال مجموعة دستورية من المكنين[215]، برقيتي احتجاج إلى الكاتب العام لجمعية الأمم نددت في الأولى بسياسة «الحكومة الإنقليزية والصهيونية المتسببتين في أحداث فلسطين الأخيرة»[216]، أما البرقية الثانية فتضمنت احتجاجًا ضد سياسة الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية معًا، باعتبارهما الطرفين المتسببين بما جرى في القدس.

تُبرز مضامين هاتين البرقيتين اللتين صدرتا عن تلك المناطق عدم وجود تنسيق بين القيادة العليا للحزب - اللجنة التنفيذية والقادة الجهويين، في صوغ مواقف موحّدة من قضايا السياسة الخارجية على الأقل، ومن قضية حساسة كقضية فلسطين بأبعادها المختلفة[217]. وعلى الرغم من انتماء المجموعة إلى

= موقف بريطانيا. انظر: تقرير أمني سري للغاية ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 78, carton 1674, dossier 1.

(212) الصواب، العدد 594 (4 تشرين الأول/ أكتوبر 1929).

(213) أبو الشيخ، ص 67-68.

(214) مثلًا قصر هلال. كما أرسل أحمد ساسي باسم سكان قصر هلال برقية إلى وزير الخارجية الفرنسي طالبه فيها إعلام عصبة الأمم احتجاج السكان التونسيين على موقف الإدارة البريطانية في فلسطين وسلوكها. انظر ذلك في: وثيقة عدد 167 مؤرخة في 25/ 10/ 1929 من وزير الخارجية إلى المقيم العام أعلمه بوصول البرقية إلى الوزارة. في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 465, carton 2225 (2), dossier 2.

(215) كان بعض أفرادها في الوفد المشترك الذي ضم مناضلي المكنين الذين زاروا الكاتب العام للحزب.

(216) [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 465, carton 2225 (2), dossier 2. والوثيقة عدد 214 مؤرخة في 4/ 1/ 1930 من مدير الأمن العام إلى وزارة الخارجية. ذكر التقرير أن عدد الموقعين على البرقية كان 60 نفرًا، وأورد بعض أسماء الدستوريين في المنطقة كإبراهيم عبد الستار بن ضياء (تاجر، 26 عامًا) والهادي بلحاج علي بن فرج، وحاج أحمد بن حليمة (عامل يومي).

(217) تجب الإشارة إلى أن الانشقاق الذي حصل في صفوف الحزب في آذار/ مارس 1934 بقيادة الحبيب بورقيبة انطلق من قصر هلال حيث عُقد المؤتمر الذي أعلن فيه عن الانشقاق.

الحزب الحر الدستوري التونسي والتنسيق الحاصل بينها والقيادة على مستوى التحرك والمبادرة، فإن مضمون البرقيات المرسلة اختلف من حيث المضمون تقريبًا، فقد تضمنت البرقية الأولى (المكنين) احتجاجًا على موقف بريطانيا من العرب ككل، ومنهم الفلسطينيون، الأمر الذي يشير إلى موقف سياسي واضح ضد سياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية، لكنه تعارض جزئيًا مع موقف الحزب الذي كان يدين سياسة إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين وسلوكها دون الحكومة المركزية. أما على مستوى الممارسة، فأقامت نخبة من الشباب الدستوري حفلَ تأبينٍ في تونس العاصمة للشهداء الفلسطينيين الثلاثة[218]. كما بادر بعض الشباب الدستوري إلى تأبين شهداء فلسطين[219]، ودأبت الصحافة الوطنية والحزبية على ذكر هذا الحدث سنويًا، وعلى دعوة السكان إلى الترحم على أرواح الشهداء والتنديد بالسياسة البريطانية[220].

ب- التضامن بعد حوادث 1933

في الوقت الذي ظلت فيه قيادة الحزب غير مبالية بما جرى للفلسطينيين في حوادث عام 1933 أرسلت الشبيبة الحرة الإسلامية في بنزرت[221] برقيتين: الأولى إلى السكرتير الدائم لعصبة الأمم في جنيف ندّدت فيها بسلوك بريطانيا العنيف ضد الفلسطينيين واستنكرته، والثانية إلى شكيب أرسلان[222] طالبته بالتدخل لمصلحة الفلسطينيين[223]. وفي هذه الأثناء لم يفت الحزب الدستوري - اللجنة التنفيذية

---

(218) «تونس وفلسطين،» لسان الشعب، العدد 400 (23 تموز/ يوليو 1930).

(219) كان ذلك في بلدة المكنين في 24/ 8/ 1930، لسان الشعب، العدد 404 (27 آب/ أغسطس 1930).

(220) «يوم الشهداء،» العمل (3 تموز/ يوليو 1934).

(221) التنظيم الشبابي للحزب الحر الدستوري التونسي وكان مسؤولًا عن الفرع محمد الحبيب بوقطفة.

(222) شكيب أرسلان (1869-1946): ولد في الشويفات في لبنان، شاعر وكاتب ومناضل من دعاة الجامعة الإسلامية، كان نائبًا في مجلس المبعوثان، انتُخب سكرتيرًا للمؤتمر السوري الفلسطيني الذي عقد في جنيف في عام 1921 وأقام في جنيف مدة طويلة، وكانت تربطه علاقات مميزة برجالات الحركة الوطنية في المغرب العربي. أسس مجلة الأمة العربية الناطقة بالفرنسية.

(223) لسان الشعب، العدد 551 (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933).

الاحتفاء بمرور أربعينية وفاة موسى كاظم الحسيني، وبادرت إلى إحياء الذكرى في قاعة المحاضرات في نادي الحزب[224].

ربما يفسّر هذا التفاعل المحدود للحزبين مع الحوادث التي عرفتها فلسطين في الفترة الممتدة من مطلع الثلاثينيات إلى منتصفها بأمرين:

- يتمثل الأول في توتر العلاقة بين الوطنيين وسلطات الاحتلال في البلاد التي بدأت في تهيئة المناخ لإجراء حملات قمع ضد الوطنيين، وذلك بإصدار مجموعة من الأوامر الزجرية تستهدف الوطنيين في حال قاموا بأي تحرك[225].

- أما الأمر الثاني فيتجسد في انشغال القادة والكوادر الحزبيين بالصراع داخل الحزب الذي أدى إلى انشقاقه وسعي كل طرف إلى كسب الأنصار لمصلحته والتنقل داخل البلاد لهذا الغرض.

ج- التضامن خلال انتفاضة 1936

لم يكتفِ التونسيون بحملة التبرعات الواسعة التي نظموها لمصلحة الانتفاضة الفلسطينية وعائلات الشهداء، بل أرفقوا تلك العملية بحملة توقيع عرائض ورسائل وبرقيات وُجّهت إلى الحكومة البريطانية أو إلى قنصل بريطانيا في تونس أو إلى المقيم العام الفرنسي للاحتجاج والتنديد[226]. وانطلقت هذه الحملة في الصحف واستمرت نحو ستة شهور[227]. فما أبرز المضامين التي عبّرت عنها تلك الحملة، وما الأطراف الاجتماعية والسياسية التي شاركت فيها؟

---

(224) كان ذلك في 22 أيار/مايو 1934. انظر: لسان الشعب، العدد 566 (23 أيار/مايو 1934)، و«حفلة تأبين يقيمها الأحرار الدستوريون،» الإرادة، 24/ 5/ 1934.

(225) نقصد بذلك أوامر الإبعاد الزجرية التي صدرت في 6/ 5/ 1933 وأوامر 3/ 9/ 1934 وأمر 1/ 7/ 1935.

(226) صدرت باسم أهالي قليبية: العربي صمّود. انظر: الزهرة، 19/ 7/ 1936.

(227) استمرت بين 23 حزيران/يونيو 1936 و3 تشرين الأول/أكتوبر 1936، وتولت الزهرة والنهضة نشر تلك البرقيات والعرائض، لكن بكثافة ملحوظة أكثر من جريدة الزهرة، وكان المعنيون بالأمر في الأغلب يراسلون الجريدتين. وفي عملنا هذا أخذنا في الاعتبار هذا التكرار وحاولنا تفاديه.

حملت البرقيات والعرائض في مضامينها مواقف معادية للسياسة البريطانية في فلسطين ومنددة بها، كما تضمنت تأييدًا مطلقًا للنضال الفلسطيني ووعيًا متزايدًا بالأخطار التي تحدق بمستقبل فلسطين وهويتها، وركزت بشكل عام على قضايا ومضامين أساسية، منها:

- الاحتجاج على سلوك بريطانيا تجاه الفلسطينيين وإدانته، ونعت ذلك السلوك بصفات عدة تنمّ عن أبعاد موقف الخطاب من تلك السياسة: القوة الغاشمة، الطغيان الإنكليزي، «تعسف الإنقليز»، «فظائع الإنقليز»، «إرهاق واضطهاد الإنقليز للفلسطينيين»، تخريب القدس الشريف، «تنكّر إنقلترا للحقوق العربية المشروعة».

- اعتبار فلسطين نتيجة تلك الممارسات «شهيدة»[228]، الأمر الذي يدعو إلى التضامن والتآزر معها في محنتها ودعوة التونسيين إلى التخفيف من الويلات التي يتعرّض لها «إخوتهم الفلسطينيون». واستمدت تلك الدعوة مبرراتها من الانتماء القومي الواحد للشعبين. إذ تواتر هذا البعد كثيرًا في ثنايا مضمون تلك البرقيات، من ذلك أن «العروبة واحدة والآلام واحدة»، وأن «العدوان على الفلسطينيين هو عدوان على كل العرب والمسلمين والأمن والإنسانية»[229]، على أساس ما «تربطنا بهم (أي بالفلسطينيين) من روابط الجنسية واللغة والدين وإن فرقت بيننا السياسة»[230].

- تأكيد عروبة فلسطين؛ «فلسطين عربية وستبقى عربية ما دام في الوجود دم عربي»[231].

---

(228) استعملت هذه الصفة أول مرة الزهرة، 21/ 5/ 1936 وذلك في تقديمها نداء الحاج محمد أمين الحسيني. لا شك في أن لهذا المصطلح وقعًا ومعنى في الذاكرة الوطنية التونسية (كتاب تونس الشهيدة).

(229) الزهرة، 27/ 6/ 1936، رسالة مفتوحة إلى المقيم العام من الشباب الزيتوني. عدد الإمضاءات: 735.

(230) الزهرة، 21/ 7/ 1936، من مضمون برقية أرسلها مئات السكان من غار الدماء والمنستير وقربة.

(231) الزهرة، 29/ 6/ 1936، من عريضة وقعها 230 من سكان باب البنات في تونس العاصمة.

- إدانة الاستعمار البريطاني باعتبار أن سياسته وممارسته ضد الفلسطينيين تؤديان خدمات للحركة الصهيونية، كما اعتبر بعض نصوص البرقيات والعرائض أن ذلك يجسّد التحالف بين بريطانيا والصهيونية، لكن الربط بين تلك الممارسات والحركة الصهيونية كان محدودًا من حيث التواتر[232]، على العكس من خطاب الأحزاب أو النخبة الذي كان مدركًا طبيعة العلاقة بين الطرفين وعمقها، كما حلّلنا ذلك سابقًا.

- طالبت إحدى البرقيات «فرنسا بالتدخل لحقن دم عرب فلسطين»[233]. فهل تعبّر تلك الدعوة عن الإيمان بصدقية فرنسا ونصرتها للحق أم أنها كانت في سياق شعور هؤلاء بأنهم جزء من فرنسا التي تحمي البلاد، وبالتالي فإن مطلبهم هذا يعدّ مطلب المواطن من دولته لتجسيد إرادته، أم كان للإدارة الفرنسية في البلاد دور ما في صوغ مضمون تلك البرقية؟

د- التوزيع الجغرافي والمهني لمصدر العرائض والبرقيات

شاركت جميع مناطق البلاد تقريبًا في هذه الحملة كما كان شأن التبرعات، لكن بتفاوت ملحوظ، إذ نلاحظ مشاركة كثيفة لسكان جزيرة جربة[234] والساحل بأغلبية مدنه وقراه، لكن بغياب ملحوظ لسكان مدينتي سوسة والمهدية[235]. وشاركت العاصمة، ولا سيما سكان الأحياء أو «الأرباض» المختلفة[236]، وكذلك الوطن القبلي، باستثناء نابل والحمامات[237]، وعدد من مدن جهة بنزرت،

(232) النهضة، 14/ 7/ 1936، برقية احتجاج سكان بنزرت، عدد الإمضاءات: 300؛ الزهرة؛ 30/ 7/ 1936، عريضة صادرة عن سكان صفاقس تحمل آلاف الإمضاءات، وعريضة الشباب الزيتوني التي اعتبرت أن فلسطين تعاني «محنتَي الصهيونية والاستعمار». انظر: الزهرة، 27/ 6/ 1936.

(233) صدرت عن مئات من سكان قرية العالية (بنزرت).

(234) ميدون وحومة السوق وصدغيان والماي وصدويكش وبني معقل وقلالة وأجيم.

(235) مساكن والسواسي والمنستير وأهالي المصدور (من المنستير) وبني حسان وجمال وقصيبة المديوني والساحلين والجم.

(236) ربض باب الجزيرة وسكان باب البنات وربض الحلفاوين وسكان العاصمة (شاركت مرتين).

(237) أهالي قليبية وقربة ومنزل بوزلفة ودار شعبان الفهري ومنزل تميم.

بما في ذلك المدينة بنزرت[238]. وأرسل سكان أهالي صفاقس عريضتين، وكذلك سكان قبيلة المثاليث من دون مناطق جهة صفاقس الأخرى. ولم تشارك من جهة القيروان إلا القيروان المدينة وقرية حاجب العيون. أما الشمال الغربي فكانت أهم مدنه غائبة تمامًا، ولم ترسل العرائض إلا منطقتا الكريب ومجاز الباب. وشاركت قابس المدينة والحامة دون غيرهما من مناطق جهة قابس. وغابت هذه المرة منطقة قفصة، في حين شارك أهالي توزر والشباب الدقاشي. وكالعادة كانت منطقة أقصى الجنوب الواقعة تحت إدارة السلطة العسكرية غائبة تمامًا عن المشاركة.

اللافت هو مساهمة الشباب والطلاب بكثافة في هذه الحملة، إذ كانوا من أول المبادرين، الأمر الذي يبدو طبيعيًا نظرًا إلى حماسة هذه الفئة ووعيها المتقدم نسبيًا مقارنة بباقي الفئات بحكم اطلاعها ووعيها، ونذكر هنا الشباب التونسي (مئات الإمضاءات) ولجنة الطلبة الزيتونيين، وشباب صفاقس (305 إمضاءات) والشباب الزيتوني (735 إمضاء) وشبيبة الإصلاح المنستيرية (50 إمضاء) والشباب الدقاشي و«شباب القيروان (242 إمضاء) وشباب منزل بوزلفة. كما شارك الحرفيون في تونس العاصمة: أرباب الشاشية مرتين؛ **الأولى** (147 إمضاء) **والثانية** (94 إمضاء)، وأرباب صناعة الحرير والبرانسية (إمضاءات كثيرة)، لكن بغياب ملحوظ لباقي هذه الفئة من خارج العاصمة.

ما يلاحظ أخيرًا، بالنسبة إلى هذه الحملة، غياب مشاركة الأحزاب السياسية التونسية كليًا، من جهة إصدار البيانات السياسية المنددة بالبريطانيين أو الصهيونيين، أم من جهة البيانات المتضامنة مع الفلسطينيين. ويبدو أن تلك المنظمات المهنية أو الشبابية أو الطالبية المرتبطة بالأحزاب أو القريبة منها تصرّفت بشكل مستقل عن الأحزاب ومن دون الرجوع إليها للتشاور، ولا سيما الطلبة الزيتونيين والشبان المسلمين.

أما الحزب الحر الدستوري التونسي - الديوان السياسي، فعارض قادته اقتراح بعض أقطاب القيادة الوسطى القيام بإضراب للتضامن مع الشعب

(238) العالية ومنزل جميل وماطر وغار الملح.

الفلسطيني وللاحتجاج على ما تعرض إليه من اضطهاد، فاعتبر رئيس الحزب محمود الماطري أن «ممارسة كهذه ستنجر عنها تأويلات غير طيبة من قبل الإدارة الفرنسية ثم إنها تتعارض وسياسة الحزب الحالية التفاوضية»[239]. وبالفعل لم يصدر عن الحزب أي ردة فعل على ما كان يجري في فلسطين. وربما يفسر ذلك بغياب بورقيبة عن البلاد ووجوده في فرنسا حيث كان يجري مباحثات مع السلطة الفرنسية، وعدم تجرؤ باقي أعضاء الديوان السياسي على اتخاذ قرار بالتحرك لمصلحة المسألة الفلسطينية في غياب بورقيبة أولًا، ومن ثم مراهنة الحزب على القوى اليسارية الفرنسية التي كانت ستستلم السلطة، لتحقيق بعض المكاسب، خصوصًا من الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي تضم قيادته في تونس أو فرنسا عددًا من الشخصيات اليهودية الفاعلة ذات التوجهات الصهيونية، الأمر الذي لم يشجّع الحزب على التحرك لمصلحة فلسطين في تلك الأوضاع، الأمر الذي اتضح لاحقًا من خلال مواقف الحبيب بورقيبة[240]. كما أن موقف الحزب ذاك يعبّر عن سياسته الاستراتيجية التي تعدّ الداخل أساسًا في تحركها ومواقفها، أما القضايا الخارجية فكانت في نظره ثانوية حتى إن كانت جوهرية بالنسبة إلى القواعد. وكان كل تحرك أو موقف تتخذه القيادة مرهونًا بمدى خدمته القضية الوطنية دون غيرها من القضايا.

4- مضمون خطاب المعارضة الشعبية لمشروع التقسيم وأشكالها في عام 1937

أ- الظرفية السياسية للحملة

تزامنت هذه الحملة الواسعة التي قادها الحزب الدستوري - الديوان السياسي ضدّ مشروع التقسيم مع حوادث مهمة على المستوى الوطني، منها

(239) مذكرة أمنية مؤرخة في 29/ 6/ 1936 من تقرير أمني ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 1870, dossier 1. N.F.

(240) الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا 1936-1938، الحوار- 1، تاريخ الحركة الوطنية التونسية؛ 3 (تونس: دار العمل، 1979)، ص 25-66.

عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس بعد ابتعاد اختياري دام نحو 14 عامًا. فعلاوة على أن الرجل كان مؤسس الحزب الدستوري، والرجل الرمز عند جميع الوطنيين التونسيين، اكتسب الثعالبي صدقية متزايدة بفضل نضاله في إطار الحركة الإسلامية والعربية والفلسطينية، خصوصًا حين وجوده في المشرق العربي، وأهّله ذلك كسب مواقع نضالية متقدمة عدة وعلاقات بكثير من الفاعلين السياسيين والمفكرين والمصلحين العرب والمسلمين.

أزعج رجوع الثعالبي إلى تونس كثيرًا الحبيب بورقيبة وكان تحديًا لا مفرّ منه عالجه بورقيبة بطريقته الخاصة[241]؛ منها بروز الخلاف مجددًا بين قيادة الديوان السياسي، وبالتحديد بين الحبيب بورقيبة وبعض المؤسسين الآخرين للحزب، خصوصًا محمود الماطري والبحري قيقة والطاهر صفر. إذ كان بورقيبة حينئذٍ يدعو إلى التصعيد، بينما كان الطرف الثاني يدعو إلى انتهاج سياسة التهدئة[242]؛ ومنها فشل سياسة الحوار مع السلطات الفرنسية في تونس واعتماد الحزب تكتيكًا جديدًا تجسد في إبقاء الثقة في الإدارة الفرنسية في تونس وسحبها من الحكومة الفرنسية في باريس[243].

ساهمت تلك الحوادث بتفاوت في بلورة موقف الحبيب بورقيبة، وتحرك الديوان السياسي باتجاه استثمار حوادث فلسطين لأغراض عدة، تمثلت بالتحديد في توسيع شعبية الحزب وإبراز تعاطفه مع الفلسطينيين وتضامنه معهم، وكسر «احتكار» اللجنة التنفيذية في الداخل لهذا الأمر، ولا سيما بعد رجوع الثعالبي[244]

---

(241) من هنا يمكن أن نفهم الاستقبال الحاشد الذي نظّمه الحبيب بورقيبة والديوان السياسي للشيخ عبد العزيز الثعالبي حين عاد إلى تونس. وكانت تلك محاولة لإبراز شعبية الحزب وقوته من ناحية، ولكسب الشيخ إلى جانبهم أو تحييده على الأقل في صراعه مع اللجنة التنفيذية.

(242) المحجوبي، ص 111-112.

(243) المصدر نفسه، ص 111.

(244) نلاحظ أن جميع البرقيات التي أرسلت إلى فلسطين كانت باسم المفتي. كما نلاحظ تأكيد صالح بن يوسف ضرورة إرسال نسخة من مضمون البرقيات إلى الإرادة (لسان حال اللجنة التنفيذية) وذلك حتى «يعرف المشارقة...»، الأمر الذي يؤكد أن جزءًا من الحملة هدف إلى إيصال رسالة إلى الشرق تبرز قوة الديوان السياسي للحزب واهتمامه بالقضايا العربية، وبالتالي إبراز ضعف اللجنة التنفيذية ومحدودية تأثير الثعالبي.

وإيصال «رسائله» إلى الخارج، سواء إلى السلطات الفرنسية أم غيرها من الأطراف التي كانت تهتم بالمسألة التونسية، خصوصًا أنه كان يستعد لخوض معركة محتمة. من هنا برز خطاب الديوان السياسي الذي أعلن رفضه للتقسيم، ثم أوعز بالتوازي مع ذلك بالقيام بتحركات تعبّر عن موقفه من التقسيم.

ب- أشكال معارضة التقسيم

أرسل الحزب الحر الدستوري التونسي - الديوان السياسي تعميمًا (منشورًا) إلى الشعب كافة في أنحاء البلاد، ذكّر فيه بقرار لجنة الانتدابات تقسيم فلسطين جزءين، جزء لليهود وآخر للعرب، الأمر الذي «يمنع أو يحول دون وجود أختنا فلسطين، ووحدة الشرق العربي بشكل عام»، ويدعو فئات الشعب كله إلى أن «ترسل رسائل إلى السيد أمين الحسيني تتضمن الأولى الاحتجاج على التقسيم، والثانية تعبّر عن تضامن الشعب التونسي غير المحدود [مع] بالشعب الفلسطيني والارتباط به»[245]. وبادر الكاتب العام للحزب الدستوري- اللجنة التنفيذية من جهته إلى إرسال برقية إلى سكرتير عصبة الأمم تضمّنت احتجاج الحزب على مشروع تقسيم فلسطين، وأكد استمرار تضامن الشعب التونسي مع الفلسطينيين[246]. وفي إثر التعميم الذي أصدره الديوان السياسي للحزب، بادرت شِعبُه في المدن والأحياء وفي الأنهج والأرياف، إلى إرسال البرقيات إلى الحاج أمين الحسيني، بكثافة ملحوظة. وشاركت المناطق التي لم تشارك من قبل في حملات التضامن المالي وفي حملات الدعم السياسي. ويمكن أن نذكر في هذا الصدد عددًا من مدن الشمال الغربي مثل سليانة وتبرسق ووادي مليز وبوعرادة ومكثر وتالة وباجة. كما نلاحظ مشاركة بعض المناطق المنجمية كأم العرائس

---

(245) مذكرة أمنية سرية مؤرخة في 21/7/1937 وردت في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 652, carton 2472, dossier 3, N.F.

وقّع هذا التعميم الحزبي صالح بن يوسف، وتضمّن بعض التفصيلات التقانية كأن تُرسل عن طريق البريد الجوي وأن يكون سعر طابع البريد 4.5 فرنكات وأن ترسل نسختان من الرسالة واحدة إلى الإرادة وأخرى إلى الزهرة وذلك حتى يعرف التونسيون والمشارقة موقفنا، كما أكد صالح بن يوسف.

(246) *La Charte tunisienne* (27 Juillet 1937).

والمظيلة[247] من دون ذكر المناطق الأخرى التي شاركت في الحملات السابقة لكن مع اتساع ملحوظ في مساهمة بعض قراها وأحيائها كالساحل والوطن القبلي وقابس والقيروان. وجسّد ذلك في واقع الأمر الانتشار الجغرافي الواسع للحزب الدستوري - الديوان السياسي الذي اكتسح جهات البلاد (الأرياف والمدن) كلها، وضم شرائح وفئات اجتماعية مختلفة وطلائع من المناضلين الذين تميزوا بالانضباط وبالحركية[248]. وساهمت منظمات الشبيبة الدستورية للحزب في إرسال برقيات التنديد والاحتجاج للبريطانيين والتأييد للفلسطينيين.

يجب أن نلاحظ أن كثيرًا من البرقيات لم تكن باسم شعب الديوان السياسي، حيث لاحظنا وجود برقيات صادرة باسم سكان منطقة معينة، أو حيّ معين، أو لجنة إغاثة فلسطين الجهوية[249]، الأمر الذي يشير إلى عدم انتماء أصحابها إلى الديوان السياسي، بل إلى اللجنة التنفيذية. كما لاحظنا وجود كثير من البرقيات الصادرة عن المصلين في بعض المساجد، مثلًا «احتجاج جماعة من المصلين بجامع حمودة باشا» في تونس العاصمة أو المصلين في جامع الكرم أو جامع سبحان الله. في الوقت نفسه لم تكن الرسائل كلها موجهة إلى الشيخ محمد أمين الحسيني كما نص على ذلك تعميم الحزب - الديوان السياسي، بل إن سكان قصيبة المديوني مثلًا أرسلوا برقية احتجاج إلى قنصل بريطانيا، وكذلك إلى أهالي سكان سوق الأربعاء وهيئة لجنة إسعاف فلسطين[250]، وحتى إلى بعض الشعب التابعة للديوان السياسي التي لم تلتزم التعليمات، وأرسل بعضها رسائله

---

(247) تقعان في الجنوب الغربي للبلاد.

(248) بحسب بعض التقديرات كان عدد الدستوريين في أوائل عام 1938 نحو 28 ألف منخرط، وبلغ عدد الشعب التابع له 434 شعبة دستورية. انظر: الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938-1943: خمس سنوات من المقاومة، تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق؛ 8 (تونس: وزارة الإعلام، 1983)، ص 18-259 في حين تشير مصادر أخرى إلى أن عدد المنخرطين في الحزب كان 75 ألف نفر، انظر: تقرير أمني سياسي مؤرخ في 20/ 9/ 1944 ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1864, dossier 3, folio 351.

(249) كان الحكيم أحمد بن ميلاد رئيس لجنة إغاثة فلسطين قد أرسل إلى رئيس اللجنة التنفيذية العليا في القدس برقية تضامن. انظر: «التضامن التونسي الفلسطيني،» النهضة، 30/ 7/ 1937.

(250) النهضة، 6/ 8/ 1937.

إلى السفير البريطاني وجمعية الأمم كشعبة طبلبة والشبيبة الدستورية فيها[251].

من جهة أخرى أصدر الحزب الحر الدستوري التونسي - اللجنة التنفيذية، كرّاسًا بعنوان فلسطين الشهيدة وزّعه على أبرز الشخصيات الوطنية التونسية، وتضمّن عرضًا لأوضاع فلسطين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ الانتداب البريطاني حتى عام 1937، وأبرز مضمونه معاناة الفلسطينيين ومقاومتهم العنيدة للوجود الصهيوني والاضطهاد البريطاني ومواجهتهم المحاولات الصهيونية المختلفة ضد بيت المقدس، كما تضمّن دعوة إلى مؤازرة الفلسطينيين والتضامن معهم بالأشكال كلها[252].

ج- مضمون خطاب الحملة

تميّزت الرسائل والبرقيات التي أُرسلت باختلاف مضامينها، على الرغم من التعميم الحزبي للديوان السياسي، فلئن أجمعت كلها على التضامن مع الشعب الفلسطيني، فإنها تباينت في مواقفها تجاه قضايا أخرى «جزئية»، فتميزت الرسالة التي بعث بها صالح بن يوسف الأمين العام للحزب - الديوان السياسي إلى مفتي فلسطين بمضمونها المحايد العاطفي الإنساني «إن جميع بلاد العروبة والإسلام لن تصبح راضية مطمئنة ما دام حال فلسطين مصدعًا لكل القلوب»[253]. أما مضمون أغلبية البرقيات والرسائل فعبّر عن موقف سياسي واضح من التقسيم، وأبرزت أهدافه ونتائجه الخطرة، لا على فلسطين وحدها، بل على جميع العرب فاعتبرت «المشروع يهدد الوحدة العربية بصفة مباشرة»[254]، والتقسيم «عبارة عن القضاء على الوحدة العربية والعالم الإسلامي»[255]، ومن أهدافه أيضًا «تمكين الصهيونية وجميع أعداء العروبة والإسلام من السيطرة على ثروة البلاد

---

(251) الزهرة، 9/ 8/ 1937.

(252) مذكرة أمنية وردت في: [I.S.H.M.N.], Archives nationales d'outre mer (Aix-en Provence), bobine 46, carton 25, H 32, dossier 14.

(253) النهضة، 5/ 8/ 1937، شعبة الحلفاويين. الرئيس صالح بن يوسف وهي أول رسالة نشرت كأنه يريد أن تكون رسالته أنموذجًا لباقي الدستوريين.

(254) النهضة، 7/ 8/ 1937، من احتجاج شعبة سيدي منصور، رئيس الشعبة البشير التركي.

(255) النهضة، 9/ 8/ 1937، عن «الشعبة الدستورية بحمام سوسة وكذلك شعبة مجاز الباب».

وهتك سيادتها»، ويمثل اعتداء على «كافة الأمم الإسلامية والعربية والعروبة والإسلام»[256].

دانت أغلبية البرقيات المرسلة السياسة البريطانية في فلسطين باعتبارها صاحبة المشروع الذي يأتي في إطار «التحالف بين إنكلترا والاستعمار الصهيوني»[257]. ومن جهة أخرى، حمل بعض مضامين البرقيات نداءات دعت إلى ضرورة تحقيق بعض أهداف «الأمة»، منها استقلال العرب وتحقيق الوحدة السياسية و«مقاومة مشروع التقسيم الخطير تحقيقًا لاستقلال العرب ودفاعًا عن كيانهم القومي»[258]، وكذلك الاستقلال، «درءًا للخطر الاستعماري البريطاني الصهيوني الغشوم وتحقيقًا لتحرير العروبة والإسلام»[259]. من جهة أخرى، قرر المؤتمر الثالث للحزب الدستوري - الديوان السياسي إرسال برقية إلى الحاج أمين الحسيني تعبّر عن التضامن مع «الأمة الفلسطينية في جهادها العظيم لنيل استقلالها»[260]. وكانت أول مرة تُصدر فيها مؤتمرات حزب وطني تونسي برقية من هذا النوع إلى جهات أو شخصيات فلسطينية معينة. كما دعت جمعية الشبان المسلمين التونسيين إلى التعبير عن «سخطهم إزاء اعتقال الحاج محمد أمين الحسيني ورجال اللجنة العربية العليا، وإظهار التضامن معهم»[261]. ولعل أبرز ما نلاحظه من مضامين تلك البرقيات تضمّنها توجهًا وحدويًا واضحًا، على الرغم من أن مرسليها (وهم في الأغلب من المنتمين إلى الحزب الدستوري - الديوان السياسي) ذوو نزعة وطنية خالصة. كما عبّرت عن ذلك أدبياته التي لم تتضمن أي توجهات وحدوية أو عروبية، حتى لا نقول قومية، وكذا علاقاته وممارساته، في حين عبّرت قاعدته الشعبية العريضة وذات الأصول الاجتماعية المنوعة عن تطلعات عروبية ووحدوية.

---

(256) النهضة، 10/ 8/ 1937، شعبة المنستير.

(257) النهضة، 11/ 8/ 1937، عن «شعبة الجنوب بربض باب منارة وشعبة سيدي منصور».

(258) النهضة، 11/ 8/ 1937، شعبة سيدي منصور.

(259) المصدر نفسه، رسالة شعبة الجنوب بربض باب منارة.

(260) العمل، العدد 40 (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937).

(261) «فلسطين المنكوبة،» النهضة، 8/ 10/ 1937.

تطورت أشكال التضامن والتأييد وتجاوزت الممارسات المعهودة وخرج المؤيدون للقضية الفلسطينية إلى الشارع في تظاهرة ضد التقسيم، نظّمتها وأشرفت عليها جمعية الشبان المسلمين، وتجمّع القوم أمام القنصلية البريطانية في تونس للاحتجاج على مشروع التقسيم. ومن ثم قدّم الحاضرون لائحة احتجاج إلى «السفير» البريطاني، ورد فيها «إن عرب فلسطين لم يحاربوا اليهود لديانتهم ولكن لأن لهم صفة الزاحفين»[262]، وذلك في إشارة واضحة إلى التفريق بين اليهود التونسيين إخوانهم في الوطن والحركة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية. لكن هل تطورت أشكال التضامن إلى مشاركة التونسيين في انتفاضة 1936؟

الواقع أننا لا نستبعد ذلك، إذ أوردت إحدى الصحف التونسية اليومية خبرًا مضمونه أن أحد التونسيين[263] غادر البلاد في عام 1935 واستقر في القاهرة بهدف مواصلة دراسته في الأزهر، لكنه سافر إلى فلسطين في أواخر عام 1936، والتحق بالانتفاضة وألقى الجيش البريطاني القبض عليه في عام 1939 وحكم عليه بالإعدام، ثم خفّضت المحكمة العسكرية حكمها إلى المؤبد، وتمكّن من الهرب من السجن وظلّ مختفيًا فترة طويلة، والتحق بجيش الإنقاذ في عام 1947 وخاض معارك عدة وأصيب بثلاث رصاصات في ساقه[264]، وعلى الرغم من عدم وجود ما يثبت ذلك الخبر وتفصيلاته أو ما ينفيه فإن الأمر لا يبدو غريبًا، لأن التونسيين اعتادوا السفر إلى مصر، وبالتحديد إلى القاهرة والإسكندرية، إما لتلقي العلم أو للتجارة أو للحج عبر مصر، وكانت ثمة جالية تونسية في مصر تتكوّن من المبعدين السياسيين، خصوصًا من الطلاب. كما كان في فلسطين وقف للمغاربة (وقف أبو مدين)، كان المغاربة يترددون عليه وهم في طريقهم إلى الحج أو عائدون منه. ولا يستبعد أن يكون هذا الطالب القادم من «الزيتونة» ومن أقصى الجنوب الذي يئنّ تحت حكم العسكر الفرنسي، تألم لمعاناة الفلسطينيين، ولا سيما أن الصحافة المصرية كانت تتابع بدقة ما كان يجري هناك من حوادث، فعبّر عن ذلك بالانتقال إلى فلسطين للقتال إلى جانب إخوته في «اللغة والدين»،

(262) النهضة، 11/ 8/ 1937.

(263) هو المبروك بن العباسي أصيل منطقة تطاوين في أقصى الجنوب التونسي.

(264) الزهرة، 24/ 7/ 1948.

خصوصًا أنه كان ينتمي إلى منطقة عُرف أهلها بتعلقهم بالعروبة والإسلام، وكانت قبائل كثيرة منها شاركت في معارك حربية ضد الفرنسيين والإيطاليين.

خاتمة

تعددت مظاهر دعم التونسيين للقضية الفلسطينية وتأييدهم الشعب الفلسطيني منذ منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، وكان ذلك نتيجة تنامي الوعي السياسي المحلي واهتمام الرأي العام الوطني بالقضايا الدولية والعربية واقتناعه بعمق تأثيرها في المسألة الوطنية ذاتها، بل ربما راهن الوطنيون التونسيون والشبيبة المثقفة على جعل المسألة بمنزلة الدربة لتيقّظ الناشئة.

جاء هذا الدعم متأخرًا نسبيًا وارتبط بحوادث ثورة البراق، ولا سيما بتوجّه القادة الفلسطينيين إلى محيطهم العربي الإسلامي «للاستقواء» به ضد الصهيونية والسياسة البريطانية في فلسطين، وكان هذا الدعم غير مشروط سياسيًا من ناحية التونسيين، فكان تحت شعار عدم التدخل في الشؤون الفلسطينية واحترام اختيارات القادة والاكتفاء بالمعاضدة والمؤازرة ماديًا وأدبيًا.

اتخذ الدعم السياسي صيغًا وأشكالًا عدة، مثل إرسال برقيات إلى السلطات البريطانية للاحتجاج على سياستها في فلسطين، ولإدانة ممارسات إدارة الانتداب ضد الشعب الفلسطيني أو إلى عصبة الأمم، كانت تسترعي فيها نظرها إلى انتهاكات بريطانيا لتعهداتها في فلسطين، أو إرسال برقيات تأييد ومؤازرة لرموز الحركة السياسية الفلسطينية في نضالها المزدوج ضد الاحتلال وضد الحركة الصهيونية ومشروعاتها في فلسطين. من المهم الإشارة إلى أن أشكال تضامن التونسيين في هذه المرحلة لم تصل إلى صيغ أرقى، مثل تنظيم التظاهرات أو إقامة التجمعات الجماهيرية أو المشاركة في القتال إلى جانب الفلسطينيين، إلا بشكل محدود جدًا.

تميّز محتوى الخطاب التضامني في تونس تجاه القضية الفلسطينية بالتجانس النسبي تجاه القضايا المحورية بالتحديد. وارتقى فهم الخطاب لأبعاد القضية وخصوصياتها تدريجًا إلى درجة الإحاطة بالمسائل كلها. وربما زعمنا في

السياق أن المخاض الذي عاشه الخطاب السياسي في تونس بخصوص القضية الفلسطينية كان له أثر فاعل في بلورة الرأي العام المحلي وتطوره وتعميقه في شأن قضاياه الداخلية، وهو أمر تعاظم أيضًا تباعًا بفعل المنافسة الداخلية بين كتلتي حزبي الدستور من جهة وعودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي صديق الشيخ محمد أمين الحسيني من جهة ثانية. كما ازدادت مبادرات تضامن التونسيين مع الشعب الفلسطيني وتعددت أشكالها وعبّرت عن الارتباط العميق بين الشعبين ومعاناتهما المشتركة، على الرغم من اختلاف طبيعة الحالة الاستعمارية في البلدين.

الفصل الرابع

رؤية الخطاب للتسوية السياسية وبدائلها (1939-1920)

طرحت بريطانيا مشروعات عدة لتسوية المشكلات الناجمة عن وعد بلفور، مثل تدفق اليهود إلى الأراضي الفلسطينية للاستقرار فيها، والاستيطان والتملك، ثم الاستقلال. وازداد طرح تلك المشروعات إلحاحًا منذ أواسط ثلاثينيات القرن العشرين، نتيجة اتساع النضالات الفلسطينية جغرافيًا واجتماعيًا، وتطور أساليب المقاومة نوعيًا، وتأييد القوى الحزبية والشعبية العربية والإسلامية للمقاومة والنضال الفلسطيني عمومًا، وتزايد التوترات العالمية، ولا سيما احتدام الصراع بين القوى الديمقراطية والقوى الفاشية العالمية، وحاجة بريطانيا إلى موقف عربي مؤيد وداعم. وتجسّدت تلك المشروعات في الكتاب الأبيض الثاني وقرار التقسيم ومؤتمر لندن والكتاب الأبيض الثالث[1]. وأثارت جميعها مواقف متناقضة بين الطرفين الأساسيين للصراع. فكيف كانت رؤية النخبة السياسية التونسية لتلك المشروعات وكيف تفاعلت معها؟

---

(1) تتضمن الكتب الموصوفة بـ «البيضاء» (الكتاب الأبيض) المشروعات التي تقدّمت بها الإدارات البريطانية المختلفة إلى البرلمان في شأن فلسطين، وصدرت منها في الفترة بين عامي 1922 و1939 ثلاثة رئيسة وثلاثة فرعية (تقرير لجنة بيل 1937 وخطاب المندوب السامي 1937، وتقرير لجنة وودهيد 1938).

أولًا: رؤية الخطاب في تونس للتسوية السياسية[2]

طرحت الإدارة البريطانية خلال هذه الفترة مشروعات مختلفة لإيجاد تسوية بين الفلسطينيين والحركة الصهيونية التي أصبحت أهم الجهات المعبّرة عن رغبات اليهود الذين كانوا يتدفقون إلى فلسطين وتطلعاتهم، خصوصًا منذ انطلاق الحركة الصهيونية وصدور وعد بلفور والانتداب البريطاني على فلسطين. واعتمدت بريطانيا أسلوب المؤتمرات والندوات التي كانت تجمع طرفي النزاع لتصدر في ما بعد مشروعاتها.

1 - مضمون الكتاب الأبيض الثاني وموقف الفلسطينيين منه

صدر الكتاب الأبيض الأول في 3 حزيران/ يونيو 1922، وتضمّن تأويل الحكومة البريطانية وعد بلفور. وكان الهدف منه طمأنة الفلسطينيين. ولم نعثر على ما يفيد اهتمام الخطاب في تونس بهذا الكتاب. وقد يعود ذلك إلى انشغال الحركة الوطنية بأزمة 1922 أو إلى عدم وضوح رؤيتها في شأن مضمون الكتاب الذي لم تتطرق إليه حتى الصحافة. أما الكتاب الثاني فصدر في تشرين الأول/ أكتوبر 1930 استنادًا إلى تقرير لجنة شو وتقرير السير جون هوب - سمبسون[3]. أكّد الكتاب الأبيض الثاني[4] ضرورة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين

---

(2) تعني التسوية السياسية فضّ النزاع القائم بين طرفين أو أكثر، باعتماد الوسائل السلمية عن طريق التفاوض، وتتوج مثل هذه العملية عادة بتوقيع وثائق تتضمن تفصيلات مضمون الاتفاق. تتحكم في مضمون التسوية عادة موازين القوى للأطراف، إضافة إلى العوامل الأخرى مثل الوضع الإقليمي أو الدولي، الأمر الذي يعني قبول الطرفين تنازلات عدة متفاوتة القيمة والأهمية والمقدار تعبّر عن اختلاف موازين القوى. انظر: نظام محمود بركات، «الصراع العربي الإسرائيلي منذ مدريد حتى 1998،» ورقة قُدمت إلى: السيد ياسين [وآخ.]، صراع القرن - الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام، تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق؛ مراجعة علي محافظة (بيروت؛ عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ مؤسسة عبد الحميد شومان، 1999)، ص 199-240، ومحسن محمد صالح، «مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية: من اللورد بيل إلى بيل كلينتون،» القدس، 15-16/ 9/ 2001.

(3) خبير زراعي أرسلته الحكومة البريطانية لإعداد تقرير عن القضايا المعروضة.

(4) انظر نص الكتاب الأبيض في: محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، 6 ج (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ج 3، ص 282-305.

بحسب ما ورد في صكّ الانتداب. وفي المقابل أبرز ضرورة تحديد الهجرة نظرًا إلى عدم وجود أرض «شاغرة» في فلسطين لاستيعاب العدد المتزايد من المهاجرين، ولا سيما أن الأراضي القابلة للزراعة محدودة، كما أكد «أن الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي»، وأعلن نية بريطانيا تشكيل مجلس تشريعي. فسارعت الحركة الصهيونية بالتعاون مع بعض الأوساط البريطانية[5] إلى شنّ حملة مركّزة ضد الكتاب الأبيض ومارست ضغطًا كبيرًا على الحكومة البريطانية من أجل التراجع عنه، تمثل في تقديم بعض الصهيونيين استقالاته من مناصبه في الوكالة اليهودية[6]، وسريعًا ما أدركت الحكومة البريطانية طبيعة الأخطار السياسية والاقتصادية المترتبة عن تلك الاستقالات، فأسرعت إلى التراجع عن مضمون الكتاب الأبيض من خلال رسالة بعث بها رئيس الوزراء إلى وايزمان في 13 شباط/ فبراير 1931 قدم فيها تفسيرات معاكسة لما ورد في الكتاب من قضايا كانت لمصلحة العرب نسبيًا، ولا سيما في ما يتعلق بالهجرة والأراضي، وأكد قدسية وعود بريطانيا لليهود[7].

استقبلت الأوساط العربية مضمون الكتاب الأبيض في البداية بارتياح نسبي[8]، لكنها بعد تراجع الحكومة البريطانية عنه، أطلق عليه العرب اسم «الكتاب الأسود» وعبّروا عن فقدان ثقتهم في السياسة البريطانية، وانطلقت التحركات ضده بأشكال نضالية مختلفة[9]. فكيف نظر الخطاب إلى هذا الكتاب وملحقاته؟

(5) عارض هذا الكتاب كبار الاستعماريين البريطانيين، مثل سمسفي وتشمبرلين وبولدرين وتشرشل.

(6) ولا سيما وايزمان رئيس الوكالة واللورد ملشيت رئيس الغرفة السياسية في الوكالة والقطب الصناعي والمالي العالمي.

(7) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 241.

(8) عوني عبد الهادي، مذكرات عوني عبد الهادي، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 155.

(9) انظر موقف رئيس اللجنة التنفيذية من الكتاب في: المصدر نفسه، ص 152-153.

2- رؤية الخطاب لمضمون الكتاب الأبيض وقرار التقسيم

أ- الموقف من الكتاب الأبيض

ثمّن الخطاب السياسي في تونس في البداية صدور الكتاب، ورأى أنه يعبّر عن سياسة جديدة توخّتها حكومة حزب العمال البريطانية لمصلحة العرب، وكان أمرًا غير متوقع وأوحى إلى بعض الانفراج في الأزمة التي كان يكابدها الفلسطينيون. كما اعتبر حملة النقد والسخط التي شنتها الأوساط الصهيونية في العالم على مضمون الكتاب وعلى سياسة بريطانيا دليلًا على هذه السياسة الجديدة[10]. غير أن الخطاب حذّر من خطر اختلاف الفلسطينيين في شأن مضمون الكتاب، واعتبر أن اختلاف الفلسطينيين «أشدّ نكالًا وأعظم خسارة على إخوتنا العرب من لو أنهم بقوا محرومين من بعض حقوق ضئيلة، فليحذر أولئك المجاهدون من الوقوع في الفخ الذي تنصبه لهم بريطانيا بسياستها التقسيمية المعهودة»[11]. وعبّر هذا الموقف عن الحذر الشديد الذي ميّز الخطاب تجاه السياسة البريطانية، في البلدان العربية عمومًا، وفي فلسطين خصوصًا، وعدم الاطمئنان إليها والشك في نياتها شكًّا مستمرًّا.

أما عن أسباب تغيّر السياسة البريطانية تلك فعُزيت إلى صمود الفلسطينيين وتضامن العالم الإسلامي معهم، ولا سيما تضامن الشعوب الهندية، إذ أبدى المسلمون فيها استعدادهم «للتنازل عن جزء من حقوقهم الاستقلالية مقابل التفريج عن كربة السكان الأصليين بالقدس»[12]. أما عن مضمون الكتاب في حد ذاته، فاعتبر الخطاب أن ما أُعلن لا يمثل إلا الحد الأدنى من مطالب الفلسطينيين، وطالب هؤلاء بالعمل من أجل نيل ما يرغبون فيه، ونبّه إلى إمكان تراجع بريطانيا عما أعلنته بسبب الضغط الذي مارسه «وجهاء الصهيونية في بريطانيا مباشرة أو عن طريق زعماء الأحزاب الإنجليزية»[13]. ودينت بريطانيا عندما تراجعت عن

---

(10) «السياسة الإنقليزية الجديدة،» الزهرة، 27/ 10/ 1930.

(11) المصدر نفسه.

(12) «أسباب تغير السياسة الإنقليزية،» الزهرة، 6/ 11/ 1930.

(13) المصدر نفسه.

مضمون الكتاب، واعتبر الخطاب ذلك نتيجة الحملة الإعلامية للحركة الصهيونية وانسياق القوى الديمقراطية والتحررية وراء تلك الدعاية. واعتبر أن المبالغ الهائلة التي وظّفتها الحركة الصهيونية «أخضعت بريطانيا العظمى بطمّ طميمها على رغم كبريائها وثرائها ورغم صلابتها»[14].

ب- رؤية الخطاب لقرار التقسيم لعام 1937 وحيثياته

ألّفت الحكومة البريطانية لجنة ملكية بعد نهاية المرحلة الأولى من انتفاضة 1936، وعُرفت باسم رئيسها «لجنة بيل»[15]، كان هدفها تقصي الحقائق. وباشرت اللجنة الاتصال باليهود والموظفين البريطانيين، في حين رفضت اللجنة العربية العليا التعامل معها احتجاجًا على صدور قرار وزير المستعمرات عدم إيقاف الهجرة اليهودية والسماح باستمرارها في أثناء عمل اللجنة. لكن اللجنة العربية العليا عاودت الموافقة على التعامل معها بعد تدخّل ملوك العرب[16]. واستغرقت اتصالات اللجنة وتقصيها مع الأطراف المعنية نحو شهرين، وأصدرت تقريرها الرسمي في القدس في 7 تموز/ يوليو 1937، وتناولت فيه قضايا تاريخية وسياسية واقتصادية مختلفة؛ أما أهم ما تضمّنه التقرير فكان الاعتراف بقدرة الفلسطينيين على حكم أنفسهم بأنفسهم وكذلك اليهود، كما بيّن أن أسباب الانتفاضة في فلسطين تكمن في استمرار الانتداب، لذلك اقترحت فيه اللجنة تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: منطقة يهودية تشمل أجود الأراضي الساحلية، أي جميع مناطق الجليل ومرج ابن عامر في شمال فلسطين بما في ذلك طبريا وبيسان وعكا والسهل الساحلي؛ ومنطقة تحت الانتداب تضم الأماكن المقدسة: القدس وبيت لحم والناصرة وممرّ يصل القدس بيافا؛ ومنطقة عربية تضمّ إلى شرق الأردن: يافا وغزّة وبئر السبع والنقب والخليل ونابلس وأجزاء من مناطق طولكرم وجنين وبيسان[17].

---

(14) «لا مجد إلا للمال،» الزهرة، 14/ 11/ 1930.

(15) اللورد بيل: من عائلة إقطاعية عريقة ووزير سابق، وُصف بالنزاهة والحيادية، لكنه لم يكن كذلك في الواقع. إذ التقى سرًا مرات عدة قبل توجهه إلى فلسطين بكبار الزعماء الصهيونيين والبريطانيين، منهم وايزمان وجابوتنسكي ولويد جورج. وصلت اللجنة إلى فلسطين في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936.

(16) الحوت، ص 359-360.

(17) انظر نص بيان الحكومة البريطانية الصادر في 7 آب/ أغسطس 1937 عن توصيات اللجنة =

هدف مشروع التقسيم إلى إنشاء دولة يهودية - صهيونية، وتجاوز بذلك حتى الطموح الذي رسمه وعد بلفور، ولا سيما أنه طرح توسيع المجال الجغرافي والسيادي لتلك الدولة إلى الضعف تقريبًا على حساب السكان العرب الفلسطينيين[18]، وتحقيق المصالح الاستراتيجية للإمبراطورية البريطانية من خلال الإبقاء على مطاري اللّد والرملة وميناء العقبة تحت السيادة البريطانية، وفي الوقت ذاته بعث كيان جديد (الدولة الصهيونية) بشروط محددة وإمكانات مهمة، بهدف تقديم أفضل الخدمات اللوجستية والسياسية إلى القوى الاستعمارية في المنطقة (خصوصًا بريطانيا)، وكسب ودّ العرب بإنهاء الانتداب وقيام الدولة التي كانوا يطالبون بها، خصوصًا أن الأوضاع الدولية حتمت على بريطانيا تقديم تلك «التنازلات» إلى الطرفين، وإلى القوى الدولية[19]. لذلك أعلنت اللجنة العربية العليا وباقي الأحزاب والمنظمات الفلسطينية رفضها التقسيم[20]، كما رفضته القوى السياسية الفاعلة في المنطقة العربية والإسلامية. فكيف كانت رؤية الخطاب للتقسيم وكيف حدّد موقفه منه؟

استقطب تقرير لجنة «بيل» اهتمام الرأي العام التونسي بشكل لا مثيل له، فأفردت له الصحف حيّزًا كبيرًا من اهتمامها، وتحرك الحزبان الدستوريان، بل تباريا في رفضهما المشروع، وكان ذلك شأن المنظمات الشعبية والطالبية. وانهالت برقيات التنديد بالمشروع من كل حدب وصوب، وبرز إجماع عام رافضًا المشروع، شكلًا ومضمونًا، إلا أن معالجة الأمر والتناول كانا متباينين بالنسبة إلى الحزبين.

راهن الخطاب السياسي في تونس على هذه اللجنة وتوقع أن يدفع

= الملكية وحدود التقسيم في: دروزة، ج 3، ص 319-328.

(18) ينطبق هذا الأمر على منطقة الجليل، انظر: عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية: من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية الثانية (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980)، ص 162-163.

(19) إنهاء محنة اليهود وإيجاد ملجأ - دولة لهم، الأمر الذي يريح الدول الأوروبية من هذا «الفائض البشري المزعج» بحسب تصورها.

(20) مذكرة اللجنة العربية العليا المقدمة إلى لجنة الانتدابات الدائمة ووزارة المستعمرات في تموز/يوليو 1937 في: الحوت، ص 753-760.

التقرير الذي أصدرته اللجنة الحكومةَ البريطانية، إلى تغيير سياستها الضارة بفلسطين وذلك في محاولة منها لكسب صداقة العرب في ظل الأوضاع الدولية الدقيقة[21]، إلا أن هذا الترحيب سريعًا ما تغيّر وبدأت الشكوك تحوم في شأن نجاعته بعد مقاطعة اللجنة العربية لجنة البحث، فأكد محمد الصادق بسيّس[22] مثلًا أن فشل اللجنة محتوم إذا «أصر العرب على مقاطعتها وأصرّت بريطانيا على عدم إيقاف الهجرة»[23]. ورأى كاتب آخر أن حضورها أصبح غير ذي فائدة، ما دامت حكومة بريطانيا تسلك سياسة تلبي المطامع الصهيونية وتعتمد وسائل «الإفناء والتدمير والإرهاب للوصول إلى تنفيذ ما لا يمكن تنفيذه»[24].

تناول الكتاب الصحافيون مضمون التقرير من جوانب عدة، ولا سيما التقسيم الذي اعتُبر «نكبة»[25]، وحُمّلت بريطانيا مسؤولية المصائب التي حلّت بالفلسطينيين، ودينت سياستها في فلسطين. ورأى أحد الكتاب في التقرير تحاملًا على العرب وحقوقهم في وطنهم، وأن اللجنة «تأثرت إلى حد بعيد بالتيارات اليهودية الاستعمارية»، وأن ما حدث كله رتّبه البريطانيون والحركة الصهيونية مسبقًا، وأن رفض الأخيرة المشروع عملية تمويهية[26].

برزت تحليلات عدة تصدى كتّابها لمحتوى التقرير وللاقتراحات التي تقدّم

(21) التونسي، في: الزهرة، 18/ 1/ 1937.

(22) محمد الصادق بسيّس (1914-1978): تعلّم في جامع الزيتونة والمدرسة الخلدونية وباشر التعليم في جامع الزيتونة. انتقل بعد الاستقلال إلى التدريس في كلية الشريعة وأصول الدين في 1962. انتسب إلى الحزب الحر الدستوري - الديوان السياسي. ألقي القبض عليه بعد حوادث نيسان/ أبريل 1938 وسجن. عرف بـ «الشيخ الفلسطيني» لدفاعه المتحمس عن قضية فلسطين. أوقفته سلطات الحماية بسبب ذلك وحاكمته. كتب مقالات عدة دعا فيها التونسيين إلى مؤازرة الشعب الفلسطيني ماليًا ومعنويًا. من مؤسسي لجنة الدفاع عن فلسطين.

(23) محمد الصادق بسيس، «قضية المسلمين جميعًا. فلسطين تجاهد لأجل حياتها مناجاة القاوقجي لفلسطين،» الزهرة، 29/ 12/ 1936.

(24) التونسي، «فلسطين ترفض لجنة البحث الجديدة،» الزهرة، 8/ 4/ 1938.

(25) كما وصف بأنه «مصيبة ومبيد للفلسطينيين». انظر: مصطفى بن شعبان في: الزهرة، 8/ 8/ 1937.

(26) مصطفى بن شعبان، «إنقلترا وفلسطين،» الزهرة، 28/ 8/ 1937.

بها وبيّنوا أهداف المشروع وارتباطه بمصالح بريطانيا الاستراتيجية، وانعكاساته المحتملة على فلسطين والمنطقة العربية. واستند الخطاب إجمالًا في رفضه المشروع إلى اعتبارات عدة، منها:

- **الاعتبار الاستراتيجي - الاقتصادي**: تمثّل في ارتباط المشروع بالمصالح الاستراتيجية لبريطانيا أساسًا، المعتمدة على الحركة الصهيونية؛ فالقسم الذي مُنح لليهود يمثل «درعًا دفاعيًا لمواقع إنجلترا البحرية وفي مقدمتها حيفا، وذلك بهدف صيانة طرق مواصلات ممالكها»[27]، والاقتراب من منابع النفط والإشراف عليها[28]، ويخوّل التقسيم إنكلترا «حقّ الهيمنة والسيادة على جميع البلاد الفلسطينية»[29].

- **إعاقة تحقيق الوحدة العربية**: اعتبر بعض الكتّاب التونسيين أن «الدولة اليهودية في حد ذاتها تمثّل أداة مشاغبة ضد العرب، فبموقعها - قلب بلاد العروبة - ستجزّأ البلاد العربية إلى شطرين، وهو ما يشكّل خطرًا وعائقًا في سبيل الوحدة العربية»[30] التي ترى فيها إنكلترا بالخصوص «خطرًا عليها وعلى سلطاتها في مستعمراتها»[31].

- **الاعتبار الديني - العرقي**: تمثّل في «تجزئة ما لا يقبل التجزئة بصفته» أرضًا واحدة لجنس واحد، وبصفته بقعة مقدسة واحدة للعرب وللمسلمين أجمعين»[32]، وفي النتيجة «عدم جواز وضع المسجد الأقصى تحت سلطة الانتداب»[33].

(27) الإرادة، 28/ 7/ 1937.

(28) «مسألة تجزئة فلسطين،» الصواب، العدد 818 (30 تموز/ يوليو 1937).

(29) المصدر نفسه، و«قضية فلسطين أمام جمعية الأمم،» الزهرة، 15/ 9/ 1937.

(30) التونسي، «تقسيم فلسطين خطر على العروبة،» الزهرة، 20/ 7/ 1937، والزهرة، 15/ 9/ 1937.

(31) الزهرة، 15/ 9/ 1937، انظر موقف الكاتب العام للديوان السياسي صالح بن يوسف، وثيقة مؤرخة في: 21/ 7/ 1937: Institut supérieur d'histoire du mouvement national [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 652, carton 2472, dossier 3, N.F.

(32) «مشروع تقسيم فلسطين،» العمل، العدد 27 (1 آب/ أغسطس 1937).

(33) الزهرة، 20/ 7/ 1937.

- الاعتبار التاريخي - الحضاري: تجسّد في أن «فلسطين بموقعها وتاريخها بلاد عربية إسلامية تخص العرب المسلمين أهلها، مباشرة وأصالة، وتهم بعدهم جميع المسلمين بمشارق الأرض ومغاربها»[34].

- الاعتبار السياسي: شكّل التقسيم مقدمة لتحقيق المشروع الصهيوني المتمثل في السيطرة على فلسطين كلها، ومن ثم الاستيلاء عليها، وإقامة دولة يهودية كبرى مستقلة منخرطة في عصبة الأمم[35]، الأمر الذي أكده رفض اليهود التقسيم الذي مثل عقبة في سبيل تحقيق مشروع دولتهم[36]، ولولا الإنكليز لما رضيت الصهيونية حتى بالجزيرة العربية برمتها[37]، ولا يخفى ما ترتب عن هذا التقسيم من مشكلات وتوترات واضطرابات في المنطقة[38].

إجمالًا، يمكن القول إن الخطاب السياسي في تونس حدد أهداف مشروع التقسيم من أبعاده كلها، وأبرز انعكاساته المختلفة على الفلسطينيين والعرب وعلى المنطقة ككل، واستند في ذلك إلى جملة معطيات وحقائق دعّمته وساعدته في بلورة موقف نقدي رافض المشروع، ودان الأطراف التي سعت إلى فرضه على الفلسطينيين.

أما على الصعيد العملي فانتقلت صيغ الاحتجاج من الصيغ المألوفة: برقيات تنديد، الكتابة على الجدران... إلى التظاهر والتجمع. كما انتقل وفد تونسي مثّل الشبان المسلمين إلى القنصلية البريطانية واعتصم أمامها، وقدّم عريضة تضمنت موقف الشبان من اليهود والصهيونية واحتجاجهم على السياسة البريطانية في فلسطين، إذ إن «عرب فلسطين لم يحاربوا اليهود لديانتهم ولكن لأن لهم صفة الزاحفين»[39]. وكان هذا التحرك أول تحرك تونسي من نوعه لمصلحة قضية غير

---

(34) مفتاح فرحات، «لا تقسم فلسطين والعرب بقيد الحياة،» الزهرة، 28/ 7/ 1937.

(35) مصطفى بن شعبان، في: الزهرة، 8/ 8/ 1937.

(36) «مصيبة تقسيم فلسطين تنزل على العالم الإسلامي نزول العاصفة،» النهضة، 1/ 8/ 1937.

(37) «موقف الصهيونية إزاء تقسيم فلسطين،» الزهرة، 6/ 1/ 1938.

(38) «الصهيونيون يعتدون على العرب،» الزهرة، 23/ 9/ 1937.

(39) انظر ذلك تقرير أمني مؤرخ في 10/ 8/ 1937 ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la = résidence à Nantes, bobine 652, carton 2472, dossier 3, N. F,

تونسية، وأول تحرك من نوعه أيضًا في تونس لمصلحة فلسطين، وإدانة سياسة دولة أوروبية في العالم العربي والإسلامي.

برزت تحولات مهمة في متن الخطاب تجاه السياسة البريطانية والقضية الفلسطينية في إطار تحليله مشروع التقسيم، فبالنسبة إلى السياسة الإنكليزية اعتبرها بمشروعها ذاك، عدوّة لجميع العرب فهي «لا تحارب فلسطين وحسب بل أصبحت تحارب العالم العربي جميعه»[40]. لذلك حذّر أحد الكتاب من ردات فعل العرب السلبية الناشئة من يأسهم من السياسة البريطانية، خصوصًا أن بريطانيا كانت تمر بأوضاع عصيبة كانت تهددها «بالانهيار»[41].

أما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية فتزايد تشديد الخطاب على بعدها العربي وتلازمها مع قضايا التحرر العربي عمومًا، حتى أن القضية الفلسطينية ما عادت «خاصة بالفلسطينيين بل أصبحت قضية العرب والمسلمين، وهي قضية حياة أو موت بالنسبة للعرب»[42]. واعتبر «نجاح فلسطين في قضيتها هو نجاح العرب والعكس صحيح»[43]. وتحوّلت مراهنة التونسيين بإلحاح أكثر وبوضوح شديد صوب العالم العربي والبلدان الإسلامية[44]، بدلًا من مراهنتهم السابقة على إنكلترا والضمير العالمي وعدل القوى العظمى التي تظاهرت بالعمل لإفشال المشروع الصهيوني - الإنكليزي، لكنها مارست عكس ذلك تمامًا. وتناغمت هذه المقاربة بشدّة مع توجهات القادة الفلسطينيين والحركة الوطنية الفلسطينية الذين أسقطوا من حسابهم هم أيضًا المراهنة على إنكلترا و«استقووا» بالعالمين العربي والإسلامي عمومًا[45]. واتضح ذلك بجلاء في

= و«الصهيونية منافية لحقوق الإنسان،» النهضة، 11/ 8/ 1937.

(40) الزهرة، 15/ 9/ 1937.

(41) المصدر نفسه، 9/ 2/ 1938.

(42) «الاستعمار البريطاني يجهز على الأراضي المقدسة،» الزهرة، 24/ 8/ 1937.

(43) الزهرة، 15/ 9/ 1937.

(44) النهضة، 1/ 8/ 1937.

(45) فيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948 (نيقوسيا: شرق برس، 1990)، ص 244-245.

مقررات مؤتمر بلودان[46] التي أيدها الخطاب السياسي في تونس دعمًا يكاد يكون مطلقًا[47].

ج- موقف الخطاب من لجنة «وودهيد» ومن فشل مشروع التقسيم

أصدرت الحكومة البريطانية بيانًا بتاريخ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 أعلنت فيه تراجعها عن فكرة التقسيم، بعد صدور تقرير «لجنة وودهيد»[48] الذي أبرز الصعوبات والتعقيدات المختلفة التي اعترضت تجسيم المشروع، ودعت الحكومة البريطانية الحكومات العربية وممثلين عن سكان فلسطين من العرب واليهود إلى عقد مؤتمر الطاولة المستديرة في 7 شباط/ فبراير 1938 في لندن لبحث الحلول الملائمة للمشكلة، واعتمدت الحكومة البريطانية توجّهًا جديدًا ارتكز على أساس قيام دولة فلسطينية واحدة مستقلة ذات سيادة على مراحل بشرطين أساسيين: توقيع هذه الدولة معاهدة تضمن مصالح بريطانيا، والتعاون الوثيق مع اليهود. وعلى هذا الأساس قبل العرب الشروط الفنية التي تتعلق

---

(46) عُقد هذا المؤتمر بين 8 و9 أيلول/ سبتمبر 1937 في المصيف الجبلي السوري بحضور نحو 450 عضوًا مثلوا الأحزاب والحكومات والمنظمات الشعبية العربية من سورية ولبنان وفلسطين ومصر والعراق ومراكش والأردن والسعودية وشخصيات عربية عدة كانت تعيش في المهجر، مثل شكيب أرسلان (ولم يحضر من تونس أي ممثل). ومن أبرز قراراته اعتبار فلسطين جزءًا لا يتجزأ من الوطن العربي، ورفض التقسيم ومقاومته، والإصرار على إلغاء الانتداب ووعد بلفور وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب الفلسطيني استقلاله وسيادته، وأن تكون حكومة دستورية للأقليات. تأييد طلب وقف الهجرة، استمرار الصداقة بين الشعبين البريطاني والعربي متوقف على تحقيق المطالب السابقة. انظر: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918-1939: من أوراق أكرم زعيتر**، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، ط 2، سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ 12 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، وثيقة عدد 276، ص 470.

(47) «قرارت مؤتمر بلودان،» **الزهرة**، 24/ 9/ 1937، و«المسألة الفلسطينية وقرارات بلودان،» **الصواب**، العدد 821 (1 تشرين الأول/ أكتوبر 1937).

(48) أعلنت وزارة المستعمرات قرارها إرسال لجنة فنية إلى فلسطين لدرس إمكان تجسيد مشروع التقسيم في الواقع. رئس اللجنة السير جون وودهيد الذي وصل إلى فلسطين في 27 نيسان/ أبريل 1938، وعملت اللجنة 3 شهور في ظل مقاطعتها من الفلسطينيين.

بالعرب الذين حضروا المؤتمر[49]، إلا أن الاتفاق بين الطرفين العربي والصهيوني للوصول إلى حلّ مرضٍ لكليهما كان مستحيلًا. فعلى الرغم من المحاولات المضنية التي بذلتها أطراف عربية رسمية لإقناع المفتي الحاج أمين الحسيني (لم يحضر المؤتمر) بتعديل مواقفه، فإن الأغلبية تشبثت بمطلب الاستقلال لأن العرب يمثلون أكثرية السكان، بينما عارض الصهيونيون الاستقلال لأنهم كانوا أقلية. وفي النهاية تدخلت بريطانيا بعد هذا الفشل، وأصدرت الكتاب الأبيض الذي تضمّن الحل الذي ارتأته[50].

أيّد الخطاب السياسي في تونس، بشكل عام، مقاطعة الفلسطينيين «لجنة وودهيد»، ولم يرَ أي منها ما دامت الحكومة البريطانية تتبع سياسة مؤيدة للصهيونية وتستخدم «وسائل الإفناء والتدمير والإرهاب لتنفيذ ما لا يمكن تنفيذه». وفي المقابل اعتبر الخطاب أن البديل أو الحل يكمن في «استمرار فلسطين في جهادها ضد الاستعمار والصهيونية بمساندة العالمين العربي والإسلامي حتى تعدل حكومة بريطانيا عن سياستها المبيدة لفلسطين»[51].

أما تراجع بريطانيا عن فكرة التقسيم فكان نتيجة عاملين أساسيين بحسب الخطاب: تعلق العامل الأول بتطور كفاح الشعب الفلسطيني ومؤازرة العرب والمسلمين له[52]. أما العامل الثاني فارتبط بالوضع الدولي الذي كان سائدًا وساهم في فشل المشروع؛ فالسياسة الإيطالية التي كانت تسعى إلى إيجاد موطئ قدم لها في اليمن ومصر وحتى أفريقيا الشمالية، دفعت باتجاه تغيير بريطانيا سياستها المعادية للعرب وإيجاد حل للقضية الفلسطينية[53]. واعتبر أن إخفاق مشروع التقسيم أزال الحاجز الذي كان يحول دون تفاهم العرب والبريطانيين،

---

(49) حاولت الحكومة البريطانية استبعاد الحاج أمين الحسيني من المفاوضات، ودعمت في المقابل عناصر موالية لها. حضر المؤتمر من العرب: توفيق السويدي (العراق) عبد الرحمن عزام، عوني عبد الهادي، موسى العلمي، وجورج أنطونيوس.

(50) الحوت، ص 390-394.

(51) الزهرة، 8/ 4/ 1938.

(52) «خطوة أولى لحل قضية فلسطين، العدول عن فكرة التقسيم،» الزهرة، 22/ 8/ 1938.

(53) «المسألة الفلسطينية والدعاية الإيطالية وسياسة إنقلترا في بلاد العرب،» الزهرة، 7/ 1/ 1938.

ولا سيما أن الأوضاع الدولية حتّمت على بريطانيا إيجاد حلّ للمشكلة الفلسطينية ونبذ سياسة العنف التي كانت تمارسها ضد الفلسطينيين، الأمر الذي كان لا بدّ من أن يخدم بريطانيا وحلفاءها، بل حتى «الصهيونية» نفسها[54].

يبدو أن الخطاب السياسي في تونس أدرك بدقة الأوضاع الدولية والمخاض الذي كانت تعيشه العلاقات الدولية عمومًا، لذلك طالب بوضع حدّ لسياسة المكيالين التي كانت تمارسها إنكلترا والعالم الغربي تجاه قضية فلسطين، وتساءل عن الأسباب التي جعلتها تحترم وعدها للحركة الصهيونية «حتى بعد هذه المذابح التي أسفر عنها، وبعد تلك الفواجع المؤلمة التي تسبّب فيها... وتهمل بل تدوس على الوعود التي قطعتها للعرب برغم إخلاصهم للديمقراطيات؟»[55].

د- الموقف من مؤتمر لندن

رحب الخطاب بالتوجه الجديد للحكومة البريطانية، واستبشر خيرًا بعقد المؤتمر في حد ذاته، واعتبر أن الاعتراف باستقلال فلسطين والتفاهم على وقف الهجرة الصهيونية مثّلا بوادر طيبة للمؤتمر؛ فالاعتراف باستقلال فلسطين كان سينهي الانتداب عليها، وسيسقط بالتالي وعد بلفور، وسيضمن للعرب حقوق الأقلية اليهودية بحسب ما تنص عليه المواثيق الدولية[56].

طالب الخطاب بريطانيا بضرورة اتخاذ موقف شجاع يتمثل في التخلص من تصريح بلفور، لأن مصالحها الحقيقية في الأوضاع الدقيقة التي كانت تمرّ بها الإنسانية إنما تكمن في «جلب ودّ العرب والمسلمين»، بل إن هذا الإجراء/ القرار سيكون «ماحيًا لما تشيعه مراكز الإذاعة الفاشستية في سائر أنحاء العالم للقضاء على سمعة الدول الديمقراطية بالبلدان الإسلامية»[57]. وحمّل الحركة الصهيونية مسؤولية فشل مؤتمر الطاولة المستديرة، فأكد أن هؤلاء لم يكن يهممهم

(54) الزهرة، 22/ 8/ 1938.
(55) «أما آن لأزمة فلسطين أن تنفرج؟»، النهضة، 12/ 10/ 1938.
(56) التونسي، في: الزهرة، 9/ 3/ 1939.
(57) «قضية فلسطين في دورها الحاسم»، النهضة، 12/ 2/ 1939.

كثيرًا مصير الديمقراطيات ولا مصير العالم والإنسانية، فما كان يهمهم تحقيق أهدافهم بأي طريقة كانت وأيًا تكن الأوضاع، وهذا الأسلوب في التفكير جلب لليهود المصائب كلها، وأن هذا السلوك «سيجعلهم في المستقبل عرضة للمقت والإرهاق والامتهان»[58].

مثّلت هذه الدعوة في واقع الأمر وفي عمقها فهمَ الخطاب فهمًا صحيحًا طبيعةَ الصراع الدولي الذي كان دائرًا بين القوى الديمقراطية والقوى الفاشية في شأن قضايا جوهرية تتعلق بحرية الإنسان والشعوب، منها الشعب الفلسطيني الذي كانت تنتهك بريطانيا حقوقه في ما كانت تستعمر أرضه وتمارس الوصاية عليه من دون إرادته من جهة، وتفرض عليه بوسائل عدة أن يتحمّل عبء حل «القضية اليهودية» من دون اعتبار المعطيات التاريخية والسياسية والحضارية لفلسطين والمنطقة العربية ككل. وإن لم يرغب الخطاب في التخندق في صف الفاشية التي كان يمقتها، باعتبار أنها عدوة حقوق الإنسان والشعوب (والمثال الإيطالي في طرابلس كان حاضرًا أمامه) فكان غير مقتنع - بالدرجة نفسها- بسلوك الديمقراطيات تجاه الشعوب التي كانت تستعمرها، فكيف كان يمكن أن ينادي الحلفاء بالديمقراطية وحقوق الإنسان في حين كانوا يستعبدون الشعوب ويعملون على إحلال جماعات منتشرة في أنحاء العالم في أرض الغير. إنها مساومة سياسية تبدو منطقية، بل مشروعة سياسيًا، فإذا عانى اليهود في أوروبا، فلم يكن للعرب دور في معاناتهم، بل كانوا أنفسهم يعانون ويكابدون أكثر مما عانى يهود أوروبا، فكانت أرضهم مستباحة ومستعمرة وشعبها يعاني الاضطهاد والقمع والتسلط الاستعماري، وكانت أوروبا تعده وعودًا وعدت بمثلها في السابق ومارست عكسها تمامًا، فكيف كان للعرب أن يصدّقوا مثل تلك الوعود، ومن حقهم بالتالي أن يستثمروا تلك الأوضاع الموضوعية وأن يجددوا شروطهم وأن يطالبوا بالضمانات التي تكفل لهم الحد الأدنى من حقوقهم الإنسانية التي كانت تدّعي الديمقراطيات النضال من أجلها؟

(58) «العرب والصهيونية تفنّن الصهيونيين في مؤتمر لندرة،» الزهرة، 22/ 3/ 1939.

3- رؤية الخطاب لمضمون الكتاب الأبيض الثالث

أصدرت الحكومة البريطانية بسبب الحوادث في فلسطين والخطر العسكري للقوى الفاشية الكتاب الثالث في 17 أيار/ مايو 1939 بعد فشل أعمال مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن[59].

أ- مضمون الكتاب وموقف الفلسطينيين منه

تضمّن الكتاب مشروعًا لحل القضايا الأساس بالتركيز على ثلاث قضايا جوهرية[60]:

- الدستور الذي أكد تأليف حكومة فلسطينية مستقلة بعد إنهاء الانتداب بالتشاور مع عصبة الأمم، على أن يساهم فيها العرب واليهود بشكل يضمن مصالح الطرفين الأساسية، وترتبط ببريطانيا بمعاهدة تضمن للبلدين مصالحهما الاقتصادية والعسكرية (الحربية).

- الهجرة، إذ حُددت الهجرة اليهودية في الأعوام الخمس التالية بعشرة آلاف مهاجر سنويًا، والسماح لخمسة وعشرين ألفًا آخرين بالهجرة إلى فلسطين فورًا، وبعد ذلك تتوقف الهجرة آليًا، وإن حدثت فستكون بموافقة العرب، على أن لا يتجاوز عدد اليهود ثلث السكان.

- الأراضي، التوصية بوقف بيع الأراضي لليهود نهائيًا، إلا في مناطق معينة، وضمن شروط محددة وبشكل لا يضرّ بمصالح الفلسطينيين[61].

رفض الفلسطينيون مضمون هذا الكتاب باعتبار أنه استند إلى صكّ الانتداب،

---

(59) تعدّ بيان نويهض الحوت أن مؤتمر لندن كان مسرحًا (ركحًا) حاولت بريطانيا أن تؤدي على خشبته سياستها الجديدة، ولما دهمتها الحرب العالمية الثانية أنهت المؤتمر على عجل، وماطلت شهرين حتى أعلنت سياستها التي حاولت من خلالها إرضاء العرب. انظر: الحوت، ص 395.

(60) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973)، ص 399-410.

(61) أصدرت الحكومة البريطانية تقريرًا توضيحيًا أبرزت فيه تلك التفصيلات.

كما أنه لم يتضمّن إنهاء الانتداب. ومن ثم فإن صيغة الاستقلال كما وردت كانت مشروطة برضا اليهود وموافقتهم، الأمر الذي يتعارض وآمال الفلسطينيين، كما أنه لم يتضمن وعدًا بالعفو العام عن المسجونين والمبعدين الفلسطينيين وإلغاء الممارسات التي كانت بموجب قوانين الطوارئ، في حين كان المطلوب الإعلان عن قيام مؤسسات دستورية فلسطينية[62].

أما الحركة الصهيونية فعارضت الكتاب الأبيض من أساسه، وسارعت إلى تنظيم التظاهرات والمؤتمرات المعادية لمضمونه، واتهمت بريطانيا بخيانة طموحات اليهود، وقرّرت مقاومة المشروع والاعتماد على الولايات المتحدة لتحقيق مشروعها في إقامة الدولة اليهودية - الصهيونية[63].

ب- رؤية الخطاب لمضمون الكتاب الأبيض الثالث

كان صدور الكتاب الأبيض مناسبة جديدة للخطاب السياسي في تونس لتقويم السياسة البريطانية في المشرق العربي، فاتهمها بالعجز والتردد والارتباك وعدم القدرة على اتخاذ القرارات الملائمة، ويبدو ذلك جليًا في موقفها مما يجري في فلسطين، فهي «لم تعط للعرب حقهم في وطنهم المسلوب، ولا حقّ المسلمين في أرضهم المقدسة، ولا منحت اليهود تحقيق حلمهم في الوطن القومي»[64]. ولتلك الأسباب رفض اليهود الكتاب الأبيض، ورفض العرب قبول نتائجه. أما الترضيات التي قُدمت إلى العرب فكانت محدودة، أملتها عليها مصلحتها في تلك الأوضاع الدقيقة التي كان يمر بها العالم، ولأهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية. وما كانت الترضيات نابعة من مواقف مبدئية، في حين أن حقوق العرب لا تتجزأ، وبصنيعها هذا «قوّضت السياسة البريطانية الأمل الذي كان يعلّقه العرب على تسوية المسألة العربية الإسلامية في المشرق عن طريق

(62) انظر بيان اللجنة العربية العليا لفلسطين الصادر في 30/ 5/ 1939 ردًا على الكتاب الأبيض البريطاني في: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، وثيقة عدد 512، 30/ 5/ 1939، ص 648-653.

(63) من أبرز تلك التحركات عقد مؤتمر صهيوني في 26 حزيران/ يونيو 1939 في نيويورك حضره اليهود من الولايات المتحدة كلها.

(64) «العرب والمسلمون يرفضون الكتاب الأبيض،» الإرادة، 25/ 5/ 1939.

الجبهة الديمقراطية العالمية»[65]. وبالتوازي مع ذلك، وصف الخطابي السياسي في تونس السياسة البريطانية بالخداع والتضليل، فهم «يتظاهرون (الإنكليز) بالسعي لامتلاك قلوب العرب والمسلمين، وتحرير أوطانهم من ربقة سيطرتهم الاستعمارية، والإعانة على تكوين إمبراطوريتهم العربية ووحدتهم القومية... ولكنهم يقومون بأعمال تناقض الأقوال... وهذا سلوكهم في فلسطين...»[66]. وأكد الخطاب أن العرب «لم تعد تنطلي عليهم أساليب الخداع والتمويه التي اعتمدتها بريطانيا سابقًا، فالظرفية تغيرت والعرب استفاقوا»[67].

أعطى الخطاب السياسي في تونس القضية الفلسطينية أبعادًا دولية وإنسانية وديمقراطية. فباعتبار قضية فلسطين قضية استعمارية، طالب الخطاب الديمقراطيات أن توليها ما تستحقه من اهتمام وأن تجد حلولًا مرضية تنصف الفلسطينيين من أجل إجهاض الخطاب الديماغوجي للحركة الفاشية الموجّه إلى العرب والفلسطينيين، وبالتالي القضاء على محاولاتها المحمومة التقرّب إلى العرب من خلال الوعود الزائفة. وفي هذا السياق كان «الكتاب المفتوح» للشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي وجهه[68] إلى رئيس الوزراء البريطاني شمبرلين[69].

تميز الخطاب بحدة لهجته وبدقة تحليله الأوضاع الدولية، وبرغبته الصادقة في تغيير بريطانيا سياستها تجاه العرب وإنصاف الفلسطينيين باسم الديمقراطية، ومنح العرب حقوقهم، واعتبر أن ذلك السبيل الوحيد أمام بريطانيا لفضح الخطاب الخادع للقوى الفاشية وقطع الطريق أمام محاولاتها لاستقطاب العرب إلى صفها[70].

---

(65) «العرب والمسلمون يرفضون،» و«فلسطين نقطة وصل العروبة، هل تتطور قضية فلسطين فتصبح خطرًا على إنقلترا،» الزهرة، 26/ 6/ 1939.

(66) الإرادة، 13/ 6/ 1939.

(67) «تطور قضية فلسطين،» الزهرة، 14/ 7/ 1939.

(68) جاء هذا الكتاب بعد صمت الشيخ عبد العزيز الثعالبي الطويل نتيجة خلافه مع الحزب الدستوري التونسي - الديوان السياسي والذي تميّز بانحطاط الأسلوب الذي اعتمدته جماعة بورقيبة.

(69) رئيس وزراء بريطانيا بين عامي 1937 و1940.

(70) «كتاب مفتوح إلى مستر شمبرلين لحضرة الزعيم الإسلامي الجليل عبد العزيز الثعالبي،» الإرادة، 17/ 6/ 1939.

اعتبر الشيخ عبد العزيز الثعالبي أن الكتاب الأبيض «مظلمة رديئة غير قابلة للتحقيق ومناقضة لحقوق الأمم والدول»، وأنه جسّد رغبة بريطانيا في مساعدة اليهود لإقامة وطن لهم في فلسطين «قلب العروبة النابض»، ومحاولة «لتعطيل بناء العرب لوحدتهم القومية»، في حين أنها كانت تعمل «لعقد المحالفات لضمان السلام باسم الأمم الديمقراطية ووقف عادية الديكتاتورية»، في حين كان في إمكانها تماشيًا مع مصالحها الاستراتيجية التقرب إلى العرب ومساعدتهم في تحقيق أمانيهم، فمن دونهم «لا يستقر لكم فيه قرار، رغم قوة عتادكم وضخامة أساطيلكم، دون رضاهم واتفاقهم على مسالمتكم في الوقت العصيب». وتوجه إلى الوزير قائلًا: «هل تتصورون أنهم يطمئنون إليكم عند الحاجة وهم يائسون منكم وأنتم جادّون في تهديدهم وإقامة أوطان للدخلاء في بلادهم وجعلهم غرباء في ديارهم؟ والواقع أنكم أحوج ما تكونون إليهم منهم إليكم»[71]. كما أكد أن مضمون الكتاب (الذي وصفه بالأسود إسوة بالفلسطينيين) خالف ما أجمع عليه العرب في مؤتمر القاهرة[72]، وحرم العرب من التمتع بالحياة في وطنهم، في حين أنه أعطى الضمانات لليهود لتحقيق الوعود المقدمة إليهم سابقًا، بل إن حكومة الانتداب أسرعت إلى تنفيذ وعودها بأن «مارست أشد ما يكون من العنف والصرامة لإرغام الفلسطينيين على التسليم في حقوقهم مقابل معاملة الغرباء والنازحين والمجرمين بتسامح وتساهل»[73]. وأنهى الثعالبي رسالته تلك ببعض الحقائق عن تاريخ فلسطين وقدرتها على طرد الغزاة، مؤكدًا أن الأمر لن يختلف مع البريطانيين أيضًا، ثم قدّم إليه جملة من «الحقائق» في شكل نصائح، منها «تجنب سياسة إثارة الأحقاد القومية حتى لا تقع بريطانيا فيما وقع فيه أسلافها»، فالأحقاد القومية «أخت الأحقاد الدينية التي يذكيها الصليبيون». وذكر له أن من

(71) «كتاب مفتوح إلى مستر شمبرلين».

(72) عُقد المؤتمر البرلماني العالمي للبلدان العربية والإسلامية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1938 وحضره مندوبون عن مجالس النواب في العراق وسورية ولبنان ومصر، ومندوبون عن المغرب واليمن والهند وفلسطين. وكان من أبرز قراراته استنكار التقسيم والتنديد بالمظالم التي كانت تمارسها بريطانيا ضد الشعب الفلسطيني وتبنّي المطالب الفلسطينية وإرسال وفد خاص إلى لندن لتوضيح أبعاد القضية الفلسطينية، وأيدت الأوساط التونسية قرارات هذا المؤتمر.

(73) «كتاب مفتوح إلى مستر شمبرلين».

مصلحة بريطانيا السعي إلى استمالة العرب لا إغضابهم، وبين له خطر التقرب والتحالف مع الحركة الصهيونية، كما شرح له مطالب العرب التي وصفها بأنها هيّنة، ومنها «إعطاء الحرية لفلسطين ووقايتها من خطر الصهيونية، إرجاع السيد أمين الحسيني إلى وطنه ظافرًا والمراهنة عليه، فهو الوحيد القادر على تأمين حياة اللاجئين ولو كانوا من اليهود، أكثر مما تستطيع قواتكم»(74).

عبّر بعض الكتاب الصحافيين عن استغرابه تدخل الولايات المتحدة الأميركية في شؤون فلسطين، على الرغم من أن نظامها السياسي «الديمقراطي العريق» لم يكن يسمح لها بذلك، واعتبروا ذلك تطفّلًا منها، وانحيازًا إلى الصهيونية على حساب الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني(75). وكانت هذه هي أول مرة أثير فيها موقف الولايات المتحدة الأميركية المنحاز إلى الصهيونية، لكن من دون تحليل العوامل التي أدّت إليه، ودور اليهود والحركة الصهيونية في الولايات المتحدة اللذين بدآ يتعاظمان، ولا سيما بعد صدور الكتاب الأبيض الثالث، إذ شعرت الحركة بأن بريطانيا أصبح لها، عشية الحرب، حساباتها الخاصة التي تتصادم ومصالحها وطموحاتها الاستراتيجية(76).

ثانيًا: بدائل الخطاب السياسي في تونس للحل السياسي

لم يكتفِ الخطاب بتحليل ما كان يجري في فلسطين واتخاذ مواقف منه، بل سعى في الوقت ذاته إلى طرح وسائل عمل تمكّن الفلسطينيين من كسب معركتهم اعتمادًا على إمكاناتهم، لكن من دون إغفال الرأي العام الدولي باعتباره طرفًا في ما يجري. كما طرح هذا الخطاب أحيانًا رؤى وبدائل عملية لإيجاد حلول لما كان يعانيه الفلسطينيون في أرضهم وما كانوا يواجهونه من تحديات خارجية. فما الخيارات الاستراتيجية التي طرحها الخطاب على

---

(74) «كتاب مفتوح إلى مستر شمبرلين».

(75) «أمريكا وفلسطين،» الزهرة، 23/ 4/ 1939.

(76) ناجي صادق شراب، «العلاقات بين الولايات المتحدة والصهيونية: مرحلة بناء الدولة اليهودية (1917-1948)،» شؤون عربية، العدد 52 (كانون الأول/ ديسمبر 1987)، ص 97-106.

الفلسطينيين للتصدي للمشروع الصهيوني، وما أهم البدائل السياسية التي اقترحها لحل المشكلة؟

4- رؤية الخطاب لاستراتيجيا النضال الفلسطيني

أ- كسب معركة الإعلام والعلم

يبدو أن الخطاب كان يعي مواطن الخلل التي استحكمت في استراتيجيا النضال الفلسطيني التي أُغفل فيها كثير من المعطيات، ولا سيما تلك التي تتعلّق بطبيعة الحركة الصهيونية وطبيعة تحالفاتها الدولية من ناحية، وذراعها الأقوى الذي تمثل في عمقها البشري النوعي المتوزع في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، والذي بدأ زحفه إلى المواقع المتقدمة من سلطة القرار في تلك الدول، وسعى إلى تأسيس قوة ضغط ذات أبعاد مختلفة.

تعددت الاستراتيجيات والبدائل في هذا الإطار، غير أن الخطاب السياسي في تونس اعتبر الإعلام وسيلة مهمة من وسائل النضال ضد الصهيونية وأداة فاعلة في المعركة، ولا سيما لكسب الرأي العام الدولي وتقديم الوقائع كما هي من دون تشويه. وقد عاين الرأي العام التونسي كيف أفلحت الحركة الصهيونية في استخدام هذه الوسيلة وتمكّنت من السيطرة على أغلبية وسائل الإعلام العالمية. وكان الإعلام من بين أكثر الوسائل التي وظّفتها الحركة الصهيونية بنجاعة وكانت لها مردودية ثابتة. وبناء على ذلك، دعا الخطاب بإلحاح إلى ضرورة إنشاء وكالة أنباء، أو «برق إسلامية»، بهدف إبراز الحقائق كما هي من دون انحياز، والعمل على «فضح الممارسات الاستعمارية البريطانية والصهيونية في فلسطين»[77].

تزايد تأكيد ضرورة كسب المعركة الإعلامية، خصوصًا بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى وما لحق بالنضال الفلسطيني من تشويه متعمّد، سوّقته بتأثير من الحركة الصهيونية وكالات الأنباء العالمية التي اعتبرت المقاومين الفلسطينيين «جماعات قليلة من أشباه قطاع الطرق»[78]، الأمر الذي جرّد النضال الوطني

(77) مصطفى بن شعبان، في: لسان الشعب، العدد 498 (14 أيلول/ سبتمبر 1931).
(78) التونسي، في: الزهرة، 6/ 2/ 1938. التونسي.

الفلسطيني من بعده الوطني العادل. وتجدّدت الدعوة إلى إنشاء وكالة أنباء عربية إسلامية أيضًا بهدف تقديم الصورة الحقيقية للنضال في فلسطين وإبراز «بطولات وصمود الفلسطينيين» ولمقاومة «الانحياز الكامل لوكالات الأنباء الاستعمارية الصهيونية التي تذيع بعض الأسطر عن الانتفاضة الفلسطينية غايتها تشويه الحقائق»، وهي الشركات نفسها التي «تهتم لعضّة كلب أكثر من (اهتمامها) بأوضاع أمة فلسطين... في حين لو قام بجزء من ثورة فلسطين الشريفة شعب أوروبي وحتى إسكيمو لتوسعت هذه الشركات الاستعمارية المظلّلة في نشر أنبائه منوهة بدفاعه الوطني الباسل»[79]. في السياق نفسه أكد الخطاب ضرورة تجسير الفجوة القائمة «بيننا» و«بينهم» من خلال المراهنة على العلم والعمل؛ فمنذ عشرينيات القرن العشرين استشعر خطر الصهيونية في فلسطين، وألحّ على ضرورة اهتمام العرب بالعلوم الحديثة واعتماد الاقتصاد المنتج كي «يحافظ العرب على أرضهم... وأن يشتغلوا بالعلوم والاقتصاديات المنمّية للثروة، مع الاتحاد قولًا وعملًا». واعتبر أن التسلح بتلك الوسائل أنجع الوسائل التي «يمكن للعرب أن ينقذوا بها أرضهم من يد الغير»[80].

ب- الدعوة إلى الاعتماد على الذات

فيما ألحّ الخطاب في أمر التضامن الفعلي مع الفلسطينيين، كان يعي قوة الحركة الصهيونية وقدرتها على نسج تحالفات مختلفة، حتى مع الأطراف المتناقضة على الصعيد السياسي والاستراتيجي، لذلك اعتبر أن المعركة بين الفلسطينيين والحركة الصهيونية غير متكافئة. ومن هنا طرح ضرورة أن يناصر العرب الفلسطينيين ويدعموهم فعليًا، وألا يكتفوا «بالخطب الرنّانة والمقالات المدبجة لأن ذلك لا يجدي نفعًا»[81]، على أن أهم ما طرحه هذا الخطاب، في هذه المرحلة، تمثّل في دعوته الفلسطينيين أنفسهم إلى حزم أمرهم والتزام قضيتهم، وأن يستخدموا أساليب نضالية منوعة، وعدم الاقتصار على أسلوب نضالي واحد[82]، خصوصًا إذا كانت

---

(79) «قلب العروبة الدامي: اشتداد الثورة في فلسطين،» الزهرة، 30/ 3/ 1938.

(80) النهضة، 11/ 5/ 1925.

(81) أحمد توفيق المدني، «مآل فلسطين،» الإرادة، 23/ 1/ 1934.

(82) المصدر نفسه.

موازين القوى غير متكافئة بينهم وبين الحركة الصهيونية وحليفتها بريطانيا، وذلك بالمراوحة بين اعتماد النضال السلمي والنضال العنيف، لذا التزم الخطاب، في أغلبية المراحل، خيارات الفلسطينيين النضالية وباركها؛ فعلى الرغم من إدراكه أن الإدارة البريطانية كانت تمارس العنف بوصفها أهم الخيارات لمعالجة الأوضاع العامة في فلسطين، إلا أن الخطاب بارك مقررات مؤتمر نابلس(83) الذي قرر التخلي عن العنف أسلوبًا للنضال الوطني واعتماد النضال السلمي ضد المشروعات المطروحة كلها، ورأى أن هذا الخيار الجديد «سيكون له دويّ عظيم في الدوائر السياسية العالمية وتأثير عميق في أقطار المشرق بصفة خاصة وفي ممالك الغرب بصفة عامة»(84). لكن مع مواصلة الإدارة البريطانية اعتمادها العنف ضد الفلسطينيين، عدّل الخطاب موقفه ودعا إلى ضرورة مواصلة المقاومة واعتماد أشكال مختلفة مشروعة ومعقولة؛ بتعبير آخر ضرورة اعتماد الأسلوب الأكثر ملاءمة لصدّ العدوان(85).

عمومًا، لم يتحمّس الخطاب لاعتماد الفلسطينيين العنف في نضالهم في ثلاثينيات القرن العشرين، حتى إن انتفاضة عز الدين القسام(86) المسلحة وحادثة استشهاده، مرّتا من دون ذكر لهما أو لحيثياتهما، باستثناء خبر في زاوية مغمورة

(83) عُقد هذا المؤتمر في أيلول/ سبتمبر 1937 في نابلس، وفيه اعترف جمال الحسيني، أحد أمناء سر اللجنة العربية، بأن الخطة التي اتبعتها البلاد أصبحت عقيمة، ودعا إلى إقرار إحدى خطتين، إما السير على خطة مصر وإما على خطة الهند، وقرر المؤتمر استحالة التفاهم مع الصهيونيين، لذلك قرر مقاطعة المتاجر اليهودية والبضائع الأجنبية. انظر: الحوت، ص 256-257.

(84) «الاستعمار الغربي وصداه في الشرق، تحرّج الحالة في فلسطين،» الزهرة، 23/ 10/ 1931. في هذه المقالة تحدثت الجريدة خطأ عن مؤتمر حيفا بدلًا من مؤتمر نابلس، كما لم تذكر دعوة المؤتمر مقاطعة التجار اليهود، واكتفت بذكر مقاطعة البضائع الأجنبية.

(85) الإرادة، 23/ 1/ 1934.

(86) عز الدين القسام: ولد في عام 1882 في بلدة جبلة بالقرب من مدينة اللاذقية، في سورية. درس في الأزهر وكان من تلامذة محمد عبده. عمل في التعليم وشارك في ثورة جبال صهيون (1919-1920) ضد الفرنسيين وحكم بالإعدام. تمكن من الهروب واللجوء إلى حيفا في عام 1921. بدأ حياته النضالية في فلسطين في عام 1922. فعمل مدرسًا في المدرسة الإسلامية في حيفا، وكان خطيبًا وإمامًا لجامع الاستقلال فيها. انتسب إلى جمعية الشبان المسلمين في حيفا في عام 1926، ثم أصبح رئيسًا لها. شكّل مجموعة مسلحة قامت بعمليات عدة ضد الإنكليز والصهيونيين في بداية ثلاثينيات القرن العشرين. استُشهد وهو يقاتل الإنكليز في 19/ 11/ 1935. وتحولت جنازته التي شارك فيها جمهور كبير جدًا من الفلسطينيين إلى مواجهات مسلحة مع القوات البريطانية.

من جريدة الزهرة من دون تعليق أو تحليل لما جرى. كما لم تقم مراسم خاصة بمناسبة استشهاد القسام كما جرت العادة مع غيره من القادة الشهداء. والواقع أن نبذ النضال السياسي العنيف كان أحد ثوابت الخطاب السياسي في تونس الذي كان منحازًا دائمًا إلى النضال السياسي السلمي الذي مثّل خيارًا مركزيًا واستراتيجيًا للحركة الوطنية التونسية منذ نشوئها وفي مراحل نضالها كلها؛ إذ لم يُستخدم العنف أو الدعوة إليه إلا عند الضرورة القصوى بعد استنفاد الوسائل السلمية الممكنة ولتحقيق أهداف محددة، ولا يحيد هذا النهج عن الأصول التي استند إليها الخطاب السياسي في تونس في مسيرته[87].

5 - الخطاب والبدائل السياسية لـ «المشكلة»

أ- الإصرار على قيام الدولة الفلسطينية

شغلت مسألة قيام دولة لليهود الخطاب فلم يعارض بعضهم، من حيث المبدأ، إنشاء دولة خاصة باليهود، لكن بشرط أن يكون ذلك بعيدًا عن فلسطين، و«أن يلتمسوا مكانًا آخر يؤسسون فيه دولتهم... من دون فلسطين»[88]. في حين أكد بعضهم عدم أهمية إقامة دولة يهودية لليهود، لأن مصلحة هؤلاء تكمن في «التفرق في الأرض، فإن ذلك يبعث فيهم القوة والنشاط على الكسب المالي، علاوة عما لهم من الذكاء الفطري»[89] والانتشار، ولا سيما في «المستعمرات الأوروبية التي تقبل إيوائهم بالتناوب والتقسيط»[90].

في موازاة ذلك، تفاعل الخطاب مع بعض الطروحات السياسية التي كانت تسعى إلى إيجاد تسوية لما كان يجري في فلسطين انطلاقًا من الواقع السياسي

---

(87) نتحدث هنا عن العنف المنظّم الذي يقف وراءه عادة تنظيم سياسي معين، ولم تعرف تونس هذا النوع من العنف إلا في أواخر الثلاثينيات بشكل محدود، وفي الفترة بين عامي 1952 و1954 بشكل متقطّع، لكنه كان أكثر تنظيمًا.

(88) محمد الجعايبي، في: الصواب العدد 642 (5 كانون الأول/ ديسمبر 1930).

(89) «على ضوء الكتاب الأبيض الإنقليزي: فلسطين هي الأرض الموعودة،» الزهرة، 10/ 1/ 1938، ولا شك في أن هذه الرؤية حملت في جزء منها نظرة عنصرية حاول الفكر الصهيوني إثباتها: «التفوق» و«شعب الله المختار».

(90) الإرادة، 19/ 2/ 1939.

واستنادًا إلى المعطيات التاريخية والقانونية والإنسانية العامة. فعارض الخطاب جهارًا اقتراحات الأمير عبد الله ضمّ فلسطين وشرق الأردن تحت حكمه، ووصف هذا الاقتراح أنه «مؤامرة صهيونية قامت بها بمساعدة إنجلترا عجوز الاستعمار». واعتبر الخطاب أن الهدف من ذلك «تمكين الصهيونية من التوسع بين فلسطين وشرق الأردن على حساب الأمير عبد الله صديق اليهود ومرشحهم لعرش فلسطين الموهوم»[91]. كما رفض المشروع الذي طرحه الأمير نفسه في أواخر الثلاثينيات لحل الصراع العربي - الصهيوني في فلسطين على أساس إقامة مملكة عربية موحدة في فلسطين وشرق الأردن مع إعطاء الأقلية اليهودية إدارة مختارة داخل المناطق التي يشكلون فيها أكثرية[92]، واعتبره مشروعًا بريطانيًا[93]. كما رفض الخطاب السياسي في تونس اقتراح محمد علي[94] الذي تقدم به في أيار/ مايو 1937 إلى المندوب السامي البريطاني ووزارة الخارجية وعبّر من خلاله عن رغبته في ضمّ فلسطين وشرق الأردن إلى سورية حتى تتحقق لسورية وحدتها القديمة وتحل المشكلة الفلسطينية[95]، واعتبر أن تلك الدعوة لم تكن تختلف في جوهرها عن مقترح الأمير عبد الله، وأبرز أهداف هذا المشروع التي تعارضت مع طموحات الفلسطينيين، وكانت تخدم بالتالي المشروعات الصهيونية والاستعمارية في المنطقة باعتبار أن المشروع استند إلى «مقايضة تحقيق وحدة بلاد الشام بإقامة الدولة الصهيونية، فتحت شعار الوحدة التي تمثل أحد أهداف العرب السياسية، يتحقق هدف الصهيونيين في إقامة دولتهم»، ويعرقل «سعي الفلسطينيين لبناء دولة خاصة بهم»، الأمر الذي كان سيؤدي إلى «اعتراف الدول العربية بالوطن القومي والتسليم بهذا التقسيم كأمر واقع»[96].

(91) «سياسة فلسطين،» العمل، العدد 6 (19 حزيران/ يونيو 1934).

(92) تقدم الأمير عبد الله في عام 1938 بهذا المشروع إلى الحكومة البريطانية بعد أن تقدم به إلى لجنة وودهيد البريطانية، لكنها رفضته بدعوى أن صلاحياتها لا تجيز لها النظر في مثل تلك الاقتراحات.

(93) الزهرة، 15/ 6/ 1938: حلول جديدة اقتراحات الأمير عبد الله.

(94) من العائلة الحاكمة المصرية. كان رئيس مجلس الوصاية.

(95) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، 1919-1945، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 157.

(96) الزهرة، 6/ 7/ 1937، والصواب، العدد 817 (16 تموز/ يوليو 1937).

ب- طبيعة الدولة الفلسطينية

أما البديل الذي طرحه آنذاك الخطاب السياسي لتلك الطروحات وتصوره للحل العملي للقضية الفلسطينية فتلخص في جعل السيادة في فلسطين للعرب، وضمان ذلك بحصولها على استقلالها الوطني، «وأن كل حلّ لا يحقق ذلك بطريقة حاسمة سيفتح أبواب الخطر الصهيوني المهدد ليس لمنطقة فلسطين فقط بل لسائر بلاد فلسطين وما حولها»[97].

في مقابل تلك الدعوات برزت رؤى عدة، ربما تكون أكثر واقعية وتقدمية من الطروحات السابقة، منها دعوة الطاهر صفر في أوائل الثلاثينيات اليهود بضرورة التخلّي عن فكرة الوطن القومي والأرض الموعودة، والاستعاضة عن ذلك كله بفكرة «الوطن الفلسطيني» الذي تتعايش فيه المجموعات باختلاف دياناتها، يجمعهم الولاء لوطن واحد ولا يكون لغيره، وذلك في إطار الاحترام المتبادل، وفي ظلّ «الوحدة الوطنية»[98]. كما ردّد هذا البديل الديمقراطي - العلماني[99] بعض الكتاب الذين عبّروا عن إمكانية التعايش بين «المسلمين والإسرائيليين» في إطار الاحترام المتبادل وعلى قاعدة «تخويل السيادة للأغلبية»، وأن يكون لليهود من «الحقوق ما للأقليات في مختلف النواحي والبقاع»[100].

---

(97) التونسي، في: الزهرة، 15/ 6/ 1938.

(98) الزهرة، 26/ 11/ 1930. يقول «إذا قيل لمسلم «ما هي جنسيتك؟» قال «إني فلسطيني»، وإن ألقي على نصراني أو يهودي قطّان [يقطن] تلك البلاد مثل هذا السؤال أجاب بمثل هذا الجواب».

(99) طرحت منظمة «ماتزبن» اليسارية هذا الشكل من الدولة في عام 1968 وناقشه بعض الفصائل اليسارية الفلسطينية باحتشام في عامي 1968 و1969 فبرز شعار «الدولة الفلسطينية الديمقراطية» وذلك بعد تصفية «الدولة الصهيونية». واعتمدت الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني في شباط/ فبراير 1971 شعار الدولة الديمقراطية الفلسطينية، إلا أن الفكر السياسي الفلسطيني لم يطرح مسألة الدولة الديمقراطية العلمانية طرحًا واضحًا ودقيقًا، عدا أن الزعيم ياسر عرفات لمّح إلى ذلك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13/ 10/ 1974. وأخذت به من جديد بعض الفصائل اليسارية الفلسطينية، لكن من دون الارتقاء إلى مفهوم الدولة العلمانية... وأعيد طرح هذا الشكل من الدولة بعد انسداد آفاق تجربة أوسلو. انظر نقاشات في شأن هذا الموضوع في: مجلة الآداب، السنة 50، العدد 817 (تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 2002)، ص 5-52.

(100) الصواب، العدد 593 (18 أيلول/ سبتمبر 1929)، والزهرة، 23/ 9/ 1937.

لم تأخذ هذه الطروحات، على الرغم من أهميتها، في الاعتبار تزايد عدد اليهود الصهيونيين نتيجة الهجرة العلنية والسرية في تلك الفترة بالذات، الأمر الذي أثّر حتمًا في الواقع الديموغرافي وبالتالي في البدائل السياسية المطروحة. فهل انطبق هذا المشروع على اليهود الصهيونيين المهاجرين من بلدان شتى في العالم الذين استقروا في فلسطين، أم أنه خصّ اليهود الفلسطينيين الذين ولدوا وعاشوا في فلسطين أبًا عن جدّ؟

في الإطار نفسه رحّب أحد الكتاب بتأليف اليهود في فلسطين لجنة كان هدفها تسوية الخلاف بين العرب وبني إسرائيل وتوطيد دعائم الوفاق بين الجانبين واعتبرها أفضل وسيلة لتجاوز المشكلات التي برزت بين الطرفين في السابق، ولا سيما أن العرب والمسلمين مسالمون لا ضغينة لديهم ولا يضمرون العداء لليهود[101].

ربما يكون هذا الترحيب بهذه المبادرة محاولة لإبعاد بريطانيا عن المشكلة، إحساسًا بأنها هي السبب في وجودها، وربما يكون محاولة للاستفراد باليهود اعتقادًا بقدرة العرب على إقناعهم بالحد الأدنى. وبشكل عام، وإن تردّدت هذه الدعوات إلى حل الصراع بين اليهود والفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين، فإنها كانت مشروطة بإلغاء وعد بلفور وتخلي اليهود عن فكرة الوطن القومي، لأن ذلك كان يعني سيطرة «أقلية دينية على أغلبية قومية ودينية»[102]. ومثل ذلك دعوة صريحة إلى بناء دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية يتعايش فيها الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية. ولا شك في أن هذا الطرح اعتُبر حلًّا متقدمًا آنذاك وعالج المسألة من جذورها. وتكررت هذه الدعوات بوضوح أكبر، ولا سيما بعد صدور قرار التقسيم؛ إذ برزت دعوات عدة إلى الاحتكام إلى جمعية الأمم[103] لإصدار قرار يلغي اقتراح اللجنة بخصوص التقسيم، ومن ثمّ

---

(101) النهضة، 23/ 3/ 1938.

(102) «لا سبيل للوفاق بين العرب واليهود إلا بإبطال عهد بلفور المشؤوم وإلغاء فكرة الوطن القومي الإسرائيلي،» الزهرة، 28/ 11/ 1930.

(103) هي في الأساس دعوة الحركة الوطنية الفلسطينية لقطع الطريق على مشروع التقسيم الذي طرحته لجنة بيل. وكان الهدف من ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة (بعد إلغاء الانتداب) ترتبط ببريطانيا بمعاهدة تضمن لها مصالحها ومصالح الأقلية اليهودية في هذه الدولة.

يمكن الاحتكام إلى «القواعد الديمقراطية التي تعطي للأكثرية حق التصرف في شؤون البلاد مع مراعاة الأقلية وحفظ قانونها في ظلّ نظام واحد والتمتّع بجميع حقوقها»[104].

خاتمة

تفاعل الخطاب السياسي في تونس في فترة بين الحربين مع الحوادث والتحولات المختلفة التي عاشتها فلسطين، وتنوعت رؤاه وقراءته. وعلى الرغم من بعض التباينات التي برزت في ثنايا هذا الخطاب في شأن بعض القضايا الرئيسة، لكنه تميّز في الأغلب بمعالجاته الرصينة والموضوعية المسؤولة، وتميزت البدائل التي طرحها بدورها برؤية استشرافية جريئة عبّرت عن فهم عميق لجذور المشكلة التي ما كان بالإمكان معالجتها إلا من خلال حل جذري يتمثل في استقلال فلسطين وفي بناء الدولة الفلسطينية المستقلة الديمقراطية العلمانية[105]. وكان هذا البديل قد طرح جزئيًا أو كليًا وازداد إلحاحًا وتواترًا، ولا سيما منذ بداية الثلاثينيات، ارتباطًا بالخطاب الفلسطيني أم انعكاسًا له[106].

---

(104) الزهرة، 15/ 9/ 1937.

(105) الصواب، العدد 642 (5 كانون الأول/ ديسمبر 1930)، ومحمد المختار بن محمود، «فلسطين الشهيدة تستنجد فهل من منجد، وتدعو فهل من مجيب؟ اقتراح بسيط لإنجاد بيت المقدس،» الزهرة، 12/ 10/ 1936.

(106) الواقع أن الحركة الوطنية الفلسطينية، ولا سيما اللجنة العربية العليا تعاطت مع المشكلة من زاوية واحدة، أي إنها طالبت بالاستقلال السياسي عن بريطانيا «متجاهلة فرادة وضع فلسطين حيث ينشط مشروع إقامة دولة يهودية»: انظر عن ذلك: جميل هلال، «نظرة تأملية في تاريخنا الحديث،» الكرمل، العددان 55-56 (ربيع - صيف 1998)، ص17.

خاتمة القسم الأول

تميّز الخطاب السياسي في تونس، بالانفتاح على القضايا والهموم الخارجية السياسية والفكرية. واتخذ هذا الانفتاح أبعادًا جديدة بعد احتلال تونس، بعدما كان وراء هذا الانشغال، قبل الاحتلال، همّ معرفي في الأساس، فإذا بصدمة الحدث الاستعماري تؤدي إلى تلازم الهمّ المعرفي والهمّ السياسي ليصيرا من أدوات المقاومة الثقافية والسياسية للمشروعات الاستعمارية في تونس، فحدثت عملية فهم لِما كان يجري في العالمين العربي والإسلامي اللذين ترتبط بهما ثقافيًا وحضاريًا، واتخاذ مواقف معينة من تلك الحوادث، الأمر الذي يؤكد ارتباط الخطاب السياسي بذاك الفضاء الحضاري والتعبير عن هويته الحضارية أيضًا.

لا شك في أن ذلك التفاعل أتاح المقارنة بين ما كان يحدث هناك وما كان يحدث في تونس، الأمر الذي شكّل في حدّ ذاته تثقيفًا سياسيًا غير مباشر وتحريضًا مقنّعًا أو ضمنيًا لمقاومة الاستعمار الفرنسي في البلاد، ولتجذير الحسّ الوطني والنضالي في أوضاع سياسية ما كان يُسمح فيها بحرية التعبير والرأي. وكانت القضية الفلسطينية من بين أهم القضايا التي شغلت الخطاب السياسي في تونس منذ عشرينيات القرن العشرين. وكان لوجود أقلية يهودية، من أصول تونسية وأوروبية في البلاد، نشطَ قطاع واسع منها، لأسباب مختلفة، في إطار الحركة الصهيونية، دور بارز في وعي الخطابِ القضيةَ الفلسطينية وإدراكه لأبعادها المختلفة. وعلى الرغم من أن اهتمام خطاب الأحزاب الوطنية التونسية بالقضايا الخارجية كان محدودًا، فإنها أولت اهتمامًا ملحوظًا بالقضية الفلسطينية من مواقع مختلفة وبتفاوت، وعلى العكس ممّا حاول بعضهم ترويجه عن أن اهتمام الحزب

الدستوري - اللجنة التنفيذية كان أكثر تواترًا من اهتمام الحزب الدستوري - الديوان السياسي - تعبيرًا عن مرجعيته الفكرية والسياسية «العربية الإسلامية»، لكن الواقع كان غير ذلك؛ إذ كان اهتمام الحزبين في القضية بالمستوى نفسه تقريبًا. أما ما تميّز به موقف هذا الحزب من ذاك، بخصوص القضية الفلسطينية، فكان فهم كل طرف للقضية الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها وإدراكه لها، ولا سيما في شأن مفهوم الصهيونية وعلاقة اليهود بها.

شُغِل الخطاب السياسي في تونس، على الرغم من عدم تجانسه، بقضايا جوهرية كانت تتعلق بالمشروع الصهيوني في فلسطين وبأبعاده وانعكاساته المختلفة، لا على الفلسطينيين فحسب، لكن على العرب جميعًا وبالتحديد الدول المحيطة بفلسطين، وارتباط ذاك المشروع عضويًا بالمشروع الاستعماري عمومًا، والبريطاني خصوصًا.

تطور تفاعل الخطاب بالقضية الفلسطينية إلى درجة طرح تصورات محددة للمقاومة: فعلى الرغم من عدم تفضيل الخطاب أسلوبًا نضاليًا على آخر، أكد ضرورة استخدام الوسائل المتاحة كلها التي تتماشى وأوضاع الفلسطينيين والأوضاع الدولية عمومًا، الأمر الذي يشير إلى ابتعاد الخطاب عن التدخل المباشر في خيارات الفلسطينيين النضالية. وبرزت فرادة الخطاب السياسي في تونس، في تلك المرحلة، في ما قدّمه من رؤى وبدائل عملية لحل القضية الفلسطينية و«اليهودية»، في وقت دان فيه الحركة الصهيونية ورفض قيام الدولة الصهيونية وطرح مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية التي يمكن أن يعيش فيها الفلسطينيون واليهود مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

تميز الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية بين عامي 1920 و1939 بديناميته وتعامله مع مجمل القضايا بروح نقدية موضوعية بعيدة عن روح التعصب ونفي الآخر، فكيف تفاعل مع تفصيلات هذه القضية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؟

القسم الثاني

تطور الخطاب السياسي في تونس
تجاه القضية الفلسطينية والمسائل المرتبطة بها
(1955-1939)

مقدمة

عرف العالم تحولات عميقة طاولت القطاعات الحيوية كلها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأثّرت بتفاوت في المستعمرات، منها المنطقة العربية والشعب الفلسطيني الذي كان من أبرز ضحايا تلك التحولات، إذ أدى انتصار الحلفاء إلى بروز خريطة سياسية جديدة في أوروبا وبناء نظام سياسي عالمي يقوم على قطبية ثنائية بزعامة الاتحاد السوفياتي (الكتلة الشرقية) والولايات المتحدة الأميركية (الكتلة الغربية) تحرّكه مصالح متناقضة أدت إلى نشوب صراعات عدة، كان ظاهرها أيديولوجيًا في الأغلب، وكانت تخفت تارة وتشتد تارة أخرى[1].

ارتكز النظام العالمي الجديد أيضًا على بروز منظمة الأمم المتحدة في عام 1945 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ ديسمبر 1948. وساهمت تلك المعطيات الجديدة بتفاوت، ولا سيما مع تراجع الأيديولوجيا الاستعمارية القديمة، في تعزيز ثقة الشعوب في ذاتها وإمكاناتها وفتحت أمامها آمالًا جديدة للتحرر والانعتاق من الهيمنة الاستعمارية[2].

أما في ما يتعلق بالعالم العربي، فبرزت جامعة الدول العربية في آذار/ مارس 1945، وتمكنت بعض الدول العربية من الحصول على استقلالها السياسي ومن أن تكون عضوًا مؤسسًا للمنتظم الدولي، غير أن بعضها لم يتمكن من تحقيق أهدافه واتجه أكثر نحو جامعة الدول العربية، ومنها حركات التحرر في المغرب العربي. من جهة أخرى، تأكدت أكثر من ذي قبل الأهمية الاستراتيجية

---

(1) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة؛ 133 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989)، ص 268.

(2) تمكنت شعوب آسيوية عدة من الحصول على استقلالها بعد نضال طويل.

والعسكرية لهذا الفضاء الجغرافي والحضاري، ولا سيما في ما يتعلق بمنطقة المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية، بوصفه مركزًا للمواصلات والنفط، الأمر الذي استهوى الأطراف الدولية النافذة، وبالتحديد القوة الأميركية الجديدة فتزايد اهتمامها بالمنطقة اقتصاديًا وسياسيًا من دون أن تستفزّ النفوذ التقليدي للفرنسيين والبريطانيين[3]، إلا أن تزايد النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية أولًا، وقرب الاتحاد السوفياتي من المنطقة وطموحاته الاستراتيجية ثانيًا، ساهما في اهتمام الولايات المتحدة أكثر بتلك المنطقة والبحث عن حليف استراتيجي أو ارتكاز استراتيجي لها للحفاظ على مصالحها الحيوية، وبدا آنذاك أن المراهنة كانت على الخيار الصهيوني المتمثل في قيام دولة صهيونية في فلسطين يمكنها الاستجابة للخيارات الأميركية كلها[4].

أما الفلسطينيون الذين توقفت انتفاضتهم قبيل اندلاع الحرب بقليل وكانوا منهكين في إثر انتهائها[5]، فكانوا أكبر الخاسرين وأبرز ضحايا النظام العالمي الذي أنشئ بعد الحرب، خصوصًا أن أفرادًا من القيادة السياسية التاريخية الفلسطينية اصطفوا ضمن معسكر «المحور» بشكل أو بآخر بدعوى الدفاع عن القضية الفلسطينية والقضايا العربية.

في المقابل، كانت الحركة الصهيونية من أكبر المستفيدين من النظام العالمي الجديد، حيث استغلت اضطهاد اليهود والتنكيل بهم في أوروبا، فدفعت لإقناع القوى الكبرى لتحقيق مشروعها السياسي في حدّه الأقصى في فلسطين، فنقلت مركز ثقلها من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة الأميركية، خصوصًا مع تزايد عدد اليهود هناك واحتلالهم مراكز متقدمة في جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الأميركي وبداية تأسيس اللوبي الصهيوني- اليهودي[6] الذي بدأ

---

(3) ناجي صادق شراب، «العلاقات بين الولايات المتحدة والصهيونية: مرحلة بناء الدولة اليهودية (1917-1948)،» شؤون عربية، العدد 52 (كانون الأول/ ديسمبر 1987)، ص 97-106.

(4) المصدر نفسه، ص 101.

(5) تعرض القادة الفلسطينيون للإبعاد الاختياري أو القسري نتيجة إجراءات سلطة الانتداب في زمن الحرب.

(6) تمكن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة من حث عدد كبير من أعضاء الكونغرس=

بالتقرب من سلطة القرار السياسي والاقتصادي الأميركي وسعى إلى نيل مكاسب سياسية لمصلحة المشروع السياسي الصهيوني، وتدعّم دور هذا الجهاز ونجح في دفع الأطراف الدولية الفاعلة لاحقًا إلى الاعتراف بدولة «إسرائيلية» ومساندتها بشكل مطلق.

= الأميركي في عام 1944 على تقديم مشروع قرار يدعو إلى هجرة غير مشروطة لليهود إلى فلسطين، ثم إصدار قرار بالإجماع في أواخر عام 1945 نص على ضرورة بذل الولايات المتحدة الأميركية مساعيها لدى السلطات البريطانية لفتح أبواب الهجرة في فلسطين أمام يهود العالم. لمزيد من التفصيل، انظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، 8 ج (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ج 6، «مادة اللوبي اليهودي والصهيوني: الولايات المتحدة الأمريكية،» ص 350-355.

الفصل الخامس

رؤية الخطاب السياسي لمشروعات التسوية السياسية في فلسطين (1943-1947)

أولًا: رؤية الخطاب السياسي في تونس للمشروعات المطروحة قبل التقسيم

عرفت القضية الفلسطينية تطورات عدة منذ أن حقق الحلفاء انتصاراتهم الأولى في الحرب العالمية الثانية. وكثرت المشروعات العربية والدولية لإيجاد حلول سياسية جديدة للمسألة الفلسطينية. وتابع التونسيون باهتمام تطور الأوضاع السياسية في فلسطين، ولم تشغلهم قضاياهم الوطنية عن تلك الحوادث، بل يؤكد تقرير أمني أن «المشكل الفلسطيني يحوز اهتمام الأوساط الوطنية بدرجة عالية من الاهتمام»[1]. وعبّر الخطاب السياسي المكتوب وغيره هذا الانشغال في أكثر من مناسبة. فما كانت أبرز مشروعات التسوية السياسية التي طرحت خلال تلك المرحلة؟ وكيف تفاعل الخطاب السياسي في تونس معها؟

---

(1) مذكرة أمنية مؤرخة في 13/11/1945 في شأن موقف السكان من تطور الأوضاع في فلسطين، وردت في: Institut supérieur d'histoire du mouvement national [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes: bobine 189, carton 1864, dossier 4, folio 678, et bobine 979, carton 2889, dossier 3, N. F.

1- المشروع الأردني لسوريا الكبرى ورؤية الخطاب له

تجدّد طرح هذا المشروع بصيغته الجديدة بعد تصريح إيدن وزير الخارجية البريطاني عن «الوحدة العربية» وتضمن حلًّا للقضية الفلسطينية. وكان الأمير عبد الله وافق على مشروع التقسيم الذي تقدمت به بريطانيا في عام 1937، باعتبار أن المشروع أقرّ ضمّ القسم العربي من فلسطين إلى إمارة شرق الأردن، إلا أن إصدار بريطانيا الكتاب الأبيض في عام 1939 قطع الطريق أمام طموحاته في فلسطين. وعلى الرغم من ذلك أعاد طرح المشروع في خضم الحرب، لكن بريطانيا رفضت الأمر بسبب الأوضاع التي كانت تعانيها آنذاك[2].

أ- مضمون المشروع

طرح الأمير عبد الله في مذكرة أرسلها إلى الحكومة البريطانية في أوائل عام 1943 مشروعين تضمنا حلًّا للقضية الفلسطينية[3]:

- **الأول**: مشروع الوحدة السورية والاتحاد العربي، واستند إلى قيام دولة موحدة مستقلة ذات سيادة في سوريا الطبيعية، أي سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. أما في ما يخص فلسطين فأكّد مسألة ضمان «حفظ حقوق الأقلية اليهودية»، وإلغاء وعد بلفور.

- **الثاني**: مشروع الدولة السورية الاتحادية والاتحاد العربي، على أن يضم حكومة شرق الأردن وسورية ولبنان وفلسطين وتكون عاصمتها دمشق برئاسة الأمير عبد الله. أما في ما يتعلق بفلسطين، فاشترطت المذكرة أن تقوم فيها حكومة وطنية دستورية وأن يستمر العمل بالكتاب الأبيض الصادر في عام 1939 بشكل موقت، على أن تصدر بريطانيا تفسيرًا رسميًا لوعد بلفور يتضمن تأكيد حقوق

---

(2) كامل محمود خلّة، التطور السياسي لشرق الأردن، مارس 1921 - مارس 1948 (طرابلس: المنشأة العامة، 1983)، ص 381.

(3) المصدر نفسه، ص 385-402، وهادي حسين عليوي، الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي، 1918-1952، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 38 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 194-198.

عرب فلسطين القومية والسياسية. كما أكد المشروع ضرورة وقف الهجرة وضمان حفظ حقوق «الأقلية اليهودية» في المناطق ذات الأكثرية السكانية اليهودية. أما إذا لم تحلّ المشكلة الفلسطينية بهذه الطريقة فستبقى فلسطين خارج نطاق الاتحاد السوري.

رفضت بريطانيا كلا المشروعين نظرًا إلى تعارضهما مع استراتيجيتها في المنطقة وسعيها إلى إنشاء جامعة الدول العربية بالاعتماد على الحكومة المصرية. واستمر الأمير في طرح هذا المشروع في مناسبات عدة، ولا سيما في أواخر عام 1946، وعمل على إيجاد أنصار لمشروعه. وأصدر الأمير آنذاك بيانًا (آب/أغسطس 1947) أشار فيه إلى الموقف العربي الرافض تقرير لجنة الأمم المتحدة «الأونسكوب»[4] في شأن فلسطين، وأعاد طرح مشروعه من جديد.

رفضت الدول العربية مجددًا هذا المشروع واستنكرته، كما رفضته الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والاتحاد السوفياتي، كلّ لاعتباراته ومصالحه الخاصة، أما الصهيونيون، فرفض «المتطرفون» منهم المشروع وقبله «المعتدلون» الذين كانوا ينادون بالتعايش بين اليهود والعرب[5]. فكيف تفاعل الخطاب السياسي مع المشروعين؟

ب- رؤية الخطاب للمشروع

رفض الخطاب السياسي في تونس هذا المشروع، لكن بتباين في ما يتعلق بأهدافه، فاعتبر بعضهم أن الهدف منه مساعدة بريطانيا والحركة الصهيونية في تحقيق أهدافهما، فمشروعات الأمير عبد الله التي كانت مبنية «على التسامح وروح المسالمة ربما أملتها علاقاته الطيبة مع الدكتور وايزمان رئيس الوكالة اليهودية»[6]. كما وصف المشروع بأنه من ألاعيب الأمير الشيطانية «للتشويش

---

(4) لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين United Nations Special Commitee on Palestine ضمت ممثلين عن إحدى عشرة دولة: النمسا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الهند، هولندا، إيران، بيرو، السويد، الأوروغواي، يوغسلافيا؛ يلاحظ غياب ممثلين عن الدول الكبرى للإيحاء بحياديتها.

(5) خلّة، ص 405-408. انظر أيضًا: عليوي، ص 198-199.

(6) «القضية الفلسطينية،» الزهرة، 29/ 1/ 1946.

على الجامعة العربية»[7]، يتعارض وطموحات العرب الذين يرغبون «في استقلال فلسطين ووحدتها الترابية»[8]. كما اعتبر الخطاب اقتراح الأمير تهجير العرب إلى فلسطين بهدف «تمتين الوضع الديموغرافي في فلسطين» اقتراحًا وجيهًا لكنه غير كافٍ، لأن الأمر يتطلب تهيئة «أسباب العيش لهؤلاء (كما يفعل اليهود) وذلك ببناء القرى والمزارع والمعامل والمصانع»[9]. أما الحزب الشيوعي التونسي فاعتبر المشروع محاولة من الاستعمار البريطاني «لاسترجاع نفوذه الاقتصادي والعسكري المهدّد بالفناء إذا تم تطبيق مشروع استقلال فلسطين»[10]. وأكّد كاتب المقالة أن موافقة الاتحاد السوفياتي على التقسيم كانت ستؤدي حتمًا إلى جلاء الجيوش البريطانية، فكان الحل يتمثل في «سوريا الكبرى»[11].

2- لجنة التحقيق الأنغلو - أميركية وموقف الخطاب منها[12]

لجأت بريطانيا إلى الحكومة الأميركية لإشراكها في محاولة إيجاد حلول عملية للمشكلة الفلسطينية بعد أن عجزت عن التوفيق بين اليهود والفلسطينيين. فأبدى وزير الخارجية البريطاني رغبته في إنشاء لجنة مشتركة أنغلو - أميركية لدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ووافقت الحكومة الأميركية في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1945 رسميًا على تأليف مثل تلك اللجنة، لكن مع تحديد أسسها ومواصفاتها[13].

باشرت اللجنة أعمالها في واشنطن في 4 كانون الثاني/ يناير 1946 وعقدت اجتماعات عدة في لندن أيضًا، وشكّلت لجانًا فرعية عدة زارت أكثر من بلد

---

(7) «مشروع سوريا الكبرى،» لسان العرب، العدد 36 (10 أيلول/ سبتمبر 1947).

(8) لسان العرب، العدد 49 (25 أيلول/ سبتمبر 1947).

(9) «القضية الفلسطينية في مرحلتها الأخيرة الحاسمة،» المرآة، 6/ 4/ 1947.

(10) عزوز الشريف، في: الطليعة، العدد 29 (9 كانون الثاني/ يناير 1948).

(11) المصدر نفسه.

(12) تكونت اللجنة من رئيسين: أميركي (القاضي جوزيف هتش) وبريطاني (السير جون إدوارد سنغلتون) و9 أعضاء، منهم 5 أميركيين و4 بريطانيين.

(13) عوني عبد الهادي، مذكرات عوني عبد الهادي، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 286، هامش 6.

أوروبي فيه حضور يهودي مكثف، كما زارت البلدان العربية المحيطة بفلسطين، علاوة على القدس، واستمعت إلى شهادات المعنيين بالأمر في تلك البلدان[14].

كانت الولايات المتحدة الأميركية تتمتع بسمعة طيّبة لدى أغلب الأطراف العربية، لكن بعضها أدرك أن وراء اللجنة أطرافًا صهيونية فقاطعتها أغلبية الفاعليات الفلسطينية، باستثناء اللجنة العربية العليا وبعض الشخصيات[15].

أ- مذكرة «بلدان شمال أفريقيا» إلى اللجنة

قدّم الحبيب بورقيبة مذكرة إلى اللجنة في آذار/ مارس 1946 باسم المغرب العربي[16]. فما كانت أبرز محتويات تلك المذكرة، وكيف كانت رؤيتها للقضية الفلسطينية؟

نشير في البداية إلى أن الحبيب بورقيبة هو من صاغ تلك المذكرة وعرضها على باقي الأطراف المكوّنة للمكتب السياسي، وجرت الموافقة عليها[17].

تميّزت تلك المذكرة بالاختصار والتركيز في طرح القضايا الجوهرية من دون ذكر التفصيلات، على عكس من الشهادات والمذكرات الأخرى التي تقدمت بها شخصيات سياسية وأحزاب ومنظمات وحكومات عربية[18].

أكد بورقيبة في المقدمة فقدان شعوب المغرب العربي أي شكل من أشكال

---

(14) جميل الشقيري، مجموعة الشهادات والمذكرات المتقدمة إلى لجنة التحقيق الأنكلو أميركية المشتركة حول قضية فلسطين مع تواصي اللجنة (يافا: مطبعة النجاح التجارية، 1946)، ص 177.

(15) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948، سلسلة الدراسات؛ 57 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 551.

(16) ورد مضمونها في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 180, et الحبيب بورقيبة، تونس وقضية فلسطين (تونس: كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، [1966])، ص 22-29. وسنعتمد على المصدر الثاني في دراستنا.

(17) الذين وقعوا المذكرة: الشاذلي المكي (حزب الشعب الجزائري)، عمر الغول (نيابة عن طرابلس)، أحمد المليح (مندوب حزب الاستقلال المغرب).

(18) الشقيري: مجموعة الشهادات، حيث لم يذكر تلك المذكرة، وغيره من المؤرخين أو المعاصرين الذين كتبوا عن تلك المسألة.

الحريات الديمقراطية، وأبرز الحصار الذي كان يفرضه الاستعمار الفرنسي على تلك الشعوب بهدف إدماجها قهرًا في «الاتحاد الفرنسي»[19]، ثم أبرز العوامل التي كانت تقف وراء تأييد شعوب المغرب العربي للفلسطينيين[20].

تضمنت المذكرة نقاطًا جوهرية عدة[21]، منها تأكيد العلاقات القديمة والطيّبة بين اليهود والعرب على مرّ التاريخ، وحمّلت مسؤولية ما تعرّض له اليهود من ويلات للحركة الصهيونية باعتبارها «حركة عنصرية» تدّعي أن اليهود «شعب الله المختار»، وجرّت على اليهود الويلات. وشبّهت المذكرة ادعاء الحركة ذاك بأحلام النازيين «ولا يختلف شأنهم عن شأن الزعماء النازيين الذين تغالوا في الطموح وانساقوا مع الخيال إلى إقامة ما أسموه بنظامهم الجديد»، ولهذا السبب طالبت المذكرة «باقتلاع جذور الصهيونية من قلوب اليهود»، كما أكدت «تشابه الأهداف والوسائل الاستعمارية بفلسطين وبالشمال الأفريقي»، من ذلك: «اغتصاب الأراضي الزراعية، التوطين... استقدام المهاجرين الأجانب سعيًا لقلب التوازن في عدد السكان بهدف بعث وطن قومي لليهود»[22]. واعتبرت أن توجيه المطامح اليهودية إلى فلسطين سيوجِد موطنًا للحرب والفتنة، الأمر الذي سيتسبّب بمصائب لا حصر لها، لذلك رأت أن «حلّ القضية اليهودية (إنما يكون) في أوروبا، وليس في فلسطين وذلك بتمتّع اليهود هناك بحق المواطنة ومعاملتهم كرعاياها على قدم المساواة دون ميز عنصري أو ديني».

---

(19) الاتحاد الفرنسي: أُعلن عنه رسميًا في تشرين الأول/ أكتوبر 1946، وأُسّس على مجموعة مبادئ، من أبرزها أن فرنسا تشكل مع دول ما وراء البحر اتحادًا يبنى على المساواة والحقوق والواجبات من دون تمييز في العرق أو الدين، وأن الاتحاد يتشكل من الأمم والشعوب التي تضع مواردها وجهدها في إطار واحد من أجل تنمية حضاراتها المستقبلية ومصالحها وضمان الأمن. لمزيد من التفصيل، انظر: Hager Gafsi, «L'Union française et les réactions en Tunisie au lendemain de la 2ème guerre mondiale (1945-1952)» (Mémoire pour le certificat d'aptitude à la recherche, faculté des sciences humaines et sociales, université de Tunis, 1988).

(20) بورقيبة، ص 23-26.

(21) المصدر نفسه.

(22) مسألة التشابه التي يؤكدها بورقيبة غير دقيقة. انظر في شأن ذلك: الهادي التيمومي، «دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي: مثال تونس،» في: مصطفى الفيلالي [وآخ.]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 8 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 323.

على الرغم من تجاهل اللجنة مضمون هذه الوثيقة لسبب أو آخر، فضلًا عن أن العرب والفلسطينيين تجاهلوها[23]، فإن ما قدّمه بورقيبة باسم حركات التحرر في المغرب العربي من تصورات واقتراحات وحلول كان ذا أهمية بالغة تحرج الحركة الصهيونية وحلفاءها الغربيين، فالقول إن حلّ المشكلة اليهودية يكمن في أوروبا، لا في فلسطين ودعوة الأوروبيين إلى مساعدة اليهود في الاندماج هو إدانة وإحراج لهم، كما أنه يقطع الطريق في الوقت ذاته على المشروع الصهيوني الذي كان يسعى إلى تأكيد عدم قدرة اليهود على الاندماج في المجتمعات الأوروبية وغيرها من المجتمعات، من جهة أخرى حمّل الخطاب الحركة الصهيونية مسؤولية ما آلت إليه أوضاع اليهود في العالم. وبقدر ما تسترعي معالجة بورقيبة للمسألة اليهودية، فإن ما اقترحه من حلول بدا أكثر أهمية، إذ نادى بـ «اقتلاع جذور الصهيونية من قلوب اليهود»، حتى يتمكّن هؤلاء من العيش بسلام في المجتمعات التي يعيشون فيها. أما توصيف الحركة الصهيونية مشروعًا استعماريًا، فإن ذلك ينزع عنها البعد الإنساني الذي حاولت أن تسبغ به مشروعها واعتمدته لتسويق دعايتها. ولا شك في أن اعتبار الصهيونية حركة «كولونيالية» مثّل إزعاجًا وإحراجًا كبيرين للصهيونيين الذين بذلوا جهدًا كبيرًا لنفي تلك «الصفة» عنهم. ووصف أحد المؤرخين الصهيونيين الجدد ذلك بقوله «عندما يسمع المدافعون عن الصهيونية هذا التعبير (الكولونيالية) فإن ردّ فعلهم يتحوّل إلى نوع من الصمم الموقت أو إلى هجوم شخصي على كل من يجرؤ على النطق به، وتدل ردات الأفعال القوية هذه على حقيقة أننا أصبنا عصبًا حيًا وجرحًا مفتوحًا»[24]. وعلى الرغم من أهمية ما طرحه بورقيبة، إلا أنه غفل عن إبراز دور القوى الغربية في بعث المشروع الصهيوني ودعمه، ولا سيما الدور الأميركي الجديد آنذاك[25]. وربما يرجع ذلك إلى رغبة بورقيبة في التقرّب من الولايات المتحدة الأميركية وخطب ودّها، إذ كان يدرك الدور الجديد الذي بدأت تضطلع به في الساحة السياسية الدولية من

(23) الشقيري، مجموعة الشهادات، وفي جميع الكتابات الفلسطينية التي تناولت أشغال اللجنة.

(24) بنيامين بيت هالحمي، «التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها،» الكرمل، العددان 55-56 (ربيع - صيف 1998)، ص 77.

(25) التيمومي، ص 322.

ناحية، ودور اليهود والحركة الصهيونية بالتحديد في المساهمة في صوغ السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

ب- صدور التقرير وردات الفعل

أصدرت اللجنة الأنغلو - أميركية تقريرها في نيسان/ أبريل 1946 وتضمن عشر توصيات أبرزت انحيازًا تامًا إلى أهداف الحركة الصهيونية في ما خص حرية اليهود في الهجرة وحرية تملكهم الأراضي في فلسطين[26].

تميّزت أغلبية ردات الفعل العربية على مضمون التقرير بالحدة، واعتبرت أنه قضى على رغبة العرب، ولا سيما الفلسطينيين في إنشاء دولتهم[27]. أما في تونس فوُصف التقرير بأنه «مشؤوم... ومشين، وطعن العرب في أعزّ أمانيهم، وهضم حقهم المشروع والطبيعي في أرضهم المقدسة»[28]. وكغيرها من المناطق العربية وبعض الدول الإسلامية دعت الأحزاب والمنظمات الوطنية إلى إضراب عام في تونس في 10 أيار/ مايو 1946. وشمل الإضراب العاصمة والمدن الكبرى، وشارك يهود صفاقس في الإضراب «حتى يقيموا الدليل على أنهم لا يشاطرون يهود فلسطين فكرتهم الجائرة»[29]، وربما يكون ذلك نتيجة خوف هؤلاء من ردّة فعل السكان تجاههم، خصوصًا مقاطعتهم اقتصاديًا أو ربما خوفًا من بطش بعضهم. أما الحزب الشيوعي التونسي فلم يكتفِ بمقاطعة الإضراب، بل وزّع بيانًا دعا فيه السكان إلى عدم المشاركة فيه[30]. من جهة أخرى، أرسلت منظمات طالبية وشبابية، وحتى بعض سكان جهات البلاد برقيات إلى الإقامة العامة في تونس للاحتجاج على مضمون التقرير[31].

---

(26) الشقيري، ص 24-32 من قسم الوثائق.

(27) الحوت، ص 554.

(28) «نشر التقرير المشؤوم الذي أضرم عقبة وسخط العالم العربي بأسره،» النهضة، 3/ 5/ 1946.

(29) الزهرة، 12/ 5/ 1946، عن مراسلها بمدينة صفاقس.

(30) تقرير أمني لشهر أيار/ مايو 1946 ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 200, carton 1874, dossier 2, folio 147.

أيضًا: النهضة، 12/ 5/ 1946.

(31) «جمعية الشبان المسلمين تحتج على قرار البحث،» الزهرة، 10/ 5/ 1946.

وحرص بعض الأطراف على تأكيد أن احتجاج «البلدان العربية لم يكن يقصد به المساومة ولكنه نتيجة الشعور العميق والمتحد في الأمة العربية»، و«شعور شعب يواجه الخطر البالغ المنذر بشرّ مستطير»[32]. كما أكّد الخطاب الطبيعة السياسية للإضراب الذي لم يكن إضرابًا «عنصريًا أو عدائيًا ضد اليهود وإنما كان إضرابًا ضد الحركة الصهيونية المتهجمة على أبناء فلسطين وعلى أرض فلسطين الشقيقة، فلسطين العربية»[33].

ثانيًا: إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وموقف الخطاب من ذلك

1- لجنة الأونسكوب

أدرجِت القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة[34] بطلب من بريطانيا، واستُمع إلى مندوبَي الوكالة اليهودية بموجب القرار رقم 102، ومنحت الهيئة العربية العليا حق الكلام، بعد احتجاج الوفود العربية بحسب قرار 105. وعبّر الوفد عن رفض عرب فلسطين تأليف لجنة وطالب بوقف الهجرة[35] إلى فلسطين، في وقت تقدمت فيه الولايات المتحدة والأرجنتين باقتراحين منفصلين بخصوص تأليف لجنة، ونص الاقتراح الأميركي على أن تتكون اللجنة من 7 أعضاء من غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومن دون مندوبين عرب، واعتُمد الاقتراح الأميركي بعد تعديله، واتخذت الجمعية العامة القرار 106 الذي نص على تأليف لجنة خاصة لفلسطين عرفت بـ «الأونسكوب».

---

(32) النهضة، 12/ 5/ 1946.

(33) المصدر نفسه.

(34) انطلقت الدورة الاستثنائية من 28/ 4 إلى 15/ 5/ 1947 وتقدمت بريطانيا بطلبها في 2/ 4/ 1947.

(35) جلنار النمس، «القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة (1947-1973)، قرارات ومواقف،» شؤون فلسطينية، العدد 97 (كانون الأول/ ديسمبر 1979)، ص 68-97.

زارت اللجنة فلسطين وقاطعها العرب، في حين رحّب بها اليهود الصهيونيون، وقدمت تقريرًا عند عودتها (أواخر آب/ أغسطس 1947) تضمّن مشروعين لحل المشكلة الفلسطينية، عرف الأول بـ «مشروع الأغلبية» وأوصى بإنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين وإنشاء دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، مع وضع القدس تحت الوصاية الدولية، أما المشروع الثاني الذي عرف بـ «مشروع الأقلية» فاقترح إنهاء الانتداب أيضًا وتأسيس دولة فدرالية قوامها دولة يهودية وأخرى فلسطينية على أن تكون القدس عاصمة لها. وبغضّ النظر عن ذلك أعطى هذا التقرير تصورًا محددًا لتقسيم فلسطين[36]. قُبِل المشروع الأول بالأغلبية أما الأطراف العربية الرسمية وغير الرسمية فرفضت توصيات اللجنة، وبالتالي تقرير التقسيم واقترحت إحالة القضية الفلسطينية وتوصية الأمم المتحدة على محكمة العدل الدولية لتبدي رأيها فيها، لكن من دون جدوى. فما الأسس التي رفض الخطاب في ضوئها تلك المقترحات؟

2- رؤية الخطاب لمضمون التقرير

اعتبر بعضهم أن عرض القضية على الأمم المتحدة كان تعبيرًا عن إفلاس السياسة البريطانية التي تستند إلى «الخداع والمراوغة»، كما كان ذلك نتيجة عجزها عن الاحتفاظ بمستعمراتها، إذ «ربطت سياستها ومستقبلها بأمريكا وتنازلت لها ضمنًا عما تقدر أن تتنازل عنه لفائدتها ومصلحتها ما دامت المصلحة واحدة»[37].

استشعر بعض الكتّاب في تونس الخطر الذي كان يتربّص بالفلسطينيين قبل عرض القضية على مجلس الأمن بسبب اختلال ميزان القوى بين الطرفين. وكانت مسألة التقسيم برزت حتى قبل إعلان التقرير أعلاه، وكان الرأي العام في تونس شديد الحساسية تجاه هذه المسألة؛ إذ صرّح مسؤولون فرنسيون (قبل أن تنظر الأمم المتحدة في المسألة) بإمكان «إنشاء دولة يهودية بالقدس باسم تحرير الشعوب

---

(36) النمس، ص 69، والحوت، ص 569-570.

في الواقع كان المندوب السوفياتي في الأمم المتحدة أول من قدّم اقتراحًا بتقسيم فلسطين في الأمم المتحدة وذلك خلال الدورة الاستثنائية الأولى.

(37) «إفلاس السياسة الإنجليزية واحتضار إمبراطوريتها الواسعة،» المرآة، 15/ 3/ 1947.

المهضومة ومحو الآلام التي قاساها اليهود في ظلّ سيادة الأنظمة الفاشية»، الأمر الذي استفزّ كتابًا تونسيين عبّروا عن أسفهم للتصريح الذي وصفوه بـ «المزري والذي يضر بسمعة فرنسا في الخارج»[38]، وتساءلوا «كيف يمكن تحرير اليهود من التشرد والآلام بسلب حرية شعب آخر والقضاء على حقه في الحياة والوجود كبقية الشعوب الأخرى»، وشددوا على أن الشعب العربي الفلسطيني يستحق نيل حريته واستقلاله. وعن إشادة المسؤولين الفرنسيين بمناخ الوفاق الذي كان يعيش فيه اليهود في أفريقيا الشمالية كان ثمة تساءل «عن أسباب فقدانه في فلسطين حيث أرجعته لسعي اليهود افتكاك السيادة من العرب»[39]. أما محيي الدين القليبي، مدير اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، فأكد أن مقررات المنظمات الدولية المختلفة في شأن فلسطين كانت لمصلحة الحركة الصهيونية، واعتبر أن تلك المنظمات تحوّلت «عن غرضها الأسمى إلى إيجاد توازن استعماري جديد يفرض على الشعوب المستضعفة»[40].

أما البيان الذي أصدره النقابيون الشيوعيون التونسيون فاعتبر موقف الرئيس الأميركي ترومان «مهددًا للشعوب العربية... وأن الاستعمار الأميركي يبحث عن ميدان للتفاهم مع الاستعمار الإنكليزي في الشرق الأوسط على كاهل الأمم العربية»[41]، وأبرز دور الشعوب العربية في النضال ضد الفاشية ووقوفها إلى جانب القوى الديمقراطية، الأمر الذي جعلها جديرة بالتمتع بحريتها والحصول على استقلالها، وطالب البيان الأطراف الموقعة ميثاق الأطلسي ترجمة بنوده وتطبيقها في العالم العربي[42]، لكنه تجاهل في المقابل موقف الاتحاد السوفياتي المؤيد للتقسيم.

أما عن موقف مندوب الاتحاد السوفياتي[43] في مجلس الأمن الذي اقترح

---

(38) «من اشتغل بما لا يعنيه...،» الزهرة، 16/ 2/ 1947.

(39) المصدر نفسه.

(40) «الأستاذ محي الدين القليبي يبرق،» النهضة، 25/ 10/ 1947.

(41) «ترومان يهدد الشعوب العربية،» الشعب التونسي، 10/ 10/ 1946.

(42) المصدر نفسه.

(43) وكان آنذاك أندريه غروميكو الذين سيصبح وزيرًا للخارجية والمعروف بتعاطفه مع القضايا العربية؟!

إنشاء دولة واحدة عربية - يهودية مع ضمان حقوق متساوية بين العرب واليهود[44]، فاعتبره الخطاب - غير الشيوعي - تعبيرًا عن «يأس الروس من العرب» وتجسيدًا لذلك، لأن «مصلحتهم تكمن في إجلاء الأنجلو- سكسون من المنطقة»، إلا أن العرب ما كان في إمكانهم ذلك، فالتفتوا إلى الحركة الصهيونية، فموقفهم من التقسيم لم يعبّر «عن عطف الروس على الصهيونية أو حبًا بالعدالة أو الإنصاف وإنما هو مساومة ما زال بابها مفتوحًا»[45]، الأمر الذي عنى أنه في حال أنهى العرب تحالفهم مع الغرب واتجهوا إلى الاتحاد السوفياتي فإنه يمكن للأخير تغيير رأيه، ولا سيما أن تقرير لجنة «الأونسكوب» لم يكن قد عرض على الأمم المتحدة.

ربما يكون هذا التحليل قريبًا من الواقع باعتبار أن الموقف السياسي لأي دولة تحدّده مصالحها، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي، والواضح أن الدول العربية لم تحاول كسب هذه الدولة الكبرى إلى جانبها في أثناء مناقشة تقرير اللجنة ولا بعده. والواقع أن الدول العربية، آنذاك، بطبيعة تكوينها وتحالفاتها، لم تراهن على الاتحاد السوفياتي لاعتبارات أيديولوجية أساسًا، على الرغم من إدراكها طبيعة الموقف البريطاني والأميركي المؤيد للحركة الصهيونية. كما لم يراهن الاتحاد السوفياتي بدوره على تلك الدول، وكان موقفه منها واضحًا باعتبار أنها دول رجعية متحالفة مع الغرب، وراهن على الأحزاب الشيوعية العربية حليفته الاستراتيجية التي كان يعتبرها بدائل من تلك الأنظمة. ويعتقد بعضهم أن موقف الاتحاد السوفياتي هذا، الذي تبلور عند التصويت على التقسيم، كان بسبب نجاح الحركة الصهيونية في إقناع الرئيس الأميركي ترومان في طرح مسألة مشروع الدولة اليهودية في فلسطين في نطاق مساومات الحرب العالمية الثانية، وتطوّع هذا الأخير لإقناع ستالين بعدم معارضة الأهداف الصهيونية. ويبدو أن ستالين لم يتردد، في إطار مساومات معينة، في قبول العرض الأميركي، كما يبدو أن موقف الزعامات الفلسطينية من الحرب «ومساندتها» قوات المحور عزّزا الموقف السوفياتي ذاك[46].

---

(44) النمس، ص 69.

(45) «عطف الروس على الصهيونية مساومة ومناورة سياسية لم تفلح،» المرآة (1947).

(46) ناجي علوش، الماركسية والمسألة اليهودية، 1844-1968، ط 3 (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 68.

قاطع الفلسطينيون لجنة «الأونسكوب»، في حين قابل وفد من وزراء الخارجية العرب اللجنة في لبنان وبيّن موقف العرب والفلسطينيين من اللجنة[47]. واعتبر الخطاب أن موقف الهيئة العربية العليا كان غير سليم وكان عليها «الاتصال بها وإيضاح القضية، وهو أمر لازم في صالح العرب»، أما مقاطعتها فهي لغير مصلحتهم، بل مقاطعتها ربما تعزز حجتها وترجّح كفّة الصهيونيين، «فإذا اتخذت اللجنة قرارًا في غير صالح العرب فلا تلام لأن القاضي يحكم بما يسمع، فإذا سمع من جانب واحد ولم ير من الجانب الثاني ما ينقض حجة خصمه لا يلام ولا يعدّ متحيزًا»[48].

ثالثًا: قرار التقسيم ورؤية الخطاب له

1- مضمون القرار وموقف الدول العربية منه

تبنّت الجمعية العامة، في دورتها الثانية التي عُقدت في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، مشروع الأغلبية (آنف الذكر) بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه، القرار 181 الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين مع اتحاد اقتصادي، على أن تشمل الدولة اليهودية ثلاثة أقسام من فلسطين، بينما تضم الدولة العربية أربعة أقسام بعد أن تقرر ضم حيفا إليها ووضع القدس تحت الوصاية الدولية، وبإنهاء بريطانيا انتدابها في موعد أقصاه بداية آب/ أغسطس 1948[49]، وبذلك حصل اليهود الصهيونيون الذين كانوا يشكّلون نحو 30

---

(47) أرسلت اللجنة العربية العليا مذكرة إلى وزراء الخارجية العرب قبيل اجتماعهم إلى اللجنة وبينت موقفها.

(48) «البلاد العربية أمام المشكلة الفلسطينية،» المرآة، 29/ 5/ 1947.

(49) بعد نقاشات وصراعات جرى التصويت على القرار بأكثرية 33 صوتًا مقابل 13 وامتناع 10 أعضاء عن التصويت. امتنعت بريطانيا عن التصويت، في حين دفعت الدول التابعة لها والخاضعة لنظام «الديمينون» (Dominion) والدول الحليفة لها إلى التصويت لمصلحة القرار، كما صوّت الاتحاد السوفياتي لمصلحة القرار أيضًا. انظر نص القرار في: علي المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين، سلسلة مراجع (تونس: دار سراس للنشر؛ المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر، 1990)، ص 159-174.

في المئة من السكان على 52 في المئة من الأرض وعلى أخصبها، بينما حصل السكان الأصليون على ما بقي من أرض فلسطين؟

شرح الجانب الفلسطيني رفضه التقسيم باستدلالات عدة. فأصدرت الهيئة العربية العليا بيانًا بينت فيه الأسس التي استندت إليها في رفضها، منها أن القرار منح اليهود جزءًا كبيرًا من أراضي فلسطين وأوجد في فلسطين «أمة غريبة تهدد أمن الشرق، وقد فرّق بين عرب فلسطين وبقية العرب، كما وضع الشعب الفلسطيني اقتصاديًا تحت رحمة اليهود... وأخرج مدينة القدس من يد العرب»[50]. في الوقت ذاته اعتبر رؤساء حكومات الدول العربية في اجتماعهم في القاهرة أن «التقسيم باطل، وأن الجمعية العامة قد تنكرت لمبادئ ميثاقها وأخلّت بمبادئ الحق والعدالة، وأنها بذلك تخلق الاضطراب والفتنة»، وفي الوقت نفسه دان البيان الدولة المنتدبة من دون ذكر اسمها[51].

2- رؤية الخطاب لقرار التقسيم

استخدم الخطاب، في إدانته التقسيم، لغة ومفردات غير سياسية في الأغلب، وأطلق أحكامًا قيمية ومفردات ذات شحنة «أخلاقية»، إضافة إلى حضور فكرة «التآمر»، ولم تصل الرؤية إلى بناء خطاب تحليلي متماسك يبرز الأسباب الحقيقية لما حصل إلا جزئيًا. وبشكل عام، كان هناك إجماع على إدانة جمعية الأمم المتحدة التي أصدرت القرار واعتمدت سياسة المكيالين، إذ «غضّت الجمعية النظر على جرائم فرنسا في الهند الصينية ومدغشقر والمغرب العربي وعلى جرائم هولندة في إندونيسيا... فكيف ظهرت لصد العرب الذين أرادوا أن يعيشوا في بلادهم أحرارًا»[52]. وبشكل عام برزت رؤيتان في شأن القرار، دانت

---

(50) الحوت، ص 577.

(51) من نص البيان الذي أذاعته الحكومات العربية استنكارًا للتقسيم في اجتماعها في القاهرة 17/ 12/ 1947. انظر: الحوت، ص 828-829، قسم الوثائق، وثيقة عدد 57.

(52) «نكبة الإنسانية في ضميرها،» الإرادة، 3/ 8/ 1948. ورد في المقالة كيف تجاهلت الجمعية النظر عن جرائم فرنسا في الهند الصينية ومدغشقر والمغرب العربي وعن جرائم هولندا في إندونيسيا. كما أطلقت الجريدة أوصافًا عدة مغايرة لوظيفته المفترضة، من ذلك «مجلس الفوضى التابع لمجلس الأمم المتخلفة وإن قيل متحدة».

الأولى القرار والأطراف التي أصدرته، في حين ركّزت الرؤية الثانية على قضايا وأبعاد أخرى للتقرير وانعكاساته المختلفة.

أ- إدانة القرار والأطراف التي أصدرته

دان الخطاب السياسي بشكل عام صدور القرار، وأطلق بعضهم عليه الأوصاف، من ذلك أنه قرار «جائر وحكم قاس، ومهزلة، وقضاء على الإسلام»، وباعث على «الفتن والقلاقل والحرب الدامية الحمراء في الشرق الأوسط»[53]. وأنه «قرار مشؤوم»[54]، واعتبر صدوره أكبر حجة على «ظلم وجور جمعية الأمم المتحدة»[55] في حدّ ذاتها. كما كان نتيجة «الدسائس والوشايات والدعايات... والتعصب الديني... وتحكّم الصهيونية في رقاب أغلب الأمم»[56]، وخدمة للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول الكبرى[57]، كما جسّد التحالف بين الدول الكبرى واليهود الذين كانوا (ولا يزالون) يملكون المال ويسيطرون على وسائل الإعلام، الأمر الذي جعل «قولهم مسموعًا وسعيهم مشكورًا في الأوساط التي تتأثر بدعايتهم»[58].

اعتبر الخطاب كذلك أن دور الدول الكبرى[59] كان حاسمًا باتجاه إصدار القرار، وبرز تفاوت نسبي في تحميل تلك الدول مسؤولية ما حدث. وبشكل عام

---

(53) الزهرة، 4/ 12/ 1947، من مضمون اللائحة الصادرة عن الاجتماع الجماهيري الذي عُقد في 3/ 12/ 1947. انظر أيضًا: «اعتراف صريح بما في قرار التقسيم من حيف،» النهضة، 17/ 7/ 1948.

(54) «منظمة الأمم المتحدة تخيب أمل المسلمين،» الأسبوع، العدد 88 (7 كانون الأول/ ديسمبر 1947).

(55) الزهرة، 4/ 12/ 1947.

(56) «مهزلة الأمم المتحدة،» أفريقيا الشمالية، العدد 2 (20 أيار/ مايو 1949)، و«التحالف الغربي الصهيوني والأمم المتحدة،» لسان العرب، العدد 81 (28 نيسان/ أبريل 1948).

(57) المصدر نفسه.

(58) «ما هي أسباب التألب المجالي على العالم العربي،» النهضة، 20/ 7/ 1948.

(59) نعني بالدول الكبرى هنا الدول صاحبة حق «الفيتو» في مجلس الأمن: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا والصين الوطنية حينئذٍ.

اعتبر الرأي العام أن بريطانيا مسؤولة عمّا حدث[60]، فهي أصل «الداء»[61]، وكان هدفها دائمًا «إضعاف المسلمين لصالح الصهيونية»[62]، واعتبر موقف فرنسا «مناقضًا لمصالح العرب والمسلمين»[63]، أما الولايات المتحدة وروسيا فكان «بإمكان إحداها أو كلتاهما تقديم جزء من بلديهما العظيمين بدون أن يلحق بهما الضرر لإقامة دولة إسرائيل»[64].

يبدو هذا التحليل في الواقع «ساذجًا» غير مدركٍ طبيعة المشروع الصهيوني من ناحية، وطبيعة تحالفه مع الإمبريالية العالمية من ناحية أخرى، إضافة إلى جهل الخطاب خضوع الاتحاد السوفياتي، في إطار تسويات معينة، للمنطق الإمبريالي ضمن رؤية سياسية شاملة للمسألة[65]. أما الحزب الشيوعي التونسي[66]، فاعتبر أن موافقة الاتحاد السوفياتي على التقسيم اختيارًا «لأخفّ الأضرار»، ولا سيما أن هذا الاختيار ضمن «انجلاء القوات البريطانية من فلسطين»[67]، وعنى ذلك الموقف، غير المبدئي، التضحية بحقوق شعب خدمة لاستراتيجيا كان يعتمدها الاتحاد السوفياتي آنذاك. وفي محاولة لفهم موقف العالم الغربي الذي كان متعاطفًا مع

---

(60) [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 140.

(61) النهضة، 25/ 4/ 1948.

(62) من الخطب التي ألقيت في جامع صاحب الطابع في 4/ 12/ 1947، وردت في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 160-161-182.

(63) [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 160-161-182.

(64) الزهرة، 27/ 5/ 1948.

(65) في شأن تحول الموقف السوفياتي من الصهيونية وقضية الدولة نظريًا وعمليًا، انظر: علوش، ص 141-152.

(66) أطلق الشيوعيون على حزبهم «الحزب الشيوعي التونسي» وذلك في آب/ أغسطس 1946 بدلًا من «الحزب الشيوعي بالقطر التونسي»، الأمر الذي عبّر عن التوجهات الجديدة للحزب، ولا سيما الرغبة في «الاستقلال عن الحزب الشيوعي الفرنسي»، إضافة إلى طرح شعار الاستقلال السياسي لتونس بعدما كان تخلى عنه في فترة سابقة. انظر في شأن تطور الحزب خلال هذه الفترة وعن مجمل مواقفه الوطنية وتركيبته الاجتماعية (قيادة وقاعدة): Hassine Raouf Hamza, *Communisme et nationalisme en Tunisie de la «libération» à l'indépendance (1943-1956)*, Publications de la faculté des sciences humaines et sociales de Tunis. Série 4, Histoire; 23 (Tunis: Université de Tunis I, 1994), et Mustapha Kraïem, *Le Parti Communiste Tunisien pendant la période coloniale* (Tunis: Institut supérieur d'histoire du mouvement national, Université de Tunis I, 1997), p. 36.

(67) الطليعة، العدد 29 (9 كانون الثاني/ يناير 1948).

الصهيونيين أبرز بعض الكتّاب دور البعد الديني في تحديد تلك العلاقة، متسائلين «هل هي ذكرى الحروب الصليبية قد تجددت في أذهان المسيحيين أم هو مظهر من مظاهر تنازع البقاء وحفظ الذات تلقاء صعود الحضارة الشرقية»[68]. وأعادت فكرة التقسيم ما حدث للعرب في الأندلس، فأكد رئيس لجنة الدفاع عن فلسطين العربية أنه في حال قبول العرب التقسيم، فسيكون مصير فلسطين كمصير «الأندلس عندما نزل بها الخطر... وذهبت إلى الفناء ضحية الإهمال والتقصير»[69].

في المقابل، برزت رؤية نقدية جريئة حاولت إبراز الأبعاد الحقيقية والعميقة التي أدت إلى صدور قرار التقسيم وأفرزته، والتي تكمن أساسًا في عدم «جدية» الحركة العربية وعدم اعتمادها استراتيجيا نضالية محددة وتقديراتها الخاطئة لقدرات الحركة الصهيونية وإمكاناتها وسعيها الحثيث إلى تحقيق أهدافها في إطار استراتيجيا متكاملة. فمع إقرار هذه الرؤية للحلّ «الجائر... والمأساة الأليمة»، فإنها حمّلت السياسات العربية الرسمية مسؤولية ما حدث، فهي التي لم تتمكن من «القضاء على الحلم الصهيوني بالرغم من أن اليهود كانوا يعملون علنًا وفي أرض فلسطين»، وذكّرت بالنظرة الدونية التي ينظر بها العرب إلى اليهودي الذي «إذا ما ذكروه قالوا حشاك يهودي»، لكن الواقع كان غير ذلك. فكان لهذا اليهودي هدف واضح سعى إليه «بسرعة الأرنب وظلّ العربي جاثمًا في مكانه... وكان العرب بهذه الغفلة يقامرون على بلادهم مقامرة كانت نتيجتها الخسران»[70]. أما الصهيونيون فكانوا «يشيّدون ويبنون لأنهم يعتقدون أن يوم تمكنهم من فلسطين قريب، بينما العرب لا يفعلون شيئا لأنهم يعتقدون بأنهم أصحاب حق وأن الآخر مغتصب»[71]. كما كان الصهيونيون يعملون «ضمن برنامج معين ومرسوم، والمسلمون يعملون خبطًا ... لذلك فإن عرض قضيتهم على الأمم المتحدة لا فائدة منه»[72].

---

(68) النهضة، 20/ 7/ 1948.

(69) الزهرة، 7/ 12/ 1947، من كلمته في اجتماع جامع الزيتونة.

(70) «وإن ليس للإنسان إلا ما سعى،» المرآة، 8 / 12/ 1948.

(71) «القضية الفلسطينية في مرحلتها الأخيرة الحاسمة،» المرآة، 6/ 4/ 1947.

(72) المرآة، 22/ 4/ 1947.

حاول الخطاب تبرير دور هيئة الأمم المتحدة في اتخاذ القرار وتحميل العرب المسؤولية، فعلى الرغم من تأكيد جور قرارها، فإنها لم «تجرؤ على إصدار مثل هذا القرار لو كان العرب أبدوا من القوة والتنظيم والعمل المجدي ما أبداه اليهود»[73]. ومن الأسباب الأخرى التي أكدها الخطاب «هيمنة الذهنية الغيبية»، فكان العرب أشدّ جورًا على أنفسهم لأنهم «آمنوا بأنهم أبناء الله وأحباؤه (؟؟) وانتظروا النصر من الله من غير أن يعملوا لهذا النصر شيئًا، وقد فاتهم أن الله لم ينصر محمدًا إلا بالجهاد»[74]. أما على المستوى السياسي فلم يكن العرب جاهزين لخوض الصراع في الأمم المتحدة، فقد حضروا «دون أن تكون لديهم خطة واضحة ووسائل دفاع ناجعة، واعتمدوا على نظرية حقهم المتوارث فقط دون غيرها». أما الصهيونيون وإن «كانوا أصحاب باطل فقد حضروا إلى المنتظم الدولي مسندين بوثائق تثبت ما عملوا في فلسطين وما حققوا من مشاريع» واستخدموا وسائل عدة، مشروعة وغير مشروعة، لإقناع الآخرين بمشروعهم، من ذلك القيام بحملة صحافية واسعة، كما «أرغبوا وأرهبوا فكوّنوا لهم أنصارًا وأعوانًا وقلبوا الأمر رأسًا على عقب»[75].

تبدو هذه القراءة، نسبيًا، متحاملة على العرب عمومًا، والفلسطينيين خصوصًا، إضافة إلى كونها قراءة أحادية الجانب، فمن ناحية تجنبت الحديث عن الفلسطينيين ولم تبرز دورهم في ما حدث، ومن ناحية أخرى لم تعالج التناقضات التي كانت تشق الأنظمة العربية عشية التقسيم، والتي ساهمت إلى حدّ بعيد في ما حصل. إذ ناضل الفلسطينيون وحدهم مطوّلًا وواجهوا المشروع الصهيوني المدعوم من الإمبريالية البريطانية بإمكاناتهم المتواضعة، وعلى الرغم من التفاوت الصارخ أحيانًا في ميزان القوى بين الطرفين، أبرزت حوادث ثورة البراق وعام 1933 والانتفاضة الكبرى حيوية الشعب الفلسطيني واستعداده للدفاع عن أرضه، لكن ساهمت مراهنة قادته على بريطانيا والأنظمة العربية المرتبطة مصالحها بالدول الغربية، في البداية، ثم المراهنة في مرحلة ثانية على الأنظمة

(73) المرآة، 22/ 4/ 1947.

(74) المصدر نفسه.

(75) المصدر نفسه، 16/ 5/ 1947.

الكليانية، إلى حدّ بعيد في تلك النتيجة التي تعززت بالهزيمة في ما بعد. ومع هذا تتضمن هذه القراءة كثيرًا من حقائق الواقع الذي أفرز تلك الهزيمة.

ب- رؤية مغايرة متباينة الأهداف

لئن بدت مجمل القراءات سابقة الذكر معارضة التقسيم ونددت به واحتجت عليه، برز في تلك الأثناء قراءات أيدت التقسيم من مواقع ومنطلقات مختلفة، انطلاقًا من أن التقسيم تجسيد للواقع وأن اللجنة كانت موضوعية وتعاملت مع الواقع، ولم تكن بالتالي متحاملة على العرب «لأن مهمتها كانت محصورة بإيجاد حلّ بين الطرفين ولم تكن مكلّفة أن تبحث عن أصل سكان البلاد لتخرج الدخلاء، ولما كان اليهود قد احتلوا هذه السهول الجميلة وعمّروا تلك السواحل الزاهية واستوطنوها كان من البديهي أن تحكم اللجنة بإعطاء كل قوم القسم من البلاد الذي يكثر فيها سواها»[76]. واعتبر رأي آخر أن التقسيم مظهر من مظاهر الصراع الدولي ونتيجته، فعلى الرغم من الخلافات العميقة بين الدول الكبرى، اتفقت على التقسيم وأيدت قيام دولة صهيونية، ويأتي ذلك من خلال مراهنة كل طرف على الدولة الجديدة لتحقيق مصالحه الاستراتيجية، «فاتفاق روسيا وأمريكا بشأن فلسطين أو بشأن حماية هذه الدولة الوهمية إنما هو سباق لاكتساب ودّ اليهود وإحداث رأس جسر في الشرق الأوسط»، والتنافس هو الذي «حمل روسيا على الحرص على تطبيق البند السابع من دستور الأمم المتحدة على أمل إرسال قواتها إلى الدولة اليهودية»[77]، واعترافها ذاك هيأ «لها الفرصة لدخول الشرق الذي كان موصدًا أمام الشيوعية»[78]. أما موقف الولايات المتحدة الأميركية فأثار استغراب أحد أبرز أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري - اللجنة التنفيذية ووصفه بأنه «موقف صبياني»، واعتبر أن بريطانيا نصبت «الفخ» للولايات المتحدة ودفعتها إلى فلسطين بهدف تحطيم «نفوذ أمريكا الناشئ في تلك المنطقة»، ولا سيما أن سلوك الولايات المتحدة الأميركية ذاك لم يعبّر إلا عن «مصلحة محلية انتخابية

(76) «القضية الفلسطينية في آخر مرحلة من مراحل احتضارها،» المرآة، 2/ 12/ 1947.
(77) «خروف فلسطين يطاول الذئب الأمريكي،» الأسبوع، العدد 113 (30 أيار/ مايو 1948).
(78) الزهرة، 10/ 6/ 1948.

لبعض الأحزاب ولبعض الأشخاص»[79]، ويبدو هذا في الواقع فهمًا غير دقيق لتوجهات السياسة الأميركية التي اعتمدت أسلوب المراهنة على فاعلية المشروع الصهيوني وجدواه لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. واعتقد الكاتب أنه كان سينجم عن الموقف الأميركي ذاك آثار سيئة في سياسة تلك الدولة ومصالحها، كفقدان سمعتها الطيبة ونفوذها في الشرق الأدنى ووضع مصالحها الاقتصادية الناشئة في تلك الأقطار في موقع خطر، وبالتالي إتاحة الفرصة للمنافسة البريطانية، ولا سيما إيجاد «نقطة ارتكاز للشيوعية ومن ورائها روسيا، في مكان لم تكن تحلم به من قبل... بل تعريض السلام في تلك المنطقة للخطر»[80]. وبغضّ النظر عن دقة هذا التحليل أو عدمه، فإن الموقف الأميركي أملته مصالح اقتصادية واستراتيجية في الأساس، وكان تعبيرًا عن التحالف الجديد مع الحركة الصهيونية باعتبارها أكثر الأطراف قدرة على حماية مصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة العربية[81]، خصوصًا مع تنامي الدور السوفياتي والخوف من تغلغل نفوذه في المنطقة وازدياد أهمية النفط العربي ووفرة احتياطياته[82].

من ناحية أخرى، حمّل أحد الكتّاب الأنظمة العربية مسؤولية التقسيم وذلك نتيجة تنكّرها لإنكلترا: «الأمم العربية تنكرت لإنجلترا»، واعتبر أن ما قامت به بريطانيا ما كان إلا «حفظها لولائها للعرب واستبقاء لتوازن تريد أن يكون معقولًا بين مطامح اليهود في إنشاء وطن قومي لهم وبين حقوق العرب»، عدا أن «تكون المنطقة سندًا للدول الديمقراطية لدفع خطر انتشار البلشفية وتوقيف مساعيها لاكتساحه»، كما ذكر[83].

---

(79) «أمريكا ومشكلة فلسطين... خبط عشواء،» الإرادة، 22/ 6/ 1948.

(80) المصدر نفسه.

(81) كانت الولايات المتحدة على يقين بأن الممالك العربية تدور في الفلك البريطاني ولا يمكن بالتالي الاعتماد عليها كليًا، على الرغم من حسن علاقتها بالمملكة العربية السعودية. وكانت على يقين أيضًا بأن سورية كانت تعيش حالة خاصة، لذلك لم يكن لها خيار أفضل إلا تأييد إقامة الدولة الإسرائيلية، خصوصًا أن الحركة الصهيونية انتقلت بثقلها في أثناء الحرب حتى ما قبل انطلاقها إلى الولايات المتحدة، ولا سيما مع تزايد عدد اليهود فيها وتكثّف نشاط اللّوبي الصهيوني في مواقع عدة من مراكز اتخاذ القرار.

(82) ناجي صادق شراب، «العلاقات بين الولايات المتحدة والصهيونية: مرحلة بناء الدولة اليهودية (1917-1948)،» شؤون عربية، العدد 52 (كانون الأول/ ديسمبر 1987)، ص 101-106.

(83) النهضة، 21/ 7/ 1948.

أما الحزب الشيوعي التونسي الذي أيّد التقسيم وأقرّ حق اليهود في تأسيس دولتهم، فاعتبر أن إنشاء دولتين في فلسطين «أحسن وسيلة لمحق الاستعمار من كامل الشرق الأدنى والأوسط»[84]، واعتبر أن عودة السلم مرهون بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وإنشاء دولتين مستقلتين[85]. وجوبه موقف الحزب ذاك بنقد أطراف أبرزت تناقضات الخطاب الشيوعي التونسي الفكرية والسياسية وتبعيته العمياء لموسكو، فهو بحسب بعضهم «لا همّ له إلا تمكين الشعوب المولى عليها من حقوقها الطبيعية... ثم لا يتعفف، حين تدعو لذلك مصلحة الدولة التي يأتمر بأمرها، عن العمل على نقيض تلكم المبادئ، ولا يتردد عن تحبيب فرض نوع من الاستعمار هو أشد وأقسى بكثير من كل ما عرف عنه لحد الآن على شعب آمن مطمئن»[86].

قدّم أحد الكتاب[87] في إطار تحليل متكامل العناصر، رؤية نقدية شاملة، عندما قال إن الاستناد إلى التاريخ أو الحجج الإثنية أو الدينية لن يفيد في شيء، وقدّم بديلًا من الطروحات السائدة، منطلقًا من طرح سؤالين من زاويتين مختلفتين وفرضيتين، واحدة نظرية والأخرى عملية:

---

(84) محمد جراد، «رجوع السلم إلى نصابها يهم شعبي فلسطين كما يهم كل شعوب العالم،» الطليعة، العدد 49 (28 أيار/مايو 1948). وذهب مصطفى كريم استنادًا إلى مقالة كتبتها كريمة علي جراد إلى أن معارضة والدها التقسيم كان سبب طرد والدها الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي من الحزب، إذ أكد «أن للاتحاد السوفياتي سياسة دبلوماسية خاصة به وله الحق في أن يعترف بمن يشاء، وأن الخط السياسي للحزب الشيوعي بالقطر التونسي لا يجب أن يستند بالضرورة إلى الدبلوماسية السوفياتية». كما تمسّك علي جراد برأيه الذي اعتبر الصهيونية حركة رجعية وأيديولوجيا عنصرية وأن إسرائيل «خليقة استعمارية»، وعلى الرغم من أهمية ما جاء على لسان كريمة علي جراد ورأي مصطفى كريّم، فإننا لم نعثر على رأي علي جراد ذاته في صحف الحزب وفي غيرها من المصادر. انظر: Mustapha Kraïem, «L'Exclusion d'Ali Jrad du P.C.T.: à la mémoire d'Ali Jrad,» *Revue d'histoire maghrébine*, vol. 24, nos. 87-88 (Mai 1997), p. 376.

(85) من بيان الحزب الشيوعي التونسي الصادر عن المكتب السياسي للحزب بتاريخ 19 /6 /1948، [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 230, carton 1905 (1), dossier unique, folio 74.

(86) «كاد المريب أن يقول خذوني،» النهضة، 12/ 1/ 1949.

(87) Ahmed Ben Mustapha, *Pourquoi les arabes n'ont pas vaincu Israël* (Tunis: Ed. de la Jeune Tunisie, 1949), p. 53.

- هل يمكن لشعب أقام في دولة بواسطة الضغط الإمبريالي وبفعل التشجيعات والمساعدات الإمبريالية بأشكالها المختلفة أن يطالب قانونيًا بجزء من سيادة هذه الدولة أو الاعتراف بشرعية الملكيات التي اكتُسبت بفعل الإجراءات أو القوانين التي سنّت بعيدًا عن رغبة أغلبية السكان؟[88].

- هل لأقلية قومية أو دينية استقرت في بلد ما ولم تتعرض لأي ضغط أو إجراءات تعسفية الحق، إذا توافرت الأوضاع الجغرافية، بالانفصال وتكوين دولة مستقلة من دون رضا الطوائف والمجموعات الأخرى التي تمثّل الأغلبية؟[89].

اعتقد الكاتب أن التقسيم هدف إلى إرضاء اليهود وتعويضهم عمّا تعرضوا له على أيدي النازيين، لكن على حساب العرب و«بهدف ولوج الإمبرياليتين الأمريكية والروسية إلى منطقة الشرق الأوسط وتدعيم مركزيهما به»[90].

أما أطرف تحليل فكان الذي اعتبر أن التقسيم بمنزلة فخ لليهود. فاعتبر أحدهم أن «المحنة الكبرى» ستصيب اليهود لا محالة وسيظهر أثرها في العالم أجمع حين تُنشأ الدولة اليهودية ويستقر فيها يهود العالم أجمع، لأن «قوة اليهود تكمن أساسًا في تفرقهم وتبعثرهم وفي تخصصهم في تعاطي ضروب التجارة ومن تفننهم في وضع يدهم على المصانع الكبرى... وإقبال الكثير منهم على التبحر في العلوم الحديثة بمختلف مناهل العلم»[91].

انطلقت القراءة تلك، من حيث لا يدري صاحبها، من منطلقات الفكر الصهيوني الذي عمل على تكريس مثل تلك الأفكار لتأكيد مقولة إن اليهود يمثلون

(88) Ben Mustapha, p. 7.

(89) المصدر نفسه، ص 8.

(90) المصدر نفسه، ص 9، من المهم هنا التأكيد أن الكاتب أورد هذا المفهوم «الإمبريالية الروسية» في وقت مبكر، وذلك قبل الخلاف الأيديولوجي السوفياتي الصيني لأن هذا المفهوم تردد لاحقًا، ولا سيما بعد عام 1956.

(91) الطيب العنابي، «المحنة الكبرى،» تونس، العدد 24 (8 كانون الأول/ ديسمبر 1948). المقالة عنوان كتاب أميركي صدر في عام 1945 في شأن وصول الحلفاء الأربعة إلى برلين وبداية الاختلاف بينهم بعد توحدهم ضد هتلر. واستعار العنابي الفكرة نفسها وأسقطها على اليهود الذين توحدوا ضد العرب من أجل قيام دولتهم، لكن ذلك سيؤدي إلى محنتهم من جديد.

أمة ذات خصائص مميزة وأزلية، وأنهم شعب الله المختار. واعتقد الكاتب أن المحنة الكبرى ستصيب هؤلاء يوم «تنطفئ في نفوسهم شعلة التآلب ضد العرب ويضمحل في قلوبهم نهائيًا هذا الحماس العجيب... يوم يفقدون في فلسطين سرّ قوتهم وهي انتشارهم في الدنيا»[92]. وتتوافق هذه الرؤية أيضًا مع بعض الطروحات الفكرية الحالية التي ترى أن مصير «إسرائيل» الفناء إذا توقف الصراع بينها وبين العرب، فهذه الدولة بحكم تركيبتها الاجتماعية وبحكم أيديولوجيتها العنصرية لا يمكنها الاستمرار إلا بوجود عدو خارجي تعبّئ السكان من أجل محاربته وتغطي من خلاله تناقضاتها أو تحجبها على الأقل، وربما لا تبتعد هذه الفكرة أيضًا عما طرحه أخيرًا المؤرخ إريك هوبزباوم[93] عن مزايا الشتات اليهودي وعن مسألة الانفتاح والانغلاق في تاريخ اليهود الحديث[94].

في الاتجاه نفسه اعتبر أحد الكتاب أن فرح يهود تونس بقيام دولة «إسرائيل»، إنما كان اعوجاجًا «في التفكير، فلو كان هناك عقل وإدراك لكان تكوين دولة يهودية بفلسطين مجلبة لحزن الجاليات اليهودية في كل مكان، وحقه أن يكون مأتمًا لا عرسًا لأنه تسبب من دون شك في دماء كثيرة يهودية وعربية وفي إحداث هوة سحيقة بين العرب واليهود» [95].

برز رأي آخر رأى في قيام كيان قومي لليهود، يحيط به الأعداء من كل جانب، مسألة حرجة محفوفة بالمخاطر تؤثـر في الوضع العالمي، لذلك طالب بـ«ضرورة الإجهاز على الفكرة الصهيونية من أجل اليهود أنفسهم قبل العرب، أما إذا كانت الصهيونية قميص عثمان لتحقيق أهداف استعمارية فتلك حكاية أخرى»[96].

---

(92) العنابي، «المحنة الكبرى».

(93) مؤرخ بريطاني يهودي ماركسي، ولد في الإسكندرية في عام 1917. درس في فيينا وبرلين ولندن وكمبريدج. عمل أستاذًا في كلية بيركبك في جامعة لندن... له عدد من الأعمال التاريخية، منها «عصر الثورة 1789-1848»، «عصر الإمبراطورية 1875-1914»، وكتب في تاريخ الطبقات العاملة وتاريخ الثورات في الأرياف والتاريخ العام.

(94) إريك هوبسباوم، «مزايا الشتات اليهودي،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 17، العدد 65 (شتاء 2006)، ص87-96.

(95) «الصهيونيون بتونس،» النهضة، 4/ 12/ 1947.

(96) «الصهيونية جناية على اليهود قبل العرب،» الزهرة، 27/ 6/ 1945، نقلًا عن المرشد.

خاتمة

تفاعل الخطاب السياسي في تونس مع مشروعات التسوية السياسية المطروحة العربية والدولية. وعلى الرغم من تعدد مقارباته في شأن مشروع سوريا الكبرى وقرار التقسيم، والصواب النسبي لأغلبية التحاليل المقدمة، فإن الجانب الأكبر من تلك المقاربات أغفل أهم تلك الأبعاد، أي البعد القانوني. إذ ذهب مختصون كثر في القانون الدولي إلى أن إصدار قرار التقسيم كان خارج صلاحيات الجمعية العامة، كما أنه ناقض مبدأ تقرير المصير الذي يمثل أحد أهم مبادئ الأمم المتحدة، بل إن قرار التقسيم يناقض صيغة الانتداب التي جرى بموجبها تصنيف فلسطين في فئة «أ»، الأمر الذي عنى مسؤولية الدولة المنتدبة في تهيئة شعب فلسطين لنيل استقلاله[97]، كذلك غيّب الخطاب تحليل مسؤولية القوى الكبرى في ما وصل إليه وضع الشعب الفلسطيني، ولا سيما دورها في إصدار قرار التقسيم وتحديدًا دور الولايات المتحدة الأميركية الذي تنامى بعد الحرب العالمية الثانية، وكان حاسمًا في تأييد قيام «الدولة الإسرائيلية» وجرّ الكثير من الدول الصغرى إلى قبول القرار[98].

(97) النمس، ص 71، وعبد الحسين شعبان، «إسرائيل والشرعية الدولية،» الوحدة، العدد 56 (أيار/ مايو 1989)، ص 57-70.

(98) شراب، ص 97-106.

الفصل السادس

رؤية الخطاب السياسي للحرب العربية - الإسرائيلية الأولى وتداعياتها (1947-1949)

استمرت الحرب بين القوات العربية الرسمية وفرق المتطوعين العرب من جهة والقوات الصهيونية من جهة أخرى، لمدة لم تتجاوز عشرين شهرًا، أي منذ صدور قرار التقسيم حتى اتفاقية الهدنة الأخيرة بين «إسرائيل» وسورية في تموز/ يوليو 1949. فما أبرز مراحل تلك الحرب، وكيف تفاعل الخطاب السياسي في تونس معها، وكيف كانت رؤيته لأهم نتائجها، وما أهم التصورات التي اقترحها لتجاوز الهزيمة؟

أولًا: تطورات الحرب

مرت تلك الحرب أيضًا بجولات عدة أو مراحل تخللتها هدنتان. فدامت المرحلة الأولى نحو خمسة شهور، أي منذ إعلان التقسيم إلى قبيل زحف الجيوش العربية[1]، ودارت آنذاك معارك عنيفة بين الفلسطينيين الذين انضم

(1) عقد رؤساء الحكومات العربية اجتماعًا بين 2 و18 كانون الأول/ ديسمبر 1947 في القاهرة، وأصدروا قرارًا بعدم إرسال قوات عربية إلى فلسطين، تلبية لرغبة الحاج محمد أمين الحسيني الذي أكد أن الموقف لا يحتاج إلى إقحام تلك الجيوش في المعركة، وطلب من الدول العربية مد المجاهدين بالسلاح والذخيرة. وفي مطلع عام 1948 قررت الدول العربية تحت الضغط الشعبي دخول جيوشها إلى فلسطين.

إليهم متطوعون عرب شكّلوا جيش الإنقاذ[2] من جهة، واليهود الصهيونيين من جهة أخرى.

كانت الحرب لمصلحة العرب في الأيام المئة الأولى، على الرغم من اختلال موازين القوى بين الطرفين، علاوة على تفاوت خبرة المقاتلين القتالية والتنظيمية لمصلحة الصهيونيين[3]، لكن الأمر تغيّر في أواسط آذار/ مارس لمصلحة الصهيونيين الذين بدأوا يزحفون ويحتلون المدن ويرتكبون المجازر ضد السكان الفلسطينيين في إطار خطة وضعتها قوات الهاغاناه[4] رمت إلى وضع السكان أمام أمرين، إما الخروج وترك البلاد وإما الموت المحقّق[5]. وما كان ليتحقق ذلك لولا الدعم العسكري السخي والمتواصل العلني والسري الذي كان يصل إلى الصهيونيين برًّا وجوًّا وبحرًا[6].

أما المرحلة الثانية فتميزت بثلاثة متغيرات فاصلة: نهاية الانتداب البريطاني، إعلان دولة «إسرائيل»[7]، دخول الجيوش العربية إلى فلسطين (15 أيار/ مايو

---

(2) تكوّن في البداية من سوريين ولبنانيين وعراقيين وأردنيين، ثم انضم إليهم متطوعون من تونس وليبيا والمغرب والجزائر.

(3) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، 6 ج (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ج 3، ص 127.

(4) الهاغاناه: منظمة عسكرية صهيونية استيطانية أُسست في القدس في عام 1920. شاركت في عام 1929 في قمع ثورة البراق، وتعاونت مع القوات البريطانية لقمع انتفاضة عام 1936. بعد الإعلان عن قيام الدولة الإسرائيلية أصبحت جيشًا نظاميًا محترفًا.

(5) محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش: مج 1، كذلك انفجر الصراع في فلسطين 1948-1998: قراءة في يوميات الحرب، ط 7 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 60. كانت مذبحة دير ياسين بداية عمليات الرعب والقتل العشوائي ضد الفلسطينيين... كان من أبطال تلك المجازر وعمليات الطرد الإجباري يتسحاق رابين الذي طرد نحو 60 ألف فلسطيني. عن الإرهاب الإسرائيلي منذ قيام الدولة، انظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، 8 ج (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ج 7، مادة الإرهاب الصهيوني- الإسرائيلي، ص 148-150.

(6) حرب فلسطين 1947-1948: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ قدّم له وليد الخالدي؛ راجع الترجمة سمير جبور، 2 ج (نيقوسيا، قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 425.

(7) اعترفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بـ «إسرائيل»، الأمر الذي أعطى الصراع أبعادًا جديدة.

1948) تبعًا لقرار وزراء الخارجية والدفاع العرب (23 نيسان/ أبريل 1948).

وجرت الحرب العربية - الإسرائيلية على ثلاث جولات. استمرت **الجولة الأولى** من 15 أيار/ مايو 1948 إلى 11 حزيران/ يونيو 1948، وفيها تمكنت الجيوش العربية من السيطرة على المناطق العربية بحسب قرار التقسيم، بل وصلت إلى مناطق تشرف على تل أبيب، في حين تولّى أمر القدس الجيش الأردني الذي استولى عليها بالكامل[8]. وعلى الرغم من بعض التراجعات إلا أن السيطرة ظلّت لمصلحة العرب وتدخلت هيئة الأمم المتحدة وتمكّن ممثلها من إقناع العرب بعقد هدنة (من 11 حزيران/ يونيو إلى 9 تموز/ يوليو 1948)[9].

أما **الجولة الثانية** فاستمرت بين 9 و18 تموز/ يوليو 1948، تميّزت في الأيام الأولى بالدور الفاعل للطيران المصري، ثم بانقلاب الوضع لمصلحة الإسرائيليين، خصوصًا بعد انسحاب الجيشين الأردني والعراقي وجيش الإنقاذ من مناطق عدة، الأمر الذي أدى إلى سقوط المدن الفلسطينية الواحدة تلو الأخرى، وأخيرًا القصف الجوي الإسرائيلي على القاهرة ورفح والعريش ودمشق وعمان. واتخذت الأمم المتحدة قرارًا بوقف إطلاق النار اعتبارًا من 18 تموز/ يوليو من دون أن تحدد مدة الهدنة. في حين امتدت **الجولة الثالثة** من 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1948 إلى 7 كانون الأول/ ديسمبر 1949، اغتال فيها الصهيونيون الكونت برنادوت ممثل الأمم المتحدة ومساعده (17 أيلول/ سبتمبر 1948) وأُعلنت حكومة عموم فلسطين (1 تشرين الأول/ أكتوبر 1948) التي أعلنت استقلال فلسطين كلها[10]. واستغل الصهيونيون التناقضات العربية وواصلوا زحفهم على جبهات عدة، ولا سيما ضد مثلّث القوات المصرية التي كانت تحيط

---

(8) آفي شليم، «إسرائيل والتحالف العربي في عام 1948،» في: فواز جرجس [وآخ.]، حرب فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1948، تحرير إيوجين روجان وآفي شليم؛ ترجمة ناصر عفيفي (القاهرة: الكتاب الذهبي، مؤسسة روز اليوسف، 2001)، ص 83-110.

(9) اختير السويدي الكونت فولك برنادوت وسيطًا أمميًا في فلسطين في 20/ 5/ 1948.

(10) أُعلنت في غزة في 23/ 9/ 1948، وتألّفت من شخصيات فلسطينية عدة فاعلة في الساحة الفلسطينية، وحلت محل اللجان القومية التي شكّلتها جامعة الدول العربية ووجدت ترحيبًا من الدول العربية المختلفة باستثناء الملك عبد الله الذي دعا إلى عقد مؤتمر فلسطين في عمان، ثم في أريحا في 1/ 12/ 1948 حيث نودي بمبايعته ملكًا على الضفتين.

بالنقب، وتمكّن الصهيونيون بعد معارك ضارية من السيطرة على التلال المتقدمة المشرفة على شرق الفالوجة ومحاصرة القوات الموجودة فيها. أصدر مجلس الأمن قرارًا بوقف إطلاق النار (29 كانون الأول/ ديسمبر 1948) وتوقف القتال بعد ممارسة أنواع عدة من الضغط، وانتهت الحرب بتوقيع الدول العربية المحيطة بـ «إسرائيل» اتفاقات هدنة دائمة فردية[11]. وبهزيمة العرب سيطرت «إسرائيل» على المنطقة المخصصة لها في قرار التقسيم وعلى مناطق أخرى كانت مخصصة للدولة الفلسطينية، كما تم تهجير قسم كبير من الفلسطينيين من وطنهم.

أعطى تدخّل القوات العربية في الحرب أبعادًا سياسية وعسكرية جديدة للصراع لأنه تحوّل صراعًا عربيًا - «إسرائيليًا» بعد أن كان صراعًا فلسطينيًا - صهيونيًا، وأدى ذلك إلى مضاعفة الوصاية العربية على الفلسطينيين وقضيتهم[12]. واستغلت الحركة الصهيونية مشاركة الدول العربية في الحرب وأشاعت أجهزتها الدعائية ما مضمونه أن «اليهود قد تحولوا إلى ضحايا مرة أخرى نتيجة مواجهتهم جيوش عدة دول عربية وهم الذين خرجوا لتوّهم من المجازر النازية»، فجلب إليهم هذا الادعاء عطف دول العالم بمعسكريه، كما أن الأوساط الدبلوماسية والسياسية في العالم الغربي اعتبرت إعلان العرب الحرب على «الدولة الإسرائيلية» في تلك الأوضاع «استهتارًا» بالشرعية الدولية التي أقرت مشروعية قيام دولة «إسرائيل».

انتصرت الصهيونية بفضل وضوح أهدافها وقوة إرادة المنتمين إليها ودقة التخطيط والتنظيم اللذين اعتمدتهما، خصوصًا بفضل ما وفّرته من أموال لتمويل مشروعاتها وتحقيق أهدافها ولقدرتها على كسب الدعم السياسي والمادي والعسكري الأوروبي والأميركي[13]. أما الدول العربية التي دخلت الحرب فلم تملك حدًّا أدنى من التنسيق أو التخطيط العسكري أو أهدافًا استراتيجية واضحة.

(11) الدول التي وقّعت الهدنة هي مصر (24/ 2/ 1949) وسورية (20/ 7/ 1949) ولبنان (23/ 3/ 1949) والأردن (3/ 4/ 1949).

(12) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، 1948-1978، 2 ج، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987)، ج 2، ص 16.

(13) حرب فلسطين 1947-1948، ص 28.

علاوة على ذلك كان الصهيونيون يعون الانقسامات بين الدول العربية فوظفوها بطريقة ناجعة وفاعلة لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية[14].

ثانيًا: رؤية الخطاب للحرب

كان التونسيون، أحزابًا ومنظمات وأفرادًا، طرفًا في هذه الحرب[15]، ولم يكتفِ الخطاب بمتابعة الحوادث والتعليق عليها، بل كانت له رؤية «شاملة» وردت فيها جميع القضايا ذات العلاقة.

1- طبيعة الحرب - الصراع من منظور الخطاب

أ- المراهنة على خيار الحرب

تعددت رؤية الخطاب للحرب، فاعتُبِرت خيارًا لا مفر منه، حتى قبل إعلان التقسيم، اعتقادًا أن «قضية فلسطين عقدة لا تحل إلا بالحديد والنار، ولأن كلا الفريقين العرب والصهيونيين يدعي الحق بهذه البلاد»[16]. واعتبر بعض الكتّاب الحرب الطريق الأنجع لانتزاع الحقوق، وأنها بديل من العمل الدبلوماسي الذي لن يؤدي إلا إلى «اعتراف ضمني بالدولة اليهودية ولن يحلّ المشكل»[17]، ولا سيما بعد الضغط الغربي الذي هدّد «بفرض العقوبات واتخاذ المواقف العدوانية من العرب»[18].

تردد خيار الحرب بوصفه أهم وسيلة لحسم الصراع، فأكد صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري - الديوان السياسي أن «القضية الفلسطينية لن تحلّ

---

(14) شليم، ص 222.

(15) باعتبار أن الرأي العام تابعها بدقة وتحمس لها وبرزت حملات لدعم الفلسطينيين ماديًا، ولا سيما بعد تطوّع أكثر من ألفي شخص، وصل مئات منهم وقاتلوا على جبهات عدة، في حين لم تتمكّن أغلبية المتطوعين من الوصول إلى أرض المعركة. انظر: سليمان أبو نادي، التونسيون والقضية الفلسطينية حتى عام 1948 (تونس: منشورات دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية؛ الدار البيضاء: الدار المغربية للنشر، 1992).

(16) «مشاكل البلاد العربية،» المرآة، 8/ 2/ 1947.

(17) «ما هو السهم الأخير الذي يمكن أن ينقذ فلسطين،» المرآة، 6/ 12/ 1947.

(18) الأسبوع، العدد 121 (25 تموز/ يوليو 1948).

إلا عن طريق السلاح في الحال وبالاتجاه الإيجابي لصالح العرب»[19]. وشدد الحزب الدستوري - اللجنة التنفيذية على الخيار نفسه، معتبرًا أن «الأموال والعتاد تنقذ فلسطين، أما قرار التقسيم فسيبقى حبرًا على ورق»[20]. ويبدو أن الانتصارات الأولى التي حققها العرب في ساحة الوغى دفعت بعض الكتاب إلى الإصرار على هذا الخيار وعدم الاهتمام بالرأي العام الدولي الذي كان يؤيد الحركة الصهيونية، لأن ذلك «لا يغير من موقف العرب والمسلمين... الذين جرّوا الحسام وسوف لن يعيدوه إلى الغمد إلا بعد القضاء على كل مطمح في تلك الأرض المقدسة»[21]. كما اعتُبرت الحرب «فرصة لكسر شوكة اليهود في فلسطين»، فهي «درس لليهود حتى لا يعودوا لغرورهم وإلى طموحهم الباطل والاستيلاء على أرض الغير... وستخرج الأمم العربية من هذه الحرب... مرفوعة الرأس موقورة الكرامة مهابة الجانب»، وأن الحرب وانتصار العرب «عاملًا حاسمًا في بروز الوحدة العربية وتأسيس الدول المتحدة العربية»[22].

راهن المنحى العام للرأي العام العربي على انتصار العرب في تلك الحرب، وكأن ذلك أمرًا حتميًا، لذلك كانت لهزيمة العرب «غير المتوقعة» انعكاسات سلبية على العرب جميعًا، بما في ذلك الرأي العام في تونس.

ب- طبيعة الحرب وأطرافها

لم يكن الصراع في فلسطين، من بدايته، صراعًا فلسطينيًا - صهيونيًا، بل فلسطينيًا - صهيونيًا - بريطانيًا. وبعد الحرب العالمية الثانية اتخذ أبعادًا جديدة

(19) من خطابه في الاجتماع السياسي الذي التأم في الجامع الكبير في بنزرت في 16/ 5/ 1948، ورد في تقرير المراقب المدني في بنزرت إلى المقيم العام، في 27/ 5/ 1948 انظر: Institut supérieur d'histoire du mouvement national [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 199, carton 1872, dossier 1, folio 139.

أيضًا مقالة افتتاحية في: الأسبوع، العدد 121 (25 تموز/ يوليو 1948).

(20) الزهرة، 6/ 12/ 1947، من كلمة الحبيب شلبي في المؤتمر العربي الإسلامي لحماية فلسطين بجامع صاحب الطابع.

(21) «نيران العرب تحرق بني صهيون في جهنم تل أبيب،» الأسبوع، العدد 112 (23 أيار/ مايو 1948).

(22) «كل نقمة في بطنها نعمة،» الزهرة، 19/ 5/ 1948.

بتجدد أهمية المنطقة التي صارت بؤرة اهتمام الدول الكبرى التي رأت في تحقيق المشروع الصهيوني فرصة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية المختلفة تحت شعارات متباينة، الأمر الذي دفع الدول العربية تحت ضغط شعوبها وبفعل التناقضات التي تفرّقها، إلى أن تصبح طرفًا في هذا الصراع بشكل مباشر وأن يدخل بعضها الحرب مرغمًا، أو تحقيقًا لمصالح إقليمية. فكيف حدد الخطاب السياسي التونسي أطراف الصراع تلك؟

تعددت المقاربات التي حددت طبيعة الحرب الدائرة في فلسطين وأطرافها المختلفة، فأكد الخطاب البعد الاقتصادي - الاستراتيجي لهذه الحرب التي دفعت إليها القوى الإمبريالية لتحقيق أهدافها. «إن حرب فلسطين لم تكن لتحدث لولا أن أمريكا تملك جزءًا مهمًّا من النفط العربي وتأمين ضخّ هذا البترول، وإذا كانت بريطانيا لم تفكّر في حماية بترول العراق والأنابيب ومطاراتها في النجف التي تعتبر ضرورة للدفاع عن قناة السويس وكذلك روسيا التي تطالب بقسطها من هذه الغنيمة، فالاستعمار هو الاستعمار»[23]. واعتبر آخرون أن الهدف من الحرب التي أشعلها الأنغلو - سكسون إنما كانت من أجل «استنزاف أموال العرب وفناء شبابهم والقضاء على اقتصادهم حتى يتمكنوا من استعمارهم»[24]. أما الحزب الشيوعي التونسي فأقرّ هذا البعد، لكنه حصر الصراع في سعي بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية إلى السيطرة على نفط المنطقة[25].

برز شبه إجماع على اعتبار الصراع في فلسطين صراعًا تحرريًا وطنيًا، مع وجود تفاوت نسبي في التوصيف. إذ شدد الحزب الحر الدستوري - الديوان السياسي في خطابه على ثلاثة أبعاد تتعلق بطبيعة الصراع. البعد الوطني؛ والبعد العربي «فمسلمو شمالنا الأفريقي سيدافعون عن فلسطين لأن بدفاعهم عنها يدافعون عن جنسية ولغة ودين ويطالبون بالحرية والاستقلال لا لفلسطين فقط بل لكافة العالم

(23) Ahmed Ben Mustapha, *Pourquoi les arabes n'ont pas vaincu Israël* (Tunis: Ed. de la Jeune Tunisie, 1949), p. 48.

(24) المرآة، 8/ 12/ 1948.

(25) «رجوع السلم إلى نصابها يهم شعبي فلسطين كما يهمّ كل شعوب العالم،» الطليعة، العدد 49 (28 أيار/مايو 1948).

العربي»[26]؛ أما البعد الثالث فاتخذ منحى تحرريًا عالميًا مناهضًا للاستعمار لأن النضال في فلسطين وُضع في إطار الصراع ضد قوى الاستعمار العالمي. واعتبر الحزب أن «انهيار الاستعمار الصهيوني في فلسطين تحت ضربات العرب ضمان قطعي لانهيار الاستعمار أصلًا»[27]، وهو المعنى نفسه الذي أكّده خطاب اللجنة التنفيذية للحزب عندما اعتبر قضية فلسطين «قضية استعمارية نشترك مع أهلها في الشعور بخطر الاستعمار ووجوب مكافحته»[28]. وورد في الخطاب أن فلسطين نقطة الانبعاث العربي، فهكذا «تكون محنة فلسطين فرصة منقطعة النظير هيّأها القدر لتتجمع فيها آلام العرب وآمالهم وجهودهم لتكون نقطة الانبعاث العربي في العصر الحديث»[29]، كما ربطت بقضية تحرير الإنسان في العالمين العربي والإسلامي مما يعانيه من اضطهاد واستغلال اقتصادي، فهي «حرب خلاص شامل للعرب المسلمين من كافة عناصر الظلم والاستثمار»[30].

بالتوازي مع ذلك تجدد البعد الديني في توصيف الحرب، فاعتبر أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري أن الحرب التي يخوضها العرب هي «حرب صليبية ثانية تتجدد وهدفها كالحرب الصليبية الأولى هي فلسطين ولكن فرسانها اليوم ليسوا فرسان الصليب المقدس بل إنهم اليهود»[31]. كما اعتُبرت مؤامرة قام بها الإفرنج «الذين حاربونا قديمًا وانهزموا فبعثوا لنا اليهود ليحاربونا حديثًا»[32]،

---

(26) الزهرة، 6/ 12/ 1947، من كلمة علي البلهوان في المؤتمر العربي الإسلامي لحماية فلسطين.

(27) الحرية، العدد 7 (23 أيار/ مايو 1948).

(28) من حوار محيي الدين القليبي مع جريدة الإخوان المسلمين في مصر «الإخوان المسلمون». انظر «الأستاذ القليبي في القاهرة،» النهضة، 10/ 1/ 1948.

(29) محمد الحبيب شلبي، «فلسطين نقطة الانبعاث العربي،» الإرادة، 15/ 6/ 1948.

(30) الأسبوع، العدد 112 (23 أيار/ مايو 1948).

(31) محمد الحبيب شلبي، «حرب صليبية ثانية،» الإرادة، 27/ 7/ 1948، وأفريقيا الشمالية: العدد 2 (20 أيار/ مايو 1949)، والعدد 8 (2 آب/ أغسطس 1949).

ما زال بعض الدراسات المعاصرة، من مواقع قومية، يؤكد تشابه الغزو الصهيوني لفلسطين بالغزو الصليبي الذي استهدفها في النصف الثاني من القرن الحادي عشر من حيث الأصول والأهداف والوسائل والاستراتيجيا مع اختلاف العصرين. لمزيد من التفصيل، انظر: شاكر مصطفى، «الصراع الوطني الصهيوني من الغزو الصليبي إلى الغزو الصهيوني وبالعكس،» وهيثم كيلاني، «الصليبية والصهيونية: دراسة مقارنة،» في: شؤون عربية، العدد 52 (كانون الأول/ ديسمبر 1987)، ص 13-31، و 32-53 على التوالي.

(32) الزهرة، 7/ 12/ 1947، من كلمة الشاذلي بلقاضي في اجتماع جامع الزيتونة.

وفي النتيجة، فإن هذه الحرب قضية «حياة أو موت بالنسبة إلى المسلمين في جميع أقطار الأرض، بنجاحها ينجحون وبسقوطها يسقطون»[33]، وهو المعنى الذي اعتمده صالح بن يوسف (الأمين العام للديوان السياسي) أيضًا في أحد الاجتماعات حين بيّن أن «العالم يحارب الإسلام بتغذيته للحروب الصليبية والحروب الاستعمارية والصهيونية»[34].

غير أن تواتر هذا البعد في متن الخطاب كان محدودًا لأن أغلبية التحاليل انصبت على الطبيعة الاستعمارية للصراع ونزعت عنه الصفة الدينية، مؤكدة أن «الحرب القائمة في فلسطين ليست حربًا دينية بين عرب ويهود بل هي حرب بين صهيونيين غزاة مستعمرين هاجروا من وراء البحار، وبين عرب مسلمين ومسيحيين هم أصحاب البلاد ووارثوها»[35]. ويبدو هذا التحليل لطبيعة الصراع تطورًا نوعيًا بالنسبة إلى الخطاب السياسي في تونس في فهمه تلك المسألة، ولا سيما كاتب تلك المقالة المعروفة في الأوساط التونسية بدفاعه المستميت عن قضية فلسطين وبقراءته الدينية للصراع خلال الثلاثينيات بالتحديد[36]، بل اعتبر أحد الكتاب أن فهم الصراع بين الطرفين على أساس ديني عار: «إنه من العار على العرب محاربة اليهود كيهود، يجب خوض نضال عقلاني ضد الاضطهاد والاستغلال بكل أشكاله ومن أي مأتى كان»[37].

2- الحرب في استراتيجيا الحركة الوطنية التونسية

تزايد اهتمام الحركة الوطنية بحوادث فلسطين، وتضاعف في الأربعينيات بالتحديد، إما نتيجة انشغال التونسيين بها[38] وبالتالي ضغطهم المتزايد على

---

(33) الزهرة، 14/ 5/ 1948، بيان لرئيس لجنة الدفاع عن فلسطين.

(34) الزهرة، 7/ 12/ 1947، من كلمته في اجتماع جامع الزيتونة.

(35) محمد الصادق بسيس، في: الزهرة، 10/ 3/ 1948، بيان لجنة الدفاع عن فلسطين.

(36) مثلًا مقالات محمد الصادق بسيّس: «لجنة الدفاع عن فلسطين تنذر الجالية اليهودية وتستجوب الحكومة،» الزهرة، 10/ 3/ 1948، و«هل أصبحت تونس يهودية: حول زيارة الحاخام اليهودي الفرنسي،» الزهرة، 16/ 5/ 1948. وكذلك بعض بيانات لجنة الدفاع.

(37) Ben Mustapha, p. 48.

(38) التقرير الأمني الشهري 15/ 10 إلى 15/ 11 ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 180, carton 184, dossier 3, folio 844.

الأحزاب الوطنية التي بدأت تعدّل سلوكها وممارساتها لمصلحة القضية الفلسطينية، وإما نتيجة التنافس في ما بينها بعدما أصبح الموقف من فلسطين ومساندة الشعب الفلسطيني في كفاحه ميدانًا للتجاذب والمنافسة بين الحزبين الرئيسين في تونس، بل تحول ميدانَ صراعٍ داخل الحزب الواحد، ولا سيما بين قادته[39]، كما أن بروز جامعة الدول العربية وتأييد الخطاب المطلق لها، وتكوين مكاتب المغرب العربي في دمشق والقاهرة، وتحوّل بعض القادة الدستوريين، مثل الحبيب بورقيبة إلى القاهرة، عوامل جعلت الخطاب يدرك إدراكًا عميقًا طبيعة المشروع السياسي الصهيوني. الأمر الذي أكده الحبيب بورقيبة في المذكرة التي رفعها إلى اللجنة الأنغلو - أميركية باسم المغرب العربي، وبيّن فيها تشابه الأهداف والوسائل الاستعمارية في فلسطين والمغرب العربي[40]، وبيّن أن ذلك أوجد بين «أفريقيا الشمالية وفلسطين تيارًا عاطفيًا يدعو إلى التأثر الشديد، ووحدة الغاية هي التي تفسر وحدة الوسائل»[41]. المهم أن تلك العوامل دفعت الخطاب السياسي في تونس إلى تعديل أولوياته السياسية، وإن موقتًا، بعدما اعتبرت قضية فلسطين «قضية رئيسية وليست ثانوية»[42]. كما طالب بورقيبة من الدوائر العربية «بإلحاح» توجيه «اهتمامها وجهادها في هذه الظروف إلى قضية فلسطين وتأجيل قضية شمال أفريقيا، فتحرير فلسطين هو أكثر القضايا تأكّدًا الآن»[43]. ومثل هذا التصريح - الموقف، تراجعًا عن الموقف الذي اتخذه بورقيبة تجاه جامعة الدول العربية والعرب بشكل عام حين «عاب» عليهم قبل شهرين فحسب، موقفهم اللامبالي من قضية المغرب العربي[44].

---

(39) سمير البكوش، «صدى القضية الفلسطينية بتونس وصراع القوى السياسية حولها 1947-1948،» روافد، العدد 6 (2001).

(40) الحبيب بورقيبة، تونس وقضية فلسطين (تونس: كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، [1966])، ص 25-26.

(41) المصدر نفسه، ص 25-26. كما أكد بورقيبة أن مساندة شعوب شمال أفريقيا لأشقائها في المشرق العربي وتضامنها معهم إنما ينبع أساسًا من وحدة اللغة والدين والمثل العليا (ص 23).

(42) «التحالف الغربي الصهيوني والأمم المتحدة،» لسان العرب، العدد 81 (28 نيسان/ أبريل 1948).

(43) الأسبوع، العدد 117 (27 حزيران/ يونيو 1948).

(44) صرّح بورقيبة في أثناء زيارته الأردن بوصفه الأمين العام للجنة تحرير المغرب العربي: «عار عليكم أيها العرب أن تهملوا خمسة وعشرين مليونًا من إخوانكم في المغرب يسامون سوء=

فهل كان وجود بورقيبة في القاهرة التي كانت منشغلة جدًّا بقضية فلسطين، دافعًا إلى اتخاذ الموقف الأول أم كانت ذلك بسبب قناعته وفهمه للصراع؟ من الصعب الإجابة عن هذا السؤال بشكل قطعي نظرًا إلى زئبقية خطاب بورقيبة وعدم ثباته. لكن لا نعتقد أنه كان يجهل الاتجاه الشعبي العام في تونس المؤيد للفلسطينيين، وكذلك الموقف الرسمي العربي، فكان لا بد من اتّخاذه الموقف الأول حتى لا يعارض التيار العام انطلاقًا من مصلحة الحركة الوطنية، لا نتيجة قناعات ثابتة بأولوية النضال لمصلحة فلسطين في تلك المرحلة.

شدد الخطاب، في مواقع عدة، على الارتباط العضوي بين «المسألة» التونسية والقضية الفلسطينية، مؤكدًا أن «مستقبل تونس حاليًا مرتبط بمستقبل فلسطين»[45]، وأن «المعركة الحاسمة لا يمكن أن تكون بتونس بل هي فلسطين»[46]. وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك بتأكيده أن معركة فلسطين معركة فاصلة وأن انعكاساتها وتداعياتها مؤكدة على الحركة الوطنية في تونس: «إذا نجحنا في فلسطين سننجح في تونس وإذا فشلنا هناك سنفشل هنا»[47]. من ناحية أخرى، كان ثمة إصرار على الارتباط المصيري بين القضية الفلسطينية وقضية التحرر والاستقلال في المغرب العربي، وعلى اعتبار أن تحرير فلسطين مقدمة لتحرير المغرب العربي: «إنه بتحرير فلسطين العربية المسلمة يتم تحرير المغرب العربي»[48].

= العذاب... أية قضية عربية تلك التي تعتني بجزء من الوطن وتهمل الجزء الآخر، وأي كيان دولي ومستقبل سياسي يستهدف العرب إذا كان جناحهم الأيسر على ما فيه من كنوز دفينة وقواعد استراتيجية خطيرة مهدّدة». الزهرة (نيسان/ أبريل 1948).

(45) من خطاب المنجي سليم عضو الديوان السياسي للحزب في اجتماع عقده الدستوريون في جامع منزل عبد الرحمن في 22/ 5/ 1948، من رسالة من المراقب المدني إلى المقيم العام في 1/ 6/ 1948، وردت في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 199, carton 1872, dossier 1, folio 144.

ورد المعنى نفسه في كلمة للشاذلي بلقاضي ألقاها في جامع الزيتونة في 2/ 12/ 1947 بعد رجوعه من الحج ومقابلته الحاج أمين الحسيني وعزام باشا ورياض الصلح. انظر: التقرير الأمني المؤرخ في 3/ 12/ 1947، ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 133.

(46) الحرية، العدد 11 (20 حزيران/ يونيو 1948).

(47) من كلمة علي البلهوان في اجتماع جامع صاحب الطابع. ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 199, carton 1872, dossier 1, folio 163.

(48) الزهرة، 6/ 12/ 1947، من كلمة الشاذلي بلقاضي في المؤتمر العربي الإسلامي لحماية فلسطين.

على العكس من تلك الرؤية، كان الانشغال الأساس للحزب الشيوعي محاربة الاستعمار الأنغلو - سكسوني في فلسطين أولًا، لا الحركة الصهيونية ودولتها التي اعترف بها، كما اعتبر أن القضية التونسية هي القضية الأساسية للتونسيين في هذه المرحلة، منبهًا إلى أن أفضل وسيلة «يعاضدون بها (أي التونسيون) شعب فلسطين لتحريرها من الاستعمار الأنجلو - سكسوني هي النضال فوق التراب التونسي ضد الاستعمار الفرنسي وسيده الاستعمار الأمريكي»[49]. ودعا الحزب في بيان له التونسيين إلى «توحيد كل قواهم لصالح القضية الوطنية من أجل الحرية والسيادة الوطنية التونسية»، وافترض أن الدعاية لمصلحة فلسطين «تقدم حجّة لتصعيد الاضطهاد والاستغلال الاستعماري... وتحويل وجهة الشعب التونسي عن نضاله للتحرر الوطني»[50].

3- رؤية الخطاب لمسألة الدولة الفلسطينية

أ- جذور الفكرة

برزت فكرة قيام الدولة الفلسطينية في بداية عشرينيات القرن العشرين في إطار الوحدة العربية، إذ طالبت الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك بتحقيق الاستقلال ورفضت وعد بلفور والانتداب والهجرة الصهيونية إلى فلسطين[51]. وأصبحت تلك المطالب، ولا سيما مطلب الاستقلال، من أولويات الحركة الوطنية الفلسطينية منذ الثلاثينيات، حين رفضت مشروع التقسيم في عام 1937، وتمكنت من الدفع باتجاه إصدار بريطانيا الكتاب الأبيض الذي تضمّن مشروع دولة مستقلة في فلسطين[52]. أما جامعة الدول العربية فتضمن ميثاقها (1945)

---

(49) «رجوع السلم إلى نصابها يهم شعب فلسطين كما يهمّ كل الشعوب بالعالم،» الطليعة، العدد 49 (28 أيار/ مايو 1948).

(50) بيان الحزب الشيوعي التونسي الصادر عن المكتب السياسي للحزب بتاريخ 19/ 6/ 1948، ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 230, carton 1905, dossier unique, folio 74.

(51) انظر: ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908-1993، دفاتر النهج (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995)، ص 36-42، وفيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948 (نيقوسيا: شرق برس، 1990)، ص 173-207.

(52) رفضت بريطانيا في الواقع قيام دولة عربية مستقلة في فلسطين واقترحت إنهاء الانتداب =

ملحقًا خاصًا بفلسطين نصّ «على أن وجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه بالرغم من احتجاب المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال». وبعد اندلاع الحرب قررت الهيئة العربية العليا لفلسطين إنشاء «حكومة فلسطينية» لملء الفراغ الذي توقعت حدوثه عند انتهاء الانتداب وانسحاب بريطانيا من فلسطين في أيار/ مايو 1948. غير أن جامعة الدول العربية لم توافق على إنشاء حكومة فلسطينية، وبعد التطورات التي شهدتها القضية وإعلان الحركة الصهيونية قيام دولتها، أعلنت جامعة الدول العربية موافقتها على تأسيس إدارة مدنية موقتة في صيغة معدّلة لما طالب به الفلسطينيون، وتحقق ذلك بعد اعتراض ملك الأردن على المشروع الفلسطيني... وأعلن جمال الحسيني[53] من غزة (23/ 9/ 1948) تأليف حكومة فلسطين التي وافقت عليها جامعة الدول العربية على الرغم من رفض ملك الأردن؛ للبرهنة على شرعية المطلب وتأييد الشعب الفلسطيني له عُقد في غزة مؤتمر في تشرين الأول/ أكتوبر 1948 برئاسة الحاج محمد أمين الحسيني أعلن المشاركون فيه استقلال فلسطين وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة[54].

ب- الخطاب ومسألة الدولة الفلسطينية

تباين إدراك الخطاب لمسألة الدولة الفلسطينية من حيث جدواها وأهدافها ونجاعتها، ويمكن رصد رؤيتين مختلفتين لهذه المسألة: **الأولى** وهي الأكثر تواترًا، تميّزت برفضها التقسيم وقيام دولتين وطالبت بإنشاء دولة فلسطينية واحدة. وبرزت

= وضمان استقلال فلسطين في عام 1949 بوجود دولة يشترك في حكمها الفلسطينيون واليهود.

(53) جمال الحسيني (1892-1982): ولد في القدس وتلقى تعليمه فيها. التحق في عام 1912 بالجامعة الأميركية في بيروت. قاوم الانتداب والغزو الصهيوني. انتخب أمينًا عامًا للجان تنفيذية عدة انبثقت عن المؤتمرات العربية الفلسطينية وأمينًا عامًا للمجلس الإسلامي الأعلى. كان عضو الوفد الفلسطيني إلى لندن في عام 1930؛ ورئيس الحزب العربي الفلسطيني وعضو اللجنة العربية العليا. أصبح نائب رئيس الهيئة العربية العليا بعد عام 1948. غادر فلسطين إلى القاهرة واشترك في حكومة عموم فلسطين. عمل مستشارًا للملك سعود. توفي في بيروت.

(54) الموسوعة الفلسطينية، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية: أحمد المرعشلي، عبد الهادي هاشم وأنيس صايغ، ق 1، 4 ج (دمشق: الهيئة، 1984)، ج 3، مادة حكومة عموم فلسطين، ص 342-344؛ دروزة، ج 4، ص 190-194، وعوني عبد الهادي، مذكرات عوني عبد الهادي، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 323-331.

هذه القراءة قبل التقسيم وبعده، ولا سيما بعد قيام الدولة الصهيونية. أما الرؤية الثانية فبرزت قبل الإعلان الرسمي للتقسيم وأيّدت قيام دولة فلسطينية لتحقيق هدفين متلازمين: «إخراج البلاد الفلسطينية من حالة الانتداب الشكلي الذي فرضته جمعية الأمم عليها والخروج من حالة الاستعمار الصهيوني الحقيقي الذي تعانيه البلاد»[55]. تتضمن هذه الرؤية تباينات في فهمها المسألة، منها التوجّه الذي مثله الحزب الشيوعي التونسي الذي أصر على موقفه الثابت من المسألة وطالب بقيام الدولة الفلسطينية وأيّدها، إلى جانب قيام الدولة الصهيونية، «كل واحدة منهما حرة ومستقلة في نطاق التقسيم» لأن هذا يمثل برأيه[56] «أحسن وسيلة لمحق الاستعمار من كامل الشرق الأدنى والأوسط»، كما حمّل بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وبعض قادة جامعة الدول العربية مسؤولية «خنق الدولة الفلسطينية في المهد»[57].

أما التوجه الآخر فمثّله باقي الأطراف الوطنية، ويمكن أن نعاين فيه بكل يسر طرحين: تلخص الأول بمطالبة جامعة الدول العربية بالمبادرة إلى إنشاء دولة فلسطينية و«إدماجها في نطاقها حالًا»، معتقدة أن الوضع كان أفضل بل أقوى «سياسيًا لدى الرأي العام العالمي، لو أُعلنت من اليوم الأول بفلسطين دولة فلسطينية... ولو أنشئت حكومة مؤقتة فلسطينية يكون من بينها بعض اليهود الفلسطينيين»[58]. وطرح الخطاب مسألة دولة فلسطينية ديمقراطية واحدة تعترف

---

(55) المرآة، 6/ 5/ 1947.

(56) بيّن بعض الدراسات الصهيونية أخيرًا أن قبول الزعامة الصهيونية قرار الأمم المتحدة الذي نص على تقسيم فلسطين وإقامة دولتين، ولا سيما إقامة دولة فلسطينية، كان مناورة هدفت إلى كسب الرأي العام الغربي من ناحية وإظهار التزام الصهيونيين قرارات الأمم المتحدة من ناحية أخرى، في حين كان الهدف الحقيقي للزعامة الصهيونية آنذاك السيطرة على فلسطين كاملة واحتلالها من النهر إلى البحر، وأفضل مثال هو القدس التي كانت بحسب التقسيم خارج نطاق الدولتين إلا أن بن غوريون أمر قواته في أواسط شباط/ فبراير 1948 باحتلالها كاملة. انظر: حرب فلسطين 1947-1948، ص 256، وبنيامين بيت هالحمي، «التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها،» الكرمل، العددان 55-56 (ربيع - صيف 1998)، ص 75.

(57) محمد جراد، «رجوع السلم إلى نصابها يهم شعبي فلسطين كما يهم كل شعوب العالم،» الطليعة، العدد 49 (28 أيار/ مايو 1948)؛ الطليعة، العدد 50 (3 حزيران/ يونيو 1948)، وبيان الحزب الشيوعي التونسي الصادر عن المكتب السياسي للحزب بتاريخ 19/ 6/ 1948، ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 230, carton 1905, dossier unique, folio 84.

(58) الطيّب العنابي، «الحرب السياسية في فلسطين،» النهضة، 14/ 7/ 1948.

للأقلية اليهودية في فلسطين بحقوقها كما تنص عليها النظم الدولية للأقليات، أولًا في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، وأعيد طرحها في هذه المناسبة أيضًا[59].

أما الطرح الثاني فاتسم بالحسرة لعدم قبول العرب التقسيم وتأسيس دولة عربية إلى جانب الدولة الصهيونية، واعتبر أن ذلك لا بد من يؤدي إلى «ربحنا لكرامتنا كأمة عربية وإسلامية ووفرنا على أنفسنا ما نكبنا به في أموالنا وأعراضنا»[60]، لكن عندما أعلِن تأليف الحكومة الفلسطينية في مؤتمر غزة، اعتبر ذلك الطرف أن ذلك «خيانة للقضية الفلسطينية ليس بعدها خيانة»[61]، لظنه أن الفكرة كانت بإيعاز من الإنكليز وهدفها «مساومة الملك عبد الله الذي يطمح أن يضم هذا الجزء من البلاد الفلسطينية إلى بلاده ليكون طوع أمرهم كما هو الآن... كما يريدون خلق شغب دائم في تلك البلاد»[62].

بشكل عام، حمّل الخطاب طرفين أساسيين: جامعة الدول العربية وبريطانيا مسؤولية عدم قيام الدولة الفلسطينية، فورد فيه أن بريطانيا «أعانت وقوّت أثناء ربع قرن كامل الصهيونيين في فلسطين على كاهل العرب وعلى حسابهم، فقد اضطهدوا وشرّدوا وفقّروا»[63]، كما بيّن هذا الخطاب، في نباهة مسبوقة، أن عدم قيام الدولة الفلسطينية مثّل أحد أهم أسباب «نكبة» العرب، غير أنه في المقابل غيّب أحد أهم الأطراف التي عرقلت قيام الدولة الفلسطينية، ونعني بذلك الحركة الصهيونية التي ارتكزت أيديولوجيتها على نفي وجود الشعب الفلسطيني وعدم الاعتراف به. وحاربت تلك الحركة في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته طموحات الفلسطينيين في الاستقلال وعرقلت نشوء مجلس تشريعي ممثّل للشعب الفلسطيني، وكان من أهمّ أهدافها الأساسية إنكار حقوق الأغلبية الأصلية للسكان، ومنها حقوقها السياسية؛ إذ لم تكن المسألة عند الحركة الصهيونية مسألة

(59) «كيف تلقى الطرفان المتنازعان مشروع الهدنة بفلسطين،» النهضة، 12/ 6/ 1948.

(60) «قيام الدولة العربية في فلسطين هو آخر أمل بالقضاء على الصهيونية،» المرآة، 17/ 9/ 1948.

(61) «حكومة الحاج أمين الحسيني تموت قبل أن تولد،» المرآة، 12/ 11/ 1948.

(62) المصدر نفسه.

(63) العنابي، «الحرب السياسية».

استحواذ على الأرض أو «البحث عن متسع للمستوطنات، بل كانت مسألة بشر ومسألة حقوقهم الإنسانية السياسية»[64].

ثالثًا: رؤية الخطاب للنكبة وسبل تجاوزها

تمكنت الحركة الصهيونية في عام 1948 من تأسيس دولتها وإلحاق الهزيمة بجيوش سبع دول عربية مدعومة بآلاف المتطوعين العرب، وتمكنت «إسرائيل» من السيطرة على أكثر من 72 في المئة من الأرض الفلسطينية وإيجاد أغلبية يهودية في ذلك الفضاء، ووصف العرب ما حصل لهم بـ «النكبة»[65].

يعدّ كتاب المؤرخ العربي قسطنطين زريق[66] معنى النكبة أول الأعمال التي عالجت هذا الموضوع من منطلقات فكرية محددة[67]، وبرزت في الأعوام الأخيرة كتابات صهيونية قدّم كتّابها معطيات جديدة عن الحرب وعالجوا الموضوع برؤية مغايرة للرؤية «الإسرائيلية» الرسمية[68]، وذلك في ضوء إفراج وزارتي الدفاع والخارجية الإسرائيليتين عن مجموعة من الوثائق، إضافة إلى

---

(64) بيت هالحمي، ص 75.

(65) أطلق العرب «النكبة» على انتصار المشروع الصهيوني في فلسطين وهزيمة الجيوش العربية وتشريد آلاف الفلسطينيين. ويذهب أحد الباحثين إلى أن استخدام العرب هذا التعبير كان بهدف «إخفاء هول الهزيمة والمأساة». كما تعني النكبة أن ما حصل للفلسطينيين والعرب ما هو «إلا فعل أو قدر غاشم» أنزلته قوى قاهرة. انظر: جميل هلال، «نظرة تأملية في تاريخنا الحديث،» الكرمل، العددان 55-56 (ربيع - صيف 1998)، ص 11-12.

(66) قسطنطين زريق (1909-2000): ولد في دمشق، درس في الولايات المتحدة الأميركية ودرّس في الجامعة الأميركية في بيروت وفي الجامعة السورية. مؤرخ ومفكر عربي قومي بارز تتلمذت على يديه أجيال من السياسيين والباحثين العرب. كان لكتاباته ونشاطه الفكري والحركي تأثير واضح في عدد من الحركات والأحزاب القومية. تميّزت طروحاته بالوضوح والعقلانية. انظر: الطريق، العدد 4 (تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 2001)، محور خاص عن الكاتب، ص 63- 149.

(67) قسطنطين زريق، **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ مؤسسة عبد الحميد شومان، 1996)، مج 1: **الوعي القومي. معنى النكبة. أي غد؟. نحن والتاريخ**، ص 70.

(68) خالد الحروب، «المؤرخون الجدد الفلسطينيون والإسرائيليون: وجهة نظر،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 12، العدد 48 (خريف 2001)، ص 49-62.

أرشيف المنظمة الصهيونية العالمية. كما نُشرت كتابات فلسطينية وعربية وردت فيها أيضًا رؤية جديدة لأسباب الهزيمة[69]. أما في تونس فاهتم الخطاب بهذا الموضوع من جوانبه كلها، ويعد الكتاب الذي صدر بالفرنسية في عام 1949 عملًا متكاملًا شرح فيه صاحبه أسباب الهزيمة من جوانبها المختلفة بدقة، واقترح بدائل لتجاوزها[70].

1- أسباب النكبة من منظور الخطاب في تونس

أصيب التونسيون، مثل غيرهم من العرب، بخيبة كبيرة نتيجة ما حصل في فلسطين وبسبب إخفاق جامعة الدول العربية، تبعًا لما علموه من مواقف الحكومات العربية، ولا سيما موقف الملك عبد الله[71]، واعتبر الخطاب أن النكبة هي نكبة العرب جميعًا، وأن المصيبة «مصيبة» التونسيين أيضًا، وأن العرب تعرّضوا للنكبات مثل غيرهم من الأمم، وبالتالي فإن هذه النكبة لم تكن الأولى على الرغم من قسوتها، وفي الإمكان تجاوزها[72].

أ- الأسباب الذاتية

أعاد كتّاب كثر النظر في جدوى الحرب بالنسبة إلى العرب، فبعد أن اعتبرها الخطاب الحل الأمثل للصراع (قبل اندلاعها) أصبحت الحرب «جريمة» و«مهزلة» و«مؤامرة»، ويبدو أن الصورة التي تكرّست عند العامة عن ضعف اليهودي وجبنه انتقلت إلى الخطاب السياسي الذي أخذ بها وروّج لها،

---

(69) الحروب، ص 58-59.

(70) Ben Mustapha, *Pourquoi les arabes*.

(71) تقارير أمنية شهرية من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر 1948 عن مدى اهتمام السكان بما يجري في فلسطين. انظر: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 183, carton 1847, dossier 2, folio 429-468.

انظر أيضًا: تقرير أمني في 8/ 2/ 1949، ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 180, N. F.

أيضًا تقرير أمني شهري من 15/ 10 إلى 15/ 11/ 1948، ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 180, carton 1843, folio 844.

(72) «علينا أن نتعظ وليس علينا أن نحطم،» الزهرة، 30/ 1/ 1949.

كما يبدو أن الخطاب تأثر بالحملات الدعائية العربية وخُدع بها، لأنه أبرز بدوره تلك الصورة فبشّر بحدوث نصر أكيد. كذلك اتهم بعض الكتّاب الدول الأجنبية بدفع الدول العربية إلى الحرب على الرغم من جميع المعطيات التي أشارت إلى أنها «حرب خاسرة» من جوانب عدة[73]، لكن لم «يكن بدّ من الانصياع لأوامر ذاك الأجنبي لتنفيذ برامجه في البلاد تحت طلاء من الدجل الوطني»، إذ تمكنت الدول الأجنبية من «اللعب بمقدّرات هذه البلاد وأن تقودها إلى حالة من اليأس والإفلاس» بواسطة «حكومات تعمل برأي الأجنبي ولصالحه وتخلص له أكثر من إخلاصها لبلادها»[74]. ومع هذا تظل هذه الحرب حربًا عادلة[75].

أما الهدنة فولّدت خيبة كبيرة لدى عامة السكان العرب المسلمين في تونس[76]، وكان هناك اعتقاد لدى بعض الأوساط الوطنية أن الهدنة كانت خدعة، وأن قبول العرب بها خطأ لأنها أتاحت للإسرائيليين تلقي مزيد من الأسلحة والمعدات[77]، وهذا ما جعل وضعهم القتالي أفضل[78]. بشكل عام، اعتبر الخطاب الهدنة «خدعة إنجليزية (حرّكتها) أيادٍ صهيونية ولولاها ما كان العرب لينهزموا»[79]، بل كان فرضُها «الحجر الأساس في خسارة القضية الفلسطينية»[80]، فالجيوش العربية «المجاهدة لتحرير فلسطين... تآمرت عليها القوى العالمية الجائرة وفرضوا عليها توقيت القتال»، الأمر الذي سمح «للصهيونيين بجلب العدة والعدد الكافي لردّ غارة العرب»[81]، ولا سيما أن الصهيونيين لا يحترمون

---

(73) المرآة، 7/ 12/ 1948.

(74) المصدر نفسه.

(75) Ben Mustapha, p. 15.

(76) تقرير أمني مؤرخ في 23/ 7/ 1948، ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 230, carton 1905, dossier unique, folio 121.

(77) المصدر نفسه، وثيقة عدد 131، تقرير أمني مؤرخ في 24/ 7/ 1948.

(78) من التقرير الأمني الشهري، تموز/ يوليو 1948، ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 200, carton 1874, dossier 1, folio 514.

(79) الجهاد، العدد 5 (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949)، واللواء، العدد 13 (28 نيسان/ أبريل 1950).

(80) اللواء، العدد 6 (6 شباط/ فبراير 1949).

(81) «المأساة الفلسطينية،» الزهرة، 9/ 1/ 1949.

قرارات جمعية الأمم المتحدة ولا العدالة ولا الديمقراطية[82]. أما الخطاب الوحيد الذي رحّب بالهدنة فكان خطاب الحزب الشيوعي التونسي الذي أمل أن تصبح تلك الهدنة سلمًا دائمًا وأن تكون سببًا في الوفاق الدائم بين العرب واليهود[83]. وتماشى ذلك مع موقفه السابق الذي دان منذ البداية الحرب وأيد قيام دولتين على أرض فلسطين، بغضّ النظر عن الحقوق التاريخية للفلسطينيين. وبيّن بعضهم أن العرب لم يستعدّوا لهذه الحرب استعدادًا كاملًا، علاوة على اعتماد القيادة سياسة التضليل، وتجسّد عدم الاستعداد هذا على المستويين السياسي والعسكري[84]. لذلك فإن القادة العرب هم من يتحملون مسؤولية ما حدث لا الإنكليز أو غيرهم: «إننا نحن الذين قدمناها (أي فلسطين) هدية ولقمة سائغة لليهود.. فماذا أعددنا لهم غير التبجح الكاذب وغير الخطب الفارغة وغير الادعاء الممقوت والتضليل والتهويل»[85]. كانت الأمم المتحدة جائرة، لكن العرب أنفسهم كانوا «أشدّ جورًا على أنفسهم وأخذوا ينتظرون النصر من عند الله من غير أن يعملوا لهذا النصر شيئًا»[86]، خصوصًا أن «القوى العربية لا تزال أضعف من أن تقوى على مجابهة قوة الدول الكبرى»[87]، في وقت كان فيه الصهيونيون «يعملون ويشيدون... ضمن برنامج معين ومرسوم»[88].

صبّ الخطاب جام غضبه على القيادة السياسية العربية الحاكمة واتهمها بالخيانة، في حين برّأ ساحة الجماهير العربية التي استجابت للتضحية، من أجل فلسطين، بدمائها وأموالها، إلا أن عدم إخلاص القادة العرب هو الذي كان سببًا في النكبة «فلو أخلص القادة النية، وخاصة الملك عبد الله ملك الأردن، ووحّدوا

---

(82) «العالم العربي يجتاز محنة قاسية،» أفريقيا الشمالية، العدد 2 (20 أيار/ مايو 1949).

(83) الطليعة، العدد 51 (10 حزيران/ يونيو 1948).

(84) هيكل، العروش والجيوش: مج 1، ص 33-57.

(85) «ضياع الدولة العربية في فلسطين هو ضياع آخر،» المرآة، 17/ 9/ 1948. لم يكن احتمال الحرب واردًا عند القادة العرب جميعهم. انظر اللواء أحمد محمد علي المواوي في: هيكل، العروش والجيوش: مج 1، ص 453-458.

(86) المرآة، 8/ 12/ 1948.

(87) الإرادة، 17/ 8/ 1948.

(88) المرآة، 22/ 4/ 1947.

العمل وعملوا حقًا لفلسطين لما وقعت فلسطين فريسة في أيدي اليهود»[89].
فكانت الحكومات العربية، بحسب الخطاب، غير قادرة على انتهاج سياسة مستقلة وكانت خاضعة لتوجيهات أجنبية[90] كحال الملك عبد الله والنظامين المصري والسعودي[91] وقادة العراق الذين أصدروا أوامر للجيش العراقي العتيد بالتخاذل[92]، فـ «حكومات بعض دول المشرق العربي هي السبب في انهزام الجيوش العربية»[93] نتيجة «تكالب بعض أصحاب الجلالات والفخامات والمعالي الوهمية... المأجورة على توسيع رقعتها الترابية وبقاء جلوسها على الكراسي الوثيرة ووجودها بالمناصب العليا»[94]، فهؤلاء القادة هم «الذين أخرجوا نساءنا عاريات، وهم الذين هتكوا أعراضنا وسلبوا أبناء البلاد بلادهم، وهم الذين تركوا في النهاية أكثر من سبعمائة ألف نسمة من العرب يموتون الآن جوعًا وعراء [كذا] ومرضى... وهم الذين سيقومون بعد قليل يصافحون الصهيونيين ويعترفون بدولتهم ويرقصون على تلك الأجساد البريئة والأرواح الطاهرة»[95]، بل إن مسؤولية بناء «إسرائيل» وتعهدها كان نتيجة «غفلة وغرور العرب بل حمق القادة

(89) أفريقيا الشمالية: العدد 1 (13 أيار/ مايو 1949)، و«نكبة فلسطين دليل على تخاذل بعض الحكومات العربية،» العدد 8 (2 آب/ أغسطس 1949).

(90) Ben Mustapha, p. 35.

يذكر الكاتب أن الملك عبد الله كان يتقاضى من بريطانيا عمولة تقدر بنحو 50 ألف جنيه استرليني مقابل خدماته.

(91) يقول الكاتب إن أميركا تعد السعودية مستعمرة منذ أن تمكّنت شركاتها النفطية الاحتكارية من حق استغلال نحو 600.000 كلم^2 للبحث عن النفط، وتساوي تلك المساحة مساحة إسرائيل 50 مرة. انظر: المصدر نفسه، ص 36.

(92) أفريقيا الشمالية، العدد 2 (20 أيار/مايو 1949). صدرت الأوامر للجيش العراقي بالانسحاب، ولا سيما من الجبهة الوسطى من الميدان، فأصبحت تلك الجبهة الحيوية مفتوحة أمام الجيش الإسرائيلي، وبقي الجيش العراقي، بحسب هيكل، كتلة ضائعة في ميدان القتال على الرغم من كفاءة ضباطه. لمزيد من التفصيل. انظر: محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش: مج 2، أزمة العروش، صدمة الجيوش، ط 4 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 24-32.

(93) أفريقيا الشمالية، العدد 8 (2 آب/ أغسطس 1949).

(94) المصدر نفسه.

(95) «نكسوا الرؤوس أيها العرب فقد سطرتم أفضع وأخزى صفحة في تاريخكم،» المرآة، 9/1/1949.

والاستهتار بالأمر والسخر بالواقع والتمادي في الأحلام والأوهام»[96]. إذ تميّزت القيادة السياسية العربية بحسب الخطاب «بالتخاذل وبالأنانية وبالضعف»[97]، فالطبقة الحاكمة العربية «لا تفكر إلا في الحفاظ على موقعها ومركزها والرفع من مستوى حياتها المادية» على حساب قضايا شعوبها وأوطانها[98]. كما تميز الأداء السياسي للأنظمة بالتردد وعدم القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في الوقت الملائم والتعلّق بإنكلترا وحسن ظنهم بها ورغبتهم الكبيرة في مجاملتها والعمل على عدم الاصطدام بها[99]. كما وردت في أغلبية الكتابات السياسية التونسية اتهامات للأنظمة العربية بأنها اعتمدت سياسة تضليل شعوبها وخداعها: «لقد ملأ العرب الدنيا ثرثرة وحشوا أسماع الخلق إسفافًا وأخذوا يلعبون بالقضية لعب الأطفال الساخرين»[100]، وظلّت الشعوب سابحة «في بحر من الخيالات، وظل كبارهم يطمئنون العالم العربي بفوز قضيتهم بالوعد حينًا والوعيد أحيانًا»[101]. وبالنتيجة كانت النكبة فرصة ووسيلة للخطاب السياسي التونسي لمحاسبة القيادة العربية الحاكمة، كما كانت مطية لإدانة سلوكها السياسي تجاه شعب فلسطين وقضيته.

بيّن بعض الكتّاب أيضًا، أن من أسباب الهزيمة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية[102] التي نشرت الفقر والبؤس والحرمان والأمراض والأمية[103]. وحمّل هؤلاء الكتاب أفراد الطبقة الحاكمة العربية مسؤولية ذلك

---

(96) «نكسوا الرؤوس أيها العرب».

(97) أفريقيا الشمالية، العدد 13 (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949).

(98) Ben Mustapha, p. 31.

(99) النهضة، 25/ 4/ 1948.

(100) «نكسوا الرؤوس أيها العرب».

(101) «اتفاق روسيا وأمريكا على مشروع تقسيم فلسطين لا يبشّر بخير للعرب،» المرآة، 13/ 11/ 1947.

(102) على العكس من الخطاب السياسي التونسي دعا قسطنطين زريق العرب إلى عدم الاهتمام بالقضايا القطرية الاجتماعية والاقتصادية أو حتى السياسية لأنها «لا توازي الصهيونية خطرًا وبعد الأثر، إذ إن ما تمثّله من استعمار وعبودية شر زائل يومًا، مهما بعدت أيامه وطالت جذوره».

(103) Ben Mustapha, p. 28.

يقدّم الكاتب حال الشعب المصري أنموذجًا يبرز فيه تدنّي دخل الفرد وسوء توزيع الملكية. يُذكر =

الوضع، لأنهم «شيدوا آلاف القصور والأماكن الخاصة بهم في حين أن مواطنيهم بحاجة للمدارس والمستشفيات وقاعات السينما والمسارح»[104]. وكان هدفهم الوحيد «تنمية ثرواتهم وبددوا بذلك الثروات ورؤوس الأموال التي كانت من المفروض أن تستخدم بشكل أفضل للنهوض ببلدانهم»[105]. أما آخرون ممن أقرّوا بوجود مسؤولية عن تلك الأوضاع فنزّهوا الأنظمة العربية وحمّلوا المسؤولية للاستعمار، ولا سيما أنه «لم يعط للحكام أي دور أو فرصة لتحسين الظروف العامة للشعوب العربية»[106]. في حين ورد في بعض الكتابات العربية اتهامات للعرب بعدم القدرة على المناورة السياسية والدبلوماسية[107]، لأن ساستهم راهنوا على الولايات المتحدة الأميركية لإنصافهم وحلّ مشكلة فلسطين، في وقت تجاهلوا فيه الاتحاد السوفياتي ولم يحاولوا كسبه إلى جانبهم من منطلقات واعتبارات أيديولوجية[108]، فـ «حسبوا أن مجرد تقديمهم إلى أمريكا شواهد الإخلاص المثبتة لابتعادهم عن الشيوعية ورفضهم أي مدد ولو كان معنويًا يأتيهم من جانب روسيا، واستصدارهم الفتاوى الدينية الناصّة على استحالة قبول الإسلام لتعاليم البلشفية... حسبوا أن ذلك يكفي في استجلاب العطف الأمريكي

= أن 200 ألف مصري لقوا حتفهم في عام 1943 في صعيد مصر بسبب الملاريا، علاوة على ارتفاع نسبة وفيات الأطفال.

(104) Ben Mustapha, p. 28.

(105) المصدر نفسه، ص 36.

(106) محمد الشاذلي النيفر، «عبرة من فلسطين،» الحرية، العدد 48 (6 آذار/ مارس 1949).

(107) أبرز قسطنطين زريق هذه النقطة واعتبرها تضحية «ولذا كان من شروطه أيضًا أن يقبض ثمن كل تنازل عن مصلحة بتأمين مصلحة مقابلة. فلا نحالف مثلًا الدول الديمقراطية على الشيوعية وتُضطهد الأحزاب اليسارية في بلادنا لوجه الله وجريًا على الصداقة أو لمجرد التخاذل». انظر: زريق، ص 31.

(108) توهّم بعض الساسة العرب أن مشروع الدولة الصهيونية سيُجهض لأنه «مولود شيوعي». وبحسب هيكل، شاعت وراجت بسرعة نظرية مضمونها أن الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة قد تنبّها إلى أن الحركة الصهيونية في أساسها حركة شيوعية، وأن الدليل هو نظام المستوطنات، وأن معظم المهاجرين الجدد هم من يهود أوروبا الشرقية، حاملين فكرًا شيوعيًا. وتدعّم هذا الخلط في إثر وصول أسلحة تشيكية إلى الصهيونيين. ويرى هيكل أن الأمير فيصل وزير خارجية المملكة السعودية آنذاك هو الذي روّج هذه النظرية... وكانت بالتالي «نظرية الشيوعية» تلك انطباعًا متسرّعًا تلقفه العرب من دون تمحيص. انظر: هيكل، العروش والجيوش: مج 1، ص 39.

على قضايا العرب»(109)، إلا أن ذلك دفع الولايات المتحدة إلى الاطمئنان على المنطقة وبالتالي عدم الاكتراث في كسب رضا العرب، الأمر الذي أدى إلى فقدان العرب «ورقة ذات شأن يمكن أن يستفيدوا بها ولو بصورة غير مباشرة أي بمجرد الإشارة لها والتدليل على إمكان سحبها وترويجها»(110). أما الحركة الصهيونية فدخل زعماؤها مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي بهدف «إبرام عهود الصداقة»، «بدون أن يشعروا بحرج حلفائهم الأمريكان»، الأمر الذي جعل كل طرف يسعى إلى «استخلاص مراضي الصهيونيين بقدر ما حصل من فتور في تينك الدولتين في تأييد حق العرب في الحياة»(111).

أما في شأن جامعة الدول العربية فلم يلاحَظ أي توجه في ثنايا الخطاب السياسي في تونس يحمّلها مسؤولية الهزيمة على الرغم من فقدان الحركة الوطنية التونسية رهانها عليها(112)، حيث اعتبرتها أغلبية التحاليل بريئة مما حدث(113)، فهي، بحسب الخطاب، «وقفت من القضية الفلسطينية موقفًا لم تدخر فيه وسعًا وقارعت أنصار الباطل»(114)، بل اتهم الخطاب الدول العربية بـ «الحد من نشاط ونفوذ جامعة الدول العربية فكانت الكارثة والهزيمة»(115)، خصوصًا أن تلك الدول هي التي لم تترك للجامعة تنفيذ ما اتفق عليه، لذلك فإن «الذنب ذنب الحكومات... وليس الجامعة»(116). وكان أقسى نقد وجِّه إلى الجامعة أنها أرغمت الفلسطينيين على وضع مستقبل بلادهم بين أيديها، «ولم يسَعْ الفلسطينيون إلا الرضوخ إلى

---

(109) «ما صنعه العرب وما صنعه اليهود لاستجلاب عطف الدول الكبيرة،» النهضة، 23/7/1948.

(110) المصدر نفسه.

(111) المصدر نفسه.

(112) الزهرة، 30/1/1949، ووثيقة سرية للغاية من المقيم العام في تونس إلى وزير الخارجية مؤرخة في 15/2/1949، وردت في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 184, carton 1848, dossier 3, folio 555.

(113) على العكس من الخطاب السياسي في المشرق العربي، والشامي بالتحديد الذي حمّل الجامعة جزءًا كبيرًا من المسؤولية. انظر: زريق، ص 29.

(114) الجهاد، العدد 6 (6 شباط/ فبراير 1949).

(115) «علينا أن نتعظ وليس علينا أن نحطم،» الزهرة، 30/1/1949.

(116) المصدر نفسه.

إرادة الجامعة العربية وإن كانوا يودون مباشرة قضيتهم بأنفسهم»[117]. وتساءل أحد الكتاب عن أهداف جامعة الدول العربية بعد ما حدث، وإن كانت ستصبح ملجأ للحكومات ضد السخط الشعبي الذي لم يتوقف عن التنامي في الدول العربية؟[118].

شخّص الخطاب أسباب النكبة وحلّلها بعمق، وربما لا تختلف تشخيصاته تلك عما توصل إليه الخطاب السياسي العربي عمومًا من نتائج، غير أن ما ميّز تشخيص الخطاب في تونس تأكيده قضيتين جوهريتين قادتا العرب إلى النكبة، تتمثل الأولى في غياب الممارسة الديمقراطية وتغييب الإرادة الشعبية، فـ «الحالة أصبحت لا تطاق في تلك الأقطار إذ سلبت الحكومات من شعوبها كل شيء حتى الكرامة ولم تترك للناس لسانهم ليئنّوا ويتوجعوا على الأقل»[119]. أما الثانية فهي انعدام الحد الأدنى من التضامن بين الأنظمة العربية وإن «وُجد (التضامن) فلا يتجسد إلا في الخطب والأحاسيس»[120]. أما في الواقع فلا وجود له، خصوصًا أن الأنظمة العربية «منقسمة على نفسها، متفرقة» و«ملوك الشرق العربي ورؤساؤه وقادته... متباغضون»[121]. ولعل ما يسترعي الانتباه في هذا الخطاب أيضًا غياب التفسيرات الدينية الغيبية للهزيمة تقريبًا، وكادت هذه القراءة أن تكون منعدمة لولا أن أحد أفراد الحزب الدستوري - الديوان السياسي المحسوب على التيار الزيتوني أشار إليها، معتبرًا أن التخلي عن الإسلام كان سببًا في الهزيمة: «لا لوم على الصهاينة وإنما أتوجه باللائمة على أنفسنا، لأن الإسلام الذي نستطيع أن نكافح به تركناه يضيع من أيدينا»[122]. ويبدو أن هذا التفسير انحسر تواتره تبعًا لمعاينة القادة والقواعد الفجوة الكبيرة بين الانتصارات التي حققها الصهيونيون وحلفاؤهم وانهزام العرب وزعاماتهم، الأمر الذي جعل التفسيرات الدينية عاجزة

(117) «الرجوع إلى الوراء عوض استدراك ما فات،» أفريقيا الشمالية، العدد 14 (23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949).

(118) Ben Mustapha, p. 38.

(119) «البلاد العربية تنفجر ضد حكومتها وقد ملّت الألاعيب الأجنبية،» المرآة، 7/ 12/ 1948.

(120) Ben Mustapha, p. 31.

(121) أفريقيا الشمالية، العدد 2 (20 أيار/ مايو 1949).

(122) النيفر، «عبرة من فلسطين».

عن تفسير ما حصل، الأمر الذي كان دفع باتجاه قراءة النكبة قراءة أقرب إلى الموضوعية.

ب- الأسباب الموضوعية للنكبة

أبرز الخطاب أن من أهم الأسباب التي أدت إلى هزيمة العرب التحالف الصهيوني - الإمبريالي، وبيّن أن الدول الكبرى دفعت باتجاه اندلاع هذه الحرب «المهزلة» لتحقيق أهداف عدة في الآن نفسه، منها تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين، وإشعال الحرب بشكلها المخزي بهدف إهانة العرب في كرامتهم وإظهار عجزهم أمام «شراذم من العصابات الصهيونية»، و«إشغال العرب واستنزاف أموالهم وإفناء شبابهم والقضاء على اقتصادهم وإفلاسهم وصولًا إلى استعمارهم بشكل تام، وصولًا إلى... إفشال حركة التحرر العربية»، ولبّت الدول رغبة القوى الغربية في سعيها ذاك وخضعت لضغط الأمم المتحدة[123]. وتأسيسًا على ذلك اعتبر الخطاب أن «انتصار الصهيونية كان بفضل الدول التي تسيطر عليها الصهيونية سياسيًا واقتصاديًا»[124]، وما تلك الحرب إلا «حرب صليبية يشنها الصهيونيون علينا بمعونة من سمّت نفسها بدون حياء أو خجل حامية السلم العالمي في القرن العشرين»[125]. وتجسّد هذا التحالف في المساعدات المالية الهائلة التي قدمتها تلك الدول إلى الحركة الصهيونية، علاوة على المساعدة الدبلوماسية والعسكرية[126]، ثم تضاعف

---

(123) المرآة، 8/ 12/ 1948، وتقرير أمني مؤرخ في 23/ 7/ 1948 عن انطباعات النخبة، ورد في: [I.S.H.M.N.], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 230, carton 1905, dossier unique, folio 121.

(124) أفريقيا الشمالية، العدد 8 (2 آب/ أغسطس 1949)، ولسان العرب، العدد 81 (28 نيسان/ أبريل 1948)، و«أين حسن الانقياد يا حماة فلسطين،» الإرادة، 17/ 8/ 1948.

(125) «نكبة فلسطين دليل على تخاذل».

(126) Ben Mustapha, p. 23.

تدفقت الأسلحة على الصهيونيين من فرنسا وإيطاليا من طريق اليهود الأميركيين في الجيش الأميركي، وبوساطة رجال الفرقة اليهودية العاملة في صفوف الجيش البريطاني الذي كان مرابطًا حينئذٍ في أوروبا (2000 بندقية، 500 رشاش و500 مسدس). وعقدت صفقة مع الحكومة البريطانية لشراء 20 طائرة، كما عقد الصهيونيون صفقات عدة لشراء الأسلحة، ووصلت الطائرات الأميركية في آذار/ مارس 1948 (13 طائرة) وبيعت 50 مجنزرة من أميركا، وقدّم اليهود وغير اليهود في الولايات المتحدة الأموال لذلك، على الرغم من حظر القانون الأميركي ذلك. انظر: حرب فلسطين 1947-1948، ص 425 وما يليها.

الدعم بعد قيام الدولة الصهيونية[127]، ولم يقتصر الأمر في الواقع على حلفاء الحركة الصهيونية الطبيعيين، بل إن «الاتحاد السوفياتي (وبعض الدول الاشتراكية) قد أرسل بدوره، من خلال الجسر الجوي الذي أقامه، قطع غيار للطائرات وعتادًا حربيًا وضباطًا لتدريب الجيش الصهيوني»[128].

ذكر الخطاب السياسي في تونس أسبابًا أخرى ساعدت الصهيونيين في الانتصار، من ذلك جاهزية الحركة الصهيونية التي اعتمدت برنامجًا محددًا واستخدمت الوسائل كلها بهدف تحقيقه، من دون الاهتمام بردات فعل الآخرين. ورأى بعض الكتاب أن الدولة الصهيونية كانت موجودة في كل وقت كما يُثبت الواقع، على الرغم من أن الإعلان عنها لم يحدث رسميًا إلا في 15 أيار/ مايو 1948، فهذه «الدولة غير محددة جغرافيًا إلا أنها موجودة وعاصمتها متنقلة، فمرة في براغ وأخرى في بال أو في نيويورك ولها برنامج وحكومة بشكل مستمر»، وتمكنت من «تجسيد برنامجها الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين والذي تميز بالعقلانية والانضباط الحر»[129]، فانتصار الصهيونية في الواقع كان نتيجة ما قدّمه «يهود روسيا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا، فهم الذين يعينونها بالمال والدعاية والعتاد الحربي»[130]، لكن الانتصار تحقق بعد التخطيط المحكم والدقيق الذي اعتمدته الحركة الصهيونية. ففي المرحلة الأولى كان خيار العنف «اليوم الذي استكملت فيه الصهيونية حدودها القصوى حيث تابعت العنف بواسطة السلاح»[131]، ثم

---

(127) Ben Mustapha, pp. 21-23.

(128) المصدر نفسه، ص 24، والزهرة، 30/ 1/ 1949.

عقدت القيادة الصهيونية (كانون الثاني/ يناير 1948) صفقة مع تشيكوسلوفاكيا تضمنت شراء 24.500 بندقية و5000 رشاش و54 مليون رصاصة و25 طائرة ميسرشميدت. انظر: حرب فلسطين 1947-1948.

(129) Ben Mustapha, pp. 15-19.

يؤكد أحد الباحثين الفلسطينيين ما ذهب إليه الكاتب لأنه يذكر أن «الفلسطينيين واجهوا مجتمعًا يهوديًا كان على الرغم من صغر حجمه بالنسبة لهم متحدًا سياسيًا ويمتلك مؤسسات مركزية تشبه نظام الدولة، ولديه قيادة جيدة وله دوافع راسخة». انظر: رشيد الخالدي، «الفلسطينيون وحرب 1948: الأسباب الكامنة وراء الهزيمة،» في جرجس [وآخ.]، ص 38.

(130) الطيب العنابي، في: تونس العدد 24 (8 كانون الأول/ ديسمبر 1948).

(131) Ben Mustapha, p. 5.

بدأت تتّبع منهجًا سلميًا، وكان الصهيونيون يحترمون الأمم المتحدة إلا أنهم «لا يترددون في دوس قراراتها لأنهم تحققوا أنها لا تعتبر إلا الأمر الواقع، فليس ما يسمونه بالعدل عندهم قيمة ولا للديمقراطية الحقة لديهم من حظوة»[132]، لكن اعتماد الحركة الصهيونية على أسلوب دعائي قوامه المغالطة والتضليل مكّنها من تحقيق أهدافها على الرغم من أنها «شبهة في حد ذاتها ضعيفة واهية»[133].

من جهة أخرى، أقر بعض الكتاب بوجود تفاوت في موازين القوى بين «قوات عربية عزلاء ما تزال في فجر ميلادها وبين قوات جبارة تزداد وتعظم كل يوم مدعومة من الشيوعية والأنجلو - سكسونية»[134].

على الرغم من ذلك كله، لم يخفِ الخطاب إعجابه باليهود وبالحركة الصهيونية، فلم يتردد أحد الكتاب مثلًا في الإقرار «بالروح الحية في هذا الشعب الذي يطلب الحياة ولو كانت بسلب حياة الآخرين»[135]. وأجرى الكاتب مقارنة بين مشروع الصهيونيين ومشروع العرب واختلاف الوسائل التي اعتمدها كليهما، مشيرًا إلى أن «الأمة العربية تريد أن تحيا ولكنها تريد أن تأتيها الحياة رغدًا من غير كدّ ولا جهد في حين أن أمة الصهيونية[136] التي لها نفس الهاجس والهدف فهي تسعى للحياة... وتبذل نفسها ونفيسها في سبيلها»[137].

بيّن الخطاب في المقابل دور الإعلام والمال في انتصار الحركة الصهيونية، حيث «كان لسيطرة الحركة الصهيونية على قطاع الإعلام في العالم الغربي دور

(132) أفريقيا الشمالية، العدد 2 (20 أيار/ مايو 1949).

(133) محمد الفاضل بن عاشور، فلسطين الوطن القومي للعرب (تونس: نشر علي الجندوبي، 1948)، ص 14.

(134) الزهرة، 30/ 1/ 1949. يشير بن غوريون في يومياته إلى أن الطاقة البشرية في جيش الدفاع كانت نحو 108.296 مقاتلًا، إضافة إلى 139 ضابطًا من الشرق و390 ضابطًا من الغرب. انظر: هيكل، العروش والجيوش: مج 2، ص 82-84.

(135) «أهمية التضامن في حياة الأمم،» المرآة، 1/ 2/ 1947.

(136) الصهيونية ليست أمة، بل نظرية سياسية تسعى إلى تكوين أمة من خلال تجميع اليهود في أرض فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني وبناء دولة يهودية.

(137) المصدر نفسه.

مهم في خدمة الأهداف الاستراتيجية للحركة الصهيونية، علاوة على القطاع المالي»[138]، بل إن الحركة تميزت بنفوذ غير محدود على الحركات السياسية والشعوب الغربية واستغلت ذلك كله ووظفته من أجل تحقيق مشروعها[139]. ربما يكون هذا الأمر مبالغًا فيه، لكن الواقع أثبت في الوقت ذاته أن الحركة الصهيونية استثمرت في قطاع الإعلام إلى درجة السيطرة عليه وتفاعلت مع الإنجازات التقانية في تلك المجالات ووظفت القطاع بجميع مكوناته لخدمة مشروعها. لكن إلى أي حد حمّل الخطاب القيادة الفلسطينية مسؤولية ما حدث؟

كان تعاطف التونسيين مع الفلسطينيين غير مشروط وتبنوا القضية بالكامل من دون تحميل الفلسطينيين مسؤولية ما حدث، وكان أقسى نقد وجّه إلى الفلسطينيين هو «جلاؤهم» عن أرضهم، فتساءل أحدهم عن السبب الحقيقي وراء «خروج نصف مليون من عرب فلسطين من منطقة الاحتلال اليهودية وحتى من المنطقة التي تشرف عليها جيوش التحرير العربية»[140]. وحمّل كاتب المقالة الدول العربية مسؤولية عدم توقيف تلك الهجرة، كما اتهم الخطاب الحكومة الفرنسية التي قدّمت نصف مليار فرنك إلى أبناء اللاجئين الفلسطينيين لتشجيع الفلسطينيين على مواصلة ترك بلادهم والاستقرار خارج وطنهم[141]. وأكد الخطاب في المقابل أن جميع الشعوب التي تعرضت للاحتلال «ثبت سكانها رغم هول الحرب في أرضهم»[142]، بل إن أحد الكتاب اتهم الشعب الفلسطيني بأنه «ترك بلاده للعدو وفرّ منها»، لذلك اعتبر أن عملية «الهروب» تلك أعطت هيئة الأمم مبررًا للدفاع عن موقف التقسيم[143]. وبغضّ النظر عن ذلك، فإن الخطاب لم يُشر في المقابل إلى الأسباب التي أدت إلى خروج الفلسطينيين من أرضهم، منها المجازر التي ارتكبها الصهيونيون ضد الفلسطينيين، وبينت الوثائق والبحوث

---

(138) Ben Mustapha, p. 25.

(139) الحرية، العدد 48 (6 آذار/ مارس 1949).

(140) «وما تشاؤون إلا أن يشاء الله،» النهضة، 23/ 11/ 1948.

(141) «يهود تونس المتطوعون،» الأسبوع، العدد 141 (12 كانون الأول/ ديسمبر 1948).

(142) المصدر نفسه.

(143) المرآة، 8/ 12/ 1948.

التاريخية الصهيونية الجديدة حقيقة هذه العملية وأبعادها؛ إذ خططت لها الحركة الصهيونية بدقة ونفذتها بوسائل وحشية، فأدت عمليات الطرد الجماعي تلك إلى نزوح أكثر من 750 ألف فلسطيني إلى الدول العربية المجاورة[144].

ركّز الخطاب في تشخيصه أسباب الهزيمة على العوامل البنيوية، إلا أنه حمّل النخبة العربية الحاكمة التي وصفها بالفاسدة مسؤولية الهزيمة بدرجة أولى، إضافة إلى سوء أدائها السياسي والدبلوماسي من دون أن التحدث عن دور الفلسطينيين في تلك الهزيمة، بل إننا نلاحظ تعاطفًا ضمنيًا معهم في ما حدث وتبرئة موقفهم، قيادة وشعبًا[145]. ولم يتردد بعضهم في اتهام الأنظمة العربية في ما آل إليه وضع الفلسطينيين باعتبارهم «ضحايا السياسة العربية»، ولم يحمّلهم الخطاب بالنتيجة مسؤولية ما حدث إلا في ما ندر[146].

2- بدائل الخطاب لتجاوز النكبة

أعاد الخطاب السياسي في تونس النظر في كثير من القضايا بل المسلّمات، وراجع مواقفه من بعض المسائل ذات العلاقة بفلسطين والعرب عمومًا، برؤية نقدية اتسمت بالجرأة ووصلت في بعض الأحيان إلى جلد الذات[147]، إلا أن ذلك لم يدفع الخطاب إلى ترويج فكرة الاستسلام والخنوع، بل حاول تشخيص

(144) بني موريس، «إعادة تقييم الخروج الفلسطيني في سنة 1948،» في: جرجس [وآخ.]، ص 54-64.

(145) ذكر أحد الباحثين الفلسطينيين أن أخطاء الفلسطينيين أنفسهم لم تستحوذ إلا على قدر ضئيل من اهتمام التاريخ العربي. ونزع المؤرخون إلى التركيز على الأسباب الخارجية من أجل تفسير الكوارث التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني. انظر: الخالدي، ص 19-40.

(146) المرة الوحيدة التي ذُكر فيها الفلسطينيون «بسوء» صدرت في جريدة المرآة، حيث وصف الكاتب الفلسطينيين بأنهم «شعب ترك بلاده للعدوّ وفرّ منها». انظر: بسام، «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى،» المرآة، 8/ 12/ 1948.

(147) مقارنة بما كتبه قسطنطين زريق كان الخطاب السياسي التونسي أكثر جرأة وأكثر موضوعية في تحديد أسباب الأزمة وأطرافها المسؤولة، حيث نشعر أن الكاتب بدا في كثير من المواقع كمن يقدم تبريرات لما حصل ويتهرّب من تشخيص القضايا بدقة، كأنه يتهرب من إحراج بعض الأطراف ويستحضر الأعذار للأمة العربية التي كانت في بداية نهضتها. انظر: زريق، ص 12-13.

الأسباب التي قادت إلى الهزيمة محاولًا طرح بدائل عملية لتجاوزها. فما كانت أبرز البدائل التي طرحها الخطاب السياسي في تونس لتجاوز الهزيمة؟

أ- البدائل السياسية

مثّلت الهزيمة صدمة كبيرة للتونسيين، وحاول الخطاب السياسي استيعاب أسبابها ونتائجها، ثم طرح مجموعة من الأفكار والتصورات لتجاوزها، آخذًا في الاعتبار جملة المتغيرات الدولية ودرجة انعكاسها على التطور المستقبلي للعرب والقضية الفلسطينية خصوصًا. ومع تأكيده ضرورة تغيير الأوضاع العربية الداخلية كمقدمة لتجاوز النكبة، اكتفى بعض الكتاب بالمطالبة بإجراء إصلاحات سطحية تطاول بعض المجالات الإدارية أساسًا: «لا بد للدول العربية أن تعقد على ضوء الواقع اتصالاتها وتوازناتها وأن تجدد من مكاتبها ونظمها ودوائرها واستعلامها وإخبارها»[148]، في حين أكد آخرون ضرورة حدوث تغيير ثوري وإطاحة الأنظمة العربية وتغيير الحكومات التي تسببت بالنكبة، «إن على الشعوب أن تنادي مثلًا بإسقاط حكوماتها وتبديلها بمن تظن فيه الكفاءة والاقتدار»[149]، وذلك كوسيلة لتدارك مصائب أخرى مقبلة، «فإذا لم تتوار حكومات البلاد العربية وتقوم مقامها حكومات وطنية مخلصة وصادقة لبلادها فالبلاد قادمة على مآسي قاسية»[150].

طالب بعض الكتاب بضرورة توحيد القوى السياسية العربية الوطنية على أساس ديمقراطي والعمل في إطار تنظيمي واحد، في ظل برنامج سياسي ذي أهداف وطنية واضحة موحد: «توحيد الأحزاب والمنظمات في كل دولة عربية وذلك في إطار منظمة واحدة (تستثني العملاء والعاملين مع الإمبريالية) وتتفق على أساليب وأهداف محددة كالعمل من أجل سعادة الشعب المادية والمعنوية» واستخدام أساليب تقانية جديدة للعمل والاعتماد على «المبادئ الديمقراطية

(148) «يجب أن نستفيد: درسًا جديدًا من هدنة فلسطين المفروضة،» تونس، العدد 6 (29 تموز/يوليو 1948).

(149) الزهرة، 30/1/1949، والمرآة، 7/12/1948.

(150) «البلاد العربية تنفجر».

في نضالنا وتنظيمنا»[151]، وبلورة برنامج عمل يهدف «إلى الاستقلال الفعلي والرفع من المستوى المادي والمعنوي للشعوب العربية وإلغاء كل أشكال الاستغلال والاضطهاد، وتعبئة كل الطاقات الشعبية وإيقاظ حماسها لتحقيق هذا البرنامج»[152]. واعتبر كاتب آخر أن إنجاز الوحدة السياسية والاقتصادية العربية أهم وسيلة لتجاوز النكبة: «تحقيق اتحاد فدرالي عربي والتخلي عن الجامعة العربية والمطالبة بوحدة اقتصادية عربية»[153]، فاتحاد العرب والمباشرة في التشييد والعمل ضرورة أساسية لتجاوز الهزيمة، ولا سيما أن العرب «قادرون على تجاوز الهزيمة وتداركها بل والانتصار على عدوهم وذلك إذا ما اتحدوا... واجتهدوا في بناء المصانع والحصون والمعاهد الحربية... وعدم الاعتماد على فواضل الأسلحة البريطانية والأمريكية بأفدح الأثمان وأقسى القيود»[154].

تكررت الدعوة إلى ضرورة إتقان العرب فن السياسة والدبلوماسية بما تعنيه أيضًا من «مساومة» ومناورة واستغلال التناقضات واستثمارها، ولا سيما بين الولايات المتحدة وبريطانيا «نتيجة تمدد الأولى وإفقاد الثانية مراكزها الاستراتيجية الممتازة بالشرقين الأدنى والأوسط» على حساب الأولى[155]، وإلى استخدام الطرائق الدبلوماسية «لدفع المطامع الأشعبية والمنازع الاستيلائية»[156]، والتكّيف مع التحولات العالمية و«محاذاة التيارات العالمية والتوازنات الدولية... وعدم الاصطدام بمجلس الأمن بل تفهم موقفه... ولن يضيرها أن تدور مع الريح وأن تتحاشى العوارض والعواصف»[157]. في الوقت عينه طالب بعضهم بحلّ جامعة الدول العربية نظرًا إلى إخفاقها في تحقيق الحدّ الأدنى من أهدافها، على الرغم من أن بعض الكتاب ظلّ يراهن على دورها

---

(151) Ben Mustapha, p. 49.

(152) المصدر نفسه، ص 49.

(153) المصدر نفسه، ص 51.

(154) أفريقيا الشمالية، العدد 13 (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949).

(155) «نكبة فلسطين دليل على تخاذل».

(156) «كيف تلقى الطرفان المتنازعان مشروع الهدنة بفلسطين،» النهضة، 12/ 6/ 1948.

(157) تونس، العدد 6 (29 تموز/ يوليو 1948).

«الفاعل في تحرير فلسطين»، مؤكدًا أن ذلك هو أهم مبرّر لوجودها، «لا يمكن للجامعة العربية أن تنال رضاء الشعوب العربية وتقدير العالم ورهبة الخصم منها إلا إذا أنقذت فلسطين»[158].

لكن على الرغم من إدانة الخطاب للحركة الصهيونية، فإن بعض الكتاب أبدى إعجابًا بأساليب عملها (كما أوضحنا سابقًا)، وتردد هذا الإعجاب أكثر بعد «النكبة» عندما نادى بعضهم بضرورة تقليد الأساليب الصهيونية في جمع الأموال باعتبارها عماد الأعمال، «العمل في إطار الوحدة والاتحاد بالتركيز على المال»[159].

ب- البدائل الذهنية

ساد لدى بعض الكتاب والسياسيين اعتقاد في شأن أن «النكبة» امتحان أصاب به القدر تلك الدول لينبّهها لما ينفعها وليمتحن بها ما في قلوبها[160]. وبناء عليه، فإن على العالم العربي أن يستفيد من النكبة بأن يجعل منها «موعظة يسترد بها ما أضاعه وغفل عنه»، وأن «لا يتخذ منها منطلقًا «للتناحر والتشاكس»[161]. في حين رأى آخرون أن «محنة فلسطين فرصة منقطعة النظير هيّأها القدر لتتجمع آلام العرب وجهودهم لتكون نقطة الانبعاث العربي في العصر الحديث»[162].

من الطبيعي أن تتردد مثل تلك الدعوات عند الأزمات الحادة التي تعرفها الشعوب، وفي مقابل ذلك تواترت بقوة البدائل العقلانية. إذ دعا بعضهم إلى ضرورة الاعتماد على العقل والعلم طريقًا لتجاوز الهزيمة، حيث على الرغم من أهمية البدائل السياسية، كان الخطاب يعي أن الممارسة السياسية هي فنّ الممكن، لذلك طالب باعتماد العقل والعلم وتغيير الذهنيات وترك الأخذ بالأهواء والركون إلى التقويم المتزن وتدبّر الأمور وأخذ الحيطة الضرورية، ما

---

(158) أفريقيا الشمالية، العدد 14 (23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949).

(159) «يجب أن تبقى فلسطين عربية،» اللواء، العدد 13 (28 نيسان/ أبريل 1950).

(160) «علينا أن نتّعظ وليس علينا أن نحطّم،» الزهرة، 30/ 1/ 1949.

(161) المصدر نفسه.

(162) شلبي، «فلسطين نقطة الانبعاث».

يشكّل مقدمة وشرطًا لتحقيق الأهداف السياسية، «مواجهة الأمر الواقع وتغيير العقليات وبذل الجهد وتأييد العاملين، أما إذا بقينا نعيش بالعاطفة والخيال فهو الانتحار»[163].

أكد الخطاب أيضًا إمكان التجاوز: «يجب أن لا نتحدث بالهزيمة، ويجب أن لا نتحدث إلا بالنصر والتضحية»[164]، أو «العرب خسروا معركة ولم يخسروا الحرب»[165]، واعتبر أن ما حدث لم يكن في الواقع إلا كبوة لأن «لا بد لكل جواد من كبوة»[166]. وتواترت الدعوات إلى الابتعاد عن اليأس وعن الأوهام والتشبث بالأمل، «احذروا من اليأس إذ لا يأس مع الإيمان، وأحذركم أيضًا من الاسترسال في الأوهام والأحلام، وابدأوا حياة علمية جديدة تمحي هذا الذل»[167].

خاتمة

لم يستسلم الخطاب السياسي في تونس للكارثة التي حلّت بالعرب بل نلاحظ رفضه لها وطرحه بدائل عملية. إذ تناول الخطاب السياسي التونسي الأسباب العميقة التي أدت إلى الهزيمة بين عامي 1947 و1948، وأكد قضايا عدة ذات أهمية بالغة، منها غياب الممارسة الديمقراطية وسيادة أنظمة الاستبداد السياسي والتأخر الاقتصادي والاجتماعي. لكنه في المقابل لم يستسلم للهزيمة بل رفضها وطرح بدائل عملية عدة لتجاوزها[168] كتحقيق الوحدة السياسية بشكلها الفدرالي ودعوة الأحزاب إلى تنسيق عملها بهذا الاتجاه، وفي الوقت نفسه غيّب

(163) أفريقيا الشمالية، العدد 2 (20 أيار/ مايو 1949).

(164) «إليك فلسطين الجريحة،» لسان العرب، العدد 81 (28 نيسان/ أبريل 1948).

(165) أفريقيا الشمالية، العدد 2 (20 أيار/ مايو 1949).

(166) «نكّسوا الرؤوس أيها العرب».

(167) المرآة، 9/ 1/ 1949.

(168) هو المعنى نفسه الذي تحدث عنه محمد عابد الجابري حين أكد أن «من أبرز مميزات الوعي العربي الحديث عدم استسلامه للهزيمة. أنه مهما اشتدت الكارثة أو عظمت الهزيمة إلا وعبّر الوعي العربي عن رفضه لها بطرح آمال وأهداف في مستوى حجم الكارثة». انظر: محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، ط 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 128.

تغييبًا واضحًا مسؤولية الفلسطينيين ودورهم في تلك الهزيمة. إذ أشارت دراسات فلسطينية جادة أن أحد الأسباب الرئيسة لنكبة عام 1948 يكمن في إخفاق انتفاضة 1936-1939، إذ ظلّ المجتمع الفلسطيني يعاني تبعاتها وآثارها اقتصاديًا واجتماعيًا، فضلًا عن الفراغ السياسي الحاد الذي عاشه المجتمع الفلسطيني مع افتقاده «جهازًا» لإدارة شؤونه في إطار أحوال عصيبة جدًّا، منها أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية كانت منهكة القوى ضعيفة مصابة بالوهن، الأمر الذي أفضى إلى ارتهانها لقرارات الأنظمة العربية والأجنبية أكثر من أي وقت مضى. لذلك لا تعزى أسباب الهزيمة بالضرورة «للقدرات السياسية الخارقة للحركة الصهيونية» فحسب، بل إلى ضعف الحركة الوطنية أيضًا وإلى عمالة الأنظمة العربية وعجزها عن الحركة والمبادرة أساسًا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تعزى إلى ما حظيت به الحركة الصهيونية من مساعدات مادية وعسكرية ولوجستية من الدول الكبرى، على الرغم من تناقض مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية وصراعاتها المحتدمة على مناطق النفوذ في تلك المنطقة[169].

(169) هذا كله صحيح، لكنْ صحيح أيضًا أن كانت للحركة الصهيونية رؤية وأهداف واضحة كما كانت أكثر قدرة وتصميمًا على تحقيق أهدافها، واتبعت تكتيكات دقيقة ومحسوبة لتحقيق أهدافها. وكانت ملمة بقوانين اللعبة السياسية العالمية بتفصيلاتها كلها. انظر: الخالدي، ص 19-40.

الفصل السابع

فتور اهتمام الخطاب بالقضية الفلسطينية وبداية «الغزل» مع الحركة الصهيونية (1955-1948)

تطرقنا سابقًا إلى انطلاقة النشاط الصهيوني في تونس وتطوره في الحقبة الأولى من تكثّف حضوره، وحافظ هذا النشاط على أشكاله القديمة، لكنه تزايد واتسع على وقع انتصار الحلفاء ومشاركة بعض اليهود في المعارك إلى جانبهم، واعتُبروا نتيجة ذلك مساهمين في دحر النازية[1]، علاوة على ما تعرضوا له من اضطهاد في المناطق التي سيطرت عليها القوى الفاشية، الأمر الذي ولّد تعاطفًا كاسحًا معهم لاعتبارات عدة. وتميزت هذه الحقبة التي بدأت في عام 1945 بنشاط صهيونيي تونس الحثيث الذي تمثل بدفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين.

أولًا: تطور النشاط الصهيوني في تونس وموقف الخطاب منه

1- تطور أشكال النشاط الصهيوني بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

بدأت تظهر على بعض جدران العاصمة تونس، منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1945، كتابات وشعارات طالب بعضها بقيام دولة اليهود على «أرض إسرائيل

(1) شارك الفيلق اليهودي في عمليات عسكرية وخاض معارك في أفريقيا (معركة العلمين) وفي أوروبا. والواقع أن هذا الفيلق أنشئ في الحرب العالمية الأولى ضمن محاولات الحركة الصهيونية إقناع الحلفاء أن يهود العالم جزء من تحالفهم.

الكبرى»[2]، وبفتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود وتمكينهم من دولة[3]. كما بدأت أطراف صهيونية توزع منشورات، بشكل واسع داخل البلاد بعدما كان الأمر مقصورًا على العاصمة، وتضمنت مطالب الحركة الصهيونية في فلسطين[4]. وتعدد النشاط الذي قامت به الجمعيات اليهودية - الصهيونية[5]، ولا سيما الكشفية والثقافية[6] ذات الأشكال المنوعة كالعروض المسرحية والموسيقية التي كان يعود ريعها لمصلحة المشروع الصهيوني[7]. وشرع الصهيونيون بتزيين محلاتهم التجارية بالنجمة السداسية الصهيونية وبصور وزراء الحكومة الإسرائيلية ورفع العلم الصهيوني عليها وعلى منازلهم[8]. ولم يتردد الشباب الصهيوني في التظاهر في شوارع المدن، خصوصًا الداخلية منها، وهم يهتفون بحياة دولة «إسرائيل» وبرئيس وزرائها بن غوريون[9]. أما أبرز نشاط في تلك المرحلة فكان تنظيم الهجرة إلى فلسطين بهدف القتال إلى

---

(2) عبد الكريم العلاقي، «الأقلّية اليهودية بتونس من انتصاب الحماية إلى سنة 1948،» إشراف عبد الجليل التميمي (شهادة التعمق في البحث، مرقونة، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1992-1993)، ص 453-455.

(3) «دولة يهودية،» الزهرة، 5/ 1/ 1948.

(4) مذكرة أمنية مؤرخة في 3/ 11/ 1945، وردت في: Institut supérieur d'histoire du mouvement national [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 189, carton 1864, dossier 4, folio 678.

(5) عن نشاط الجمعيات اليهودية والصهيونية. انظر: أحمد قرين، «الجمعيات اليهودية والصهيونية بالبلاد التونسية 1920-1948» (بحث لنيل شهادة في الدراسات المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، كانون الأول/ ديسمبر 2004)، ص 234.

(6) Mustapha Bouhaja, «Le Scoutisme juif en Tunisie à l'époque coloniale,» papier présenté à: *Histoire communautaire, histoire plurielle. La Communauté juive de Tunisie* (Tunis: Centre de Publication Universitaire, 1999), pp. 240-250; [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (2), folio 315, et [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay, Paris), bobine 597, carton 36, folio 82-85 et 89-92.

(7) تقرير أمني مؤرخ في 19/ 3/ 1949 من المراقب المدني بسليانة إلى المقيم العام بتونس، ورد في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 643.

(8) العلاقي، ص 453-455.

(9) تقرير أمني مؤرخ في 19/ 3/ 1949 من المراقب المدني بسليانة إلى المقيم العام بتونس، وردت في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 643.

انظر أيضًا: الزهرة، 5/ 12/ 1947 من مذكرة لجنة الدفاع عن فلسطين إلى الوزير الأكبر.

جانب الصهيونيين في البداية[10]، ثم تحويل عدد كبير من اليهود بأساليب غير شرعية للاستقرار في الدولة الصهيونية الجديدة بالتواطؤ مع الإدارة الفرنسية في تونس غالبًا[11]، بل إن تونس تحولت إلى «محطة» عبور لهجرة اليهود باتجاه فلسطين[12] في وقت تزايد فيه دور «جهاز الموساد» في تونس الذي عمل على جبهتين: الأولى تسهيل عملية الهجرة حيث تمكن الجهاز من ترحيل نحو 15.000 يهودي إلى «إسرائيل»؛ والثانية تنظيم خلايا مسلحة للدفاع الذاتي في الأحياء اليهودية، ولا سيما في تونس وجربة وقابس وصفاقس، وهي المدن التي تميزت بكثافة السكان اليهود[13]. وتزايد، من جهة أخرى، نشاط المنظمات الصهيونية الفرنسية المختصة بترحيل اليهود من تونس إلى فلسطين[14]. وكانت عملية «الاستعداد» للهجرة تحدث في كثير من الأحيان

---

(10) كشفت السلطات الأمنية الفرنسية عن وجود شبكة صهيونية مقرها الجزائر العاصمة كانت تعمل في المغرب العربي على تجنيد اليهود القادرين على حمل السلاح وتجميعهم في معسكر في منطقة «تنس»، وكانوا يُرسلون بعد تدريبهم إلى فلسطين. انظر: مذكرة سرية للغاية مؤرخة في 24/ 5/ 1947 الجزائر. بعنوان «النشاط الصهيوني في أفريقيا الشمالية»: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidencc à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 55.

(11) الأسبوع، العدد 141 (12 كانون الأول/ ديسمبر 1948). كتب كثيرًا عن تلك الهجرة وأكثر من كتبَ اليهود التونسيون الذين كانوا يقيمون في البلاد، وتوجد مادة أرشيفية غزيرة وتفصيلية عن الموضوع في أرشيف الإقامة العامة ووزارة الخارجية الفرنسية. انظر أيضًا: Haïm Saadoun, «L'Immigration illégale d'Afrique du Nord en Palestine,» *Pardès*, no. 17 (1993), pp. 160-186.

(12) أشارت إحدى المذكرات الأمنية إلى أن عددًا من اليهود أتى بوساطة بعض المنظمات الصهيونية إلى تونس من أوروبا علاوة على عدد من اليهود الليبيين، في طريقهم إلى «إسرائيل». انظر: مذكرة أمنية مؤرخة في 13/ 10/ 1947، وردت في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 597, carton 36, folio 116.

كما كانت مدينة سوسة منطقة عبور للسفن التي تقل يهودًا إلى فلسطين. انظر: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 11.

(13)) انظر: الطاهر الأسود، عرض لكتاب إسرائيل وبلاد المغرب: من إقامة الدولة إلى أوسلو، في: القدس العربي، 28/ 2/ 2005، و Claude Sibton, «De Carthage à Jérusalem, les juifs tunisiens en Israël,» dans: *La Méditerranée des juifs: Exodes et enracinements*, Sous la direction de Paul Balta, Catherine Dana et Régine Dhoquois-Cohen, Cahiers de confluences (Paris: L'Harmattan, 2003), p. 281.

(14) ذكرت التقارير الأمنية «اللجنة المركزية لاستقبال الأطفال اليهود» التي أُنشئت في 17/ 3/ 1947 ورغبت في ترحيل نحو 500 طفل يهودي تونسي إلى فلسطين. انظر: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 148. =

بشكل احتفالي استفزازي[15]. وبالتوازي، تواصل تدفق الدعاة الصهيونيين على البلاد لدفع الشباب الصهيوني إلى التطوع في المنظمات العسكرية الصهيونية وقتال الفلسطينيين[16].

قام رجال دين يهود صهيونيون أيضًا بجولات عدة داخل البلاد، بهدف الدعاية للفكر الصهيوني وجمع التبرعات وحثّ اليهود على الهجرة إلى فلسطين[17].

تواصلت عملية تحصيل ضريبة «الشيكل» بدورها، لكن بدقة أكثر وبتنظيم أكثر إحكامًا مقارنة بما كانت عليه في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، لأن الفدرالية الصهيونية في تونس أصبحت هي التي تقوم بهذه المهمة وحدها[18]. كما حُوّلت مساهمة كبار التجار اليهود في التبرع وتجميع الأموال لمساعدة اليهود على الهجرة أو لإرسالها إلى إسرائيل أو إلى الشركات الفرنسية التي

= مذكرة أمنية مؤرخة في 14/ 1/ 1949. يذكر أن الطائرة التي أقلت هؤلاء الأطفال تحطمت في 20/ 11/ 1949 في النرويج وعلى متنها 200 طفل يهودي سمحت سلطات الحماية بهجرتهم لأسباب صحية.

(15) مذكرة أمنية مؤرخة في 27/ 2/ 1947 المراقب المدني بقابس، وردت في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 6.

(16) من الملاحظات البارزة الدور الذي قامت به المرأة الصهيونية في هذا المجال، وتذكر التقارير الأمنية الداعية بلّيشة أندري (Bellicha André) وهي من أصيلة في المغرب، وسافرت إلى فلسطين وأقامت علاقات مميزة بمجموعة صهيونية في شمال أفريقيا تدير «كيبوتز» وتؤلف مجموعة مسلحة، وزارت الجزائر وهي مختصة أساسًا بحسب الدوائر الأمنية بانتداب الشبان اليهود للتطوع. انظر: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 597, carton 36, folio 129.

كما تذكر التقارير الأمنية الأرملة «تايار» (Tayar) التي نشطت أكثر ما نشطت في مدينة قابس، وتمكنت من إقناع عدد مهم من اليهود بمغادرة البلاد إلى إسرائيل.

(17) من ذلك زيارة الحبر الأكبر في فرنسا وقلّده الباي نيشان الافتخار واعتبر الرأي العام المسلم في تونس الباي خائنًا، إضافة إلى الزيارات التي قام بها حاخامات آخرون إلى مناطق عدة من البلاد. انظر عن ذلك: تقرير أمني مؤرخ في 5/ 5/ 1948 من المسؤول الأمني بجهة قابس إلى الإدارة العامة للأمن، ورد في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 260-269.

(18) من مذكرة أمنية «سرية للغاية» مؤرخ في 24/ 5/ 1947 تحت عنوان: «النشاط الصهيوني في أفريقيا الشمالية»، وردت في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 93-94.

كانت تساهم في بناء «إسرائيل»، وبشكل علني[19]، الأمر الذي دفع لجنة الدفاع عن فلسطين في تونس إلى القول إن لليهود التونسيين مساهمة فعلية ومادية في «اقتطاع فلسطين العربية وإخراجها من سلطان العرب إلى بني إسرائيل»[20]. واعتبرت اللجنة أن تلك الأعمال المختلفة «مثيرة ومستفزة لعواطف السكان المسلمين في تونس وساعدت على إهاجة النفوس وكانت مبعثًا لحدوث الفتن والاصطدامات بين المسلمين واليهود»[21]. ومثّل احتفال اليهود في تونس بإنشاء دولة «إسرائيل» ذروة «الاستفزاز» وتجسيدًا لعدم ولاء هؤلاء لوطنهم التونسي[22]. وسعى بعض الأطراف التونسية إلى تهدئة الأجواء خشية أن يؤدي التقسيم إلى إحداث شرخ العلاقات الطيبة بين العرب واليهود. ونشرت إحدى الصحف لائحة احتجاج على فكرة التقسيم، كان بعض يهود الجزائر قد أرسلوها إلى وزراء خارجية الدول الكبرى[23]، ولعل الصحيفة أعربت عن رغبة خفية في صدور موقف مماثل من يهود تونس، لكن شيئًا من ذلك لم يحدث. وتزايدت المناوشات بين اليهود والمسلمين التونسيين على خلفية حوادث فلسطين في أواسط عام 1946، فجسّدت انشغالًا كبيرًا للتونسيين بقضية فلسطين، كما عبّرت عن ذلك التقارير الأمنية الفرنسية[24].

---

(19) [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 45.

يذكر تقرير أمني سري أنه جرى في عام 1952 جمع نحو 8 ملايين فرنك فرنسي. وقامت بهذه العملية جمعيات ونوادٍ ونقابات وهيئات يهودية في حملة سنوية كنت تعرف بـ «Le Maghit» أشرف عليها المحامي رينيه كوهين حضرية الذي كان يشغل منصب رئيس الصندوق القومي اليهودي. انظر ذلك في التقرير الأمني المؤرخ في أيار/ مايو 1952: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 654, carton 329, folio 20.

(20) «لجنة الدفاع عن فلسطين تنذر الجالية اليهودية وتستجوب الحكومة،» الزهرة، 10/3/1948.

(21) محمد الصادق بسيس، في: الزهرة، 10/3/1948.

(22) «الصهيونيون بتونس،» النهضة، 4/12/1947.

(23) مذكرة أمنية مؤرخة في 19/12/1945، وردت في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 963, carton 2873, N.F.

أما الرسالة فقد نشرتها الزهرة، 22/5/1946.

(24) تقرير أمني مؤرخ في 5/7/1946، ورد في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 963, carton 2873, N.F.

2- الالتقاء الموضوعي بين الحركة الصهيونية في تونس وإدارة الحماية وموقف الخطاب من ذلك

اتهم الخطاب السياسي في تونس السلطات الفرنسية بـ «التواطؤ» مع الصهيونيين، ومن مظاهر ذلك أنها كانت تغضّ النظر عن التدريب العسكري الذي كان يقوم به هؤلاء، وعن حملات التجنيد وجمع الأموال[25]. وتعددت صور النشاط الإعلامي الصهيوني بتواطؤ ضمني مع سلطات الاحتلال التي «مكّنتهم من حصص في الإذاعة التونسية وقدمت للصحف الصهيونية عدة تشجيعات»[26]. وربما يكون الأمر طبيعيًا، بل ضروريًا جدًّا، إن كانت جميع تلك «الامتيازات» لمصلحة أقلية وطنية مندمجة، ولاؤها للوطن الذي عاشت فيه وترعرعت وكدّت وكسبت، لا لمن يسعى إلى إقامة وطن على حساب شعب آخر.

اتُهمت السلطات الفرنسية في تونس أيضًا بأنها لم تتصدَّ لتيار الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، بل شجّعت عليه من خلال تسهيل إعداد الجوازات لليهود الراغبين في الهجرة[27]، وعلى العكس من ذلك كانت تعامل الناشطين التونسيين المدافعين عن فلسطين بقسوة، فكانت «تقاومهم وتبحثهم [تتحرى عنهم] وتحاول أن تنسج لهم القضايا السياسية وتعلل أعمالهم بأنها مدعاة إلى التباغض بين الأجناس وإثارة الأحقاد وبعث القلاقل والاضطرابات وتعكير الأمن»[28]، فيما كانت تقوم «باصطياد المتطوعين التونسيين وتحاكم الذين يقومون بجمع التبرعات لصالح فلسطين وتطارد العائدين منهم وترهقهم»[29]، الأمر الذي دفع لجنة الدفاع عن فلسطين إلى رفع مذكرة إلى الحكومة طالبتها فيها بوضع حدّ لدعمها المطلق والمنوع للصهيونيين من اليهود التونسيين، وحمّلتها

(25) الحرية، العدد 11 (20 حزيران/ يونيو 1948).

(26) تونس، العدد 18 (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1948)، وتذكر أن جريدة غازيت إسرائيل بالفرنسية «تحظى بأرفع جانب من أسهم الورق لن تحلم به أي جريدة عربية».

(27) الأسبوع، العدد 141 (12 كانون الأول/ ديسمبر 1948).

(28) «هل أصبحت تونس يهودية،» الزهرة، 16/ 5/ 1948.

(29) الزهرة، 1948.

مسؤولية الانعكاسات التي قد تنجم عن إهمالها مطالب اللجنة[30]. كذلك قابل رئيس اللجنة كاهية [نائب] مدير الديوان المدني للمقيم العام وقدّم إليه عريضة حمّلت فيها اللجنة الحركة الصهيونية في تونس مسؤولية الاضطرابات التي كانت تحدث. كما تضمنت مطالب عدة، منها: تعطيل الصحف الصهيونية ومنع هجرة يهود البلاد ومصادرة الأموال التي قام اليهود بتجميعها لمصلحة المشروع الصهيوني والاحتجاج على زيارة الحاخام اليهودي الفرنسي لتونس[31]. وتطور موقف إدارة الحماية من الصهيونية، خصوصًا بعد اعتراف فرنسا بـ «إسرائيل» (19 كانون الثاني/ يناير 1949)، من ذلك أنها سمحت لأحد الوزراء الإسرائيليين بزيارة تونس[32]، كما بدأت تسمح للسفن «الإسرائيلية» بالرسو في الموانئ التونسية المختلفة[33].

حاول الخطاب إبراز التحالف الموضوعي القائم بين الحركة الصهيونية وسلطات الاحتلال من جهة، خلال هذه الفترة، والحركة الوطنية التحررية التونسية والعربية بشكل عام من جهة أخرى، وكان الهدف من التحالف الأول، بحسب الخطاب، عزل الأقلية اليهودية وإبعادها عن الحظيرة الوطنية ومحاباة أفرادها خدمة لمصالحها: فالاستعمار لا يعيش إلا على مبدأ فرق تسد، لذلك لن تتردد إدارة الحماية في تونس من إشعال الخلافات بين المسلمين واليهود، وتحويلها معاركَ دموية كمذبحة بنزرت ومذبحة قسنطينة في الجزائر، وبالتالي إلهاء الحركة الوطنية التونسية في معارك جانبية تؤدي إلى إضعافها[34]. وفي ذلك تعبير عن الالتقاء الموضوعي بين المشروع الصهيوني في فلسطين والمشروع الاستعماري في المغرب العربي عمومًا، لأن الحركة الصهيونية تؤيد الاستعمار، ولا سيما استعمار المغرب العربي[35]. لذلك فإن مساعدة فرنسا نشاط الحركة

(30) الزهرة، 5/ 12/ 1947، مذكرة لجنة الدفاع عن فلسطين إلى الوزير الأكبر.
(31) «رئيس لجنة الدفاع عن فلسطين العربية في السفارة العامة،» الزهرة، 18/ 5/ 1948.
(32) «وزير بني صهيون بصفاقس،» الأسبوع، العدد 182 (28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949).
(33) «دخول الباخرة الصهيونية لميناء بنزرت،» الزهرة، 11/ 5/ 1950.
(34) «تونس بجانب فلسطين،» تونس، العدد 18 (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1948).
(35) «لماذا نطارد الصهيونية،» النهضة، 17/ 12/ 1949.

الصهيونية في تونس كان يرمي إلى إنجاح المشروع الصهيوني في فلسطين لأن نجاحه يعني عدم إثارة قضية المغرب العربي عالميًا[36].

تجسّد ذلك أيضًا في محاربة فرنسا قوى التحرر في تونس وعزلها عن «الحركات العربية التحررية ومقاومة الحكومة لكل نهضة شعبية عربية تعمل للاتصال بالشرق العربي»[37].

أما الحركة الوطنية التونسية فدعمت الفلسطينيين من منطلقات عروبية ودينية وسياسية - تحررية، آخذة في الاعتبار التحالف الذي كان قائمًا بين الاستعمار والصهيونية، وتجسدت تلك المساندة عمليًا في إرسال التبرعات المالية وتحريض السكان على التطوع للقتال إلى جانب الفلسطينيين، كما حاولت فضح النشاط الصهيوني وارتباطه الموضوعي بالاستعمار الفرنسي من جهة، ومحاولة «خلخلة» هذا التحالف على المستوى النظري من خلال تركيز الخطاب على عملية فكّ ارتباط اليهود التونسيين بالصهيونية، فأبرزت اختلاف الصهيونية بصفتها نظرية سياسية عن اليهودية باعتبارها دينًا سماويًا، من ناحية، وركزت على مسألة «مواطنية» اليهود التونسيين غير المرتبطين بالصهيونية ووطنيتهم، من ناحية أخرى.

ثانيًا: تطور مفهوم الخطاب تجاه الصهيونية وموقفه من الأقلية اليهودية في البلاد

1- تطور رؤية الخطاب للصهيونية

يبدو أن الفكرة الصهيونية ظلّت مستعصية على الفهم عند قطاع واسع من السكان التونسيين، خصوصًا من ناحية ارتباطها باليهودية، فأشارت لجنة الدفاع عن فلسطين إلى وصول رسائل عدة إليها تستفسر عن الفرق بين اليهودية والصهيونية، الأمر الذي حداها الى نشر تعريف عن الصهيونية اقتبسته من كتابات

(36) «هل أصبحت تونس يهودية».

(37) المصدر نفسه.

أحد المنظّرين الصهيونيين[38]، تضمن أن الصهيونيين «هم اليهود الذين يعتبرون أنفسهم أعضاء للوطن الصهيوني، وفلسطين في نظرهم هي وطنهم الأوحد ولا يريدون أن يظلوا غرباء عنه... [و] الذين آمنوا بقوميتهم الصهيونية، ولا يرضون عنها بديلًا، وأن فلسطين وطنهم الذي يريدون العودة إليه، لا كنازحين أجانب، بل كعائدين إلى مسقط رؤوسهم».

أبرز الشيخ الفاضل بن عاشور الخلفية التي قوّم بها التونسيون المشكلة اليهودية في البداية باعتبارها «مشكلًا عالميًا يتطلب المواساة والإنقاذ»، إلا أن الدعاية الصهيونية نزعت إلى «مزج قضية مشكلة اليهود العالمية بقضية فلسطين في حين أن العرب كانوا يعملون على فصل كلا القضيتين عن بعضهما البعض»، ومن هنا انطلقت المشكلة بين اليهود والعرب عامة بحسب رأيه[39]. علاوة على ذلك، تعددت قراءات التونسيين للصهيونية بصفتها فكرة وحركة سياسية، وفي النتيجة نلاحظ تعدد المقاربات في شأنها، من ذلك المقاربة التي تعتبر الصهيونية نظرية ذات نزعة استعمارية. وكان بن عاشور قد بيّن حدود الارتباط «الجوهري» للصهيونية بالاستعمار وأرجعه إلى وعد بلفور[40]. وعززت الممارسات العنيفة التي مارسها الصهيونيون ضد الشعب الفلسطيني (مذابح وقتل عشوائي للأبرياء وتشريد نحو نصف مليون من العرب عن ديارهم بين عامي 1947 و1948) اقتناع أغلبية القادة السياسيين بأن جوهر الصهيونية مبني على «نزعة دموية استعمارية من البداية»[41]، لكنها استعمار من نوع جديد «لم تعرف الإنسانية شبيهًا له»[42]، وهي «حركة استعمارية اعتدائية»[43] و«نوع من الاستعمار أشدّ وأقسى بكثير من كل ما

(38) «لماذا نطارد الصهيونية».

(39) محمد الفاضل بن عاشور، فلسطين الوطن القومي للعرب (تونس: نشر علي الجندوبي، 1948)، ص 39-40. انظر أيضًا: «منظمة الأمم تخيب أمل المسلمين،» الأسبوع، العدد 88 (7 كانون الأول/ديسمبر 1947).

(40) ابن عاشور، ص 5.

(41) Ahmed Ben Mustapha, *Pourquoi les arabes n'ont pas vaincu Israël* (Tunis: Ed de la Jeune Tunisie, 1949), p. 5.

(42) المصدر نفسه.

(43) المرآة، 22/ 4/ 1947.

عرف عنه لحد الآن»[44]، تعمل على «محق وإبادة العنصر العربي من تلك الأرض وإحلال النازحين من اليهود محلهم»[45]. أما بالنسبة إلى علاقة الصهيونية بالدين فظل تواتر هذه العلاقة في ثنايا الخطاب متواصلًا، لكن مع التركيز على الطبيعة الاستعمارية: «الصهيونية حركة دينية استيلائية غايتها الاستيلاء على بلاد العرب وهدم كيان الدين الحنيف في الحاضر»[46]، كما أنها «رابطة عنصرية ودينية... أشدّ من النازية خطرًا لأن النازية عصبية عنصرية فقط، أما الصهيونية فهي عصبية تقوم على العنصر والدين في آن واحد»[47].

نُشرت مرارًا، خلال هذه الفترة، كتابات أكدت أن الصهيونية صنو النازية، فالصهيونية «كالنازية قوة من قوى الشر والعدوان يجب أن تتظافر [كذا] جهود الأمم المخلصة للمبادئ العادلة على سحقها ووأدها في مهدها قبل أن يستفحل داؤها ويتعاصى علاجها ودواؤها»[48]، ومرة أخرى هي «أشد من النازية خطرًا»[49]، وتشبه في ادعاءاتها أحلام النازيين[50]، لذلك اعتُبرت «الصهيونية مبدأ هدّامًا»[51]. وانطلاقًا من ذلك كله اعتبرت «لجنة الدفاع عن فلسطين العربية أن «كل صهيوني هو... عدو محارب للتونسيين، معتديًا... راميًا إلى اقتطاع عضو حي من جسم العروبة وحصن الإسلام»[52]، وارتباطًا بالتعريفات السابقة أبرز الخطاب طبيعة المشروع الصهيوني وبعض أبعاده الاستعمارية التوسعية، «سوف لن تقتنع الدولة الجديدة بما أوتيت من حق محدود، وسوف تتوسع توسعًا استعماريًا بغيضًا فيما

---

(44) النهضة، 12/ 1/ 1949.

(45) المصدر نفسه.

(46) الزهرة، 7/ 12/ 1947، اجتماع عظيم في جامع الزيتونة المعمورة، من كلمة الفاضل بن عاشور في اجتماع جامع الزيتونة.

(47) «الصهيونية قوة من قوى الشّر،» الزهرة، 16/ 6/ 1948.

(48) الزهرة، 10/ 6/ 1948.

(49) الزهرة، 7/ 12/ 1947، من كلمة الفاضل بن عاشور في اجتماع جامع الزيتونة.

(50) الحبيب بورقيبة، تونس وقضية فلسطين (تونس: كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، [1966])، ص27.

(51) محمد الصادق بسيس، في: الزهرة، 10/ 3/ 1948.

(52) النهضة، 17/ 12/ 1949.

حولها من ممالك»[53]. وتكرر تبيين ارتباط البعد الاستعماري بالبعد الديني: «الصهاينة لا يرغبون في السيطرة على فلسطين فقط، فإذا تمكنوا من بناء دولتهم فإنهم سيقومون بتوسيعها حتى إلى السعودية وستسقط مكة يومًا بأيديهم»[54]. بالنتيجة، تتجاوز الحدودُ الجغرافية للمشروع الصهيوني فلسطينَ، بحسب الخطاب، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور تباينات من حيث تصور الخطاب للحدود القصوى للمشروع الصهيوني، فبرزت في شأن ذلك رؤى عدة، منها التي تعتبر أن للمشروع أبعادًا أخرى عدة، أو كما ذكر بعضهم أن مطامح الدولة الصهيونية غير مقصورة على «فلسطين وحدها وإنما تلك خطوة أولى للاستيلاء على فلسطين من حدود مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق حتى خليج فارس، وهو ما يطلق عليه اليهود اسم «أرض إسرائيل»»[55]، ذلك أن الدولة اليهودية الكبرى تمتد على مساحات شاسعة ولا حدود لها، «كل الأرض التي تحيطها تركيا وإيران والحجاز ومصر»[56].

2- تطور موقف الخطاب من الأقلية اليهودية

طرحت مسألة انتماء التونسيين وهويتهم بقوة خلال هذه الفترة، ولا سيما مع تأسيس جامعة الدول العربية والإعلان عن مشروع الاتحاد الفرنسي الذي سعى إلى إدماج التونسيين في «الرابطة الفرنسية»[57]، فدفع هذا باتجاه تأكيد الهوية

---

(53) الأسبوع، العدد 88 (7 كانون الأول/ ديسمبر 1947).

(54) من خطاب الشاذلي بلقاضي، ورد في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 198, folio 161.

(55) بسام، «سرّ نجاح اليهود،» المرآة، 22/ 4/ 1947.

(56) «دمعة على فلسطين،» المرآة، 2/ 12/ 1947.

(57) استمرت الكتابات التي تتصدى لهذا المشروع حتى أواخر عام 1948 في صحف عدة باللغة الفرنسية مثل صوت التونسي والرسالة، وبالعربية في الإرادة والحرية والزهرة. تبرز المقالات رفضها المشروع. انظر: Hager Gafsi, «L'Union française et les réactions en Tunisie au lendemain de la 2ème guerre mondiale (1945-1952)» (Mémoire pour le certificat d'aptitude à la recherche, faculté des sciences humaines et sociales, université de Tunis, 1988), et Selwa Zangar, «La Tunisie et l'union française: Position nationaliste et positions coloniales, 1946-1951,» *Revue d'histoire maghrébine*, vol. 19, nos. 67-68 (1992), pp. 304-318.

العربية الإسلامية لتونس[58]، أكثر فأكثر. وبالتوازي، طرحت بإلحاح مسألة انتماء اليهود القانوني إلى تونس، خصوصًا بعد اشتداد حماستهم للمشروع الصهيوني والنشاط لمصلحته.

أ- الأقلية بين الانتماء إلى تونس والتماهي مع المشروع الصهيوني

اعتبر أحد الكتاب أن الصحف التونسية وأغلبية القادة السياسيين كانت تحبذ إرضاء اليهود التونسيين باعتبارهم مواطنين، وكانوا ينأون عن القيام بما «يؤلمهم أو يجرح إحساسهم من قضية فلسطين»[59]، وتلك حقيقة عبّرت عن موقف الخطاب من اليهود التونسيين الذي شدد سابقًا على مثل هذه العلاقة الطيبة التي ربطت المسلمين باليهود الذين كانوا يعيشون في وئام في تونس قبل بروز الصهيونية، غير أن اختيار اليهود فلسطين لتكون قاعدة دولتهم أدى إلى بروز هذا التباين الشديد بين الطرفين[60]، وأكدت أغلبية أعضاء الديوان السياسي، في معظم خطبها هذا المعنى، ولا سيما في المناسبات العامة التي يكون الخطباء فيها من التيار الديني داخل الحزب[61].

حلّل الحبيب بورقيبة طبيعة هذه العلاقة بدقة وأبرز دور الدعاية الصهيونية في إفسادها، وأوضح أن الصهيونية «نالت أكبر النيل من هذه العلاقات القديمة» لأنها أوجدت لدى اليهود، خصوصًا الشبان منهم، «عقلية استعمارية قوامها

---

(58) اضطرت اتجاهات لا تقر بهذا الانتماء إلى تأكيده، على الأقل سياسيًا، لأن العكس من ذلك كان سيعني قبولها موضوعيًا بالاتحاد الفرنسي الذي تختلف مع أبعاده السياسية، ولا تختلف مع توجهاته الحضارية، الأمر الذي برز بعد الاستقلال.

(59) «يجب أن تبقى فلسطين عربية،» اللواء، العدد 13 (28 نيسان/ أبريل 1950).

(60) الزهرة، 5/ 12/ 1947، من مذكرة لجنة الدفاع عن فلسطين إلى دولة الوزير الأكبر. انظر أيضًا: بورقيبة، تونس، ص 24-25.

(61) من ذلك أن عزوز الرباعي أحد أبرز الشباب الدستوري الجديد ألقى كلمة في الاجتماع العام الذي التأم في مدينة سوسة قبل وصول الفاضل بن عاشور الذي كان سيلقي محاضرة عن فلسطين، ومما جاء في كلمته «إن التونسيين والعرب لا يكنّون الحقد والكره لليهود التونسيين إذا كان هؤلاء بعيدين عن النشاطات الصهيونية»، مذكرة أمنية مؤرخة في 16/ 1/ 1948، وردت في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 963, carton 2873, N.F.

الصلف واحتقار أهل البلاد والكبرياء العنصري»، الأمر الذي جعل «موقف الجاليات اليهودية دقيقًا وسط الشعوب العربية بأفريقيا الشمالية» وسيحمل تلك الشعوب على الاقتناع بكون «اليهود عنصرًا أجنبيًا داخل الأمة ولا سبيل لإدماجه أو الاطمئنان إليه مما يدعو إلى الضرب على يده توقيًا من شرّه، وهكذا فإن الصهيونيين هم الذين جلبوا بذور العنصرية وأقحموها في شعوب ليس في العالم من هو أشد إكرامًا منها للضيف ولا أكثر سماحة»[62]. وفي النهاية، فإن ذلك أبرز ما كانت تسعى إليه الحركة الصهيونية وتروّج له كي يغادر اليهود إلى فلسطين؛ الأرض الموعودة لإنشاء «الوطن القومي» المنشود، الأمر الذي عملت على إنجاحه الحركة الصهيونية بوسائل مختلفة بحسب الأوضاع. وإن كانت اعتمدت تلك الوسيلة في تونس، فإنها عمدت إلى ممارسة العنف والإرهاب ضد اليهود ومصالحهم ومؤسساتهم في بلدان عربية أخرى ربما كانت أوضاعها السياسية أكثر ملاءمة من تونس لممارسة الإرهاب وإيجاد مناخ من الاختناق، كي يترك اليهود البلدان التي عاشوا فيها مئات السنين والهجرة إلى الأرض الموعودة[63].

طرحت مسألة «وضع» الأقلية اليهودية في تونس مجددًا بقوة في عام 1946، ولا سيما في إطار نضال التونسيين لمصلحة فلسطين والتضامن مع شعبها، وبرزت تباينات حادة أحيانًا في مضمون موقف الحزبين الدستوريين من هذه القضية، وفي شأن السلوك الذي يجب أن يعتمد تجاه الأقلية اليهودية على المستوى الاقتصادي والسياسي، بل إن التباينات تلك برزت حتى داخل الحزب الواحد، ولا سيما داخل الحزب الدستوري - الديوان السياسي، فبدأ الخطاب خلال هذه المرحلة يراجع بعض المفاهيم المتعلقة باليهود والصهيونية بحكم التطورات التي عرفتها المنطقة، مثل الممارسات الصهيونية الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني، وممارسات الحركة الصهيونية في تونس وتحالفها الموضوعي مع الاستعمار بشكل عام[64]، ثم صدور قانون العودة الذي أتاح لكل يهودي، مهما

---

(62) بورقيبة، تونس، ص 25.

(63) عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 81-87، حيث يقدم نماذج من ذلك الإرهاب.

(64) تعدّ قطاعات واسعة من الرأي العام في تونس أن اليهود، بحكم كونهم أقلية، محظوظون =

تكن جنسيته، الهجرة إلى فلسطين والحصول على الجنسية الإسرائيلية آليًا[65]، أي القانون الذي أكد «إسرائيلية» اليهودي خارج «إسرائيل» وانتماءه إلى تلك الدولة، واعتبار اليهود جاليات أجنبية في البلد الذي يقيمون فيه، ما يعني حماية «إسرائيل» مصالح اليهود في العالم ورعايتها لهم وسيادتها عليهم. وفي ضوء ذلك، عكف بعض الكتاب السياسيين على إعادة النظر في مسألة انتماء اليهود التونسيين إلى البلاد وفي حقوقهم كتونسيين[66]، فاعتبر بعضهم أن التفريق بين اليهودي والصهيوني خطأ فادح، ولام الدول التي عاملت يهود بلادها «مواطنين»، ذلك أن هؤلاء جواسيس: «رتلًا خامسًا داخل البلاد العربية يعملون على إفساد الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية»[67]. وبناء عليه، اعتُبرت الأقلية اليهودية في تونس فئة «عائقة باعتبارها قد خرجت عن الدولة التونسية وعملت من أجل تأسيس الوطن الصهيوني، وهو ما يعتبر تآمرًا صريحًا على أمن الدولة التونسية... فمحاولة التنصل من الجنسية التونسية هو إجرام كبير»[68]، لذلك أكّد الخطاب ضرورة أن «يتبرأ يهود البلاد التونسية، بصفتهم تونسيين، من الصهيونية جهارًا»[69]، لأن اليهودي «لا يستطيع أن يكون قوميًا تونسيًا ويهوديًا صهيونيًا في وقت واحد»[70].

هكذا، شدد الخطاب على ضرورة التمييز بين اليهود الصهيونيين «الذين يؤيدون الصهيونية ويفضلون جنسيتها على جنسية بلدهم الأصلي»، واعتبروا «أن لا علاقة لهم بالبلاد التونسية والشعب التونسي»، فهم «ليسوا منا ولسنا منهم»،

= بالاستعمار الفرنسي في تونس «فهو لا يخاف منهم ويطمع فيهم». انظر: تونس، العدد 18 (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1948).

(65) تأكد ذلك بصيغة أخرى في دستور «إسرائيل» الذي يعتبر أن كل يهودي في العالم مواطن إسرائيلي يحمل جنسيتها، ما لم يرفض ذلك خلال عام واحد.

(66) يعدّ اليهودي في تونس من أهل الذمة، وتغاضى الاستعمار الفرنسي عن هذا الوضع وأبقى عليها.

(67) «وزير بني صهيون بصفاقس».

(68) الزهرة، 5/ 12/ 1947، من مذكرة لجنة الدفاع عن فلسطين إلى الوزير الأكبر.

(69) محمد الصادق بسيس، في: الزهرة، 10/ 3/ 1948.

(70) المصدر نفسه.

واليهود غير الصهيونيين الذين تأكدت وطنيتهم وانتماءهم إلى البلاد. وجسّد الاتحاد العام التونسي للشغل ذلك عمليًا، انطلاقًا من كونه منظمة وطنية «يمثل كل التونسيين بغضّ النظر عن ديانتهم»[71]. وضم الاتحاد بالفعل في صفوفه بعض اليهود وشارك بعضهم في مسيرة 1 أيار/ مايو 1947، ورفعوا لافتات تحمل شعارات الاتحاد كتبت بالعربية والعبرية، الأمر الذي أثار دهشة الصحافة الفرنسية في تونس وتعجّبها[72].

يمثّل هذا الخطاب بعض قادة الاتحاد العام التونسي للشغل الفاعلين، ويتناغم مع توجهاتها وكذلك مع الحزب الحر الدستوري التونسي - الديوان السياسي، فأكّد فرحات حشاد[73] أن الاتحاد «هو إطار لكل التونسيين مسلمين ويهودًا»[74]، لذلك من الظلم أن «يضطهد يهود تونس لأجل يهوديتهم وهم وطنيون»[75]. وفي السياق نفسه رأى صالح بن يوسف اليهود التونسيين «رعايا للباي يجب أن يوضعوا على قدم المساواة مع المسلمين التونسيين ولا يجب التعرض لهم»[76]. وتجسّد هذا الحرص في سعي بعض الشِعب الدستورية في داخل البلاد إلى حماية اليهود والسهر على أمنهم ورعايتهم[77]. ورأت الأوساط الأمنية الفرنسية أن ذلك الموقف

---

(71) مقابلة مع السيد النوري بودالي في بيته في حمام الأنف، صيف عام 2004.

(72) كان عددهم محدودًا جدًّا، وفي بعض القطاعات كإصلاح الأحذية وصناعتها، بحسب شهادة النوري بودالي.

(73) فرحات حشّاد (1914-1952): ولد في جزيرة قرقنة. درس في المدرسة العربية الفرنسية. عمل في قطاع النقل إداريًا ومارس العمل النقابي. ألّف النقابات المستقلة في الجنوب وعمل مع مجموعة من النقابيين في القطاعات المختلفة لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في كانون الثاني/ يناير 1946. تولى أمانته العامة حتى اغتياله في عام 1952. كان له شأن متميز في الحركة الوطنية التونسية وساهم في التعريف بها في المحافل النقابية الدولية.

(74) «لا تعجبوا ولا تندهشوا،» النهضة، 4/ 5/ 1947.

(75) محمد الصادق بسيس، في: الزهرة، 10/ 3/ 1948.

(76) من تقرير أمني مؤرخ في 23/ 12/ 1947، ورد في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 645, carton 308, folio 130.

(77) مثال ذلك أن الشعبة الدستورية بالكاف قررت حراسة الحي اليهودي في المكان ليلًا، وعيّنت لهذا الغرض مناضلين دستوريين. مذكرة أمنية مؤرخة في 14/ 6/ 1948، وردت في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 229, carton 1904 (2), dossier 3, folio 770.

المتّسم «بالتعقل والحكمة» ساعد إلى حد بعيد في حفظ الهدوء في البلاد[78]. أما اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري فرأت أن موقف أمين عام - الديوان السياسي كان يرمي إلى تحقيق هدفين أساسيين: مضاعفة هيبة حزبه ونفوذه عند الرأي العام التونسي من ناحية، ورفع درجة شعبيته شخصيًا من ناحية أخرى[79].

في الواقع، لم يكن ذلك ما سعى إليه صالح بن يوسف بل العكس صحيح، أي إن ذلك عبّر عن قناعته ولم يكن موقفًا ظرفيًا آنيًا، فموقفه ذلك قلّص شعبيته لدى الرأي العام العربي المسلم في تونس، خصوصًا في فترة كتابة التقرير الأمني. إذ كان الرأي العام معبّأ ضد اليهود في تونس وفي غيرها، ولم يفرّق، في الأغلب، بين اليهودي والصهيوني. فكان كل يهودي في نظر أغلبية التونسيين المسلمين صهيونيًا، وذلك نتيجة تدني الوعي الثقافي والسياسي العام في البلاد، إضافة إلى ممارسات اليهود التونسيين وسلوكهم تجاه التونسيين، ولا سيما الربا على نطاق واسع، علاوة على تعاطفهم مع المشروع الصهيوني. لذلك فإن الهدف الحقيقي، على ما يبدو، للأمين العام للحزب آنذاك كان يرمي إلى غايات سياسية أخرى، مثل محاولة كسب ودّ اليهود التونسيين، خصوصًا النخبة السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية، لكسب تأييدها للحزب وله شخصيًا، وعدم إلهاء البلاد في صراعات «هامشية» ربما تمنح سلطات الحماية فرصة ممارسة مزيد من القمع ضد السكان والحزب، واستغلال الفرصة لتحميل هذا الأخير مسؤولية الحوادث بسبب انتشاره وجماهيريته، ومن ثم «الإجهاز عليه»[80]، علاوة عن كونه محاولة إرضاء بعض اليهود الذين كانوا متعاطفين أصلًا مع الحزب وطمأنتهم[81].

---

(78) من تقرير أمني مؤرخ في 23/ 12/ 1947، ورد في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 645, carton 308, folio 130.

(79) المصدر نفسه.

(80) تقرير أمني شهري مؤرخ في 27/ 5/ 1948، ورد في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 221, carton 1897(B), dossier unique.

يورد التقرير أن قادة الديوان السياسي أعطوا تعليمات صارمة لأنصارهم، ولا سيما في جامع الزيتونة، لإحباط أي عمل أو إجراء يتخذه الفاضل بن عاشور بمناسبة زيارة رجل الدين اليهودي شوارتز.

(81) تقرير أمني مؤرخ في 24/ 4/ 1948، ورد في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 254.

على الرغم من ذلك كله، فإن موقف صالح بن يوسف الذي اتخذه في شأن اليهود لا يتناقض وموقفه من القضية الفلسطينية أيضًا. إذ كان يعتبر قضية فلسطين من القضايا العالمية التي أوجدها الاستعمار. وعلى هذا الأساس أكد ضرورة «الكفاح والجهاد ومدّ إخواننا عرب فلسطين بيد المساعدة» لكن مع ضرورة الحفاظ على «صداقة العنصر الإسرائيلي المساكن لنا» بشرط أن لا «يظهِر العداء لنا وما لم يمد يده للصهيونيين... (عندها) سيجد منا كل عطف ولين»[82].

تجسّد تلك الرؤية، في الواقع، وجهة نظر أغلبية أعضاء القيادة العليا للحزب الحر الدستوري - الديوان السياسي[83]، على حين كان الاتجاه الزيتوني في الحزب[84]، بقيادة الفاضل بن عاشور[85] والشاذلي بلقاضي[86]، لا يمانع في تشجيع «المناوشات ضد اليهود التونسيين» وإلى تعقّبهم وحتى تعنيفهم، وينبع

(82) الزهرة، 7/ 12/ 1947.

(83) كان ذلك موقف أغلب الأعضاء المؤسسين للديوان السياسي، إذ تدخل صالح بن يوسف والبحري قيقة والطاهر صفر لتأكيد الأخوّة «العربية- اليهودية» بعد أن تعرّض بعض اليهود للعنف اللفظي وحتى الجسدي إبان إضراب 3/ 9/ 1934 نتيجةِ عدم إضراب بعضهم مع المسلمين للاحتجاج على إبعاد الوطنيين، على الرغم من أن بعض اليهود قد أبعد أيضًا. انظر: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 98, carton 1708, dossier 2, folio 639.

(84) نقول الاتجاه الزيتوني في داخل الحزب الدستوري - الديوان السياسي لأن موقفه لم يكن متجانسًا في شأن هذه المسألة ومسائل أخرى، ومن أمثلة ذلك محمد الصادق بسيس الذي تطوّر إدراكه للصهيونية.

(85) الفاضل بن عاشور (1909-1970): ابن الشيخ الطاهر بن عاشور. درس في الزيتونة وفي المدرسة العليا للغة والآداب العربية وفي كلية الآداب في الجزائر. درّس في الجامع وتولى إدارة الخلدونية ومعهد البحوث الإسلامية فيها. تولى مناصب عدة دينية وعلمية وإدارية. كان الرئيس الفخري للاتحاد العام التونسي للشغل حين تأسيسه. عمل في قيادة الحزب فترة وجيزة واختلف مع صالح بن يوسف. كان من أبرز الذين حفزوا الشباب على التطوع للقتال إلى جانب الفلسطينيين والتبرع لهم بالمال. ألقى محاضرات في العاصمة وخارجها للتعريف بالقضية الفلسطينية أصدرها في ما بعد في كتاب.

(86) الشاذلي بلقاضي: ولد في عام 1903 في تونس. تخرج في جامع الزيتونة ثم درّس فيه. تولّى إدارة مجلة الزيتونية وعمل مديرًا للمدارس الزيتونية. عمل في المجال السياسي في إطار الحزب الدستوري - اللجنة التنفيذية، ونشط في الحركة «المنصفية»، ثم في الحزب الدستوري - الديوان السياسي لكن سرعان ما عزل. كان من الذين حرّضوا الشباب التونسي على التطوع للقتال إلى جانب الفلسطينيين والتبرع لهم بالأموال.

موقفه هذا من فهمه للصهيونية وارتباطها بالدين اليهودي، وعبّر عن هذا الموقف في مناسبات عدة.

إن كان موقف الحزب الدستوري - اللجنة التنفيذية واضحًا في شأن ضرورة مقاطعة اليهود اقتصاديًا، فإن عدم وضوح مواقف الديوان السياسي وتذبذبها كانا ميزة أساسية لعناصر هذا الحزب القيادية، الأمر الذي جعل مواقف الحزب في شأن طريقة التعامل مع اليهود التونسيين أكثر ضبابية[87]، وبرز عدم التجانس هذا على مستويات تنظيمية عدة، قيادة وقاعدة وقادة جهويون. إذ أكد المنجي سليم[88] في اجتماع إلى أعضاء الحزب في مدينة القيروان ضرورة التزام الهدوء، ولا سيما تجاه اليهود[89]، في حين طالب في اجتماع آخر في منطقة أخرى باعتماد سلوك مناقض للسلوك الأول تمامًا، أي ضرورة «وضع حدّ لكل علاقة تجارية مع اليهود حتى لا يتمكن هؤلاء من إرسال الأموال للصهيونيين بفلسطين»[90]. وعلى الرغم مما اتسم به موقف المنجي سليم من تناقض، فإن موقف صالح بن يوسف كان شديد الوضوح في شأن هذه المسألة، لأنه أوصى أعضاء لجنة الدفاع عن فلسطين بالحدّ من نشاطهم ودعايتهم لفائدة فلسطين، ورفض الشاذلي بلقاضي ومحمد الصادق بسيّس هذا الأمر، معتبرين أن الدعاية التي يقومان بها تُدرج في إطار ديني صرف، فالقضية الفلسطينية هي قضية دينية في الأساس[91]، ما يشير إلى وعي المسؤول الأول في الحزب آنذاك الانعكاسات السياسية السلبية للموقف

---

(87) سمير البكوش، «صدى القضية الفلسطينية بتونس وصراع القوى السياسية حولها 1947-1948»، روافد، العدد 6 (2001)، ص 31-60.

(88) المنجي سليم: (1909-1964) درس في الصادقية ومعهد كارنو وفي كلية الحقوق في باريس، ثم عاد إلى البلاد واشتغل بالمحاماة في العاصمة. ناضل في جمعية طلبة شمال أفريقيا وفي جمعية نجمة شمال أفريقيا. تولى مهمات عدة بعد الاستقلال، منها سفير تونس في الأمم المتحدة ووزيرًا للخارجية.

(89) ورد في تقرير مؤرخ في 22/ 5/ 1948: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 299, dossier 3, folio 634.

(90) تقرير من المراقب المدني ببنزرت مؤرخ في 1/ 6/ 1948 عن الاجتماع الذي نظمه المنجي سليم في جامع منزل عبد الرحمن بتاريخ 22/ 5/ 1948، ورد في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 199, carton 1872, dossier 1, folio 144.

(91) البكوش، ص 40.

العدائي تجاه اليهود على الحركة الوطنية، ولم يكتف بذلك، بل أرسل بيانًا إلى بعض الشِعب الدستورية في الداخل يطلب فيه عدم الاعتداء على اليهود وعدم استفزازهم أو الرد على استفزازاتهم وعدم مقاطعتهم[92].

برز عدم التجانس في موقف الدستوريين - الديوان السياسي، على مستوى حركة التضامن أيضًا، إذ نلاحظ وجود «تيار» التزم الخط السائد للقيادة الذي كان يمثله صالح بن يوسف وبعض القادة الميدانيين، مثل علي الزليطني[93] وقادة جهويين فاعلين، خصوصًا في صفاقس وسوسة ونابل[94]، التزموا هذا الخطّ وحاولوا إيجاد تبريرات للحدّ من المدّ التضامني، في حين عمل قادة جهويون آخرين، ولا سيما من المنظمات الشبابية والطالبية[95]، علاوة على قادة ميدانيين في العاصمة وبعض الجهات في داخل البلاد، على التغاضي عن التعليمات الحزبية وتمادوا في مقاطعة التجار اليهود وعدم التعامل معهم[96]، بل وصل الأمر ببعضهم إلى تهديد التجار التونسيين الذين ترددوا في إغلاق محلاتهم يوم الإضراب[97]، وواصل هؤلاء جمع التبرعات لمصلحة الفلسطينيين على الرغم من رغبة بعض القادة الحزبيين في توظيف تلك التبرعات لمصلحة الحزب، خصوصًا إرسالها إلى الحبيب بورقيبة الموجود في

---

(92) تقرير مؤرخ في 9/ 6/ 1948 من المقيم العام بتونس إلى وزارة الخارجية، ورد في:
[I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 504, dossier 1, folio 188.

(93) علي الزليطني: ولد في حومة السوق (جربة) في عام 1914. عمل في الميدان التجاري. ناضل في الحزب الدستوري - الديوان السياسي في جربة وكان رئيسًا للجامعة الدستورية في المكان ثم انتقل إلى تونس. اعتقل في حوادث نيسان/ أبريل 1938 وحوكم وسجن وأُبعد مرات عدة. ساهم في المقاومة المسلحة في عام 1952. انظر في شأن موقفه ما ورد في تقرير أمني مؤرخ في 17/ 10/ 1947:
[I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 99.

(94) نذكر هنا خصوصًا الهادي شاكر من صفاقس.

(95) الشبيبة الكشفية في قابس: من تنظيمات الحزب. عملت بطاقاتها كلها لإنجاح مقاطعة التجار اليهود.

(96) من أمثلة ذلك مقاطعة الشعبة الدستورية منزل تميم للتجار اليهود بالجهة على الرغم من تعليمات الديوان السياسي بعدم المقاطعة. انظر: تقرير المقيم العام بتونس إلى وزير الخارجية، ورد في:
[I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 197, carton 1870, dossier 3, N.F.

(97) ذكرت التقارير الأمنية أن الأخوين محمد علي والهادي الورتاني حذّرا أصحاب المحلات التجارية الكائنة في باب منارة وباب الجديد في العاصمة من مغبّة عدم المشاركة في الإضراب تلبية لدعوة أساتذة الزيتونة، على الرغم من رفض الديوان السياسي الذي ينتمي إليه الأخوان الورتاني تنفيذ الإضراب.

القاهرة[98]، أو بحجّة أن الحزب بحاجة إلى المال أكثر من الفلسطينيين[99]. وتُظهر تلك الممارسات دلائل إضافية على عدم تجانس موقف الدستور الجديد، لا من قضية فلسطين بالذات، وإنما من فهم هؤلاء وأولئك للصهيونية وإدراك علاقة اليهود بها. إذ برز تيار يمثل القادة الدستوريين ميّز بوضوح الصهيونية كفكر سياسي من اليهودية كدين، وعلى هذا الأساس، لم يعتبر جميع يهود تونس صهيونيين. وضم هذا التيار أفرادًا من التيار الزيتوني[100]، في حين لم يفرق عدد محدود من القادة الدستوريين، وأغلبه من الزيتونيين وبعض القادة الميدانيين والكوادر الوسطى في العاصمة وبعض الجهات، بين الصهيونية واليهودية، فهما من وجهة نظرهم وجهان لعملة واحدة. واستند هذا التيار في فهمه ذاك إلى مرجعية دينية، في حين استند التيار الأول إلى مرجعية سياسية وفكرية كانت تستمد أصولها من فكرة التنوير والمواطنة فكريًا، أما سياسيًا فراهن هذا التيار على «وطنية» اليهود الذين يمكن أن يشكّلوا رافدًا للحركة الوطنية، ولئن بدا هذا صحيحًا على المستوى النظري، فإننا لا نجد ما جسّده ميدانيًا في الواقع السياسي التونسي منذ الاحتلال إلى الاستقلال. فلم يبرز في البلاد التونسية «تيار» من اليهود التونسيين الوطنيين الذين تفاعلوا مع القضايا الوطنية تفاعلًا إيجابيًا إلا بشكل محدود جدًّا. وعلى الرغم من مراهنة الحزب الدستوري على هؤلاء فإننا لا نعثر على ما يفيد بوجود عناصر يهودية دستورية مناضلة وفاعلة سياسيًا لمصلحة القضية الوطنية التونسية. كما لا نعتقد أن وجود ثلاثة رأسماليين يهود[101]

---

(98) هذا ما دعا إليه المنجي سليم في أثناء اجتماعه بالدستوريين في منزل عبد الرحمن في 22/ 5/ 1948 في جامع المكان. تقرير مؤرخ في 1/ 6/ 1948 من المراقب المدني ببنزرت إلى المقيم العام، ورد في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 199, carton 1873, folio 144.

(99) صرح علي الزليطني أنه «ورغم الاضطرابات فإن وضع الفلسطينيين أفضل من وضع التونسيين وبالنتيجة ففلسطين ليست بحاجة لمساعدة التونسيين إضافة إلى أن الوطنيين لا يؤاخذون اليهود التونسيون». تقرير أمني مؤرخ في 17/ 10/ 1947، ورد في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 99.

(100) في الواقع، كان هذا الفهم أو التيار موجودًا منذ ثلاثينيات القرن العشرين، لكنه اتسع منذ أواسط الأربعينيات والتحقت به عناصر جديدة كانت تفهم القضية الفلسطينية على أساس ديني، نذكر منهم محمد الصادق بسيس.

(101) لا يوجد في الواقع ما يشير إلى أنهم انتموا إلى أي من الأحزاب الوطنية، في حين كان أحدهم من قادة منظمة الأعراف، وكان عدد اليهود في الحزب الشيوعي التونسي وقيادته بارزًا، وقد أبعد =

«التحقوا» بالمعركة الوطنية في بداية الخمسينيات مؤشّر إلى وجود تيار سياسي يعبّر عن الطموحات الوطنية التونسية في صلب الأقلية اليهودية التونسية[102]. كما لم يبرز تيار يهودي تونسي عادى صراحة الصهيونية وناضل ضدها في أي وقت من الأوقات، كما كانت الحال في بعض الدول العربية[103]. ويبدو أن قيادة الدستور الجديد أحسّت مبكرًا بقوة الحركة الصهيونية وعلاقة التحالف التي تربطها بالغرب عمومًا، و«تواجد» كثير من أفرادها قريبًا من سلطة القرار في تلك الدول، بل إنها فهمت الخطاب السائد آنذاك على المستوى الدولي سياسيًا ونقابيًا، وهو خطاب كان يؤيد الصهيونية ودولة «إسرائيل» «فعدّلت» قيادة الحزب بعض مواقفها الحماسية التي برزت خلال «معركة التقسيم»[104] وأدركت ضرورة اعتماد خطاب غير معادٍ لليهود والصهيونية على الأقل مع تأكيد «مواطنية» اليهود التونسيين، ويظهر أنها نجحت في كسب الأطراف الدولية، أما على الصعيد الوطني فظلّ الانقسام سائدًا في الحزب الدستوري - الديوان السياسي، في شأن الموقف من الصهيونية و«إسرائيل».

ب- قضية إدماج اليهود التونسيين في قطاع الوظيفة العمومية

في خضمّ الصراع الذي كان يحدث في فلسطين وانعكاساته في تونس طرح النقابي محمود الخياري[105] قضية توظيف اليهود التونسيين في الإدارة التونسية[106]، فأدى ذلك إلى نقاشات ومجادلات حادة بين الأطراف الوطنية،

= أعضاء من قيادة الحزب إلى أقصى الجنوب في الثلاثينيات والخمسينيات، ومنهم يهود.

(102) بحسب التعداد العام للسكان في تونس لعام 1946 بلغ عدد اليهود 70.971. انظر: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 597, carton 36, dossier 3, folio 160-161.

(103) من حديثنا مع جورج عدة في منزله في العاصمة في 5/ 10/ 2004. نستثني هنا الحركة الشيوعية في تونس التي كان لها موقف معادٍ للحركة الصهيونية، وتغيّر ذلك سياسيًا ونظريًا بعد اعتراف الاتحاد السوفياتي بـ «إسرائيل».

(104) من ذلك موقف الحبيب بورقيبة، ولا سيما موقفه من الصهيونية، وغيره من قادة الدستور قبيل إعلان التقسيم.

(105) محمود الخياري: ولد في 16/ 6/ 1911، عمل وزيرًا للفلاحة بين 15/ 4/ 1956 و1/ 10/ 1957 ممثلًا عن الاتحاد العام التونسي للشغل. قبل الاستقلال كان رئيسًا لجامعة الموظفين التونسيين.

(106) كان اليهود يعملون في الوظيفة العمومية التابعة للإقامة العامة وبلغ عددهم 320 =

تواصلت حدتها إلى درجة أن فرحات حشاد تدخّل شخصيًا لإيقاف النقاش بل «التشاجر»، كما وصفه، لأن «مواصلته قد توسّع في شقة الخلاف الذي قد يؤدي إلى عكس ما نرمي إليه من توحيد الجهود لازدهار بلادنا»[107]. طرحت هذه القضية من زاويتين:

- نقابية: اعتبرت الجامعة العامة للموظفين أن للتونسيين جميعًا، مسلمين ويهودًا، الحق في تولي جميع الوظائف من دون استثناء اعتمادًا على ما جاء في قانونها الأساسي، إضافة إلى «أن المبدأ النقابي لا يعترف بالفروق الدينية»، في وقت كان فيه اليهود محرومين من العمل في وظائف عدة عليا، وهو أمر كرّسته إدارة الحماية منذ سيطرتها على البلاد ولم ترغب في تجاوزه، لذلك آن الأوان لطرح هذا المطلب[108].

- سياسية: اعتبر الموالون لفكرة إدماج اليهود أن هؤلاء يمثلون قوة معتبرة من الناحية الاقتصادية والمالية والثقافية لذلك وجب استمالتهم إلى الصف الوطني والاستعانة بهم في الكفاح ضد الاستعمار، ولا سيما أن نفوذهم ظاهر في الدوائر السياسية في تونس وباريس وغيرها من عواصم القرار السياسي[109]. كانت تلك قناعة أغلبية القادة المؤثرين في الديوان السياسي للحزب والاتحاد العام التونسي للشغل، أما الحزب الحر الدستوري التونسي - اللجنة التنفيذية، والاتجاه الزيتوني في الديوان السياسي واتحاد الشغل، فرفضوا ما طرحه محمود الخياري لأسباب دينية وسياسية - وطنية ووظيفية، وذلك باعتبار أن اليهود، في تونس، حُرموا من وظائف عدة لاعتبارات دينية وسياسية، والتزمت الدولة الاستعمارية الحامية ذلك واحترمته ولم تسع إلى توظيف اليهود التونسيين بدورها[110]. كما بيّن هؤلاء أن

= من 24.310 وهو عدد اليهود العاملين في القطاعات المختلفة، إلا أنهم لا يمارسون الوظيفة التابعة للحكومة التونسية.

(107) صدر بيانه في جميع الجرائد اليومية ومنها الإرادة، 16/11/1948. وقدم الصحبي فرحات وهو من أبرز قادة الجامعة والحزب (اللجنة التنفيذية) استقالته من جامعة الموظفين التونسيين.

(108) محمد شلبي، «مظاهر ضعف خطرة في تصورنا القومي،» الإرادة، 12/10/1948.

(109) المصدر نفسه.

(110) ذكّر معارضو توظيف اليهود بالوظائف المالية والسياسية التي تولاها اليهود قبل السيطرة =

اليهود التونسيين تمتّعوا بوضع خاص في الإيالة، فهم بوصفهم «طائفة لها كيان مستقل وعدة امتيازات... معفيون من الخدمة العسكرية ولهم محاكم خاصة ولهم مجلس لطائفتهم وصندوق خاص»، وتمتّعوا بذلك بحسب رغبتهم في عدم الاندماج، وساعدت قضية فلسطين في كشف نياتهم تلك، «فنسوا أوطانهم التي آوتهم طوال قرون»، ثم إن التسامح الإسلامي منحهم حرية ذلك حتى إنهم أصبحوا يشكلون «دولة داخل الدولة»، ولهذه الاعتبارات بحسب هذا الخطاب فإن هؤلاء، مقابل ذلك، «حرموا من الاشتغال في بعض الوظائف العليا التي لها صبغة السلطة والنفوذ المباشر على الأغلبية الساحقة من السكان وذلك برضاهم التام»[111].

أكّد آخرون أن عدم إتقان اليهود التونسيين اللغة العربية، لغة البلاد الوطنية، مثّل «مظهرًا بارزًا من إخلالهم الوطني، باعتبار أن اللغة هي أهم مظهر من مظاهر الانتماء للوطن»، بل إنهم «معرضون عنها لا كواجب أو كمهمة وطنية بل هم معرضون عنها في مؤسساتهم حتى باعتبارها لغة حية، نظير ما قررته فرنسا في داخل ترابها ومدارسها»، وبالتالي فإن عدم تمكّن «اليهود من اللغة العربية لا يخوّل لهم العمل أو الانخراط في الوظائف التونسية»[112].

لا يختلف موقف التيار الزيتوني عن موقف اللجنة التنفيذية، حيث أصدرت هيئة نقابة مدرّسي الزيتونة بيانًا[113] اعتبرت فيه «نظرية» الخياري «مخلّة بالوضعية

= الفرنسية مثل دار السكّة (النقود) ووزارة المالية ورئاسة الترجمة والبروتوكول في دار الإمارة حتى بعد الاحتلال. وحمّلت أغلبية الكتّاب إدارة الحماية مسؤولية إبعاد اليهود عن تبوّء الوظائف السامية إلا إذا تجنّسوا بالجنسية الفرنسية. انظر مثالًا على ذلك: «يعرب ويهود،» تونس، العدد 16 (9 تشرين الأول/ أكتوبر 1948)، وتونس، العدد 18 (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1948).

(111) محمد الحبيب شلبي، «مظاهر ضعف خطرة في شعورنا القومي،» الإرادة، 12/10/1948.

(112) علي كاهية، «إعراض اليهود،» تونس، العدد 22 (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948)، وتونس، العدد 18 (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1948).

(113) الموقّعون: محمد الصالح النيفر، محمد الشاذلي بن القاضي، محمد التهامي عمّار، محمد المنستيري، محمد الهادي بن القاضي، محمد الفاضل بن عاشور، محمد الطاهر النيفر، محمد الطيب التليلي، أحمد النيفر، محمود بن الطاهر. وهم من أبرز علماء الدين في تونس وأغلبهم من منتسبي الحزب الدستوري - الديوان السياسي.

الأصلية لنظام الدولة التونسية باعتبارها دولة إسلامية الصبغة»، وبالتالي «ليس من حق جامعة الموظفين ولا من حق غيرها من الهيئات التونسية أو الأجنبية أن تخلّ بهذه الوضعية التي تنقلب بها الدولة التونسية من دولة دينية إلى دولة لا دينية، ولا أن يخرج باليهود من صفة أهل الذمة». وبالنتيجة فإن جامعة الموظفين «قررت قرارًا يخالف مخالفة صريحة أحكام الدين ونصوص الفقه الإسلامي»، وقد ذكّرت الهيئة النقابية لمدرّسي الزيتونة كيف أن المؤتمر الجامعي للوظيفة، وباقتراح منها، قرر منع توظيف الفرنسيين في الإدارة التونسية لاعتبارات دينية، ولذلك فإن السبب «الذي قضى بالمطالبة بإخراج الفرنسيين يقضي من باب أولى بأن لا يدخل اليهود الذين لم يكونوا موجودين في الوظائف أصلًا»، واعتبارًا من كون «جامعة الموظفين» ذات صبغة كفاحية تتمثل أساسًا في «إرجاع حقوق المسلمين المغتصبة لا زيادة التنازل عن البقية الباقية منها لليهود» أكدت الهيئة أن «اليهود قد يكونون أشد علينا من غيرهم فيضيفون إلى نكالهم بالمسلمين في الحياة الاقتصادية نكالًا بالدولة في كيانها وبالدولة في ذاتها»[114].

يبرز هذا الاختلاف في الواقع التصورات الثقافية والفكرية بين تيارين وطنيين، يطفو تارة ويرسب في أكثر الأحيان، واستعر هذه المرة في شأن قضية جوهرية تتعلق بمسألة انتماء اليهود التونسيين وهويتهم الثقافية والسياسية وعلاقتهم بالاستعمار الفرنسي من ناحية، ووضعيتهم المدنية (المواطنة) في تونس من ناحية أخرى، لكنه جسّد في الوقت نفسه تباين رؤية النخبة السياسية والفكرية التونسية للآخر غير المسلم الذي كان يعيش مع أغلبية مسلمة، كما جسّد اختلاف تصوّر تلك النخبة لطبيعة الدولة التونسية بين أن تكون دولة مدنية أو دولة دينية[115].

مهما يكن الأمر، فإن طرح تلك المسألة تدفع باتجاه طرح عدد من الأسئلة، فعلى الرغم من إعلان قيام «دولة إسرائيل»، فإن الحرب بين العرب والإسرائيليين

(114) «وجهة النظر الديني في قضية توظيف اليهود تعلنها نقابة مدرسي الزيتونة،» النهضة، 2/ 11/ 1948.

(115) نادى بورقيبة بالطرح الأول بينما نادت هيئة مدرّسي الزيتونة بالطرح الثاني، كما سنرى لاحقًا.

لم تكن قد انتهت، كما لم يكن قد جفّ عرق المتطوعين التونسيين الراجعين خائبين من الشرق، لأنهم لم يتمكّنوا من المشاركة في الحرب إلى جانب الفلسطينيين والعرب، وكان الشارع التونسي «يغلي»، إما حسرة وإما قهرًا، ولم يكن اليهود في تونس قد مسحوا وجناتهم من دموع الفرح بانتصار مشروعهم السياسي. لذلك فإن طرح المشروع، في تلك الأوضاع، كان سيؤدي إلى «إثارة التباغض الجنسي.. مع أن العقلاء يعرفون أن لا طائل (في) هذا.. ولا قدّم اليهود مطلبًا من هذا النوع أبدًا ولا عملوا لتهيئة أنفسهم لتولّيه بتعلّم اللغة العربية»[116]. فهل كانت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل والديوان السياسي غير مدركة تلك المعطيات كلها حتى طرحت مشروعًا كهذا؟ ولمصلحة من طرحت تلك المسألة الخلافية أصلًا في تلك الأوضاع، على الرغم من أن البلاد كانت في أشد الحاجة إلى رص صفوف التونسيين من أجل صدّ مشروع الاتحاد الفرنسي، أم أن اعتبارات أخرى دفعت تلك الأطراف إلى إعلان ذلك المشروع في تلك الأوضاع بالذات؟!

لم تكن القضية الفلسطينية من شواغل قيادة «الاتحاد العام التونسي للشغل» في تلك المرحلة، وربما تكون مشاركته في التحركات التضامنية المختلفة لتأييد الفلسطينيين بين عامي 1947 و1948 بفعل الضغط الجماهيري الواسع، أو نتيجة وجود أطراف زيتونية في قيادته، وهذا أمر مفهوم باعتبار طبيعة المنظمة[117] من ناحية، و«التصاقها» بـ «الحزب الدستوري - الديوان السياسي» من ناحية أخرى. وإذا طالعنا أدبيات المنظمة، المتاحة حتى تلك الفترة، أو إلى بعض البحوث التي حاولت إبراز «احتمال وجود بعد عربي محتمل «للاتحاد العام التونسي للشغل»، فإننا نلاحظ وجود اهتمام محدود جدًّا بالشأن الفلسطيني للمركزية النقابية الوطنية التونسية[118]. إذ صدرت عن المؤتمر الوطني الثاني للاتحاد العام التونسي

---

(116) «فتنة اليهود التونسيين،» تونس، العدد 18 (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1948).

(117) عبد السلام بن حميدة، «النقابات والوعي القومي: مثال تونس،» في: مصطفى الفيلالي [وآخ.]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 8 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 243-264.

(118) نذكر دراستين مهمتين في هذا الخصوص: المصدر نفسه، وسالم بويحيى، «العلاقات بين عمّال تونس وفلسطين ومواقف الطبقة العاملة التونسية من القضية الفلسطينية (1945-1956)،» =

للشغل الذي عُقد في 20/ 12/ 1947 لائحة خاصة بفلسطين تضمنت تحية المؤتمر الطبقة العاملة الفلسطينية وتهنئة عمال فلسطين على شجاعتهم ونضالهم المتواصل من أجل الاستقلال والتحرر الوطني، علاوة على تأكيد تضامن الطبقة العاملة التونسية التام مع عمال فلسطين من أجل تحقيق أهدافهم المقدسة[119].

شارك الاتحاد العام التونسي للشغل في الاجتماع العام الذي عُقد في جامع الزيتونة، فحضر فرحات حشاد ووقّع البرقيات التي اتفق الحاضرون على إرسالها، منها برقية احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة وأخرى تضامنية إلى الحاج محمد أمين الحسيني. كما شاركت قطاعات واتحادات جهوية ومحلية في إضرابات للتنديد بالتقسيم[120]، بل إن بعض النقابيين حرّض العمال على التطوع للقتال إلى جانب الفلسطينيين[121].

غير أن المؤتمرات اللاحقة للاتحاد خلت تمامًا من إظهار أي تعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني، بل إن صحافة الاتحاد غيبت تمامًا الحديث عن تلك القضية في أي شكل من الأشكال. ويبدو أن الاتحاد تبنّى موقفًا جديدًا تجاه القضية الفلسطينية، تجسّد في المؤتمر الثاني للجامعة النقابية العالمية[122] الذي عُقد في حزيران/ يونيو 1949 في ميلانو، حيث يبدو أن القيادة «انساقت» وراء

= المجلة التاريخية المغاربية، العددان 55-56 (كانون الأول/ ديسمبر 1989)، ص 15-32 حيث ركز باستفاضة على علاقة الاتحاد بفلسطين وأبرز أهم مظاهر تلك العلاقة.

(119) بويحيى، ص 24، و Mustapha Kraïem, *La Classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939-1952)* (Tunis: [s. n.], 1980), p. 187.

(120) لم نعثر في الواقع على ما يؤكد مركزية قرارات تلك الإضرابات، الأمر الذي يدفع إلى القول إنها كانت مبادرات فردية لم تصدر عن المركزية النقابية.

(121) ذكرت التقارير مثلًا عنصرين ينتميان إلى الاتحاد في منطقة المتلوي حرّضا السكان على التطوع للقتال إلى جانب الفلسطينيين. انظر: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 198, carton 1871 (1), folio 275.

(122) عُقد المؤتمر التأسيسي للجامعة النقابية العالمية في باريس في 25/ 9/ 1945. وتوجه الاتحاد بطلب رسمي للانضمام إلى الجامعة، لكنها ترددت في قبول عضويته نظرًا إلى تعاطفها مع الاتحاد الإقليمي للقطر التونسي (توجه شيوعي) الذي حضر المؤتمر، إضافة إلى عقبات أخرى مثل انضمام قطاع من غير العمال إلى الاتحاد. وتمكن الاتحاد من تجاوز تلك العقبات عند حضور لجنة عن الجامعة لدرس الوضع النقابي في تونس وقبلت عضويته.

موقف المنظمات النقابية اليسارية، العربية خصوصًا والعالمية عمومًا، التي اعتبرت الحركة النقابية الصهيونية حركة «تقدمية في الشرق الأوسط في مواجهة القوى الرجعية التي تمثلها الأنظمة السائدة»[123]، لذلك لم تثَر قضية فلسطين في أعمال المؤتمر، وربما يكون ذلك اعتراف أولئك القادة بالأمر الواقع والتسليم بالشرعية الدولية، كما ذكر أحد الباحثين[124].

عمل الاتحاد العام التونسي للشغل خلال هذه المرحلة من أجل الانضمام إلى الجامعة النقابية العالمية والسعي إلى الاعتراف به ممثلًا وحيدًا للطبقة العاملة التونسية، كما حاول الاعتماد على الجامعة لدعمه في المحافل الدولية، الأمر الذي شكل دعمًا للقضية التونسية، ولا سيما أن مراهنة قطاع مهم من الحركة الوطنية التونسية على الدور المفوض إلى جامعة الدول العربية تلاشت واضمحلت بعد الهزيمة. وتعزز هذا الرهان خصوصًا بعد انضمام الاتحاد إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة (السيزل) التي كانت تسيطر عليها النقابات الأميركية، وهناك اصطف موقف الاتحاد العام التونسي للشغل نهائيًا وراء المفاهيم والمواقف السياسية والاقتصادية العامة التي تتبنّاها تلك النقابات[125]، منها اعترافها (أي النقابات) بـ «إسرائيل» لكن من دون أن يعترف الاتحاد العام التونسي للشغل بـ«إسرائيل» أو يقيم علاقات مباشرة بنقاباتها[126]. وربما كانت لبعض أعضاء القيادة النقابية التونسية علاقات ما بأعضاء الهستدروت في إطار المنظمة العالمية[127]، الأمر الذي لم يكن مستبعدًا. كما تجسد

---

(123) وجهة نظر الشيوعيين العرب آنذاك والفلسطينيين خصوصًا.

(124) بويحيى، ص 28.

(125) Abdesslem Ben Hamida, *Capitalisme et syndicalisme en Tunisie de 1924 à 1956*, Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. 4e série, Histoire; 36 (Tunis: Université de Tunis, faculté des sciences humaines et sociales, 2003), pp. 358-359.

(126) كان الهستدروت يمثل ثقلًا بارزًا في تلك المنظمة ويجد تعاطفًا من المنظّمات النقابية المنضوية إلى لواء السيزل.

(127) طلب أحمد بن صالح أحد أبرز قادة الاتحاد العام التونسي للشّغل بعد اغتيال فرحات حشاد، في لقاء بأحد قادة الهستدروت الإسرائيلي، على هامش اجتماعات الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرّة (السيزل) في بروكسل، دعم المركزية النقابية الإسرائيلية الطلب التونسي عقد المؤتمر القادم للمنظمة العالمية (1957) في العاصمة التونسية، على أن يقابل هذا الدعم سماح السلطات التونسية =

الإعجاب بتجربة النقابات الإسرائيلية من خلال اهتمام جريدة الاتحاد العام التونسي للشغل بنشاط تلك النقابات ومدح تجربتها في بعض الأحيان[128]. ومن ناحية أخرى يبدو أن بعض قادة الاتحاد حاول طرح مشكلة اللاجئين في أحد مؤتمرات المنظمة إلا أن «اللوبي الصهيوني» فيها عمل بكل قوة لإحباط تلك المحاولة، وتمكّن بالتالي من عدم إدراجها في جدول أعمال المؤتمر والمنظمة[129].

ثالثًا: حدود «الغزل» مع الحركة الصهيونية وانعكاس ذلك على الموقف من القضية الفلسطينية

برز هذا التحول في بداية خمسينيات القرن العشرين، حين تحول خطاب قيادة الحزب الدستوري - الديوان السياسي من مرحلة التفهم والتعاطف إلى مرحلة التجسيد العملي لمفاهيمها وقناعاتها في شأن الأقلية اليهودية في البلاد.

= بمشاركة وفد إسرائيلي في هذا المؤتمر. انظر: Ridha Kéfi, «Chronique d'une relation discrète» *Jeune Afrique/L'intelligent*, nos. 2327-2328 (14-27 Août 2005), p. 5.

كانت جريدة القدس العربي الصادرة في لندن قدمت بدورها قراءة وتلخيصًا لأهم محتويات هذا الكتاب في العدد 4901 المؤرخ في 28/ 2/ 2005.

(128) يمكن مراجعة صوت العمل لسان حال الاتحاد آنذاك، حيث نلاحظ انعدام اهتمامها بالقضايا العربية والقضية الفلسطينية خصوصًا، في حين كانت تبرز نشاط العمّالية والنقابية في إسرائيل من ذلك: «إسرائيل تكوين نقابي للمهاجرين،» صوت العمل، العدد 20 (16 تموز/ يوليو 1955)؛ «موافقة اسرائيل التوقيع على اتفاقية الشغل الإجباري،» صوت العمل، العدد 35 (29 تشرين الأول/ أكتوبر 1955)، و«حول المنظمات التعاضدية في العالم وتقديم معطيات إضافية عن عدد الجمعيات في اسرائيل،» صوت العمل، العدد 44 (31 كانون الأول/ ديسمبر 1955). كان السيد أحمد بن صالح ممثل الحزب والاتحاد في بروكسل في عام 1951، وعمل ممثلًا للسيزل في منطقة الشرق الأوسط.

(129) في مقابلة مع أحمد بن صالح في بيته في منطقة رادس في 22/ 9/ 2004، أكد أنه بعد زيارته المشرق العربي، أعد تقريرًا عن وضع اللاجئين الفلسطينيين وطلب من سكرتير المنظمة إدراج تلك المسألة على جدول أعمال المؤتمر (1953)، فعرض عليه براون وجلفستون (يهوديان أميركيان) مقابلة ممثل النقابات الإسرائيلية في المؤتمر وقبل أحمد بن صالح ذلك. وفي بداية اللقاء اتهم ممثل النقابات الصهيونية بن صالح بأنه الشخص الذي يريد أن «يؤسس أو ينحت مستقبله على حساب اليهود»، «وحذف» مشروع بن صالح من جدول أعمال المؤتمر... بل لم يوجد له أثر بعدها في أرشيف المنظمة وفق أحمد بن صالح.

1 - نحو علاقات جديدة باليهود التونسيين

أ- من مظاهر العلاقة الجديدة

تعددت مظاهر هذه العلاقة الجديدة، ولا سيما بين الحزب الدستوري والأقلية اليهودية، ففي حركة محسوبة أجلس الحبيب بورقيبة إلى جانبه في اجتماع جماهيري عام في مدينة قابس[130] ممثلي الأقلية اليهودية في قفصة وقابس، وأفسح المجال لـ «رابّي» قابس إلقاء كلمة في الاجتماع، وفي الوقت عينه كان يحرس المهرجان الخطابي هذا الذي حضره نحو 8000 شخص نحو 400 شاب دستوري، أغلبهم ممن تطوعوا وسافروا إلى فلسطين للمشاركة في القتال إلى جانب باقي المتطوعين العرب[131]. والأكيد أن الحزب الذي كان يعدّ للمواجهة مع السلطات الاستعمارية آنذاك رغب في تأليب الرأي العام المحلي، بما في ذلك الأقلية اليهودية ضدّ سياسة الاستعمار. كما كانت قيادته عازمة على دعم «الإجماع الوطني»، الأمر الذي يفسّر رغبة الدستوريين في حضور ممثلي الأقلية اليهودية في منصة الاجتماعات التي عقدها في الجهات. كما لوحظت، خلال ذلك العام، ظاهرة جديدة تتعلق بالأقلية اليهودية في تونس، حين سجلت الدوائر الأمنية عودة بعض «أغنياء» اليهود التونسيين الذين هاجروا إلى «إسرائيل»، نتيجة سوء المعاملة التي لاقاها هناك، ولعدم قدرة كثير منهم على التأقلم في «إسرائيل»[132]، فضلًا عن حنين بعضهم إلى «وطن التسامح والأخوة في تونس»، كما عبّر عن ذلك أحدهم[133].

---

(130) حدثت في مدينة قابس مشاحنات عدة بين اليهود والمسلمين كما حصل فيها نشاط صهيوني بارز.

(131) تقرير من المراقب المدني بقابس إلى المقيم العام غير مؤرخ، في حين أن الاجتماع حدث في 19/ 3/ 1950، ورد في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 640, carton 300, folio 12.

(132) رسالة من المقيم العام إلى وزارة الخارجية الفرنسية مؤرخة في 24/ 1/ 1950، وردت في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 597, carton 36, folio 2.

تظاهر يهود شمال أفريقيا أمام مركز الوكالة اليهودية في القدس احتجاجًا على معاملتهم مطالبين بالعمل.

(133) من مضمون رسالة نشرت في الجريدة الصهيونية صدى إسرائيل أرسلها أحد اليهود التونسيين.

=

برزت أيضًا في عام 1952 توجهات تدعم إشراك اليهود التونسيين في الحياة السياسية الوطنية، فدعا الباي اليهود إلى تقديم رأيهم في الإصلاحات، وعلى الرغم من رفض بعضهم أرسل اليهود من أصل تونسي وفدًا إلى الباي واختاروا من مثّلهم في مجلس الأربعين[134]، وثمّن الحبيب بورقيبة هذه المشاركة[135]. ومن ناحية أخرى نلاحظ إكثار الحبيب بورقيبة ذكر اليهود في الرسائل التي كان يرسلها إلى رفاقه من منفاه[136]، واعتبرهم مواطنين تونسيين. وأكّد من جديد طبيعة الدولة التونسية، كما يراها، وهي الدولة «غير ثيوقراطية ما دام رعاياها ليسوا كلهم من المسلمين»[137]. كما ثمّن، وهو مبعد في أقصى الجنوب التونسي، العلاقات السائدة بين اليهود والمسلمين في البلاد، واعتبر أن وجود بعض الشخصيات اليهودية المبعدة في الصحراء دليل على «مواطنية» هؤلاء[138]. كما اعتبر وجود اليهود إلى جانب المسلمين «يجاهدون ويتألمون في سبيل مثل أعلى واحد» من خاصيات الحركة، وشدد على أن الأمر سيتواصل ما دام الحزب على قدميه[139]. كان عدد اليهود المبعدين في عام 1952، من غير الشيوعيين، يهوديين فقط[140]. أما عدد اليهود الشيوعيين المبعدين فكان

= (مورس حداد) وردت في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 597, carton 36, folio 25.

(134) مجلس الأربعين: ألّفه الباي في تموز/يوليو في عام 1952 حتى يقدم إليه الاستشارة في شأن الإصلاحات التي تقدم بها المقيم العام الفرنسي في تونس لحل الأزمة السياسية الحادة التي كانت تعصف بالبلاد، ورفض الأعضاء تلك الإصلاحات فتماشى رفضهم والرغبة السياسية للديوان السياسي. وتعد مشاركة أحد اليهود في مثل هذا الإطار تحولًا نوعيًا في ممارساتهم السياسية.

(135) الحبيب بورقيبة، رسائل سجين جالطة، تقديم محمد مزالي؛ تعليق المنصف الشنوفي؛ إنجاز جريدة العمل (تونس: منشورات الحزب الاشتراكي الدستوري، 1983)، ص 569، من رسالة إلى وسيلة بن عمار.

(136) بورقيبة، رسائل، في الصفحات التالية حيث ذكر اليهود وإسرائيل: 105، 183، 462، 567 و569.

(137) المصدر نفسه، ص 105 من رسالة إلى محمد المصمودي ممثل الدستور في باريس في 1952/10/10.

(138) المصدر نفسه، ص 462.

(139) الحبيب بورقيبة، بين تونس وفرنسا: كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون الحر (تونس: وزارة الإعلام، 1985)، ص 366.

(140) أندريه باروش نائب رئيس الغرفة التجارية وفكتور برانس عضو الغرفة التجارية.

أكثر من الدستوريين من أصل يهودي[141]، إلا أن بورقيبة لم يذكر بالاسم إلا المبعدين غير الشيوعيين. والسؤال لماذا لم يتطرق بورقيبة إلى اليهود الشيوعيين أيضًا؟ أليسوا مناضلين يهودًا تونسيين أُبعدوا للأسباب نفسها التي أُبعد من أجلها بورقيبة، أم لأنهم شيوعيون؟[142]. لكن لم يكن المبعدان اليهوديان الآخران في خلال الخمسينيات في الواقع دستوريين أيضًا، بل متعاطفين مع الدستور فحسب.

الخلاصة، لا يُعرف شيء عن وجود عناصر يهودية في الحزب، بل لا يوجد ما يشير إلى سعي الديوان السياسي إلى استقطاب اليهود إلى صفوفه. وربما يكون أفراد من النخبة اليهودية أصدقاء بعض قادة الدستوري، وهذا مؤكد[143]، أو ربما كان عدد محدود من الشخصيات في الحزب، لكن الأمر لم يرق إلى وجود تيار أو خلية يهودية في الحزب الدستوري كما أشاع بعضهم[144]. لكن المؤكد هو انضمام عدد بارز من اليهود إلى الحزب الشيوعي في تونس منذ تأسيسه، بل كانت لهم مساهمة أساسية في تأسيسه وقيادته[145]. ومن هذا المنظور كان النشاط الأساس لبعض اليهود في إطار الحركة الوطنية في الحزب الشيوعي التونسي، على الرغم مما قيل عن المواقف الوطنية لهذا الحزب من القضية الفلسطينية ومن

---

(141) كان عدد الشيوعيين اليهود من أصول مختلفة أكثر من خمسة في خمسينيات القرن العشرين.

(142) بلغت حساسية الديوان السياسي من الأطراف الشيوعية درجة انسحاب الحزب من اللجنة التونسية للسلم والحرية وطرد سليمان بن سليمان من عضوية الديوان السياسي ومن الحزب نفسه. انظر: الحبيب القزدغلي، «اللجنة التونسية للسلم والحرية من الاجتماع إلى الاختلاف (1949-1951)،» ورقة قُدمت إلى: **أعمال الندوة الدولية الخامسة حول البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب 1945-1950** (تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1991)، ص 340.

(143) ولا سيما الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف.

(144) Jean Pierre Liscia, «Un Itinéraire particulier,» papier présenté à: *Histoire communautaire*, p. 305.

لم نعثر في الواقع على ما يؤكد هذا الأمر في مصادر أو مراجع أخرى.

(145) حبيب القزدغلي، **تطور الحركة الشيوعية بتونس 1919-1943**، تقديم علي المحجوبي، 3 مج، سلسلة التاريخ (تونس: منشورات كلية الآداب، 1992).

فهمه لها[146]. وربما يعزى ذلك إلى اعتبارات عدة تتعلق بهذه الأقلية في تونس وفي غيرها من البلدان العربية[147].

ب- بعض عوامل التحول

يبدو أن المسألة مرتبطة في مرحلة أولى بما أصبحت عليه الحركة الصهيونية من قوة وتأثير في السياسة الدولية، إضافة إلى ذلك لا بد من تأكيد رغبة بورقيبة في استقطاب أفراد من النخبة الاقتصادية اليهودية بالتحديد إلى صفوف الحركة الوطنية، ومحاولته تحقيق هذا الأمر، حتى تكون الحركة ذات أفق وطني وتتميز بتنوع الانتماءات الدينية لمناضليها، ولإضفاء مسحة من التسامح عليها، حتى تظهر بمنزلة حركة بعيدة عن روح التعصب، وفي مرحلة ثانية تجسّد رغبة بورقيبة ومحاولته سحب البساط من فرنسا التي أرادت أن تلعب الورقة «اليهودية» في تونس. إذ في إطار صراعها «العنيف» مع الحركة الوطنية منذ بداية عام 1952، بادرت إدارة الحماية إلى عملية خلط الأوراق، معتمدة على «تكتيكين» متلازمين أحيانًا ومتباعدين أحيانًا أخرى، تمثل الأول في إلهاء الحركة الوطنية في صراعات ثانوية وهامشية في محاولة لإبعادها عن مسارها وأهدافها الوطنية الأساسية. أما التكتيك الثاني فمرتبط بالأول، وتمثل في محاولة تشويه الحركة الوطنية في الخارج، ولا سيما لدى القوى الغربية التي راهنت عليها قيادة الحركة الوطنية؛ وتجسيدًا لذلك انطلقت في العاصمة وفي بعض مناطق البلاد حوادث عنف عدة بين اليهود والمسلمين[148]، كان لسلطات

---

(146) انظر في شأن تطور الحزب خلال هذه الفترة وفي شأن مجمل مواقفه الوطنية وتركيبته الاجتماعية (قيادة وقاعدة): Hassine Raouf Hamza, *Communisme et nationalisme en Tunisie de la «libération» à l'indépendance (1943-1956)*, Publications de la faculté des sciences humaines et sociales de Tunis. Série 4, Histoire; 23 (Tunis: Université de Tunis I, 1994), p. 117, et Mustapha Kraïem, *Le Parti Communiste Tunisien pendant la période coloniale* (Tunis: Institut supérieur d'histoire du mouvement national, Université de Tunis I, 1997), pp. 276-314.

(147) ساهم بعض اليهود، في مصر والعراق خصوصًا، في تأسيس الأحزاب الشيوعية، وربما يعزى ذلك إلى أسباب دينية وأيديولوجية.

(148) انطلقت تلك الحوادث في النصف الأول من كانون الثاني/ يناير 1952 بعدما هوجمت محال تجارية (بالقرانة)، ولا سيما بعد استباحة مقابر اليهود بحثًا عن الذهب. الأمر الذي يشير إلى مشاركة الجهات الأمنية السرية في الأمر بطريقة ما، فهذه المقابر موجودة منذ مئات السنين، فهل غفل التونسيون عن وجود الذهب فيها إلا في ذلك العام؟! وتجددت المواجهات في حزيران/ يونيو أيضًا =

الحماية وأجهزتها يد فيها[149]. كانت الإدارة تسعى إلى أن «يتحول اليهود إلى ضحايا التعصب الإسلامي فتأثير ذلك سيكون كبيرًا على الأوساط الأمريكية - الإسرائيلية بالولايات المتحدة الأمريكية»، لذلك سعت إلى وضع «كل حدث يبرز العلاقة القائمة بين الحركة الوطنية والإسلام، في إطار مظاهره الرجعية والعنصرية وكرهه للديانات الأخرى»[150].

اتهمت الإدارة قادة الديوان السياسي بافتعال تلك الحوادث، إلا أن الحزب أصدر بيانًا دان فيه أعمال الشغب تلك التي حدثت ضد اليهود وأكد الأخوة اليهودية - الإسلامية، وأشار إلى أن هناك أطرافًا ترغب في إثارة العنف بين اليهود والمسلمين، وحذّر من مغبة الوقوع في الشرك[151]. أما الباهي الأدغم[152] فطالب إدارة الحماية بالسماح للجنة دولية بالبحث والتحقيق في الحوادث، واتهم السلطات الفرنسية بغرس العنصرية في تونس[153].

بالتوازي مع ما حصل، تزايدت خلال هذه الفترة اهتمامات الدوائر اليهودية

= بعد تعرض محلات لليهود في القيروان وقذف محلات تجارية ومنازل تابعة لليهود في العاصمة، ولا سيما في أحد الأحياء الشعبية التي تمثّل معقلًا للحزب الدستوري - الديوان السياسي. وسقط نتيجة تلك المواجهات عشرات الجرحى من الطرفين. لمزيد من التفصيل، انظر: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 720, carton 457, folio 103-176.

(149) ندد شارل حداد رئيس لجنة الأقلية بما جرى وحمّل إدارة الحماية المسؤولية واتهمها بافتعال الحوادث، في حين اتهمت الأوساط الفرنسية الدستور - الديوان السياسي بتلك الأعمال. [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 597, carton 36, folio 184i.

(150) من توجيهات الإدارة السياسية، بتاريخ نيسان/ أبريل 1953: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 597, carton 36, folio 6.

(151) [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 597, carton 36, folio 185.

(152) الباهي الأدغم: ولد في تونس في عام 1913. درس في الصادقية وعمل في الدوائر الحكومية، ثم في غرفة التجارة. ناضل في الشبيبة الدستورية. تولى رئاسة الديوان السياسي الخامس. اعتقل في عام 1939 وحكم عليه في عام 1940 بالسجن 15 عامًا بالأشغال الشاقة، قضاها في سجن لامباز في الجزائر وأطلق في عام 1944. واصل نضاله في صفوف الحزب ومثّله في الولايات المتحدة الأميركية. تولى رئاسة الوزراء (1957-1970).

(153) [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 597, carton 36, folio 6.

والصهيونية العالمية بيهود تونس، وواكب ذلك ضغط على إدارة الاحتلال والحكومة التونسية من أجل تحقيق مكاسب معيّنة لهم وتمكينهم من حرية الحركة، من ذلك أن عضوين من المؤتمر اليهودي العالمي[154] ومقره الولايات المتحدة الأميركية عبّرا عن قلقهما مما كان يجري ضدّ يهود تونس، أما اللجنة اليهودية الأميركية[155] فضاعفت مساعدتها السنوية التي كانت تقدّمها إلى اليهود في تونس[156]، وفي الوقت عينه أرسلت الرابطة الإسرائيلية العالمية إلى وزارة الخارجية الفرنسية تعلمها بالتجاوزات التي كان يرتكبها أفراد الفرقة الأجنبية في الجيش الفرنسي ضدّ اليهود في تونس[157].

مع تطور الحوادث السياسية في تونس باتجاه الانفراج اتخذ هذا الاهتمام - التدخل أبعادًا جديدة، فحاول وفد من المؤتمر اليهودي العالمي، في أثناء زيارته تونس، إقناع السلطات الفرنسية ضرورة إيجاد «وضع دبلوماسي ما لإسرائيل» في تونس، كالسماح لفرع الوكالة اليهودية بالنشاط العلني، أو إنشاء ممثلية تجارية

(154) المؤتمر اليهودي العالمي: منظمة يهودية دولية تضم ممثلين عن الجماعات والهيئات اليهودية في أكثر من 70 دولة، من أهدافها الدفاع عن اليهود وعن حياتهم المدنية والدينية وحماية حياتهم الثقافية والاجتماعية وتنميتها، كما تعمل على توحيد المنظمات المنتمية إليها. أسس في عام 1936 خلال المؤتمر الذي عقد في جنيف بحضور 280 مندوبًا مثلوا الجماعات والمنظمات اليهودية في 23 دولة. بعد الحرب العالمية الثانية، اهتم بأوضاع اليهود في الدول غير الغربية. لمزيد من التفصيل، انظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، 8 ج (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ج 6، ص 240-242.

(155) اللجنة اليهودية الأميركية: من أقدم المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، من أهدافها الدفاع عن الحقوق المدنية والدينية لليهود خارج الولايات المتحدة الأميركية، وهي من أبرز المنظمات اليهودية الأميركية غير الصهيونية، وكانت تؤكد أن الهوية اليهودية هي هوية دينية وترفض مقولة القومية اليهودية وبالتالي فكرة الدولة اليهودية، إلا أنها وافقت على مشروع بلفور وأيدت الاستيطان باعتباره حلًا للمسألة ويساعد في تحويل جزء من هجرة يهود اليديشية بعيدًا عن الولايات المتحدة، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية تحولت إلى الصهيونية تمامًا. لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ج 6، ص 368-370.

(156) وثيقة أمنية مؤرخة في: 30/1/1952، وردت في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 720, carton 456, folio 159.

(157) [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 720, carton 456, folio 164.

بهدف وضع السلطات التونسية، بعد الإعلان عن الاستقلال الداخلي، أمام الأمر الواقع[158]. ومن الإجراءات التي اتخذتها السلطات السياسية في تونس في عقب هذه الزيارة اعتبار يوم «كيبور»[159] عطلة رسمية، كما حضر الباي ورئيس الحكومة التونسية إلى جانب المقيم العام الفرنسي احتفال وضع الحجر الأساس لدار «الطائفة اليهودية» في العاصمة. واعتبر الطاهر بن عمار[160] في كلمته أن الحكومة التونسية تعتبر المسلمين واليهود أخوة، لهم الحقوق والواجبات نفسها[161]. وطالب وفد من الجمعية الأميركية اليهودية، في أثناء زيارته تونس (1 و2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1954)، المقيم العام ورئيس الحكومة الطاهر بن عمّار بتوفير الحريات لليهود، كما عبّر عن خشيته على مستقبل اليهود في تونس بسبب خشيته أن يحصل لهم ما حصل ليهود ليبيا. فعلى الرغم من أن الحكومة الليبية وافقت على ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنها لم تقدم أي حقوق مدنية إلى يهود البلاد، غير أن الوفد لم يتلقَّ، بحسب مصادر إدارة الحماية، غير إجابات فضفاضة من الطاهر بن عمّار[162]. لكن يبدو أنه أعطى أوامره بقبول المرشحين اليهود في الوظائف العمومية، على الرغم من الجدل الذي أثير في شأن تلك المسألة من الأطراف الوطنية[163].

(158) مذكرة أمنية سياسية مؤرخة في 13/ 8/ 1954: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 720, carton 457, folio 32.

(159) هو يوم «الغفران» يوم صوم واعتبر عيدًا، وهو أهم الأيام المقدسة عند اليهود، وهو اليوم الذي يطهّر فيه اليهودي نفسه من كل ذنب. لمزيد من التفصيل، انظر: المسيري، موسوعة اليهود، ج 5، ص 266.

(160) الطاهر بن عمّار (1889-1985): من كبار رجال المال والأعمال، ولا سيما في القطاع الزراعي. درس في معهد كارنو الفرنسي، وكان نشاطه السياسي منوعًا: انضم إلى الحزب الدستوري عند تأسيسه. انتخب نائبًا في«المجلس الكبير» القسم التونسي. اختير عضوًا في وفد الأربعين. اقترب من الديوان السياسي، وكلف بالوزارة التفاوضية الأولى في مناسبتين، الأولى في عام 1954 والثانية في عام 1955. وقّع باسم الحكومة التونسية وثيقة الاستقلال التام.

(161) كان ذلك في 17/ 9/ 1954.

(162) مذكرة سياسية وردت في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 720, carton 457, folio 103.

(163) مذكرة سياسية غير مؤرخة، وردت في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 720, carton 456, folio 172.

2- استعدادات مبكرة لإقامة علاقات بالدولة الصهيونية

أ- أسس العلاقة

يبدو أن الخطاب السياسي في تونس «استسلم» للواقع الجديد الذي أفرزته هزيمة عام 1948، ولا سيما بعد توقيع الدول العربية المعنية اتفاقات هدنة مع «إسرائيل»، الأمر الذي فُهم أنه اعتراف رسمي من تلك الدول بالدولة الجديدة[164]. وخفت بريق القضية الفلسطينية، لدى السكان عمومًا، وهم الذين كانوا يتابعون باهتمام تطوراتها، إلى درجة أن اعتراف فرنسا بإسرائيل مرّ بـ«سلام» خلافًا للتوقعات كلها[165]. إضافة إلى ذلك تحوّلت الرهانات الوطنية على الخارج باتجاه الاعتماد على الولايات المتحدة والمنظمات الشعبية والإنسانية والسياسية في الغرب[166] بعد أن يئست من دور محتمل لجامعة الدول العربية، وسادت الساحة الوطنية حركة جديدة بأفق سياسي جديد، فلم تكتف بقبول المشروعات السياسية الفرنسية أو برفضها بل أخذت بدورها تبادر وتطرح البدائل[167] مستغلّة

(164) يقول محمود رياض في هذا الشأن «كان توقيع حكومات الدول العربية الأربع على اتفاقات هدنة مع حكومة إسرائيل ثم توقيعها على بروتوكول معها هو بمثابة إقرار بوجود إسرائيل وبموافقتها على مشروع التقسيم الذي كانت الدول العربية قد اعترضت عليه عام 1947» انظر: محمود رياض، مذكرات محمود رياض، 1948-1978، ط 2، 2 ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987)، ج 1، ص 16-17.

(165) تقرير سري للغاية من المقيم العام إلى وزارة الخارجية مؤرخ في 15/ 2/ 1949، ورد في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 184, carton 1848, dossier 3, folio 55.
أيضًا التقرير الأمني لشهر آب/أغسطس 1948، في: [I.S.H.M.N], Fonds de la résidence à Nantes, bobine 184, carton 1847, dossier 2, folio 429-441-468.

(166) بدأ موقف الديوان السياسي تجاه الكتلتين يتبلور منذ أواسط عام 1948 باتجاه الاقتراب من الولايات المتحدة الأميركية والمراهنة عليها على صعيد السياسة الخارجية. انظر: Sliman Ben Sliman, *Souvenirs politiques*, Collection Mémoire (Tunis: Cérès productions, 1989), p. 272.

(167) طرح الحبيب بورقيبة برنامج النقاط السبع في 15/ 4/ 1950 من باريس، وطرحت الحكومة الفرنسية برنامجًا في 10/ 6/ 1950 «لإيصال تونس لاستقلال عبر المراحل». وألّفت حكومة تونسية برئاسة محمد شنيق لإجراء مفاوضات تفضي إلى اتفاق في شأن الاستقلال الذاتي في 17/ 8/ 1950، فكان أن وصل الصراع إلى حد تقديم الحكومة التونسية المسألة التونسية إلى مجلس الأمن الدولي في 13/ 1/ 1952 وإلى انطلاق عمليات الردع الواسعة ضد الوطنيين منذ 18/ 1/ 1952 =

الأوضاع السياسية العالمية الجديدة ومتفاعلة معها. وساعد ذلك كله في تحوّل خطابها السياسي تجاه القضايا الوطنية والعربية والعالمية[168].

في إطار تلك المبادرات والمكاسب التي تحققت لليهود كلها، والغزل المتبادل مع يهود تونس والمنظمات اليهودية، وفي مقدمها المؤتمر اليهودي العالمي[169]، طلب الحبيب بورقيبة عندما التقى في نيويورك ممثّل الدولة الصهيونية في الأمم المتحدة، في بداية خمسينيات القرن العشرين، دعم دولته للمطالب الوطنية التونسية، مقابل التزام الوطنيين التونسيين تسهيل هجرة اليهود التونسيين إلى الدولة الصهيونية والعمل أيضًا في الأوساط العربية لإقناعها بالاعتراف بـ «إسرائيل»[170]. وعبّر الحبيب بورقيبة، علنًا مرة أخرى عن ذلك، في حديث لإحدى الصحف الناطقة باللغة الفرنسية قائلًا: «لقد طالبت إخواني في الإسلام بالنضال إلى جانب الغربيين ضدّ أعداء الحرية. وفي هذا الإطار بالخصوص، أعتقد أنه من الضروري الارتباط بعلاقات حسنة مع إسرائيل، ولو كنا أحرارًا، لناضلنا في العالم العربي من أجل هذا الهدف»[171].

= حتى خطاب منداس فرانس في تموز/يوليو 1954 في قصر قرطاج، وإعلانه منح تونس استقلالها الداخلي وتأليف حكومة الطاهر بن عمّار التفاوضية.

(168) لم تمر تلك المواقف الجديدة من دون معارضة باعتبار أن ذلك مثّل خروجًا على مرجعية الحركة الوطنية التي عبر عنها برنامج الجبهة الوطنية، ومن ثم مؤتمر ليلة القدر.

(169) ترجع علاقة أعضاء هذا المؤتمر بالحبيب بورقيبة إلى عام 1954 وذلك بحسب ما صرح به نعوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي العالمي، وكان صلة الوصل لهذا التواصل ل. س. إسترمان السكرتير السياسي للمؤتمر والمقيم في لندن. انظر: Samuel Merlin, *Guerre et paix au Moyen-Orient: Le Défi du président Bourguiba, histoire de la campagne du président Bourguiba en faveur d'une paix négociée entre Israël et les états arabes*, Traduit de l'anglais par Paul Chwat (Paris: Denoël, 1970), p. 245.

(170) Kéfi, p. 50.

وكذلك جريدة القدس، 28/ 2/ 2002.

(171) تصريح الحبيب بورقيبة لجريدة *Franc-tireur,* 7/2/1952 ورد في: عبد الجليل التميمي، «المسألة الفلسطينية وعلاقات الحبيب بورقيبة بالمؤتمر اليهودي العالمي،» ورقة قُدمت إلى: الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية، البلاد العربية وتركيا وأفريقيا خلال الفترة المعاصرة؛ 6 (زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2000)، ص 47-48. انظر أيضًا: القدس، 28/ 2/ 2002، و Kéfi, p. 50.

نتساءل في البداية عن العلاقة بين دعوة بورقيبة «إخوانه في الإسلام» إلى النضال إلى جانب الغربيين ضد أعداء الحرية من ناحية، وإيمانه بضرورة الارتباط بعلاقات حسنة بـ «الدولة الصهيونية» من ناحية أخرى، ثم عن أسباب تأكيد بورقيبة رغبته في أن يكون له دور من أجل إقناع العالم العربي بضرورة الاعتراف بالدولة الصهيونية؟!

نشير في البداية إلى أن المقارنة التي اعتمدها الحبيب بورقيبة بين الموقف الذي اتخذه التونسيون المؤيد لقوات المحور عند تمكّنها من تونس بعد انتصارها على القوات الفرنسية، والموقف تجاه «إسرائيل»، هي مقارنة غير دقيقة، ولا يمكن اعتمادها؛ فموقف التونسيين آنذاك حكمته منطلقات سياسية، لا أيديولوجية[172]. وبحسب منطق المقارنة الذي أجراه الحبيب بورقيبة فإنه رفع الحركة الصهيونية إلى منزلة حركة تحرر ديمقراطي ذات بعد إنساني، ولذلك دعا إخوانه إلى عدم ارتكاب الخطأ نفسه الذي ارتكب سابقًا واتّباع نصيحته وحكمته(؟)[173]، لكن هذه المرة مع «إسرائيل». فالاعتراف بها ضروري، بحسب ذلك المنطق، لإنقاذ الحركة الوطنية لا من التلاشي[174]، لكن من متاهة عدم تحقيق الحركة الوطنية أهدافها، أي الاستقلال، وكأن الاستقلال كان مرهونًا بالاعتراف بـ «إسرائيل»، على الرغم من أن الدولة الصهيونية قامت على حساب شعب آخر واحتلت أرضه بالقوة، كما كانت فرنسا تحتل تونس!

الأمر الثاني كان وضع «النضال الصهيوني» في إطار ديمقراطي - تحرري تمامًا كما الحال بالنسبة إلى الحلفاء الذين واجهوا الفاشية والدكتاتورية. وتأتي

---

(172) دفع التونسيون عمومًا ثمنًا باهظًا نتيجة «تعاملهم» مع الألمان، حيث أنشئت محاكم أصدرت أحكامًا قاسية جدًّا على آلاف الأبرياء الذين كان تعاملهم مع الألمان بسيطًا وعاديًا، في حين لم تعاقب قوات التحرير الفرنسية الإداريين والعسكريين الفرنسيين الذي تورطوا مع الألمان، وقصرت العقوبة على معاقبتهم إداريًا في الأغلب.

(173) تحدث بورقيبة عن الرسالة التي وجّهها من سجنه في فرنسا إلى الحبيب ثامر، طالب فيها بضرورة تأييد الحلفاء ضد المحور وعدم الانسياق وراء الشعارات الزائفة التي يطلقها المحور.

(174) كما كان الحال عند سيطرة قوات المحور على تونس مثلما أكّد بورقيبة دائمًا، وضخم بعض الباحثين موقف بورقيبة هذا كأنه الوحيد الذي اتخذ مثل هذا الموقف، في حين أن الشيخ عبد العزيز الثعالبي اتخذ الموقف نفسه قبله، وكذلك الحركة الوطنية الليبية مثلًا التي شكلت «فيلقًا» عسكريًا للقتال إلى جانب الحلفاء.

بالتالي دعوة التونسيين إلى تأييد «النضال الصهيوني» الذي واجه قوى غير ديمقراطية تمثلت في الفلسطينيين الذين احتُلت أراضيهم، والقبول بالأمر الواقع.

يعدّ هذا التصريح خطرًا وجريئًا للحبيب بورقيبة لأنه كان أوّل زعيم عربي تجرأ وأعلن استعداده، لا للاعتراف بـ «إسرائيل» فحسب، بل لممارسة دور في إقناع الدول العربية الاعتراف بها[175]، لكن بورقيبة وضع «شرطًا» ضمنيًا، أي عندما تنال تونس استقلالها. فهل مثّل هذا التصريح الرغبة - الوسيلة لكسب عطف الغرب والقوى الصهيونية إلى جانب الحركة الوطنية للضغط بما يملك هؤلاء من وسائل وعلاقات باتجاه مساعدة تونس لتحقيق هدفها، أي الاستقلال. حينئذ يفي بورقيبة بوعده الاعتراف بـ «إسرائيل» والقيام بدور مماثل لإقناع العرب بما فعل، أم أن دعوته تلك كان تعبيرًا عن قناعة راسخة في تفكير بورقيبة السياسي؟ أم كانت مناورة سياسية لا أكثر ولا أقل؟

ب- حدود استخدام القادة الدستوريين ورقة الاعتراف بالدولة الصهيونية لمصلحة «القضية الوطنية»

من الصعب الإجابة عن الأسئلة السابقة نظرًا إلى زئبقية تصريحات الحبيب بورقيبة، وهو الذي كان لا يتوانى عن توظيف كل «شيء» لكسب معركته آنيًا، لكنه بعد أن يحقق ما كان يرغب فيه، كان يتراجع بخفة عجيبة عمّا صرّح به أو ما كتبه، فضلًا عن التناقضات التي تحكم خطبه عمومًا[176]، لكن هل كان بورقيبة وفيًا لتلك التصريحات في شأن الدور المحتمل الذي سيقوم به لمصلحة الاعتراف بالدولة الصهيونية؟

ربما كان بورقيبة مقتنعًا بتلك التصريحات، لكن ربما حالت الأوضاع الإقليمية والداخلية دون القيام بذلك. ويبدو أن تلك الرغبة لم تكن رغبة بورقيبة وحده، بل رغبة مشتركة لبعض قادة الحزب الدستوري - الديوان السياسي، لأن الباهي

(175) في حوار مع جريدة لوموند (*Le Monde*) الفرنسية حزيران/ يونيو 1952 دعا بورقيبة إلى ضرورة قيام الأطراف العربية بتسوية سياسية مع إسرائيل.

(176) طرحت هذه المسألة مرات عدة في المؤتمرات التي تعقدها مؤسسة التميمي عن بورقيبة لكن من دون وجود دراسة علمية تبرز ذلك.

الأدغم، ممثّل الحزب في العاصمة الأميركية، طلب بدوره من ممثل «إسرائيل» في الأمم المتحدة، دعم دولته لمطلب استقلال تونس في الأمم المتحدة[177]، كما صرّح الهادي نويرة[178] لمراسل جريدة هآرتس الإسرائيلية الخاص في تونس في 9/ 4/ 1953 إن «الحزب مستعد لممارسة تأثيره في البلدان العربية لمصلحة سلم في الشرق الأوسط، وذلك، إذا ساعدت إسرائيل شعبًا مضطهدًا مأخوذًا بحريته، في نيل استقلاله»، ثم أردف قائلًا: «إن نالت تونس استقلالها المرجو بمساعدة إسرائيل أو بدونها فإنها تتمنى إقامة علاقات مع إسرائيل دون اعتبار للمقاطعة التي أعلنتها جامعة الدول العربية»[179]. وأظهر نويرة أيضًا اهتمام الحزب باستتباب السلم في الشرق الأوسط وحرصه عليه، وإصراره على أن يكون الحزب «خارج الصراع العربي - الإسرائيلي»[180]. ويبدو أن تصريحات بورقيبة ونويرة تموقعت في إطار صراع قيادة الحزب والدوائر الفرنسية ومحاولة كل طرف كسب «الورقة اليهودية» في هذا الصراع، ففيما سعت إدارة الحماية إلى تأكيد أن وضع اليهود في تونس مرتهن بوجودها، وأن بخروجها من البلاد ستتدهور أوضاع الأقلية اليهودية، سعت أيضًا إلى كسب الأنصار من اليهود والصهيونيين بشكل عام، في تونس والخارج لعرقلة تحقيق الحركة الوطنية مشروعها التحرري. أما الحركة الوطنية ممثلة ببعض القادة الدستوريين من الديوان السياسي فاعتمدت بدورها وكردة فعل على السياسة الفرنسية في تونس تجاه اليهود، سياسة الهروب إلى الأمام بالتركيز على محورين:

(177) القدس، 28/ 2/ 2002، و Kéfi, p. 50.

(178) الهادي نويرة (1911-1993): ولد في المنستير ودرس في الصادقية، ثم انتقل إلى الدراسة في كلية الحقوق في باريس. أسس هناك الشعبة الدستورية في عام 1936. وناضل في جمعيات عدة ولجان، مثل لجنة الدفاع عن الحريات ونجمة الشمال الأفريقي. أبعد عن فرنسا فالتجأ إلى بلجيكا. رجع إلى تونس واعتقل في نيسان/ أبريل 1938، وحوكم في عام 1940. تولى مناصب حزبية عدة بارزة. تولى الوزارة بعد الاستقلال أكثر من مرة وأصبح وزيرًا أول في عام 1970- 1980. انظر: محمد لطفي الشايبي، الهادي نويرة 1911-1993، سلسلة مناضل وأثره؛ 2 (تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005)، ص 178.

(179) ورد نص المقابلة مترجمًا إلى الفرنسية في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 651, carton 317, folio 191-192.

(180) المصدر نفسه.

- الأول: تسويق خطاب يؤكد استعداد الحزب الدستوري - الديوان السياسي الاعتراف بدولة «إسرائيل»، بل التصريح بأن تمارس تونس المستقلة دور الوساطة لإقناع العرب بضرورة الاعتراف بذلك الكيان، في مقابل تأييد اليهود في تونس والحركة الصهيونية العالمية الحزبَ في «معركة» الاستقلال[181].

- الثاني: الدفع باتجاه فكّ ارتباط اليهود التونسيين بفرنسا من خلال تقديم ضمانات تتعلق بحقوقهم الأساسية بعد استقلال تونس، ولم يقتصر الأمر على الديوان السياسي بل قدّم الاتحاد العام التونسي للشغل بدوره ضمانات مماثلة[182]، إضافة إلى العمل على إدماجهم في النضال الوطني باعتبارهم تونسيين، بل حتى مغازلة اليهود من حملة الجنسية الفرنسية والتشديد على أن تونس المستقلة لن تكون دولة ثيوقراطية[183]، وبالتالي قطع الطريق على حملات التشويه التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية في تونس تجاه موقف الدستوريين والتونسيين عمومًا من اليهود. وتجسيدًا لما قيل كله اتخذت خطوات عدة على مستوى الخطاب والممارسة قبل إعلان منديس فرانس[184] وقرار حكومته إعطاء تونس استقلالها الداخلي. ومن ثم، كان على الحكومة التونسية ومن ورائها الحزب الدستوري - الديوان السياسي، تجسيد الوعود والبرهنة على صدقية التوجه، لهذا اتخذت إجراءات عدة لمصلحة اليهود في تونس، فإضافة إلى ما ذكرنا، أكّد بورقيبة تمسّكه بضرورة بقاء يهود البلاد في تونس، لكنه شدد على أن جميع المواطنين أحرار في مغادرة البلاد[185]. أما الهادي نويرة الأمين العام للحزب الدستوري - الديوان

(181) تصريح بورقيبة الذي أوردناه ثم تصريح الهادي نويرة. وطلب الباهي الأدغم أيضًا من ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة في نيويورك الدعم الإسرائيلي لمطلب الاستقلال التونسي.

(182) الطيب العنابي، «لا تعجبوا ولا تندهشوا،» النهضة، 4/ 5/ 1947. «اليهود وجدوا مكانهم في استقلال تونس النقابي وسيجدون مكانهم غدًا طال الزمن أو قصر في استقلال تونس السياسي».

(183) بورقيبة، رسائل، ص 105، من رسالة إلى محمد المصمودي ممثل الديوان السياسي في باريس، 10/ 10/ 1954.

(184) بيير منديس فرانس (1907-1982): اشتراكي راديكالي عمل في المحاماة والسياسة كعضو في البرلمان. تولى رئاسة الحكومة الفرنسية بين عامي 1954و1955 ووضع حدًا للحرب الصينية، ثم أعلن عن استعداد فرنسا منح تونس الاستقلال الداخلي.

(185) ورد نص المقابلة مترجمًا للفرنسية في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 651, carton 317, folio 191-192.

السياسي فاعتقد في عدم وجود مبررات لمغادرة اليهود تونس، ذلك أن الدستور سيحول دون بروز العداء للسامية[186]. ويبدو أن بورقيبة كان شديد الحرص على إبراز التعهدات التي قطعها «للأصدقاء» في ما يتعلق باحترام الأقلية اليهودية في البلاد بعد استقلال البلاد. إذ أكد ضرورة احترام اليهود التونسيين: «أوصيكم... أن تنظروا إلى مواطنينا اليهود نظرتكم إلى غيرهم من المواطنين التونسيين، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا. وهكذا نقيم البرهان أمام أنظار العالم على أننا أهل السيادة... فندعم موقف أصدقائنا الذين ساعدونا وراهنوا علينا وعلى صدقنا ونعزّز حجتهم»[187]. ولم يكتف بورقيبة بذلك بل حرص في المؤتمر الخامس للحزب الحر الدستوري - الديوان السياسي، الذي عُقد في مدينة صفاقس في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955 على انتخاب أندريه باروش[188] عضوًا في اللجنة المركزية للحزب، فحصل على المرتبة الرابعة في الانتخابات التي جرت في اليوم الأخير من المؤتمر.

الواقع أن وجود تونسي من أصل يهودي في اللجنة المركزية للحزب كان مجازفة كبرى قام بها بورقيبة الذي كان يواجه معارضة شديدة من أعضاء الأمانة العامة للحزب بقيادة صالح بن يوسف، الذين اتهموه باتهامات شتى، أقلها أنه عميل للغرب ولفرنسا بالتحديد. والمعروف أن وجود تلك الشخصية اليهودية في اللجنة المركزية للحزب لا يتلاءم والعدد الفعلي لليهود التونسيين في الحزب، هذا إن وُجد يهود في الحزب أصلًا، ويبدو أن وجود باروش في تلك الهيئة الحزبية العليا مثل رمزية اعتمدها بورقيبة ليبيّن حرصه على تمثيل الأقلية اليهودية في الهيئة العليا للحزب، كما أن في ذلك تطمين للجهات التي يهمها مستقبل

---

(186) [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 651, carton 317, folio 191-192.

(187) الحبيب بورقيبة، خطب، الجزء الأول: 1955-1956 (تونس: كتابة الدولة للأخبار، 1974)، ص 209 خطاب في 11/ 12/ 1955 ألقي في مدينة قابس.

(188) أندريه باروش: ولد في تونس. درس حتى المرحلة الثانوية. عمل في القطاع الخاص. تولى مسؤوليات في غرفة التجارة. أُبعد إلى أقصى الجنوب التونسي في عام 1952 مع باقي الدستوريين والشيوعيين والنقابيين. تولى وزارة الأشغال العمومية والإسكان في أول حكومة بعد الاستقلال (15/ 4/ 1956-20/ 2/ 1958).

اليهود في تونس. ولتأكيد هذا البعد وهذا النهج أكثر ضمّت حكومة الطاهر بن عمار التفاوضية (17/ 9/ 1955-15/ 4/ 1956) التي دعمها الديوان السياسي، وزيرًا يهوديًا تونسيًا[189]، واعتبر بورقيبة في وجود وزير يهودي في الحكومة التونسية تفنيد المزاعم التي روّجها الاستعمار، بأن أمن اليهود سيتهدد بعد رحيل فرنسا عن تونس، لكن العكس حصل؛ «فعندما زال النفوذ الاستعماري لم يصبح اليهود في أمن فحسب بل شاركوا إخوانهم في الوطن مسؤولية تسيير دفة الحكم في البلاد»[190].

يبدو أن خطب بورقيبة والإجراءات التي اتُخذت لمصلحة الأقلية اليهودية في تونس كانت تعبيرًا عن التزام الحكومة وبورقيبة والحزب - الديوان السياسي ضمان احترام الحقوق الأساسية للأقلية اليهودية في البلاد، وذلك في انتظار التزام الأطراف الخارجية في الغرب، بما في ذلك اليهود والمؤتمر اليهودي العالمي، مساعدة بورقيبة في تحقيق الأهداف الوطنية في تلك المرحلة. لكن ذلك لم يمنع بورقيبة من تأكيد ضرورة وضع حدّ للدعاية الصهيونية في الأوساط اليهودية، فأكد عند استقباله مجموعة من الطلاب التونسيين مسلمين ويهودًا من الدارسين في تونس وباريس، مخاطبًا الطلبة اليهود: «أنا لا أميّز بين التونسيين والإسرائيليين في بلادنا ولكني لا أريد أن أسمع حديثًا عن الصهيونية»[191].

خاتمة

استفادت الحركة الصهيونية من المجازر التي ارتكبها الفاشيون والنازيون ضد يهود أوروبا، ووظفت معاناة اليهود التاريخية من أجل إنشاء دولة لليهود. وتراجع الخطاب السياسي في تونس عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية لأسباب

---

(189) ألبير بسيس، محام وعميد سابق للمحامين وعضو القسم التونسي من المجلس الكبير. شغل منصب وزير الإسكان والتعمير.

(190) بورقيبة، خطب، ص 64-65، خطاب ألقي في مدينة صفاقس في 18/ 9/ 1955.

(191) الصباح، 11/ 1/ 1955، وقد أوردت الخبر من دون أن تقدم مضمون كلمة بورقيبة ووردت كلمة بورقيبة تلك في: [I.S.H.M.N], Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris), bobine 720, carton 457, folio 172.

ذاتية وأخرى موضوعية في مقابل تضاعف النشاط الصهيوني، ولا سيما في البلدان العربية بعد الانتصار الذي حققته الحركة. فشجعت اليهود على مغادرة أوطانهم والاستقرار في الدولة الجديدة، ما أدى إلى تضاعف التوتر بين اليهود وباقي السكان.

اتخذ هذا الشأن أبعادًا جديدة في تونس نتيجة الواقع الذي كانت تعيشه الحركة الوطنية واشتداد صراعها مع الاستعمار الفرنسي خصوصًا، وتحوّل أمر اليهود إلى «تجاذب» بين الطرفين، في وقت التزمت فيه الحركة الوطنية، ولا سيما الديوان السياسي، ثوابتها تجاه الأقلية اليهودية. أما الحركة الصهيونية فطرحت نفسها بإمكاناتها «طرفًا» في الصراع، وعرضت خدماتها على الحركة الوطنية التونسية على أن تقوم الأخيرة بالعمل على اعتراف الدول العربية بها. فهل تخلى الحبيب بورقيبة عن معاداته الصهيونية بعد قيام الدولة الصهيونية أم أن أوضاع الحركة الوطنية وسعيه إلى تحقيق الاستقلال بأي ثمن دفعاه إلى التعامل مع الأطراف كلها في سبيل تحقيق أهدافه؟ وهل استمرت علاقته بالحركة الصهيونية بعد الاستقلال أم تنصل من التزاماته تجاه الحركة الصهيونية بعدما حقق ما أراد، ولا سيما أنه لم يعترف بـ «إسرائيل» قانونيًا مثلما وعد.

خاتمة القسم الثاني

تزايد النشاط الصهيوني في تونس خلال هذه الحقبة الزمنية، واتخذ أبعادًا جديدة بالتوازي مع معاملة النازيين وحلفائهم لليهود في الحرب العالمية الثانية، والانتصارات التي حققتها الحركة الصهيونية بفضل تحالفاتها الواسعة والمنوعة مع قوى سياسية دولية وإقليمية عدة. وكان لتلك المعطيات الجديدة كلها تأثيرها في الخطاب السياسي في تونس الذي حاول تعميق فهمه للصهيونية ومشروعاتها. غير أن التباين حكم مضمون الخطاب في ما يتعلق بمسألة انتماء اليهود إلى وطنهم تونس؛ ذلك الانتماء الذي ظل موزّعًا بين المشروع الصهيوني كما تجسده دولة «إسرائيل» والاستعمار الفرنسي من ناحية، ووضعيتهم المدنية كمواطنين تونسيين من ناحية أخرى.

انغمس الخطاب في الهمّ الفلسطيني واعتبر الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى بديلًا أكثر نجاعة لتحقيق المطالب الفلسطينية المشروعة، غير أن الهزيمة التي مُني بها العرب وانتصار الحركة الصهيونية وحلفائها كان صدمة كبيرة لهذا الخطاب.

ساهم الخطاب في تشريح الأسباب المختلفة التي أدت إلى «النكبة» بكل جرأة وروح نقدية، وحاول في الوقت ذاته تقديم بدائل عملية كفيلة بتجاوز مخلفات «النكبة». ودفع تطور الحوادث في فلسطين وبلدان «الجوار» العربية والتحولات العالمية هذا الخطاب إلى مراجعة تصوراته وأولوياته وحتى تحالفاته في الداخل والخارج. وكان من نتائج ذلك تراجع اهتمام الخطاب بالقضية

الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها إلى درجة دنيا، بل غيِّبت القضية تمامًا عن الأدبيات التونسية أو كادت، ومقابل ذلك برز اتجاه قوي عمل على جبهتين:

- الأولى: استثمار الواقع العالمي الجديد والاقتراب أكثر فأكثر من الحركة الصهيونية ودولة «إسرائيل»، محاولة منه فكّ الارتباط الذي كان قائمًا بين الحركة الصهيونية وبعض اليهود التونسيين وفرنسا التي حاولت إيجاد «مشكلة يهودية» في البلاد، بغية تأليب الرأي العام الدولي والحركة الصهيونية العالمية ضد الحركة الوطنية التونسية وإبرازها بصفتها حركة «تعصب ديني» لعزلها وتهميشها.

- الثانية: العمل على دفع اليهود إلى الانغماس في الشأن الوطني التونسي باعتبارهم مواطنين تونسيين، وذلك بالاعتراف بحقوقهم الأساسية كمواطنين والوعد بإشراكهم في تقرير مصير البلاد بعد الاستقلال.

هكذا بدأت الاتصالات بالحركة الصهيونية العالمية وبعض ممثلي الدولة الصهيونية في إطار مساومات سياسية لمصلحة الطرفين. ويبدو أن الطرف التونسي غلّب مصلحة القضية الوطنية على القضايا المبدئية والقومية والإنسانية، ومنها القضية الفلسطينية. إذ عبّر بعض القادة الدستوريين عن استعداد حكومة الاستقلال القيام بدور «عرّاب» العلاقات العربية - الإسرائيلية.

خاتمة الكتاب

تابع الخطاب السياسي التونسي حوادث فلسطين منذ بداية عشرينيات القرن العشرين، لكن فهمه طبيعة ما كان يجري وإدراكه له كانا محدودين في البداية، وتفاعلت عوامل داخلية وخارجية عدة ساهمت في تعميق الوعي بطبيعة تلك القضية من ناحية، وبطبيعة الصهيونية وأهدافها من ناحية أخرى.

ساهمت السياسة البريطانية في فلسطين والنشاط الصهيوني عمومًا في تعميق إدراك الخطاب للمشروع، ومن تلك المنطلقات أدرك أيضًا طبيعة المقاومة الفلسطينية المزدوجة ضد الصهيونية والاستعمار البريطاني في فلسطين، وقاوم الحركة الصهيونية في تونس من تمييزه الواضح بين اليهودية باعتبارها دينًا سماويًا، والصهيونية باعتبارها فكرة سياسية كانت تعمل على إقامة دولة على حساب أرض شعب تربطه بالتونسيين أواصر اللغة والدين.

أكّد الخطاب، منذ العشرينيات، الهوية التونسية للأقلية اليهودية في البلاد وترك الحزب الحر الدستوري التونسي الباب مفتوحًا أمام اليهود للانضمام إليه، وخصص مقعدين في أعلى هيئة للحزب (اللجنة التنفيذية) لأفراد النخبة اليهودية في البلاد. وعلى الرغم من عدم استجابة هؤلاء للانخراط في الحزب الدستوري، فإن المحاولات استمرت لإشراكهم في الهمّ الوطني العام، لكن عددًا كبيرًا من اليهود اختار الحركة الاشتراكية والشيوعية الفرنسية في تونس، علاوة على الحركة الصهيونية، بديلًا من الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية. كما أن اليهود التونسيين الذين لم يتعاطفوا مع الحركة الصهيونية أو عارضوها وعملوا

في إطار الأحزاب والحركات الاشتراكية أو الذين ظلوا مستقلين، لم يسعوا إلى تأسيس جمعيات أو منظمات مناهضة للصهيونية، كما كانت الحال في بعض الدول العربية(*)، الأمر الذي ضاعف الهوة الفاصلة بين التونسيين مسلمين ويهودًا على خلفية القضية الفلسطينية والنشاط الصهيوني أساسًا، وبدا اليهود موضوعيًا في نظر أغلبية التونسيين متعاطفين مع الحركة الصهيونية.

طرح الخطاب التونسي ارتباطًا بما كان يجري في فلسطين بدائل سياسية عملية محاولًا في ثلاثينيات القرن العشرين حلّ القضية الفلسطينية على أسس ديمقراطية.

تبرِز عملية تفكيك الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها أن رؤية هذا الخطاب لم تكن متجانسة في كثير من المسائل، كما أن أهداف النشاط لمصلحة القضية وانطلاقًا من تلك الرؤى لم تكن بالحماسة نفسها أيضًا. ولا يفسَّر ذلك بالضرورة بالخلفيات الفكرية والسياسية للأحزاب، كما يرى بعض الباحثين، بل كان نتيجة اعتبارات سياسية ظرفية - في الأغلب - أدت في مجملها دورًا في بلورة تلك الرؤى. وربما دفع وضع البلاد وخصوصية الأحزاب الوطنية في تونس هذه الأحزاب في كثير من الأحيان إلى الابتعاد عن اتخاذ مواقف مباشرة من القضية الفلسطينية، في حين تابعت صحافتها، ولا سيما القريبة منها، الحوادث وقدمت تحليلات دقيقة واتخذت مواقف، بل دفعت الناس

(*) نذكر «عصبة مكافحة الصهيونية في العراق» و«الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية في مصر». من المهم الإشارة هنا إلى أن جميع أعضاء تلك المنظمات كانوا من اليهود العاملين في الحزبين الشيوعيين العراقي والمصري، واعتبر هؤلاء الصهيونية أداة من أدوات الإمبريالية، أما في لبنان فأسّس «اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية» وضم أحزابًا عدة ومنظمات واتحادات مهنية وطالبية. انظر: حسان علي حلاق، «موقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية 1918-1948،» **شؤون فلسطينية**، العدد 103 (حزيران/يونيو 1980).

كما هي الحال أيضًا في المغرب حيث يذكر علال الفاسي أن لجنة حماية فلسطين تمكنت من نشر الدعاية المضادة للصهيونية في أوساط اليهود المغاربة إلى حد أنهم وقّعوا وثيقة مشتركة وُجهت إلى الخارجية البريطانية احتجاجًا على قرار اللجنة الملكية في شأن تقسيم فلسطين. انظر: علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط 5 (المغرب: مؤسسة علال الفاسي، 1993)، ص 233-240.

إلى نصرة فلسطين ومقاومة الصهيونية. وعلى الرغم من اختلاف الأصول الثقافية والاجتماعية بين قادة الحزبين الدستوريين وانعكاس ذلك على مجمل المواقف الوطنية والخارجية لكل منهما، ومنها القضية الفلسطينية والمسائل المرتبطة بها، فإن التباين بين الحزبين في شأن تلك المسائل كان جزئيًا ومحدودًا، وحتى فهمهما للصهيونية ولوضع الأقلية اليهودية القانوني والمدني والديني كان متقاربًا، باستثناء بعض القضايا التي برزت في أواخر الأربعينيات بالتحديد، وبالذات قضية شغل الأقلية اليهودية الوظائف العمومية، بأبعادها المختلفة.

تفاعل الخطاب السياسي في تونس أيضًا مع جميع الحوادث والتطورات التي عرفتها القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية، ورفض المبادرات كلها التي طرحت لحلها، وراهن على الحرب التي رأى فيها حلًّا وحيدًا وخلاصًا نهائيًا لمأساة الفلسطينيين، وعبّأ الناس على هذا الأساس، لكن هزيمة الدول العربية دفعت الخطاب إلى مراجعة بعض المسلمات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية انطلاقًا من بحثه عن أسباب الهزيمة، وطرح بدائل عملية لتجاوزها. غير أن الخيبة تعمّقت، فبدأت مساحة اهتمام الخطاب بالقضية الفلسطينية تتقلص بالتدرج.

بالتوازي مع ذلك، وعى الخطاب المتغيرات الدولية والظرفية العالمية الجديدة، فحاول الاستفادة منها وتوظيفها لمصلحة القضية الوطنية التونسية التي أصبحت تحتل صدارة تفكيره ونشاطه، فهل شكّلت رؤية الخطاب السياسي في تونس للقضية الفلسطينية، في مرحلة التحرر الوطني، مرجعًا لفهم القضية الفلسطينية بعد الاستقلال؟ وكيف تطورت اتجاهات ذلك الخطاب تجاه تلك القضية والقضايا المرتبطة بها؟

المراجع

1- العربية

كتب

إبراهيم، محمد إسماعيل. **معجم الألفاظ والأعلام القرآنية**. ط 2. القاهرة: دار الفكر العربي، 1969.

ابن عاشور، محمد الفاضل. **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**. ط 3. تونس: الدار التونسية للنشر، 1983.

______. **فلسطين الوطن القومي للعرب**. تونس: نشر علي الجندوبي، 1948.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، 1990. 15 مج.

أبو عرفة، عبد الرحمن. **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية**. ط 2. عمّان: دار الجليل للنشر، 1986.

أبو نادي، سليمان. **التونسيون والقضية الفلسطينية حتى عام 1948**. تونس: منشورات دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية؛ الدار البيضاء: الدار المغربية للنشر، 1992.

أعمال الندوة الدولية حول الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي. تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2003.

أعمال الندوة الدولية الخامسة حول البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب 1945-1950. تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1991.

أعمال الندوة الدولية العاشرة حول المغرب العربي في العشرينات: المنعقدة بنزل السفراء، أيام 5 و6 ماي. نسق أعمال الندوة وجمع النصوص وأعدها للنشر الهادي جلاب. تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2001. (منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية؛ 10)

بن ميلاد، أحمد ومحمد مسعود إدريس. **الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية 1892-1940. ج1: مقدمة النشاط الفكري والسياسي للشيخ عبد العزيز الثعالبي في تونس من خلال وثائقه.** تونس: بيت الحكمة، 1991. (تحقيق النصوص، تاريخ معاصر)

بورقيبة، الحبيب. **بين تونس وفرنسا: كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون الحر.** تونس: وزارة الإعلام، 1985.

______. **خطب، الجزء الأول: 1955-1956.** تونس: كتابة الدولة للأخبار، 1974.

______. **تونس وقضية فلسطين.** تونس: كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، [1966].

______. **حياتي آرائي جهادي.** ط 2. تونس: وزارة الإعلام، 1983.

______. **رسائل سجين جالطة.** تقديم محمد مزالي؛ تعليق المنصف الشنوفي؛ إنجاز جريدة العمل. تونس: منشورات الحزب الاشتراكي الدستوري، 1983.

التيمومي، الهادي. **في أصول الحركة القومية العربية، 1839-1920.** تونس: دار محمد علي الحامي، 2002.

______. **النشاط الصهيوني بتونس 1897-1948.** تقديم محمود درويش. تونس: التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، 1982.

الثعالبي، عبد العزيز. **خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس، 1350هـ-1931م.** أعدها للنشر أحمد بن ميلاد؛ تقديم وتحقيق حمادي الساحلي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988.

الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية.** ط 5. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

الجادوي، سليمان. **الفوائد الجمّة في منتخبات مرشد الأمة.** تونس: المطبعة التونسية، [1925].

جرجس، فواز [وآخ.]. **حرب فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1948**. تحرير إيوجين روجان وآفي شليم؛ ترجمة ناصر عفيفي. القاهرة: الكتاب الذهبي، مؤسسة روز اليوسف، 2001.

جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا. **النشرة السنوية 1928-1929**. تونس: المطبعة الرسمية، 1929.

الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2000. (البلاد العربية وتركيا وأفريقيا خلال الفترة المعاصرة؛ 6)

الحداد، الطاهر. **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**. ط 4. تونس: الدار التونسية للنشر، 1984.

حرب فلسطين 1947-1948: الرواية الإسرائيلية الرسمية. ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ قدّم له وليد الخالدي؛ راجع الترجمة سمير جبور. نيقوسيا، قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984. 2 ج.

حركة البشر والأفكار بين بريطانيا والمغرب العربي: أعمال المؤتمر الثاني للحوار البريطاني - المغاربي المنعقد بجامعة إكستير فيما بين 14-17 سبتمبر 2002. إشراف عبد الجليل التميمي ومحمد صالح العمري. زغوان: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2003.

حمدان، محمد. **دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية من سنة 1938 إلى 20 مارس 1956**. تونس: بيت الحكمة، 1989. 2 ق. (فهارس ومراجع. صحافة ومجلات)

ق 1: **دليل الدوريات العربية والعبرية**

الحنّاشي، عبد اللطيف. **المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية: الإبعاد السّياسي أنموذجًا، 1881-1955: في جدلية الاضطهاد والمقاومة**. صفاقس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003.

الحوت، بيان نويهض. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981. (سلسلة الدراسات؛ 57)

حوراني، فيصل. **جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948**. نيقوسيا: شرق برس، 1990.

الخرفي، صالح. **من أعماق الصحراء**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1991.

خلّة، كامل محمود. **التطور السياسي لشرق الأردن، مارس 1921 - مارس 1948**. طرابلس: المنشأة العامة، 1983.

دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**. صيدا: المطبعة العصرية، 1950. 6 ج.

الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938-1943: خمس سنوات من المقاومة. تونس: وزارة الإعلام، 1983. (تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق؛ 8)

الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا 1936-1938، الحوار- 1. تونس: دار العمل، 1979. (تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق؛ 3)

الدقي، نور الدين. **حركة الشباب التونسي**. ط 2. تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1999. (وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر؛ 5)

الرويلي، ميجان وسعد البازعي. **دليل الناقد الأدبي: إضاءة لأكثر من خمسين تيارًا ومصطلحًا نقديًا معاصرًا**. ط 3. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002.

رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض، 1948-1978**. ط 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987. 2 ج.

زريق، قسطنطين. **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ مؤسسة عبد الحميد شومان، 1996.

مج 1: **الوعي القومي. معنى النكبة. أي غد؟. نحن والتاريخ.**

الشامي، رشاد عبد الله. **إشكالية اليهودية في إسرائيل**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979. (عالم المعرفة؛ 224)

الشايبي، محمد لطفي. **الهادي نويرة 1911-1993**. تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005. (سلسلة مناضل وأثره؛ 2)

شبيب، سميح. محمد علي الطاهر: تجربته الصحافية في مصر من خلال صحفه: الشورى، الشباب، العلم، 1924-1939. [تقديم أحمد بن سودة]. نيقوسيا: شرق برس، 1990.

الشريف، ريجينا. الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي. ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985. (عالم المعرفة؛ 96)

الشريف، ماهر. البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908-1993. نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995. (دفاتر النهج)

الشقيري، جميل. مجموعة الشهادات والمذكرات المتقدمة إلى لجنة التحقيق الأنكلو أميركية المشتركة حول قضية فلسطين مع تواصي اللجنة. يافا: مطبعة النجاح التجارية، 1946.

عبد الباقي، محمد فؤاد. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. بيروت: دار القلم، 1988.

عبد الرحمان، عواطف. مصر وفلسطين. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980. (عالم المعرفة؛ 26)

عبد الله، عبد الخالق. العالم المعاصر والصراعات الدولية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989. (عالم المعرفة؛ 133)

عبد الهادي، عوني. مذكرات عوني عبد الهادي. تقديم وتحقيق خيرية قاسمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

عبيد، خالد. الطاهر صفر: 1903-1942. تونس: جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2003.

العجيلي، التليلي. صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876-1918. تونس: كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة؛ دار الجنوب للنشر، 2005.

العظم، صادق جلال. دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970.

______. **الصهيونية والصراع الطبقي**. بيروت: دار العودة، [1975].

علوش، ناجي. **الماركسية والمسألة اليهودية، 1844-1968**. ط 3. بيروت: دار الطليعة، 1980.

______. **المقاومة العربية في فلسطين (1917-1948)**. ط 3. بيروت: دار الطليعة، 1975.

عليوي، هادي حسين. **الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي، 1918-1952**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 38)

غنيم، عادل حسن. **الحركة الوطنية الفلسطينية: من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية الثانية**. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980.

الفاسي، علال. **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**. ط 5. المغرب: مؤسسة علال الفاسي، 1993.

الفيلالي، مصطفى [وآخ.]. **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 8)

القزدغلي، حبيب. **تطور الحركة الشيوعية بتونس 1919-1943**. تقديم علي المحجوبي. تونس: منشورات كلية الآداب، 1992. 3 مج. (سلسلة التاريخ)

القسنطيني، الكرّاي. **الاحتياج والمحتاجون بتونس العاصمة في فترة الاستعمار الفرنسي (1885-1918)**. تقديم علي المحجوبي. تونس: مركز النشر الجامعي، 2000.

قضية بورقيبة، 9 أفريل 1938. تونس: وزارة الإعلام، 1983.

الكيالي، عبد الوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**. ط 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973.

محافظة، علي. **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، 1918-1948**. عمان: مركز الكتب الأردني، 1989.

______. **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، 1919-1945**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ 1)

المحجوبي، علي. جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين. تونس: دار سراس للنشر؛ المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر، 1990. (سلسلة مراجع)

______. الحركة الوطنية التونسية بين الحربين. تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1986. (سلسلة التاريخ والجغرافيا؛ 2)

المدني، أحمد توفيق. حياة كفاح: مذكرات. 3 ج. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.

ج1: في تونس 1905-1925.

المسيري، عبد الوهاب. الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982. (عالم المعرفة؛ 60)

______. الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة (القسم الثاني). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1983. (عالم المعرفة؛ 61)

______. الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2002.

______. الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ: رؤية حضارية جديدة. تقديم محمد حسنين هيكل. ط 3. القاهرة: دار الشروق، 2001.

______. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد. القاهرة: دار الشروق، 1999، 8 ج.

______. هجرة اليهود السوفييت. القاهرة: دار الهلال، 1990. (كتاب الهلال؛ 480)

المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي. تنسيق الهادي التيمومي. قرطاج: بيت الحكمة، 1999. (بحوث ودراسات، تاريخ)

مناصرية، يوسف. الحزب الحر الدستوري التونسي، 1919-1934. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988.

موسوعة السياسة. المؤلف الرئيسي ورئيس التحرير عبد الوهاب الكيالي؛ شارك في التحرير ماجد نعمة [وآخ.]. ط 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993. 6 ج.

الموسوعة الفلسطينية. إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية: أحمد المرعشلي، عبد الهادي هاشم وأنيس صايغ. دمشق: الهيئة، 1984. ق 1، 4ج.

هيكل، محمد حسنين. العروش والجيوش: مج1، كذلك انفجر الصراع في فلسطين 1948-1998: قراءة في يوميات الحرب. ط 7. القاهرة: دار الشروق، 2002.

______. العروش والجيوش: مج2، أزمة العروش، صدمة الجيوش. ط 4. القاهرة: دار الشروق، 2002.

وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918-1939: من أوراق أكرم زعيتر. أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت. ط 2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984. (سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ 12)

وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، 1918-1939. جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968. (سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛ 1)

ياسين، بو علي (تقديم). قراءة في وثائق الوكالة اليهودية في فلسطين، 1930-1940. بيروت: دار الحداثة، 1982.

ياسين، السيد [وآخ.]. صراع القرن - الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام. تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق؛ مراجعة علي محافظة. بيروت؛ عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ مؤسسة عبد الحميد شومان، 1999.

يقطين، سعيد. تحليل الخطاب الروائي: الزمن-السرد-التبئير. ط 2. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993.

دوريات

الاتحاد: جريدة سياسية إخبارية أسّست في آب/ أغسطس 1920 موالية للحزب الحرّ الدستوري التونسي توقفت عام 1923.

إدريس، محمد مسعود. «تونس والقضية الفلسطينية ما بين الحربين.» المجلة التاريخية المغاربية: العددان 49-50، 1988.

______. «من نشاط الجالية الوطنية بالقاهرة من خلال مراسلات محمد علي شقرون إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي (1927-1936).» المجلة التاريخية المغاربية: العددان 74-75، أيار/ مايو 1994.

الإرادة: أسّست في 8 كانون الثاني/ يناير 1934 وهي لسان الحزب الحر الدستوري التونسي، مديرها محمد المنصف المنستيري. يومية ثم أسبوعية تعطلت مرات عدة. تم الاطلاع على جميع الأعداد المتوافرة.

الأسبوع[1]: العدد 88، 7 كانون الأول/ ديسمبر 1947؛ العدد 112، 23 أيار/ مايو 1948؛ العدد 113، 30 أيار/ مايو 1948؛ العدد 117، 27 حزيران/ يونيو 1948؛ العدد 121، 25 تموز/ يوليو 1948؛ العدد 141، 12 كانون الأول/ ديسمبر 1948، والعدد 182، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949.

أفريقيا: العدد 47، 16 نيسان/ أبريل 1925، والعدد 580، 11 أيار/ مايو 1925.

أفريقيا الشمالية[2]: العدد 1، 13 أيار/ مايو 1949؛ العدد 2، 20 أيار/ مايو 1949؛ العدد 8، 2 آب/ أغسطس 1949؛ العدد 13، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949، والعدد 14، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949.

ألكسان، جان. «العرب في مواجهة خطر السينما الصهيونية.» **شؤون عربية**: السنة 14، العدد 55، أيلول/ سبتمبر 1999.

الأمة[3]: 31 تموز/ يوليو 1921.

بابي، إيلان. «ما بعد الصهيونية: توجهات جديدة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي حول الفلسطينيين والعرب.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة 8، العدد 31، صيف 1997.

برقاوي، أحمد. «الفكر العربي المعاصر: محاولات في تعريف الصهيونية.» **الوحدة**: السنة 4، العدد 44، أيار/ مايو 1988.

البكوش، سمير. «صدى القضية الفلسطينية بتونس وصراع القوى السياسية حولها 1947-1948.» **روافد**: العدد 6، 2001.

(1) أسبوعية إخبارية سياسية صدرت في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1945.

(2) صدرت أسبوعيًا، أسّست في أيار/مايو 1949 وهي لسان حال الحزب القومي التونسي ومؤسسه المكي بن عزوز.

(3) أسبوعية صدرت في كانون الثاني/يناير 1921 واستمرت في الصدور حتى عام 1936 بشكل غير منتظم. بدأت قريبة من الدستور ثم انعطفت إلى الحزب الشيوعي لفترة وجيزة ثم عادت إلى اتجاهها الدستوري منذ عام 1923، وتم الاطلاع على جميع الأعداد.

بويحيى، سالم. «العلاقات بين عمّال تونس وفلسطين ومواقف الطبقة العاملة التونسية من القضية الفلسطينية (1945-1956).» **المجلة التاريخية المغاربية**: العددان 55-56، كانون الأول/ ديسمبر 1989.

بيت هالحمي، بنيامين. «التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها.» مجلة **الكرمل**: العددان 55-56، ربيع-صيف 1998.

تونس: العدد 6، 29 تموز/ يوليو 1948؛ العدد 18، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1948؛ العدد 22، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949، والعدد 24؛ 8 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

تونس الفتاة: العدد 8، 31 كانون الثاني/ يناير 1939.

الجهاد[4]: العدد 5، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949.

الحروب، خالد. «المؤرخون الجدد الفلسطينيون والإسرائيليون: وجهة نظر.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة 12، العدد 48، خريف 2001.

الحرية[5]: العدد 7، 23 أيار/ مايو 1948؛ العدد 11، 20 حزيران/ يونيو 1948، والعدد 48، 6 آذار/ مارس 1949.

حلاق، حسان علي. «موقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية 1918-1948.» **شؤون فلسطينية**: العدد 103، حزيران/ يونيو 1980.

حوراني، فيصل. «بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني.» **شؤون فلسطينية**: العدد 120، تشرين الثاني/ نوفمبر 1981.

الزهرة: صدرت في تموز/ يوليو 1890 وكانت قريبة من الدستور عند تأسيسه، وترأس تحريرها أحمد توفيق المدني ومحيي الدين القليبي لفترات مختلفة وهما عضوان في اللجنة التنفيذية، ثم تعاطفت مع الدستور - الديوان السياسي- بعد

---

(4) جريدة أسبوعية سياسية أدبية اقتصادية، صدر أول عدد منها في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، لم يصدر منها إلا 9 أعداد تم الاطلاع عليها كلها، قريبة من الحزب الحر الدستوري - الديوان السياسي.

(5) جريدة أسبوعية سياسية صدرت في 28 شباط/ فبراير 1948، لسان الحزب الحر الدستوري - الديوان السياسي، صودرت مرات عدة وأحيل محرروها مرات عدة على القضاء. تم الاطلاع على جميع الأعداد المتوافرة.

آذار/ مارس 1934. كانت أكثر الصحف التونسية اهتمامًا بالشأن الفلسطيني، وقد تم الاطلاع على جميع الأعداد التي تغطي الفترة المدروسة.

زهرة، عطاء محمد صالح. «الهجرة اليهودية الاستعمارية إلى فلسطين: قراءة جديدة.» **شؤون عربية**: العدد 52، كانون الأول/ ديسمبر 1987.

شراب، ناجي صادق. «العلاقات بين الولايات المتحدة والصهيونية: مرحلة بناء الدولة اليهودية (1917-1948).» **شؤون عربية**: العدد 52، كانون الأول/ ديسمبر 1987.

الشريف، ماهر. «القضية الفلسطينية في الكتابة التاريخية العربية: هل هناك حاجة إلى تأريخ جديد؟.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة 14، العدد 55، صيف 2003.

شعبان، عبد الحسين. «إسرائيل والشرعية الدولية.» **الوحدة**: العدد 56، أيار/ مايو 1989.

الصواب[6]: العدد 372، 1921؛ العدد 463، 24 تموز/ يوليو 1925؛ العدد 592، 6 أيلول/ سبتمبر 1929؛ العدد 593، 18 أيلول/ سبتمبر 1929؛ العدد 594، 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1929؛ العدد 600، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929؛ العدد 609، 10 كانون الثاني/ يناير 1930؛ العدد 617، 28 آذار/ مارس 1930؛ العدد 642، 5 كانون الأول/ ديسمبر 1930؛ العدد 653، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931؛ العدد 685، 18 آذار/ مارس 1932؛ العدد 693، 24 حزيران/ يونيو 1932؛ العدد 722، 4 آب/ أغسطس 1933؛ العدد 730، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933؛ العدد 796، 24 تموز/ يوليو 1936؛ العدد 812، 23 نيسان/ أبريل 1937؛ العدد 817، 16 تموز/ يوليو 1937؛ العدد 818، 30 تموز/ يوليو 1937؛ العدد 821، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1937، والعدد 823، 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1937.

---

(6) أسبوعية ثم نصف شهرية صدرت منذ عام 1904 بانتظام إلى غاية عام 1938. كانت ذات توجه إسلامي ثم موالية للحزب الدستوري ثم الحزب الدستوري - الديوان السياسي. تم الاطلاع خاصة على أعداد العشرينيات والثلاثينيات.

صوت العمل[7]: العدد 20، 16 تموز/ يوليو 1955؛ العدد 35، 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1955، العدد 44، 31 كانون الأول/ ديسمبر 1955.

الطريق: العدد 4، تموز/ يوليو-آب/ أغسطس 2001.

الطليعة[8]: العدد 29، 9 كانون الثاني/ يناير 1948؛ العدد 49، 28 أيار/ مايو 1948؛ العدد 50، 3 حزيران/ يونيو 1948، والعدد 51، 10 حزيران/ يونيو 1948.

عثمان، حسن صالح. «سياسة هربرت صموئيل وأثرها في تهويد القدس.» **شؤون عربية**: العدد 52، كانون الأول/ ديسمبر 1987.

العسلي، بسام. «الحرب العربية الإسرائيلية الأولى.» **شؤون عربية**: السنة 14، العدد 55، أيلول/ سبتمبر 1988.

العمل[9]: العدد 6، 19 حزيران/ يونيو 1934؛ 3 تموز/ أيلول 1934؛ العدد 27، 1 آب/ أغسطس 1937؛ العدد 40، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937، والعدد 54، 3 شباط/ فبراير 1938.

قاسمية، خيرية. «فلسطين في سياسات البلاد العربية 1920-1948.» **المستقبل العربي**: السنة 3، العدد 21، تشرين الثاني/ نوفمبر 1980.

كيلاني، هيثم. «الصليبية والصهيونية: دراسة مقارنة.» **شؤون عربية**: العدد 52، كانون الأول/ ديسمبر 1987.

لسان الشعب[10]: 22 آذار/ مارس 1921؛ العدد 78، 3 كانون الثاني/ يناير 1923؛ العدد 127، 9 كانون الثاني/ يناير 1924؛ العدد 138، 2 نيسان/ أبريل 1924؛

---

(7) أسبوعية ثم نصف شهرية نقابية، أسّست في 30 نيسان/أبريل 1947، لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل. احتجبت من عام 1949 إلى عام 1955 ثم عاودت الصدور في آذار/ مارس 1955.

(8) صدرت في 11 حزيران/ يونيو 1937. أسبوعية، لسان الحزب الشيوعي. تعطلت مرات عدة. تم الاطلاع على الأعداد التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية حين أصبح الحزب تونسيًا.

(9) لسان حال الحزب الحر الدستوري - الديوان السياسي - أسّست في حزيران/ يونيو 1934. صدرت مرتين في الأسبوع ثم أسبوعية ثم يومية (1955). عطلتها سلطات الحماية مرات عدة، وقد اطلعنا على جميع الأعداد.

(10) جريدة سياسية جامعة صدر أول عدد منها في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1920. توقفت في بداية عام 1937. قريبة من الحزب الحر الدستوري - اللجنة التنفيذية. تم الاطلاع على جميع أعدادها.

العدد 269، 31 أيلول/ سبتمبر 1927؛ العدد 281، 4 كانون الثاني/ يناير 1928؛ العدد 295، 2 أيار/ مايو 1928، العدد 353، 31 تموز/ يوليو 1929؛ العدد 357، 4 أيلول/ سبتمبر 1929؛ العدد 358، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1929؛ العدد 361، 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1929؛ العدد 398، 9 تموز/ يوليو 1930؛ العدد 400، 23 تموز/ يوليو 1930؛ العدد 404، 27 آب/ أغسطس 1930؛ العدد 477، 23 آذار/ مارس 1932؛ العدد 495، 17 آب/ أغسطس 1932؛ العدد 498، 14 أيلول/ سبتمبر 1932؛ العدد 549، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933؛ العدد 551، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933، والعدد 566، 23 أيار/ مايو 1934.

لسان العرب: العدد 36، 10 أيلول/ سبتمبر 1947؛ العدد 49، 25 أيلول/ سبتمبر 1947، والعدد 81، 28 نيسان/ أبريل 1948.

اللواء: العدد 6، 6 شباط/ فبراير 1949، والعدد 13، 28 نيسان/ أبريل 1950.

المرآة: يومية ثم أسبوعية سياسية إخبارية، أسِّست في كانون الثاني/ يناير 1947. صدرت بدعم من الإقامة العامة، غير أنها لا تعبّر بالضرورة عن رأيها. رئيس التحرير يوسف بسّام وهو من أصل لبناني، عاش في مصر وسورية. كانت من بين الصحف القليلة التي كثّفت اهتمامها بالقضية الفلسطينية وقدّمت رؤية نقدية ثاقبة في أغلب الأحيان.

المشير: العدد 13، 2 نيسان/ أبريل 1911.

مصطفى، شاكر. «الصراع الوطني الصهيوني من الغزو الصليبي إلى الغزو الصهيوني وبالعكس.» **شؤون عربية**: العدد 52، كانون الأول/ ديسمبر 1987.

موسى، صابر. «نظام ملكية الأراضي في فلسطين (1917-1937).» **شؤون فلسطينية**: العدد 101، نيسان/ أبريل 1980.

النمس، جلنار. «القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة (1947-1973)، قرارات ومواقف.» **شؤون فلسطينية**: العدد 97، كانون الأول/ ديسمبر 1979.

النهضة: يومية سياسية إخبارية صدرت في تشرين الأول/ أكتوبر 1923. كانت موالية للحزب الإصلاحي في البداية ثم تعاطفت مع الحزب الدستوري - الديوان السياسي، وقد تم الاطلاع على أغلب الأعداد التي تتطرق إلى الفترة المدروسة.

اليوم السابع (باريس): 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1985.

هلال، جميل. «نظرة تأملية في تاريخنا الحديث.» الكرمل: العددان 55-56، ربيع - صيف 1998.

هوبسباوم، إريك. «مزايا الشتات اليهودي.» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 17، العدد 65، شتاء 2006.

رسائل وأطروحات

الأحمد، أحمد (أبو الشيخ). «الحاج أمين الحسيني وعلاقته بالحركات الوطنية المغاربية «الجزائر، تونس، ليبيا والمغرب الأقصى (1924-1949)».» إشراف الهادي التيمومي. جامعة تونس الأولى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 1993.

بن يوسف، عادل. «الطلبة التونسيّون بالجامعات الفرنسية 1880-1956.» 3 ج مرقونة. جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1988-1999.

الجربي، محمد. «اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي: الحزب القديم (1945-1952).» تحت إشراف عبد السلام بن حميدة. شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1992.

الجليطي، علي العيد. «الدعاية الصهيونية في تونس من خلال بعض الصحف اليهودية 1920-1926.» رسالة ختم الدروس بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، 1977.

الشعبوني، محمد. «موقف البلدان المغاربية من مسألة الخلافة 1914-1926.» إشراف عبد الجليل التميمي. بحث لنيل شهادة التعمق في البحث، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، تونس، 1991-1992.

الشيحي، فريد. «الصحافة التونسية بعد الحرب العالمية الثّانية وموقفها من حرية التعبير والرأي من خلال الزهرة، النهضة والأسبوع.» رسالة ختم الدروس بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، 1995-1996.

الشيحي، مبروك. «حرب الرّيف وانعكاساتها بتونس 1921-1926.» إشراف بشير التليلي. بحث لنيل شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ المعاصر، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1982.

الطبابي، حفيظ. «الحزب الدستوري القديم (1934-1938).» تحت إشراف علي المحجوبي. شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 1986.

عبيد، خالد. «مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947-1949.» بحث لنيل شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ. تحت إشراف علي المحجوبي. جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1989.

العلاقي، عبد الكريم. «الأقلّية اليهودية بتونس من انتصاب الحماية إلى سنة 1948.» إشراف عبد الجليل التميمي. شهادة التعمق في البحث، مرقونة، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1992-1993.

قرين، أحمد. «الجمعيات اليهودية والصهيونية بالبلاد التونسية 1920-1948.» بحث لنيل شهادة في الدراسات المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، كانون الأول/ ديسمبر 2004.

الشهادات الشفوية

بن صالح، أحمد: كان عضوًا فاعلًا في الاتحاد العام التونسي للشغل حمّله الاتحاد والسيزل مسؤوليات نقابية عدة في الخارج وجرت المقابلة في بيته في رادس 22/ 9/ 2004.

بودالي، النوري: من مؤسسي الاتحاد العام التونسي للشغل، جرت المقابلة في بيته في حمام الأنف صيف عام 2004.

عدة، جورج: يهودي تونسي مناهض للصهيونية، ناضل في صفوف الحزب الشيوعي التونسي منذ الثلاثينيات وتقلّد مهمات قيادية عدة. سجن وأبعد مرات عدة. جرت المقابلة في بيته في تونس العاصمة يوم 5/ 10/ 2004.

كرّو، أبو القاسم محمد: ناضل منذ أواخر الأربعينيات في صفوف الحركة الطالبية التونسية والعربية، لمصلحة فلسطين في تونس ثم في بغداد حيث تعرّف إلى

العديد من الشخصيات السياسية العربية والتونسية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية... عُقِدت معه جلسات عدة خلال عام 2004 تم التطرق فيها إلى قضايا عدة من ضمنها علاقة التونسيين بالقضية الفلسطينية خلال الأربعينيات.

2 - الأجنبية

Books

Actes du Ve colloque international sur la Tunisie de l'après-guerre, 1945-1950: 26, 27 et 28 Mai 1989. Tunis: Institut supérieur d'histoire du mouvement national [I.S.H.M.N.], 1991.

Ayadi, Taoufik. *Mouvement réformiste et mouvements populaires à Tunis, 1906-1912.* Tunis: Publications de l'université de Tunis, 1986. (Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. 4e série, histoire; 30)

Ben Hamida, Abdesslem. *Capitalisme et syndicalisme en Tunisie de 1924 à 1956.* Tunis: Université de Tunis, faculté des sciences humaines et sociales, 2003. (Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. 4e série, Histoire; 36)

Ben Mustapha, Ahmed. *Pourquoi les arabes n'ont pas vaincu Israël.* Tunis: Ed de la Jeune Tunisie, 1949.

Ben Sliman, Sliman. *Souvenirs politiques.* Tunis: Cérès productions, 1989. (Collection Mémoire)

Bessis, Juliette. *La Méditerranée fasciste: L'Italie mussolinienne et la Tunisie.* Paris: Éditions Karthala; Publications de la Sorbonne, 1981. (Publications de la Sorbonne. Série internationale; 15)

Bourguiba, Habib. *Articles de presse 1929-1933.* 3ème éd. Tunis: Dar el amal, 1982. (Histoire du mouvement national tunisien. Documents; 1)

Chouraqui, André. *Histoire des juifs en Afrique du nord.* Paris: Éd. du Rocher, 1998. 2 tomes.

Tome 1: *En exil au Maghreb.*

Cohen-Hadria, Élie. *Du Protectorat français à l'indépendance tunisienne: Souvenirs d'un témoin socialiste.* Nice: Centre de la méditerranée moderne et contemporaine, 1976. (Cahiers de la méditerranée)

Foucault, Michel. *L'Ordre du discours: Leçon inaugurale au collège de France prononcée le 2 Décembre 1970.* [Paris]: Gallimard, 1971.

Goldstein, Daniel. *Libération ou annexion: Aux Chemins croisés de l'histoire tunisienne 1914-1922.* Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1978.

Grand dictionnaire encyclopédique Larousse. Paris: Larousse, 1983.

Hamza, Hassine Raouf. *Communisme et nationalisme en Tunisie de la «libération» à l'indépendance (1943-1956).* Tunis: Université de Tunis I, 1994. (Publications de la faculté des sciences humaines et sociales de Tunis: Série 4, Histoire; 23)

Histoire communautaire, histoire plurielle. La Communauté juive de Tunisie. Tunis: Centre de publication universitaire, 1999.

Juifs et musulmans en Tunisie: Fraternité et déchirements: Actes du colloque international de Paris, Sorbonne, 22-25 Mars 1999, «Les relations judéo-musulmanes en Tunisie du moyen âge à nos jours, regards croisés». Organisé par la Société d'histoire des Juifs de Tunisie et l'université de Tunis I, [Groupe de recherches histoire et mémoire]; dir. de publ. Sonia Fellous. Paris: Somogy, 2003.

Kraïem, Mustapha. *La Classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939-1952).* Tunis: [s. n.], 1980.

________. *Le Mouvement social en Tunisie dans les années trente.* Tunis: Université de Tunis, Centre d'études et de recherches économiques et Sociales [Cérès], 1984. (Cahier du CERES Série histoire; 2)

________. *Le Parti Communiste Tunisien pendant la période coloniale.* Tunis: Institut supérieur d'histoire du mouvement national, Université de Tunis I, 1997.

________. *La Tunisie des années trente.* Tunis: Institut supérieur d'histoire du mouvement national [ISHMN], 1996. 2 vols. (Savoir).

vol. 2: *Mouvement national et front populaire.*

Laskier, Michael M. *Israel and the Maghreb: From Statehood to Oslo.* Gainesville: University Press of Florida, 2004.

Lépidi, M. Jules. *L'Économie tunisienne depuis la fin de la guerre.* Tunis: Impr. officielle de la Tunisie, 1955.

Mahjoubi, Ali. *Les Origines du mouvement national en Tunisie 1904-1934.* Tunis: Université de Tunis, 1982. (Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. 4e série, Histoire; 25)

La Méditerranée des juifs: Exodes et enracinements. Sous la direction de Paul Balta, Catherine Dana et Régine Dhoquois-Cohen. Paris: L'Harmattan, 2003. (Cahiers de confluences)

Merlin, Samuel. *Guerre et paix au Moyen-Orient: Le Défi du président Bourguiba, histoire de la campagne du président Bourguiba en faveur d'une paix négociée entre Israël et les états arabes*. Traduit de l'anglais par Paul Chwat. Paris: Denoël, 1970.

Les Mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930: Actes du 3ème séminaire sur l'histoire du mouvement national, 1985. Tunis: Centre national universitaire de documentation scientifique et technique, 1987.

Robin, Régine. *Histoire et linguistique*. Paris: A. Colin, 1973. (Collection linguistique)

Sebag, Paul. *Histoire des juifs de Tunisie: Des Origines à nos jours*. Paris: Ed. L'Harmattan, 1991. (Histoire et perspectives méditerranéennes)

Soliman, Lotfallah. *Pour une histoire profane de la Palestine*. Paris: Ed. la Découverte, 1989. (Cahiers libres)

Periodicals

L'Action Tunisienne: no. 241, 11 Janvier 1938.

La Charte Tunisienne: 27/7/1937.

David, Cohen. «Les Nationalistes nord-africains face au sionisme (1929-1939).» *Revue française d'histoire d'outre mer*: vol. 77, no. 286, 1990.

Jeune Afrique/L'Intelligent: nos. 2327-2328, 14-27 Août 2005.

Kraïem, Mustapha. «L'Exclusion d'Ali Jrad du P.C.T.: à la mémoire d'Ali Jrad.» *Revue d'histoire maghrébine*: vol. 24, nos. 87-88, Mai 1997.

Mahjoubi, Ali. «Le Congrès eucharistique de Carthage et le mouvement national tunisien.» *Les Cahiers de Tunisie*: vol. 26, nos. 101-102, 1978.

Le Réveil juif: no. 483, 29 Juillet 1932.

Saadoun, Haïm. «L'Immigration illégale d'Afrique du nord en Palestine.» *Pardès*: no. 17, 1993.

Tunis soir: no. 570, 4 Juillet 1936.

La Voix du tunisien: 23/2/1931; 15/5/1931; 14/3/1932; 16/3/1932; 17/3/1932; 21/3/1932; 14/4/1932; 3/6/1932; 24/6/1932; 28/7/1932, et 29/7/1932.

Zangar, Selwa. «La Tunisie et l'union française: Position nationaliste et positions coloniales, 1946-1951.» *Revue d'histoire maghrébine*: vol. 19, nos. 67-68, 1992.

Thesis

Ben Achour, Olfa. «La Condition des juifs tunisiens de 1914-1956.» Mémoire de D.E.A., Université de Paris IV, département d'histoire, Juin 1999.

El Ghoul, Fayçal. «La Question palestinienne à travers la presse Tunisienne 1917-1936.» Thèse de mémoire, faculté des lettres et des sciences humaines, université de Nice, 1973-1974.

Gafsi, Hager. «L'Union française et les réactions en Tunisie au lendemain de la 2ème guerre mondiale (1945-1952).» Mémoire pour le certificat d'aptitude à la recherche, faculté des Sciences humaines et sociales, université de Tunis, 1988.

Moslah, Abdelmagid. «La Presse juive en Tunisie (étude monographique).» Mémoire de fin d'études supérieures, Institut de presse et des sciences de l'information, université de Tunis, 1985-1986.

المراجع الأرشيفية:

الأرشيف الوطني التونسي:

سلسلة (A) صندوق عدد 289 الملف 8/ 6 التاريخ 1931-1936.

سلسلة الحركة الوطنية كرتون 16.

الأرشيف الفرنسي:

نسخ مصورة طبق الأصل (ميكروفيلم) ذات علاقة بالبلاد التونسية محفوظة في المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، في جامعة منوبة - تونس:

Archives du ministère des affaires étrangères. Archives diplomatiques de Nantes. Série: Protectorat- Tunisie (Fonds de la résidence à Nantes):

L'Affaire palestinienne: Bobine 465, carton 2225 (2), dossiers 1-2.

Activités politiques: Tunisie Palestine 1949: Bobine 979, carton 2889, dossier 3.

Évènement de la palestine 1936-1949: Bobine 197, carton 1870, dossier unique.

Incidents entre tunisiens et Juifs en Tunisie. L'Immigration juive en Palestine: Bobine 111, carton 1724, dossier 2.

Lettres et solidarité arabe et musulmane... La Question palestinienne: Bobine 78, carton 1674, dossier 1.

La Population tunisienne et la question palestinienne. 1948-12: Bobine 193, carton 1867 (2), dossier 1.

Le Problème palestinien. 1948/5-1948/12: Bobine 180, carton 1843, dossiers 3-4.

La Question palestinienne et les partislocaux: Bobine 963, carton 2873, dossier 2.

Réactions à l'affaire de Palestine: Bobine 183, carton 1847, dossier 2.

Répercutions des événements en Palestine 1947-1949: Bobine 198, carton 1871(1), dossiers 1-2.

La Tunisie et la question palestinienne 1936-1938: Bobine 652, carton 2472, dossier 3.

Les Tunisiens et la question palestinienne: Bobine 199, carton 1872, dossier 1.

Les Tunisiens et la question palestinienne: Bobine 230, carton 1905, dossier unique.

Les Tunisiens et la question palestinienne 1945-1946: Bobine 202, carton 1875(2), dossier 3.

Les Tunisiens et la question palestinienne... 1948: Bobine 229, carton 1904(2), dossier 3.

Les Tunisiens et la question Palestinienne 1948-1949: Bobine 200, carton 1874, dossiers 2-3.

L'Union arabe en Tunisie: Bobine 189, carton 1864, dossiers 3-4.

Archives du ministère des affaires étrangères (Quai d'orsay. Paris) Série Tunisie 1944-1949:

Activité du néo-destour à l'étrangrer. 1944: Bobine 651, carton 317, dossier unique.

L'Émigration des juifs en Israël: Bobine 720, cartons 456-457, dossier unique.

Évènement de la Palestine. 1929-1931: Bobine 48, carton 25H33.

Juifs. Neo-destour, panarabismepan islamisme. Répercussions des événements de Palestine 1936-1939, bobine 45, carton 25H32, dossiers 2-6.

Nationalisme Tunisienne. Panislamisme. 1923-1924: Bobine 529, carton 4, dossier général.

Réactions tunisienne au problem palestinien. Activité du comité de défense de la Palestine.1944-1949. Activités sionistes...: Bobine 597, carton 36, dossier unique.

Archives nationale d'outre mer (Aix-en Provence) Sous Série. Tunisie 25H.

فهرس عام

- ن -